وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باجي مختار – عنابة–

كلية الآداب و العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم علم الاجتماع
الرقم التسلسلي :
رقم التسجيل :

المعوق الأمني للتنمية السياحية في الجزائر

– دراسة ميدانية بولاية قسنطينة–

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم اجتماع البيئة

إعداد الطالب:
فيصل ذيب

إشراف الأستاذ:
أ.د. مراد زعيمي

بتاريخ ..... أمام اللجنة المتكونة من :

– الهذبة مناجلية	أستاذ محاضر – أ –	رئيسا	جامعة عنابة
– مراد زعيمي	أستاذ تعليم عالي	مشرفا و مقررا	جامعة عنابة
– ميلود سفاري	أستاذ تعليم عالي	عضوا	جامعة سطيف
– نور الدين زمام	أستاذ تعليم عالي	عضوا	جامعة بسكرة
– صونيا قاسمي	أستاذ محاضر – أ –	عضو	جامعة قسنطينة 2

2017 / 2016

شكـر وتقدير

اشكر ربي الذي آتاني من كل خير و وهبني حسنة الدنيا ،

ثم أتقدم بشكري الجزيل وامتناني الكبير

إلى أستاذي الكريم والقدير زعيمي مراد،

وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يدخله الجنة

آمين آمين

مقدمة

مقدمة:

تعد السياحة ظاهرة اجتماعية ونشاطا إنسانيا جد مهم، له آثار كبيرة في حياة الناس فرادى كانوا أو جماعات، فهذا النشاط له أهمية نفسية بالغة لما يجده السائح عند الذهاب للترفيه والتسلية والاستجمام من راحة نفسية كبيرة، هذا من جانب النفسية الفردية، ومن جهة أخرى فإن للسياحة أهمية مادية جد هامة تعود على البلد المضيف الذي يستقبل السياح، وقد تطورت السياحة في معظم دول العالم بشكل سريع خلال السنوات الماضية بتطور المجتمعات و زيادة أعداد السكان، والتقدم العلمي والتقني، وتعدد وسائل المواصلات والاتصالات، اضافة الى ارتفاع مستوى دخل الفرد، و تعد السياحة نشاطا انسانيا للترويح عن النفس وتوسيعا لمداركه وآفاقه العلمية والعملية والتعرف على ثقافات وحضارات وتقاليد جديدة.

تتمثل أهمية السياحة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، إلا ان الجانب الاقتصادي يظل الأهم، حيث تحولت السياحة إلى صناعة أصبحت ميدانا للتنافس بين الدول باعتبارها مصدرا من مصادر الدخل القومي من خلال برامج التنمية السياحية المستدامة، حيث تنافس صناعة السياحة من خلال برامجها التنموية صناعة النفط، وتعد ثاني أكبر مصدر للدخل عالميا بعد صناعة البترول، كما أنها تسهم في توفير فرص العمل والقضاء على البطالة، بالإضافة إلى إسهامها في تحسين البنية التحتية للدول حتى تتمكن من جذب أنظار السياح، وتوفير سبل الراحة والرعاية لهم، إضافة إلى زيادة الدخل القومي، وتسويق المنتجات والخدمات، وتحقيق النمو في مختلف قطاعات الإنتاج الوطني، إضافة إلى كونها مصدرا هاما في توفير العملة الصعبة، كما تظهر أهميتها في قدرتها على إيجاد بيئة استثمارية.

ولكي يكون هناك تطور سياحي ونجاح لبرامج التنمية السياحية المستدامة، فإن ذلك يتطلب العمل على الاستثمار الجيد للإمكانات المتاحة وترشيدها وتوظيفها لخدمة السياحة، وكيفية توفير الأمن

والاستقرار في البلاد، وحماية السياح من المضايقات ومن الجرائم التي ترتكب ضدهم، حيث إن أمن السائح يلعب دورا مهما في جذب السياح وزيادة النشاط السياحي، مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، والأمن بصفة عامة يمثل حاجة أساسية للإنسان في أي زمان ومكان، وأهمية الأمن في السياحة لا تحتاج إلى تأكيد أو إثبات فالعلاقة بينهما طردية، بمعنى أن توافر الأمن وجودة الخدمات الأمنية يؤدي إلى نجاح برامج التنمية السياحية المستدامة، حيث يشجع السائحين على تكرار الزيادة إلى مناطق الجذب السياحي التي يتوفر فيها الأمن، والخدمات الأمنية التي يجب أن تتوفر لزام تكون في شكل إجراءات إما أن تكون وقائية هدفها منع وقوع الجريمة والحيلولة دون قيام المجرم بتنفيذها، مع محاولة إزالة الظروف التي تشكل عوامل تدفع إلى ارتكاب الجريمة، أو أنها ضبطية تهدف إلى ضبط مرتكب الجريمة أثناء أو بعد وقوعها، بالعمل على اكتشاف الجريمة وتتبع المجرم والقبض عليه وإجراء التحقيقات اللازمة معه وتقديمه للمحاكمة، والإجراءات الأمنية الوقائية في جميع المجالات أهم من الإجراءات الضبطية إلا أنها في مجال السياحة أكثر أهمية لأن السائح جاء لقضاء عطلته بعيدا عن أي مضايقات، فإذا ما تعرض لذلك فإنه سوف يعزف عن القدوم إلى المنطقة مرة أخرى، كما أنه سوف يقوم بنقل صورة سيئة عن تلك المنطقة لأقاربه وأصدقائه مما ينعكس سلبا على السياحة ومن ثمة على برامج التنمية السياحية المستدامة.

ولعل الجزائر ليست بعيدة عن مسرح المنافسة على النهوض بالسياحة خاصة وأنها تزخر بموارد سياحية هامة حيث انها تتمتع بآثار قديمة هامة، إضافة إلى شساعتها الجغرافية مما أدى إلى تنوع ثقافات مجتمعها من عرب وأمازيغ وطوارق، ناهيك عن صحرائها الشاسعة، وساحلها المترامي وجبالها وسهولها وغاباتها ومحمياتها الطبيعية، مما يؤهلها لان تكون قطبا سياحيا بامتياز، و قامت الحكومة الجزائرية بعدة محاولات للنهوض بالقطاع السياحي منذ الاستقلال سنة 1962، لكن كل هذه المحاولات لم تكن في مستوى تطلعات المجتمع الجزائري، حتى سنة 2008 أين وضعت الدولة مخططا أو برنامجا ضخما للنهوض بالقطاع السياحي سمي بـ:" المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT) 2008–2025"،

والذي يعد البرنامج الأكبر والأضخم من نوعه في تاريخ الجزائر في مجال السياحة وذلك في إطار ما يسمى بالتنمية السياحية المستدامة، حيث وفرت الدولة أغلفة مالية معتبرة بالعملة الصعبة ومستثمرين محليين وأجانب لإنجاح هذا المشروع.

والمفارقة في أن الجزائر شرعت في تطبيق هذا البرنامج التنموي الضخم منذ سنة 2008، ونحن اليوم ننجز هذا البحث سنة 2016 ولم نر أي تقدم ولم نسمع عن أي شهرة أو سمعة للسياحة الجزائرية، وإلى اليوم الجزائر ليست قبلة للسياح ولم تحقق أي نجاح يعترف به عالميا أو حتى محليا من طرف المواطنين الجزائريين في مجال السياحة، ونحن اليوم نرى الجهات الوصية على هذا القطاع لا تجيد إلا بناء الفنادق الضخمة ودور الملاهي، فيا ترى هل هذه هي التنمية السياحية المستدامة ؟ وهذا ما استطاع أن يصل إليه مشروع (SDAT) 2008– 2025 الذي جاء لتشكيل الاطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، حيث يعلن هذا المشروع عن نظرة الدولة الجزائرية للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الآفاق على المدى القصير(2009)، و المدى المتوسط(2015)، و المدى الطويل(2025) في اطار التنمية المستدامة، و حسب ما جاء في المخطط التوجيهي فان هذا الاخير يبرز الكيفية التي تعتزم الدولة من خلالها ضمان التوازن الثلاثي: العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية، الدعم الايكولوجي في اطار التنمية المستدامة على مستوى البلاد بالنسبة للعشرين سنة المقبلة، و يترجم هذا المخطط ارادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية و التاريخية للبلاد، ورأينا أن المشكلة الأساسية في هذا الركود السياحي هو عدم توفر الأمن في مناطق الجذب السياحي في الجزائر، خاصة وأن الجريمة قد استفحلت داخل المجتمع الجزائري بشكل كبير، فأردنا أن نعرف ونتأكد من سبب هذا الركود السياحي، ونرى في ثنايا هذا المشروع الضخم (SDAT) إن كانوا قد أخذوا بعين الاعتبار الخصوصية العقدية والثقافية للمجتمع الجزائري كمجتمع مسلم، فوضعنا عنوان البحث " المعوق الامني للتنمية السياحية في الجزائر " – دراسة ميدانية بولاية قسنطينة – ، وأخذنا هذه الولاية كأنموذج للدراسة لما تتميز به من مناظر طبيعية

وأثرية وتاريخية هامة وهذا على المستوى العالمي، سواء بموقعها كمدينة حيث بنيت فوق الصخر العتيق او بجسورها وآثارها وغاباتها وجبالها، فهي قطب سياحي بامتياز.

وقمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى قسمين:

* قسم نظري يتضمن اربعة فصول نظرية هي كالآتي:

– الفصل الأول وهو الفصل التمهيدي وقسم بدوره إلى مبحثين وتمهيدا وخلاصة، و قد تضمن المبحث الأول الإشكالية، والمبحث الثاني الإجراءات المنهجية للدراسة.

– الفصل الثاني جاء بعنوان " مرتكزات السياحية "، وقد تضمن خمسة مباحث وتمهيدا وخلاصة، جاء المبحث الأول بعنوان " مفهوم السياحة "، والمبحث الثاني بعنوان " التطور التاريخي لظاهرة السياحة "، والمبحث الثالث بعنوان " السياحة في الإسلام "، والمبحث الرابع بعنوان " نحو علم اجتماع سياحي "، والمبحث الخامس بعنوان " المحددات الاجتماعية المؤثرة في التنمية السياحية ".

– الفصل الثالث وجاء بعنوان " أبعاد الأمن السياحي و مرتكزاته الاجتماعية والعقدية "، وقد تضمن أربعة مباحث وتمهيدا و خلاصة، جاء المبحث الأول بعنوان" مفهوم الأمن السياحي"، والمبحث الثاني بعنوان

" الأمن السياحي وتأثيره على الظاهرة السياحية والمجتمع"، والمبحث الثالث بعنوان " الأمن السياحي في ظل مقاصد الشريعة الإسلامية "، والمبحث الرابع بعنوان " الأمن السياحي في الجزائر ".

– الفصل الرابع وجاء بعنوان " التنمية السياحية المستدامة وآليات تفعيلها "، وقد تضمن ستة مباحث وتمهيدا وخلاصة، جاء المبحث الأول بعنوان " مفهوم التنمية السياحية "، والمبحث الثاني بعنوان " علاقة التنمية السياحية المستدامة بالبيئة "، والمبحث الثالث بعنوان " اهتمامات علم الاجتماع في مجال التنمية السياحية المستدامة "، والمبحث الرابع بعنوان " معوقات التنمية السياحية في الجزائر "، والمبحث الخامس

بعنوان " إستراتيجية الجزائر في التنمية السياحية المستدامة "، والمبحث السادس بعنوان " إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة في ولاية قسنطينة ".

* و قسم ميداني يتضمن فصلا واحدا وجاء كالآتي:

– الفصل الخامس وجاء بعنوان " عرض البيانات الميدانية وتحليلها وتفسيرها"، وقد تضمن هذا الفصل ستة مباحث وتمهيدا وخلاصة، حيث تمثل المباحث الثلاثة الأولى عرض البيانات الميدانية وتحليلها وتفسيرها كل مبحث منها يمثل فرضية، وجاء المبحث الأول بعنوان " العلاقة بين الوعي السياحي لدى السكان المحليين والوضع الأمني بولاية قسنطينة "، والمبحث الثاني بعنوان " الوضع الأمني القائم بولاية قسنطينة وأثره على التنمية السياحية المستدامة بها "، والمبحث الثالث بعنوان " العلاقة بين دور مصالح الأمن في حماية السياح والتدفق السياحي "، أما المباحث الثلاثة المتبقية فقد تناولنا فيها مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات، حيث يمثل كل مبحث فرضية، وجاء المبحث الرابع بعنوان " مناقشة النتائج في ضوء الفرضية الأولى، وجاء المبحث الخامس بعنوان " مناقشة النتائج في ضوء الفرضية الثانية، وجاء المبحث السادس بعنوان " مناقشة النتائج في ضوء الفرضية الثالثة "، وفي الأخير قمنا بوضع خاتمة للدراسة.

الفصل

الأول

الفصل الأول

الفصل التمهيدي

تمهيد:

إن البحث في علم الاجتماع يعد ذا أهمية كبيرة خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار درجة نجاح هذا البحث، والتي تتوقف على الضبط المحكم للخطة التي تتبع من طرف الباحث.

ولعل الفصل التمهيدي يعد من أهم خطوات البحث الناجح والرصين، حيث إنه يحتوي على عناصر من شأنها إنجاحه، وإعطاء البحث مرونة نوعية وتساندا وظيفيا وتوافقا أو تكاملا منهجيا، فالفصل الأول له أهمية كبيرة في ضبط البحث وتوجيهه بطريقة صحيحة تمكنه فيما بعد من الوصول إلى نتائج علمية دقيقة ومضبوطة الى اقصى حد ممكن.

وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين هما: المبحث الاول و يحتوي على الإشكالية ، أما المبحث الثاني فيحتوي على الإجراءات المنهجية للدراسة، والتي تتكون بدورها من عدة عناصر سيأتي التفصيل فيها داخل الفصل.

المبحث الاول: الاشكالية

عندما كثفت مطالعتي في موضوع السياحة في الجزائر، والمجهودات التي تقوم بها الدولة للنهوض بهذا القطاع في برامج تنموية عدة، لمست ان هناك عدة عوائق حالت دون نجاح هذه البرامج، ومن أهمها الأمن السياحي الذي يعد اللبنة الأساسية في صناعة السياحة في أي بلد في العالم، والعشرية السوداء أكبر دليل على التدهور الأمني الذي آلت إليه الجزائر، حيث أثر ذلك على جميع القطاعات في الدولة وعلى رأسها القطاع السياحي.

إن الأمن هو أساس قوة أي مجتمع من جميع النواحي فهو مؤشر يبين تحكم الدولة في زمام أمور المجتمع، أو هو مؤشر عن وعي المجتمع وتحظره واستقراره ، وكلا المؤشرين يخدمان التنمية السياحية بصفة خاصة والتنمية بجميع أوجهها ومجالاتها بصفة عامة، ولعلي عند إحساسي بمشكل القصور السياحي الذي تعانيه الجزائر من خلال معوقاته، رغم ما تتمتع به الجزائر من مقومات وإمكانيات سياحية

كبيرة، اصبحت لدي قناعة و ان كانت تحتاج الى دليل علمي مفادها أن انعدام الأمن هو من أهم معوقات التنمية السياحية في الجزائر، وعليه قررت أن أقوم ببحثي هذا، محاولا الوقوف على مدى تأثير الجانب الأمني على قضية التنمية السياحية في الجزائر، آخذا ولاية قسنطينة بمقوماتها السياحية انموذجا للدراسة الميدانية.

ان السياحة أصبحت من أولويات الدول في برامجها المسطرة لما لها من أهمية وتأثير كبيرين في اقتصادياتها، حيث أصبحت تدر أموالا طائلة على الدول المضيفة، فأقيمت لها وزارات خاصة بها (وزارة السياحة)، وأدرجت السياحة في برامج التدريس في الجامعات وفي معاهد متخصصة، للنهوض بالقطاع السياحي بجميع جوانبه الخدماتي، التسويقي والإنتاجي، وقد تفطن الإنسان إلى أن هذا المورد المستحدث لا ينضب أبدا ما دام هناك طلب سياحي وهو شعور داخلي ينتاب الإنسان عند مللـه وتعبه العضلي والفكري، فتجده يبحث دائما عن متنفس لتجديد طاقته الذهنية والعضلية فيلجأ إلى السياحة.

- تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في إضفاء الصيغة العلمية على هذا المجال (التنمية السياحية) ومنه دراسته بطريقة علمية بالوقوف على مشكل الأمن السياحي ومدى تأثيره على مجال السياحة، إضافة إلى تنبيه السلطات المعنية لاحتواء هذا العائق للتنمية السياحية، بتوفير الأمن للسياح وهذا يعود بالفائدة بطبيعة الحال على أفراد المجتمع المضيف بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، وبهذا نكون قد قطعنا شوطا كبيرا في مجال التنمية السياحية المستدامة .

- ان السياحة ظاهرة اجتماعية قد تنامت في السنوات الاخيرة بطريقة ملفتة للانتباه، فأصبحت برامج التنمية السياحية من بين أولويات كل الدول تقريبا، على غرار الجزائر في مخططها الأخير 2008-2025.

-ان الاهمية الكبيرة للسياحة في العالم، جعلت الطبقة السياسية في الجزائر تعلق آمالا كبيرة على هذا القطاع للنهوض بالاقتصاد الوطني، حيث تجعل من السياحة موردا هاما ومساهما في آليات التنمية

للخروج من العزلة والتخلف وتصبح قطبا سياحيا هاما على المستوى العالمي، فالجزائر تحتوي على مقومات سياحية جد هامة على مستوى الساحل والجنوب الكبير، ولهذا فقد أعطت الدولة الجزائرية اليوم اهتماما كبيرا بقطاع السياحة نظرا كما قلنا لأهميته الاقتصادية والاجتماعية على السواء، فلجأت إلى وضع جهاز تشريعي يحدد كيفيات التنمية المستدامة لقطاع السياحة، والقوانين الخاصة باستغلال الشواطئ، وكذا مناطق التوسع السياحي، وقد قررت الدولة خوصصة القطاع من خلال توجيه نداء للمستثمرين الذين يتعاملون مع الوكالة الوطنية للتنمية السياحة المكلفة بتسيير زهاء 174 منطقة توسع سياحي، إن الدولة الجزائرية تركز بصفة كبيرة اليوم على ما يسمى بقطاع السياحة وذلك عن طريق تطبيق المخططات والبرامج المسطرة، وهذا ما يعرف بالتنمية السياحية المستدامة، وضرورة الارتقاء بهذا القطاع إلى مصاف القطاعات المساهمة في زيادة الثروة وكذا تسييره عقلانيا، وذلك من خلال ضرورة وضع حد لعدم الانسجام السائد في التنمية السياحية التي تعرفها المؤسسات السياحية الوطنية، إضافة إلى إعادة الاعتبار إلى المؤسسات الفندقية، وتوفير العرض السياحي، وكذا تطوير وبعث أشكال جديدة للأنشطة السياحية تلبي حاجيات السياح خاصة الأجانب، ومن جهة أخرى ضرورة إشراك الفرد أو المواطن وإحساسه بمسؤوليته الكبيرة ومساهمته الفعالة في تحقيق هذا المبتغى والمتمثل في كسب عدد أكبر من السياح، وينبغي أن تولد لدى الفرد ثقافة سياحية بالمحافظة على هذا الإرث الكبير، وكذا كيفية خدمة السائح. ويبقى السؤال مطروحا هل هناك جهود موازية لكل هذه الجهود من الجانب الامني؟ بمعنى آخر هل تهتم الدولة بالجانب الامني لتحقيق التنمية السياحية كما تهتم بالإجراءات المالية والقانونية؟

و ترمي هذه الدراسة إلى تحفيز الباحثين للاهتمام بمجال التنمية السياحية خاصة في مجال علم الاجتماع و مناقشة وتناول مثل هذه المواضيع وتقديم الجديد ، ومحاولة اثارة اهتمام المتخصصين للتعمق في هذا المجال ، اضافة الى الكشف عن اهمية القطاع السياحي في مجال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية هذا من جهة و من جهة اخرى محاولة رفع الوعي بالأمن السياحي لدى افراد المجتمع.

ولعل من بين الاسباب المباشرة التي جعلتني اختار هذا الموضوع للدراسة هو ميولي الشخصي لدراسة هذا النوع من القضايا، لأن مجال السياحة هو من اهتماماتي الأولى في الحياة ، اضافة الى اقتناعي التام بالموضوع ورغبتي الملحة في الخوض فيه و شعوري بأهميته خاصة في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية الجارية في العالم، وبرامج الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية خاصة في مجال السياحة وتبني برنامج التنمية السياحية المستدامة هذا من جهة ، ومن جهة اخرى قلة الدراسات السوسيولوجية في مجال السياحة، إذ أن أغلب الدراسات من منظور اقتصادي ، اضافة الى المقومات والإمكانيات السياحية الكبيرة التي تتمتع بها ولاية قسنطينة، والتي لم تستغل بعد.

يعد مفهوم التنمية السياحية من أحدث المفاهيم التي ظهرت في القرن الواحد والعشرين، والذي يعبر عن المخططات التي تهدف إلى تحقيق توسع مستمر ومتوازن في الموارد السياحية، وزيادة الجودة وترسيخ الإنتاجية في مختلف الخدمات السياحية، وهي بمثابة عملية مركبة المكونات ومتشعبة الجوانب، تضم عناصر متعددة ومتداخلة ومتفاعلة للوصول إلى الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج السياحي الأولية في إطار طبيعي وتراث حضاري، تسندها قاعدة كاملة من البنية التحتية من خلال التقدم العلمي والتكنولوجي، وربط كل ذلك بعناصر البيئة واستخدامات الطاقة الجديدة، وتنمية مصادر الثروة البشرية للقيام بدورها الفعال في برامج التنمية على ضوء طلب سياحي متنوع يتواكب ويتزامن مع تنمية العرض السياحي.

يقودنا هذا الحديث عن التنمية السياحية إلى الحديث عن مفهوم لا يقل حداثة عن سابقه، وهو التنمية السياحية المستدامة، والذي ظهر لأول مرة في تقرير لجنة الأمم المتحدة للبيئة، والمسماة بلجنة "برنتدلاند " سنة 1987، على أنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون التضحية بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتهم، حيث تعد التنمية السياحية المستدامة أحد أهم الأساليب لتحقيق التنمية الاقتصادية

والاجتماعية في الدولة، عن طريق عمل نوع من التجانس والتوافق والتنسيق بين مختلف القطاعات الإنتاجية والخدماتية لتحسين ظروف الحياة ومستوياتها وتحقيق الرخاء والرفاه للمواطنين.

ولا يتصور أن يتحقق كل ذلك كهدف نهائي إلا بتحقيق الأهداف المرحلية في القطاعات الإنتاجية والخدماتية على اختلافها ومن بينها وأهمها القطاع السياحي، فالعمل على تحقيق التنمية السياحية المستدامة بالمعنى الكامل هو في حد ذاته هدف، وفي نفس الوقت هو مرحلة من مراحل تحقيق هدف أكبر هو التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة.

إن أغلب البحوث والدراسات والمناقشات العلمية في مجال التنمية السياحية استحوذ عليها اختصاص العلوم الاقتصادية، لأن قطاع السياحة يؤثر وبشكل مباشر في الجانب الاقتصادي للدولة، لما له من عائدات بالعملة الصعبة وتنشيط للقطاعات الإنتاجية والخدماتية، ولكن هذا لا ينفي وجود تأثيرات كبيرة في الجانب الاجتماعي والثقافي، لأن السياحة هي ظاهرة اجتماعية ذات تأثير نفسي لدى الأفراد تترجم إلى سلوك اجتماعي بدرجة أولى، فهي إذن ظاهرة اجتماعية تنطلق من جانب نفسي تتحول عن طريق سلوك الأفراد وتترسخ في الضمير الجمعي لدى المجتمع، فتولد كظاهرة اجتماعية، وتتحكم فيها الظروف الاقتصادية والامنية والسياسية وذلك من خلال الممارسات على أرض الواقع، فالسياحة إذن هي عملية ذات وجهين، وجه مادي ملموس ويتمثل في الجانب الاقتصادي، ووجه معنوي يتمثل في الجوانب الاجتماعية، ولكلا الوجهين تأثيراته على ظروف المجتمع كل حسب طبيعته وهذا التأثير يكون بالسلب أو الإيجاب، وهذا راجع إلى طبيعة برامج ومخططات التنمية السياحية ومدى نجاحها و نجاعتها على أرض الواقع، ولعل للتنمية السياحية تأثيرات اجتماعية جد مهمة، فهي تحقق أهدافا اجتماعية وحضارية وثقافية، كالنمو الاجتماعي والحضري للمواطنين ورفع مستوى وعيهم وتعليمهم وذلك في إطار تنمية الموارد البشرية، إضافة إلى معرفتهم بتاريخ بلادهم و جغرافيتها، دون أن ننسى فرص التمتع بالسفر والسياحة والترويح سواء للسائحين الأجانب أو المحليين، إضافة إلى التقليل من عدة ظواهر اجتماعية خطيرة

كالعنف والجريمة وذلك بنشر الثقافة السياحية من جهة وتوفير الأمن من جهة أخرى، والتقليل من حدة الفقر، والتسول والبطالة وذلك عن طريق التنمية الاقتصادية والتي أساسها التنمية السياحية وعليه فيمكننا القول بأن علم الاجتماع من شأنه أن يهتم وبصفة موسعة ومعمقة بالقطاع السياحي والتنمية السياحية، لأن التأثيرات الاجتماعية لهذه الأخيرة لا يمكن دراستها الا من طرف علماء الاجتماع.

والمفارقة هي أنه رغم المجهودات التي تقوم بها الدولة الجزائرية في إنجاح مخططات وبرامج التنمية السياحية المستدامة للنهوض بهذا القطاع، وتسخير الموارد المالية والمادية والبشرية للوصول إلى هذا الهدف، إلا أنه من الملاحظ أن هناك ركودا نوعيا، وبطءا نسبيا في سير عجلة التنمية السياحية، وهذا يؤكده الواقع المعيش في الجزائر، أو من خلال التقارير المقدمة في تقييم عملية التنمية السياحية المستدامة، والتي أكدت أن وتيرتها في الجزائر تسير بشكل بطيء مقارنة بالمستوى العالمي، و لهذا كان لا بد ان نتساءل **عن سبب هذا الركود السياحي الذي تعيشه ولاية قسنطينة ، و عن المعوقات الموضوعية والاساسية التي تساهم في هذا الركود؟**

و للإجابة على هذين السؤالين نضع الفرضيات التالية:

- **ان تدني الوعي السياحي لدى المواطنين المحليين يؤثر سلبا على الامن السياحي في ولاية قسنطينة .**
- **ان الوضع الامني القائم في ولاية قسنطينة يؤثر سلبا على التنمية المستدامة بها .**
- **ان عدم قيام مصالح الامن بدورهم في حماية السياح يحد من ارتيادهم لمناطق الجذب السياحي في ولاية قسنطينة .**

إن المجال المكاني لهذه الدراسة هو كل المناطق السياحية التي تتمتع بها ولاية قسنطينة ككل ولهذا راينا من الواجب التعريف بهذه الولاية ومناطقها ومؤهلاتها السياحية, " حيث تعد ولاية قسنطينة عاصمة الإقليم الشمالي الشرقي الجزائري، وهذا ما جعل منها منطقة عبور هامة بين أقاليم البلاد، فهي تبعد عن الجزائر العاصمة بـ 439 كلم، أما موقعها الفلكي فهي تنحصر بين دائرتي عرض 36°، 35 ثا و36°، 19ثا وبين خطي طول 6°، 15ثا شرق خط غرينيتش، ويحد ولاية قسنطينة شمالا ولاية سكيكدة، وشرقا ولاية قالمة، غربا ولاية ميلة، ومن الجنوب ولاية أم البواقي، وتتربع ولاية قسنطينة على مساحة قدرها 2297.20 كم^2 وهي تمثل بذلك حوالي 0.1% فقط من المساحة الإجمالية للجزائر، وهي مقسمة إداريا إلى ستة دوائر واثني عشرة بلدية ". (حنان كريد ورجاء حرارة، 2003، ص. 27)

" تعد قسنطينة من أقدم مدن العالم، تتمتع بميزة قلما وجدت، فقد عاشت قرابة 3000 سنة دون انقطاع في نفس الموضع، بدأ أول سكان المدينة بالاستقرار في مرتفعاتها بحثا عن الأمن، وتتمثل هذه الأخيرة في مرتفعات المنصورة، جبل الوحش، وفي مغارات جبل سيدي مسيد، أين وجدت العديد من الآثار الشاهدة على تلك الحقبة، ثم أخذ هؤلاء السكان يتوسعون ويوسعون رقعتهم بالانتقال إلى الضواحي المجاورة مثل: بكيرة، تيديس، الهرية، وسيقوس أين نضجت الحضارة الميغاليتية، والتي خلفت آثارا كثيرة في شكل قبور ما قبل التاريخ ، وفي الأخير استقر بهم الحال على الصخر العتيق أين قاموا بإنشاء المدينة العظيمة التي كانت محمية طبيعية بفضل أخاديد الرمال التي سمحت لها أن تتمتع بموضع دفاعي مغري، وبذلك شهدت هذه المنطقة تعاقب عدة حضارات جعلت تاريخها حافلا بالبطولات, والآثار يشهد عليها كل شبر من المدينة، وهذه الحضارات هي: الحضارة النوميدية، الحضارة الرومانية، التواجد الوندالي, الحضارة البيزنطية، الحضارة الإسلامية، العهد العثماني، التواجد أو الاحتلال الفرنسي ". (لعروق، 1984، ص 69)

أما عن أهم المواقع الأثرية في ولاية قسنطينة فإننا نجد:

" كان يحيط بالمدن الكبرى في العصور القديمة مجموعة من مدن صغيرة تعمل على حمايتها وتعرف بـ"كاستيلا "، وذلك هو الحال بالنسبة لمدينة تيديس التي كانت تحمي مدينة " سيرتا " (قسنطينة) من الهجومات الأجنبية، وهي تبعد عنها بـ 30 كلم عبر الطريق الوطني رقم 27، وفي آخر التواء له يكشف الغطاء عن جبل مهجور ذي صخور صلبة شديدة الارتفاع تنتشر عليها آثار بارزة ذات لون أحمر ساطع لمدينة قديمة كانت تعرف بقسنطينة القديمة، إلى أن اكتشفت بها بعض الكتابات التي بينت اسمها الحقيقي . " (bertier, 1991, p. 73)، وهي ليست مدينة رومانية بل أثبتت الكشوفات عن تعاقب العديد من الحضارات، لا تزال معالمها قائمة بدءا بعصور ما قبل التاريخ، فالحضارة الفينيقية، الرومانية، الإسلامية، وتمثل مدينة تيديس المكان المثالي لقراءة تاريخ الحضارات التي مرت بشمال إفريقيا فضلا عن كل المعالم والأدوات الأثرية التي تحتضنها، ورغم هذه الأهمية تبقى المدينة مهجورة إلى أن يتمكن الباحثون من إحيائها وإعادة الاعتبار لكل معاملها وجعلها منطقة جذب سياحي مهم، مع العلم أنه في المدة الأخيرة بدأت حركة سياحية هامة نحو هذه المدينة، حيث تم إصلاح الطريق المؤدي إليها، وتسعى مديرية السياحة والصناعات التقليدية تصنيفها كمنطقة توسع سياحي.

تعد المدينة القديمة تحفة فنية تعكس عبقرية الإنسان على مر الحضارات التي شهدتها مدينة قسنطينة، وتمتاز بجمال ذو طابع عمراني خاص مستمد من التخطيط العربي الإسلامي، فهي تضم ساحات لكل منها اسم ونشاط معين، تتميز بطبيعة بناياتها إذ أن بيوتها متلاصقة ومترابطة وتتشابه كلها في احتوائها على فناء داخلي، ونوافذ داخلية مطلة عليه، يتم التنقل فيها عبر الدروب والأزقة الضيقة والملتوية التي كانت تسمح بمرور البهائم المحملة بما يحتاجه السكان، ورغم اتساع المدينة وظهور أحياء جديدة أوربية

إلا أن هذه الأخيرة لا تزال تحتفظ بأسمائها القديمة مثل: رحبة الصوف، رحبة الجمال، الرصيف، سيدي جليس، وغيرها، وتمثل المدينة القديمة القلب النابض لولاية قسنطينة فهي تجمع أهم المحلات التجارية سواء لبيع المنتوجات التقليدية أو العصرية، وتستقطب بذلك آلاف الزوار يوميا.

تعرف مدينة قسنطينة بمدينة الجسور المعلقة، فضلا عن عدد من الجسور الرائعة الجمال التي تربط شقي صخرها العتيق، ونعد منها 8 جسور هي:

وهو جسر حديث النشأة حيث انتهت الأشغال به سنة 2014 .

أقدم جسر بالمدينة، قام ببنائه **صالح باي** في عام 1792 فوق بقايا جسر روماني، ثم هدم أثناء الفترة الاستعمارية ليعيد بناؤه الفرنسيون سنة 1860، وفتح للمرور سنة 1863، وهو يربط المدينة القديمة بالمدينة الاستعمارية والمنطقة العسكرية.

يعد هذا الجسر أعلى جسر حجري في العالم، دشن في 19 أفريل 1912، يحمل 27 قوسا يبلغ قطر أكبرها 70م، طول الجسر 447م، وعرضه 10.5م، ويقع على ارتفاع قدره 105م عن وادي الرمال، وهو المدخل الرئيس للمدينة يربط بين الأحياء الجديدة ووسط المدينة.

من أجمل الجسور في العالم، يعرف بالجسر المعلق أو جسر الهواء، دشن في 19 أفريل 1912، يبلغ طوله 170م وارتفاعه 175 م عن وادي الرمال، يربط المدينة القديمة، القصبة والمستشفى.

هو جسر صغير يقع جنوب الصخرة، أسفل الأخدود ويربط ضفتي وادي الرمال.

يشبه جسر سيدي مسيد إلا أنه اصغر وأضيق نوعا ما، أنشئ بين 1917 و 1925، وهو جسر حديدي مخصص للراجلين فقط، يبلغ طوله 125م، وعرضه 2.4م، ويسهل الوصول إلى الحي العربي، ويساهم مع المصعد في ربط أحياء محطة القطار ومركز المدينة.

هو جسر فائق الجمال، يقع أسفل جسر سيدي مسيد، انتهت أعمال بنائه سنة 1928، وتمر مياه وادي الرمال تحته مكونة شلالات رائعة الجمال.

هو امتداد لشارع رحماني عاشور، ونظرا لضيقه فهو جسر أحادي الاتجاه ". (مديرية التعمير والبناء، 2004)

كل هذه الجسور زادت من روعة المدينة، فالسائح المتجول من خلالها يتمتع بجمال منظر الصخر وأخدود الوادي، لكن للأسف تستعمل هذه الجسور لحركة المرور فقط، مع غياب دراسات ومبادرات لاستغلالها في مجالات أخرى كالسياحة والرياضة، رغم أنها تعطي لمدينة قسنطينة قطبا سياحيا عالميا بامتياز.

تضم الولاية عددا من المعالم والآثار موزعة عبر مجالها، وتمثل مواضع هامة لاكتشاف وجلب فضول السياح، كما يمكن استعمالها كمواضع استثمارية سياحية، ومن أهمها نجد:

يقع الضريح ببلدية الخروب، على بعد 16 كلم عن مدينة قسنطينة، بني في مكان عال لاعتقاد النوميديين أنه أقرب إلى الإله، كما أن الملوك والأمراء في تلك الفترة كانوا يدفنون في أماكن عالية قبالة العاصمة

التي يحكمونها، ويتميز الضريح بشكله الشبيه بالمربع، والذي يتبع طرازا معماريا إفريقو–نوميدي، بقيت معالمه مجهولة حتى سنة 1915.

ومن أجل إعادة الاعتبار لهذا المعلم الأثري تم وضع مشروع سياحي حوله في شكل قرية سياحية تعرف بـ " القرية النوميدية "، وهو مشروع في طور الدراسة التي أسندت إلى مكتب دراسات مختص، وما يميزه هو احترام مواد البناء والهندسة المعمارية والتهيئة على أن تتماشى مع العهد النوميدي.

من شواهد الحضارة الرومانية، تتواجد بطريق عين الباي، عند التقاء وادي الرمال وواد بومرزوق، كانت تستعمل لحمل قنوات التزويد بالمياه الصالحة للشرب من منابع بومرزوق إلى الخزانات والصهاريج الموجودة في كدية عاتي يبلغ طولها 60 مترا وارتفاعها 20 مترا كان عدد الأقواس 10 مبنية من الحجارة لم يبقى منها سوى 5، وتم تصنيفها كتراث وطني سنة 1900.

قام المهندس الفرنسي " **ريميس** " عام 1895 بإنجاز ممر السياح يبلغ طوله 1800م يتبع مسار وادي الرمال على جانبي الصخرة ابتداء من جسر الشيطان حتى يصل إلى النفق تحت جسر سيدي مسيد، مستعملا في إنجازه صفائح إسمنتية مثبتة بواسطة أعمدة حديدية، وتتخلل هذا الدرب مناظر مثيرة للدهشة والذهول، كثيرا ما أغرت السياح حتى أن هناك من يرى أنه إذا كانت عجائب الدنيا سبعة فإن هذا الدرب ثامنها ". (listes des monuments, p. 78)

لكن حاليا فهو يعاني من الإهمال والتخريب، وهو عرضة للنفايات والأوساخ، لذلك اتخذت مديرية السياحة بعض التدابير لإعادة الاعتبار إلى هذا المعلم القيم، فاقترحت ترميم الدرب، ويبقى هذا المشروع كغيره في انتظار انطلاق الأشغال.

– تمثال الإمبراطور الروماني **قسطنطين** المتواجد أمام محطة القطار التي تعد هي الأخرى أقدم محطة للقطار بإفريقيا.

– نصب الأموات الفرنسيين الذي يعود بناؤه إلى سنة 1934، وقد شيد تخليدا لموتى فرنسا الذين سقطوا إبان الحرب العالمية الأولى، ومن سطحه يستطيع الزائر أن يمتع نظره ببانوراما عجيبة لمدينة قسنطينة، أقيم عليه تمثال النصر الذي يبدو كطائر خرافي يتأهب للتحليق، ومن خصوصيات هذا النصب أنه يقع في منتصف المسافة بين العاصمة وتونس.

– تمثال سيدة السلام، ويعرف أيضا بتمثال **مريم العذراء** والواقع قبالة نصب الموتى الفرنسيين أعلى قمة سيدي مسيد.

– حمامات القيصر أو حمامات سيزار، التي مازالت آثارها قائمة إلى اليوم، وتوجد في منحدر وادي الرمال في الجهة المقابلة لمحطة القطار، كانت هذه الحمامات تستقطب العائلات والأسر للاستحمام بمياهها الدافئة، والاستمتاع بالمناظر المحيطة بها خاصة في فصل الصيف، غير أن الفيضانات خاصة سنة 1975 أتلفتها، فبقيت حتى الآن معلما مهملا.

– إقامة صالح باي وتقع على بعد 8 كلم شمال غرب مدينة قسنطينة بالمنطقة المسماة " الغراب "، وقد كانت منزلا ريفيا خاصا، بناه **صالح باي** لأسرته في القرن 18م، لينتصب بناية أنيقة وسط الحدائق الغناء التي كانت تزين المنحدر حتى وادي الرمال، كانت تقصده النساء لممارسة بعض الطقوس التقربية التي تعرف باسم " النشرة ".

– ضريح **لوليوس** الذي يقع في منطقة الهرية على بعد 25 كلم من مدينة قسنطينة، له شكل أسطواني بني من حجارة منحوتة وشيد من طرف " **لوليوس إبريكيس** " حاكم روما آنذاك تخليدا لعائلته.

– مختلف الكتابات الرومانية المنحوتة على جدران القصبة وحديقة متحف سيرتا.

– مقابر ما قبل التاريخ بصخرة سيدي مسيد، الهرية، بونوارة، حيث تسجل المقبرة الميغاليتية لبونوارة ما بين 3000 و 4000 قبرا، غير أن عددا منها تعرض للتلف والاندثار ". (بن المجات، 2004، ص ص. 79 – 80)

تعد المؤهلات الطبيعية واحدة من أهم العناصر للتنمية السياحية، وإثرائها بأنواع مختلفة من المناظر والمواضع الطبيعية الخلابة التي قد تكون مساحات خضراء أو مسطحات مائية، وغيرها من المؤهلات، وولاية قسنطينة غنية بهذا النوع من المواضع التي تجلب السياح وتثير الإعجاب نذكر منها:

يمثل هذا الصخر موقعا سياحيا مهما فهو يروي قصة مدينة عريقة عمل على حمايتها وتحصينها طبيعيا، واليوم يمثل بانوراما رائع الجمال، يثير إعجاب ومتعة الناظر، " له شكل شبه منحرف ، ويتربع على مساحة 470000م^2، وتقع أعلى نقطة به أقصى الشمال على ارتفاع 644م في المكان المسمى " كاف شكارة "، ومنه يبدأ سطح الصخرة في التدرج والانحدار باتجاه الجنوب، فالجنوب الشرقي حتى سيدي راشد ليكون أدنى ارتفاع بالصخرة 564م، أما الجهات الأخرى فتطل مباشرة على الوادي.

يتكون الصخر من تناوب لطبقات كلسية صلبة، خلال الزمن الرابع أو في عصر البلايستوسين الحديث، بدأت مياه وادي الرمال تنحت الصخر الكلسي وتوسع الشقوق الموجودة به وتعمقها، فتكونت سلسلة من الدهاليز تحولت إلى مخازن للمياه، عملت بعد تضخمها على كسر أسقف هذه الدهاليز ، فبدأت هذه الأخيرة تتساقط الواحدة تلوى الأخرى، مكونة بذلك أخاديد الرمال الفائقة الجمال ". (بن المجات، 2004، ص 81)

" تتواجد هذه المغارة عند ثاني نفق للسكة الحديدية التي تربط مدينتي قسنطينة بسكيكدة، تتميز بكبرها إذ يصل طولها إلى 60 مترا وعرضها 6 أمتار، كان يطلق عليها سكان المنطقة بـ " الغار الزهار " بسبب الصدى المنبعث منها وتسمى بمغارة الدببة نسبة للعدد الكبير الموجود بها من بقايا الدببة، استعملت لمدة 15 سنة كإصطبل للأغنام، ولفترة بعيدة لعبت المياه بها دورا هاما في تشكيل الصواعد الجليدية التي تظهر في الفصل الممطر، ومن بين الآثار التي وجدت داخل المغارة: مصباح أحمر اللون، وعاء كبير

أواني راقية برسومات مختلفة، إضافة لهياكل عظمية لحيوانات مرت بهذه المغارة " (ابن المجات، 2004، ص 81)

" توجد في نفس الصخرة وغير بعيدة عن الأولى، تعرف بمغارة الأرونة وهي نوع من الماعز كان يعيش بالمنطقة، يبلغ طولها 6م، وتضم المغارة تشكيلات من الصواعد الكلسية، وعثر بها على هياكل عظمية لعدة حيوانات وحسب الدراسات العلمية فإن هذه الهياكل لدببة وزرافة، الثور الكبير، الخنزير، الأرونة، الغزال وغيرها من حيوانات أخرى " (مديرية السياحة، 2003)

توجد هذه المغارة مقابلة للمغارتين السالفتي الذكر أسفل القصبة، اكتشفت بها العديد من البقايا الحيوانية والخزفية من أبرزها:

" بقايا حيوانات ثديية منها حيوان" داو" وهو يشبه الحمار، الخنزير البري، الغزال، الأرونة، الجاموس، وهيكل عظمي لإنسان يبدو أنه ينتمي إلى الجنس الأسود، وبقايا أواني خزفية صنفت إلى ثلاث فئات من أنواع الخزف " (ابن المجات، 2004، ص 82)

" إضافة إلى ما سبق توجد مغارة رابعة أكثر جمالا من سابقاتها، فهي تضاهي المغارة العجيبة بجيجل، وتتواجد تحت ساحة الشهداء ويقع مدخلها تحت مصعد فندق العربي بن مهيدي، لكنها تعرف بالمغارة المنسية لأن مدخلها قد أغلق عند تثبيت هذا المصعد ومن ثمة لم يسمع عنها أي شيء ". (مديرية السياحة، 2003)

وبذلك تعتبر المغارات المتواجدة بالمدينة واحدة من المؤهلات السياحية إذ تمثل الشاهد الحي على حضارات ما قبل التاريخ التي تعاقبت على مدينة قسنطينة، وللحفاظ على مخلفاتها نقلت آثارها إلى المتحف الوطني سيرتا أين حفظت في قاعة خاصة بها فأصبحت بذلك المغارات شاغرة ومهجورة.

إضافة إلى ما ذكرناه من مؤهلات أثرية وتاريخية وطبيعية تتمتع بها ولاية قسنطينة فمازال هناك الكثير من المواقع السياحية الهامة والتي تستقطب الكثير من السياح على مدار السنة كالحدائق والغابات والمنابع الحموية إضافة إلى المؤهلات الدينية والثقافية كقصر أحمد باي الذي يعد تحفة أثرية تاريخية مهمة، ومسجد الأمير عبد القادر والجامعة الإسلامية، الذي يعد مقصدا دينيا وعلميا مهما في العالم الإسلامي، ناهيك عن دور الثقافة والزوايا وغيرها من شواهد سياحية تجعل ولاية قسنطينة قطب جذب سياحي بامتياز.

وتمثل الفترة الزمنية التي استغرقت في عملية جمع البيانات أين وزعنا الاستمارات على أفراد عينة الدراسة للإجابة على الأسئلة التي تحتويها ثم استرجاعها، و اجرينا مقابلاتنا، اضافة الى الملاحظة ، هذه العمليات كلها استغرقت منا عشرة اسابيع ، في الفترة ما بين 15 / 03 / 2015 ، إلى غاية 29 / 05 / 2015، وقد قمنا في كل مرة بزيارة الأماكن التي يزورها السياح ونوزع عليهم الاستمارات، ثم نعود بعد فترة زمنية لاسترجاعها، و بنفس الطريقة بالنسبة للمواطنين، و كذلك المقابلة، لكن كل مجموعة خصصنا لها اياما معينة، وفي خضم هذه العملية كنا نتحدث ونتحاور مع السياح في كثير من القضايا التي تخص أيام زيارتهم لولاية قسنطينة علنا نتحصل على معلومات مفيدة، من شأنها أن تخدم بحثنا بطريقة أو بأخرى، حيث وجدنا تجاوبا كبيرا من طرف السياح معنا، واهتموا كثيرا بحوارنا معهم، لأنهم وجدوا أن موضوع الأمن السياحي وقضايا التنمية أمر جد مهم، ولأن قضية الأمن موضوع يستهدفهم بدرجة أولى، سواء أكانوا سياحا أجانب من خارج الوطن، أو محليين من داخله ، وللإشارة فإنه طوال هذه الفترة كنا في اتصال دائم مع مديرية السياحة من جهة ومع مصالح الأمن من جهة أخرى للتزود بكل مستجدات طرأت أو ربما تطرأ في مجال السياحة من قوانين أو إجراءات.

إن المجال البشري للدراسة هو مجتمع البحث الذي نقوم بالدراسة عليه، أي هو كل الفاعلين الاجتماعيين الذين ينشطون داخل المجال المكاني للدراسة، وبذلك فالمجال البشري في هذه الدراسة هو كل السياح من أجانب ومحليين الذين يرتادون المناطق السياحية بأنواعها داخل ولاية قسنطينة، حيث نختار منهم عينة للقيام بالدراسة عليها من خلال توزيع الاستمارة عليهم للإجابة على الأسئلة، إضافة إلى الحوار معهم ومعرفة اتجاهاتهم تجاه القضايا الأمنية المتعلقة بالسياحة باعتبارهم سياحا وهم الفاعلون الاجتماعيون الذين تخصهم دراستنا.

بما أننا لا نملك في بحثنا هذا المعطيات والبيانات والمعلومات الكافية خاصة و اننا لم نستطع الحصول على دراسات سابقة حوله ، فان نوع دراستنا هو دراسة استطلاعية .

بما أن دراستنا تدور حول مسألة الأمن وعلاقته بالتنمية السياحية في الجزائر، وهذه الأخيرة تنقسم إلى 48 ولاية، ونحن نركز هنا على ولاية قسنطينة، فالمنهج الأصل لهذه الدراسة هو منهج دراسة الحالة، أي دراسة حالة ولاية قسنطينة فيما يخص الأمن السياحي وعلاقته مع التنمية السياحية، ولأن مميزات دراستنا تتلخص في التركيز على موقف واحد، إضافة إلى الدراسة المعمقة، والتركيز على العلاقات والعمليات، إضافة إلى الوضعية الطبيعية للموقف، وهي نفسها مميزات منهج دراسة الحالة، ويتطلب منا استخدام هذا المنهج مرونة كافية نستطيع من خلالها أن نطور خطة بحثنا نتيجة لما يتحقق وما تكشف عنه دراستنا الاستطلاعية من أمور جديدة.

بما أننا في هذه الدراسة لا يمكننا تحقيق شروط العينات الاحتمالية التي تقول بتحديد جميع مفردات مجتمع الدراسة المراد تناوله بغض النظر عن حجمه، و أن كل مفردة لها رقم تعريفي يمكن التعرف عليها

من خلاله، إضافة إلى انه يمكن الوصول إلى المفردة من خلال الرقم التعريفي، علما أن مجتمع دراستنا هو مجموع سياح مناطق الجذب السياحي في ولاية قسنطينة، و الذي لا يمكن تحديده و حصره، لأنه يتزايد و يتناقص في كل دقيقة و في كل ساعة و في كل يوم، و لهذا وجب علينا استعمال العينات غير الاحتمالية، و بما أننا نستهدف مجتمع دراسة له سمات خاصة ضمن سمات أخرى في مجتمع واحد، و لا توجد قاعدة معينة لتحديد حجم هذا المجتمع، و لا آلية لاختيار مفرداته، و هذه كلها خصائص العينة القصدية، فإننا سوف نستعمل هذه الأخيرة لأنها تتوافق و مجتمع دراستنا في الخصائص، حيث إننا نستهدف سياح مناطق الجذب السياحي في ولاية قسنطينة .

و للإشارة فإننا عندما قمنا بتطبيق الاستمارة مع السياح فان كل المفردات كانوا رجالا، منهم من كان منفردا و منهم من كان رفقة عائلته، و كانوا جميعا يرفضون أن نتعامل مع نسائهم، إضافة إلى أننا لم نجد و لو امرأة أو مجموعة نساء وحيدات دون رجل معهم، و هذا دليل صريح على الوضعية الأمنية لمناطق الجذب السياحي لولاية قسنطينة، أي أن هذه المناطق لا تزورها النساء وحدهن بل يجب أن تكون بمعية رجل على الأقل، و للإشارة كذلك فإننا رصدنا 19 منطقة جذب سياحي بامتياز في ولاية قسنطينة و المعتمدة من طرف الدولة، لكننا لم نجد السياح بالعدد الكافي اين يمكن اجراء الدراسة إلا في خمس مناطق (غابة المريج – غابة شطابة– ضريح ماسينيسا– نصب الاموات– مدينة تيديس)، أما البقية فكانت مهجورة سياحيا، و مأهولة من طرف عصابات الإجرام، حيث إنها تفتقر لأدنى مقومات الأمن، و افتقارها لأدنى المرافق السياحية، إضافة إلى انه في المناطق التي طبقنا فيها الاستمارة مع السياح كانوا كلهم محليين و لم نجد إلا القليل من الأجانب الذين يكادون ينعدمون، و كانوا محاطين برجال الأمن، حيث منعونا من التواصل و الحديث معهم، و هذا الإجراء الأمني المشدد له دلالات صريحة على تدني العملية السياحية في مجملها في الجزائر، من خلال التضييق على السياح الأجانب بحجة حمايتهم، فهم لا يتواصلون بحرية مع السكان المحليين و لا يتفسحون حيث يريدون، و هو دليل كذلك على انهيار

المنظومة السياحية في الجزائر، فالأمن السياحي هو إحساس السائح بالراحة النفسية و الهدوء و الطمأنينة، و هذا لا يتأتى بتشديد الأمن و التضييق على السياح و لكن ينطلق من إعداد برامج أمنية سياحية تنطلق من رفع الوعي و الثقافة السياحية لدى المواطنين المحليين، و لا باس بعدها أن ندعم برجال امن و لكن يجب أن يكونوا شرطة متخصصة في السياحة تراقب العملية السياحية عن بعد و ليس بالتضييق على السياح والإحاطة بهم أينما ذهبوا .

و لأجل هذه الأسباب كلها قمنا بتطبيق الاستمارة مع السياح المحليين من الرجال فقط، و تعمدنا أن نأخذ اكبر عدد من السياح، حيث أخذنا 30 مفردة من كل موقع جذب سياحي و هي نسبة كبيرة مقارنة مع عدد السياح المتواجدين في كل موقع، فيكون لدينا 150 مفردة في مواقع الجذب السياحي الخمسة المأهولة بالسياح و هم افراد العينة ككل، وكنا نزور كل يوم موقعا معينا إلى أن استكملنا المواقع الخمسة المقصودة، و كنا نتجول كسياح في كل مرة، حيث استطعنا جمع ما يكفي من المعطيات و المعلومات حول الموضوع .

و للإشارة فقد أخذنا عدة فئات منها فئة المواطنين وطبقنا معهم نفس استمارة السياح وبصفة عرضية، اضافة الى عدة هيئات حكومية وهي حالات تم التعامل معها لتدعيم الدراسة و كانت كالآتي:

- فئة المواطنين: و قدر عددهم ب 50 مفردة و قد طبقنا معهم الاستمارة .
- المستشفى: مدير الصحة العمومية للوحدة الجوارية التي تنتمي إليها كل منطقة جذب سياحي.
- الحماية المدنية: رئيس مصلحة الاعلام و الاتصال لفرقة الحماية المدنية التي تنتمي إليها كل منطقة جذب سياحي .
- مصالح البلدية : الأمين العام للبلدية التي تنتمي إليها كل منطقة جذب سياحي .
- رجال الأمن: رئيس مصلحة الاعلام و الاتصال لفصيلة الأمن أو فرقة الدرك التي تنتمي إليها كل منطقة جذب سياحي .

وأما هذه الهيئات الحكومية الأربع فقد طبقنا معها أداة المقابلة.

لقد استعملنا في هذه الدراسة ثلاث أدوات لجمع البيانات و هي الملاحظة و المقابلة و الاستمارة، و قد ارتأينا أنها الأدوات المناسبة التي من خلالها يمكننا جمع البيانات و المعطيات بطريقة جيدة و فعالة .

حيث إننا كنا نرتاد مناطق الجذب السياحي في ولاية قسنطينة بمعدل ثلاث مرات في الأسبوع، و كنا في كل اسبوع نزور منطقة على حدى نقضي فيها اليوم كله بين السياح، فاستغرق منا ذلك خمسة اسابيع كل اسبوع مخصص لمنطقة من المناطق الخمس، و أردنا أن نلتقط الصور لهذه المناطق و ما فيها من سياح، لكننا وجدنا صعوبة في ذلك، حيث إنهم يرفضون اخذ الصور الفوتوغرافية و الفيديوهات فتوقفنا عن ذلك، فلاحظنا كثيرا من التجاوزات، من رمي للقمامة من طرف السياح لأنه لا توجد مرافق مخصصة لذلك، إضافة إلى كثير من الاعمال و الأفعال اللاأخلاقية، و الكلام البذيء .

لقد استعملنا أداة المقابلة في دراستنا، حيث إن طبيعة الدراسة استدعت ذلك، فقمنا بتحضير دليل المقابلة الذي يتكون من 11 سؤالا، و أجريناها مع عدة هيئات لمؤسسات الدولة و هي : المستشفى (مدير الصحة العمومية للوحدة الجوارية التي تنتمي إليها كل منطقة جذب سياحي) الحماية المدنية (رئيس مصلحة الاعلام و الاتصال لفرقة الحماية المدنية التي تنتمي إليها كل منطقة جذب سياحي) ، مصالح البلدية (الأمين العام للبلدية التي تنتمي إليها كل منطقة جذب سياحي) ، رجال الأمن (رئيس مصلحة الاعلام و الاتصال لفصيلة الأمن أو فرقة الدرك التي تنتمي إليها كل منطقة جذب سياحي) ، و كنا نلتقي بالمسؤول المذكور أعلاه عن كل مؤسسة و نجري معه المقابلة، أين وجدنا صعوبات جمة و ذلك لرفضهم مقابلتنا في كل مرة مع أننا نملك الترخيص بذلك، و مع إصرارنا تمكنا من الوصول إلى هدفنا، وقد استغرق ذلك منا 22 يوما، و للإشارة فإننا نقصد في كل مرة الهيئة التي تنتمي إليها منطقة الجذب

السياحي محل الدراسة، و عن عملنا مع كل هذه الهيئات و استنادا إلى الجانب النظري من دراستنا فان الأمن السياحي في مفهومه النظري و العملي له علاقات وطيدة مع هذه الهيئات الحكومية و يضم الجانب الأمني والصحي و الخدماتي، فاستدعت الدراسة القيام بالمقابلة مع مسؤولي هذه الهيئات لنقف على مدى قيامها بواجباتها و اهتمامها بالعملية السياحية بصفة عامة و الأمن السياحي بصفة خاصة، و قد اكتشفنا لا مبالاة المسؤولين بقضية الأمن السياحي، حيث لم نجد لديهم ادنى المعلومات عنها، إلا مصالح الأمن الوطني الذين لديهم اتصال مع وكالات السياحة فيما يخص السياح الأجانب الذين يرافقونهم في كل خرجة سياحية، إضافة إلى خرجات محتشمة إلى مناطق الجذب السياحي في عملية لدورية أمنية عادية و روتينية في كل مرة .

في هذه الدراسة استعملنا الاستمارة كأداة ثالثة لجمع البيانات ، و قد استعملناها مع السياح، حيث قصدنا مناطق الجذب السياحي و وزعنا الاستمارات عليهم، و قد استغرق منا ذلك خمسة ايام، حيث كنا نحاول في كل منطقة جذب سياحي نزورها اخذ اكبر عدد ممكن من السياح و حددناها ب 30 سائحا طبقنا معهم الاستمارة و هو عدد كاف حسب رأيينا لان عدد السياح في كل منطقة جذب سياحي يتراوح بين 30 و 40سائحا، اضافة الى نفس الاستمارة و التي طبقناها مع المواطنين الذين قدر عددهم ب 50 مواطنا محليا واستغرق منا ذلك خمسة ايام كذلك، و احتوت الاستمارة على ثلاثة محاور ينضوي تحتها 35 سؤالا، المحور الأول يبين العلاقة بين الوعي السياحي لدى السكان المحليين وأثره على تدهور الوضع الأمني بولاية قسنطينة و ينضوي تحته 13 سؤالا، و المحور الثاني يبين العلاقة بين الوضع الأمني في ولاية قسنطينة و تأثيره على التنمية السياحية المستدامة فيها و ينضوي تحته 09 أسئلة، أما المحور

الثالث فيبين العلاقة الارتباطية التأثيرية بين عدم قيام رجال الأمن بدورهم في حماية السياح و تأثيره على نسبة التدفق السياحي على مناطق الجذب السياحي بولاية قسنطينة وينضوي تحته 13 سؤالا .

من خلال الفصل التمهيدي الذي تطرقنا فيه إلى موضوع الدراسة وإجراءاتها المنهجية، فقد حاولنا وضع دراستنا في إطارها المنهجي، لنتمكن من خلاله القيام ببحث نامل لان يكون متوازنا و موضوعيا وجديرا بالقراءة والمناقشة.

حيث قمنا في هذا الفصل و بناءا على خطته بتقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول و تحدثنا فيه عن الإشكالية حيث قمنا بوضع تساؤلين هما أساس البحث و ذلك للإجابة عنهما، و ثلاث فرضيات سوف نقوم من خلال الدراسة إثبات صحتها أو زيفها، ثم يأتي المبحث الثاني و هو الإجراءات المنهجية للدراسة، حيث تناولنا فيه مجالات الدراسة، نوع الدراسة، المنهج المتبع، عينة الدراسة و أدوات جمع البيانات .

الفصل الثاني

الفصل الثانـي

مرتكزات السياحة

- تمهيد:

تعد السياحة ظاهرة أساسية تعبر عن نشاط إنساني يضم بين ثناياه العديد من المضامين والسمات التي لا تتخذ شكلا ثابتا أو نمطا محددا بذاته نظرا لأنماطها المتعددة وتداخلها وتأثيرها على القطاعات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية، فتشكل السياحة أهمية خاصة لدى شعوب العالم خاصة مع تطور أنماطها ومراحلها التي تمر بها تبعا للمتغيرات والتحولات المجتمعية العالمية والمحلية، وتعكس الأطر الشمولية والمفردات المتعددة للكثير من المحاور التي تتضمن تشكيلها على طبيعة التفاعلات والتأثير المتبادل بين مختلف الظواهر الطبيعية والملامح البشرية للمجتمع سواء العالمي أو المحلي، حيث تعد السياحة صناعة مركبة تتألف من حيث الأصل من عدة عناصر طبيعية وبشرية وحضارية بعضها متداخل التأثير والبعض الآخر متفرد التأثير.

كما تعد السياحة نشاطا ديناميكيا ذو تأثير متبادل وفعال، يضم جميع الأنشطة في الدولة داخلها وخارجها، كما تعد نشاطا ضروريا لحياة الأفراد تمتد آثاره المباشرة إلى الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للمجتمع، حيث تمثل السياحة محركا رئيسا من محركات التنمية، ورغم تباين الآراء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لصناعة السياحة، وتباين أنواعها وأنشطتها ومراحلها، إلا أن الدلائل العلمية وتجارب الدول تشير لتزايد ملحوظ في دور السياحة خصوصا في قضايا التنمية بمفهومها الشامل.

جاء في لسان العرب لابن منظور أن السياحة إنما هي من: سَيْح، والسيْح هو الماء الظاهر الجاري على وجه الأرض، وجمعه سيوح، وقد ساح يسيح سيحا وسيحانا إذا جرى على سطح الأرض.

والسياحة: الذهاب في الأرض للعبادة والترهب، وساح في الأرض يسيح سياحة وسيوحا وسيحا وسيحانا، أي ذهب، وفي الحديث: لا سياحة في الإسلام، أراد بالسياحة مفارقة الأمصار والذهاب في الأرض، وأصله من سيح الماء الجاري ". (ابن منظور، دت، ص. 2167)

وفي المعجم الوسيط تعني السياحة: " التنقل من بلد لآخر طلبا لتنزه أو الاستطلاع أو الكشف ". (الصيرفي، 2009، ص .11)

أما في القاموس السياحي بمونت كارلو 1953 فقد عرفت السياحة على أنها: " مجموعة التنقلات البشرية والأنشطة المترتبة عليها والناتجة عن ابتعاد الإنسان عن موطنه تحقيقا لرغبة الانطلاق الكامنة في كل فرد ". (هدى، 1994، ص. 13)

إن تطور مفهوم السياحة والمفاهيم المرتبطة به قد احتاج إلى وقت طويل وجهد ليس بالهين من قبل الباحثين والعاملين بمجال السياحة، لكن مفهوم السياحة الحديثة لم يظهر إلا مع بداية القرن العشرين، ولذلك يمكن القول بأن الأفكار التي حددت مفهوم السياحة الحديث وأطره قد بدأت فعلا منذ تلك الفترة الزمنية.

" لقد ترتب على تعدد أنواع السياحة وأغراضها اختلاف طبيعتها وتنوع العلاقات والمكونات والموارد والتجهيزات والخدمات التي تدخل في إطارها وتتفاعل معها: " (السيسي، 2010، ص. 29)، كما ترتب عليه تعدد مفاهيم السياحة تبعا لأبعاد عدة تتناولها، فهناك من تناول مفهوم السياحة تبعا لمفهومها اللغوي، أو تبعا للأبعاد الاقتصادية، أو الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية، وللإشارة فقط فإن تعريفات مفهوم السياحة قد اتسمت في بداية القرن العشرين بالتباين والبساطة، ولكن مع مرور الزمن وتزايد الاهتمام من قبل التخصصات المختلفة، أخذت التعريفات تنحو منحى الدقة أحيانا، وأحيانا التشابك والتعقيد، ويرجع ذلك إلى النمو السريع لظاهرة السياحة خاصة فيما بعد ستينيات القرن الماضي، واهتمام الدول الصناعية والنامية بها على حد سواء، هذا الاهتمام المفاجئ أدى إلى ظهور مؤسسات ونظم مختلفة ترعى هذا القطاع، هذا إلى جانب الاهتمامات الأكاديمية من التخصصات العلمية المختلفة بهذا المجال.

وقد ورد للسياحة أكثر من تعريف وكل منها يختلف عن الآخر بقدر اختلاف الزاوية التي ينظر منها الباحث إليها ، فالبعض ينظر إليها بوصفها ظاهرة اجتماعية وآخرون يرونها ظاهرة اقتصادية، ومنهم من يركز على دورها في تنمية العلاقات الدولية، أو عاملا من عوامل تنمية العلاقات الإنسانية والثقافية بين الشعوب.

وقد عرفت منظمة السياحة العالمية السياحة على أنها: " نشاط من الأنشطة التي تتعلق بخروج الفرد عن الوسط الذي يقيم فيه ولمدة لا تتجاوز سنة متواصلة، لغرض الترفيه والاستمتاع أو غيرها على ألا تكون مرتبطة بممارسة نشاط بهدف الحصول على دخل " (w.t.o, 1995, p.8)

ويرى الألماني **غوبير فرويلر** أن السياحة: " ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث، والغاية منها الحصول على الاستجمام وتغيير البيئة التي يعيش فيها الإنسان، واكتساب الوعي الثقافي وتذوق جمال المشاهد الطبيعية والاستمتاع بجمالها ". (dann , 2009, p.89)

وعرفت الجمعية البريطانية للسياحة سنة 1976 السياحة على أنها: " حركة موسمية قصيرة المدى إلى المناطق السياحية بعيدا عن محل الإقامة والعمل الدائمين ". (beaver, 2005, p.312)

ونستخلص بأن مفهوم السياحة يجسد عنصرا أساسيا من حرية الإنسان، إذ يفيد انتقال الشخص من مكان إقامته المألوفة والمعتادة إلى أماكن أخرى من أجل إشباع رغباته في التنزه والترفيه، أو لأغراض أخرى كالعلاج أو أداء طقوس دينية مثلا، على ألا تتجاوز مدة هذه الإقامة السنة ودون هدف الكسب المادي، وما من شك أن تطور المجتمعات في جميع الميادين وارتفاع المستوى المعيشي للفرد ساهم في استغلال الإجازات وأوقات الفراغ في رحلات سياحية لتحقيق الإشباع النفسي والروحي للأفراد.

يرتكز مفهوم السياحة من البعد الاجتماعي على الدور الاجتماعي للسائح خلال رحلته والتأثيرات النفسية للرحلة عليه والدوافع الرئيسة للسفر.

فقد عرف عالم الاجتماع الأمريكي **كوهين** (1991) السياحة على أنها: " ظاهرة اجتماعية يتم بواسطتها تحقيق المنافع النفسية للإنسان من خلال تجربة أماكن جديدة لفترة مؤقتة، مع التحرر من قيود العمل وأنماط الحياة اليومية في الموطن ". (burns, 1998, p.83)

ويقر **كوهين** في هذا التعريف على أن السياحة هي ظاهرة اجتماعية إنسانية، المغزى من القيام بهذا النشاط هو تحقيق المنافع النفسية وهي الراحة والشعور والإحساس النفسي الجميل، والتخلص من الإرهاق والضغوط النفسية الناتجة عن قيود العمل وأنماط الحياة اليومية في الموطن، وذلك بمغادرة الديار بصفة مؤقتة إلى أماكن سياحية ترفيهية.

وتعرف أيضا: " هي الحركة الاجتماعية التي تتم اختيارا، وتهدف إلى الترفيه والاستمتاع الذهني والعقلي والبدني، وأيضا تشير إلى المحور الرأسمالي الاجتماعي، الذي عبره تتسع آفاق الأفراد والجماعات وتتنوع أنشطتهم وتجدد طاقاتهم ". (السيسي، 2010، ص. 23)

ويشير هنا **ماهر السيسي** إلى أن النشاط الإنساني السياحي هو حركة جماعية اجتماعية يقوم بها كل إنسان إذا أتيحت له الإمكانيات، باعتبار الحاجات النفسية التي يحتاجها جراء الإرهاق أو الضغوط (الحياة – العمل) أو الروتين، لتحقيق الراحة والمتعة النفسية والبدنية وتجديد الطاقة لمواصلة العمل والحياة.

وقدم العالم السويسري **كلوكسمان** (1963) تعريفا للسياحة بأنها: " مجموع العلاقات المتبادلة التي تنشأ بين الشخص الذي يوجد بصفة مؤقتة في مكان ما، وبين الأشخاص الذين يقيمون بهذا المكان ". (هدى، 1994، ص. 13)

وهنا يلخص هذا التعريف السياحة في مجموعة من العلاقات التي تنشأ من خلال الاحتكاك والتواصل بكل أنواعه بين السكان المحليين للبلد المضيف والسياح الغرباء عن المنطقة.

وتعرف السياحة أيضا أنها: " حركة ديناميكية ترتبط بالجوانب الثقافية والحضارية للإنسان ". (أسماء علي، 2010، ص. 38)

ومن خلال هذا التعريف يمكن أن نقول أن السياحة هي تلك الحركية والديناميكية التي تنتج من خلال ممارسة هذا النشاط الإنساني، والذي يرتبط أساسا بالجوانب الثقافية والحضارية للشعوب، أي أنه رسالة حضارية وثقافية وجسر تواصل بين الثقافات والمعارف الإنسانية بين الأمم والشعوب.

لقد اختلفت وكثرت التعريفات حول مفهوم السياحة خاصة في العصر الحديث وخاصة مع نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة، وذلك راجع إلى ظهور الكثير من الاختصاصات العلمية، والتي بدورها تعطي الكثير من التعريفات للسياحة كل حسب اختصاصه العلمي، ومن خلال كل هذه التعريفات العلمية السوسيولوجية السالفة الذكر، نلاحظ أن مجملها يجتمع ويتفق على بعض النقاط الأساسية، حيث ركزت كلها وأجمعت على أن السياحة مبنية أساسا على فكرة الانتقال من مكان الإقامة الدائم إلى مكان آخر تكون فيه هذه الأخيرة مؤقتة، إضافة إلى تركيز علماء الاجتماع على أن السياحة هي ظاهرة اجتماعية إنسانية، وأنها حركة ديناميكية ومجموعة علاقات متبادلة، مع التركيز على العامل الثقافي والحضاري وعملية التواصل بين السكان المحليين والسياح.

وردت كلمة السياحة في القرآن الكريم على سبيل المدح للمؤمنين والمؤمنات في آيتين كريمتين، وذلك في قوله تعالى: ﴿ التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (سورة التوبة، الآية: 112)، وفي قوله تعالى مخاطبا نساء النبي (ص): ﴿ عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ﴾. (سورة التحريم، الآية: 5)، وقد اختلف المفسرون في تفسير معنى " السائحون "و" سائحات "، حيث رأى بعضهم أنها الجهاد، ورأى آخرون أنها الصيام، واحتج كل فريق بالحديث والأثر، واختار **ابن القيم** رحمه الله مسلكا ثالثا في تفسير " السياحة " وفق بين ما ورد في ذلك

من أحاديث و آثار حيث قال رحمه الله: " وفسرت السياحة بالصيام، وفسرت بالسفر في طلب العلم، وفسرت بالجهاد، وفسرت بدوام الطاعة، والتحقيق فيها أنها سياحة القلب في ذكر الله ومحبته والإنابة إليه، والشوق إلى لقائه، ويترتب عليها كل ما ذكر من الأفعال، ولذلك وصف الله سبحانه نساء النبي (ص) اللاتي لو طلق أزواجه بدله بهن بأنهن سائحات، وليست سياحتهن جهادا ولا سفرا في طلب علم ولا إدامة صيام، وإنما هي سياحة قلوبهن في محبة الله تعالى وخشيته والإنابة إليه وذكره، وتأمل كيف جعل الله تعالى التوبة والعبادة قرينتين، هذا الثناء عليه بأوصاف كماله، وسياحة اللسان في أفضل ذكره، وهذه سياحة القلب في حبه وذكره وإجلاله، كما جعل سبحانه العبادة قرينتين في صفة الأزواج، فهذه عبادة البدن وهذه عبادة القلب ". (ابن القيم، د ت، ص ص. 109 – 110)

وإضافة إلى معنيي السياحة في القرآن الكريم (الصيام والجهاد)، فقد وردت مادة " ساح " في القرآن الكريم أيضا في قوله تعالى: ﴿ فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ﴾ (سورة التوبة، الآية: 2)، قال الإمام الطبري رحمه الله تعالى في تفسيره: يعني فسيروا في الأرض مقبلين غير مدبرين، آمنين غير خائفين من رسول الله (ص) وأتباعه ". (الطبري، 1405 هـ، ص. 111)

ومن خلال كل هذه الآيات نرى أن سياحة العبد إنما هي للتقرب من خالقه بالصوم والجهاد، أو التجول في الأرض للتعبد والتدبر والتأمل في ملكوت الخالق وآياته في خلقه، " وقد اقترنت السياحة في المفهوم الإسلامي بطلب العلم والمعرفة بالنسبة للذين يضربون في الأرض، ووفقا للدين الإسلامي فإن فوائد السياحة تكمن أيضا في التعرف على آيات الخالق في أجناس خلقه وألوانهم وألسنتهم، وفي عاداتهم وتقاليدهم وفي أفكارهم وثقافاتهم، وفي سلوكياتهم وهواياتهم، مما يزيدهم إيمانا بعظمته وقدرته، وإقبالا على طاعته ورجاء عفوه ومغفرته، إضافة إلى التأمل في كون الله وعظمته وإبداعات خلقه ". (المنجد، د ت)

وانطلاقا من كل هذه التعريفات السوسيولوجية يمكن القول أن السياحة هي ذلك النشاط الإنساني الذي بموجبه ينتقل الإنسان من مكان إقامته الدائم إلى مكان آخر بشكل مؤقت لإشباع حاجاته النفسية من متعة وترفيه، والذي يسفر عن مجموعة من العلاقات الإرتباطية التأثيرية المختلفة التي تنشأ بين سكان البلد المضيف والسياح.

مرت ظاهرة السياحة بعدة مراحل في تطورها التاريخي بداية من شكلها الأول في بداية حياة الإنسان وصولا إلى المرحلة المعاصرة أين أصبحت ذات أهمية بالغة في حياته لما لها من تأثيرات في جميع المجالات، وأصبحت مفهوما عالميا، والصناعة التصديرية الأولى في العالم، وقد يختلف الكثير في تحديد المدى الزمني لمراحل التطور التاريخي لظاهرة السياحة نتيجة لاختلاف الأسس التي يحدد بها كل منهم المراحل التاريخية لذلك، ونود ان نشير في هذا المقام و حتى لا يكون هناك اي غموض او التباس او تناقض اننا بدءنا بالحديث عن التنقل في بدايات حياة الانسان لان المفهوم الحقيقي و الكامل لمصطلح السياحة لم يكن موجودا آنذاك بالمعنى الحالي او المعاصر لكن الاهم في الامر ان العملية السياحية بدأت تنمو في رحم تلك العمليات التنقلية و السفريات التي كان يقوم بها الانسان البدائي ولهذا اردنا فقط بذكرنا لألفاظ التنقل و السفر تبيان الجذور الاولى في كيفية تبلور و تطور الفكر و السلوك السياحي للإنسان على مر التاريخ لان العملية مرتبطة ببعضها البعض على مر العصور و لا يمكن الفصل بين هذه المراحل باي حال من الاحوال، وتتمثل أهم مراحل التطور التاريخي لظاهرة السياحة كما يلي:

تعود نشأة الحركة السياحية إلى بداية الحياة الإنسانية على وجه الأرض، " حيث كان البشر بحاجة إلى الترحال لأغراض عديدة، سواء كان ذلك لتأمين الطعام، أو السكن (الكهوف)، أو بحثا عن أناس للقاء بهم لتحقيق غرض اجتماعي، أي أن سعي الإنسان للبحث عن الاستقرار هو ما أدى به إلى التنقل

والترحال ". (أسماء علي، 2010، ص. 36)، فكان التنقل والسفر بالنسبة للإنسان في مراحل حياته الأولى مجرد ظاهرة طبيعية إنسانية مرتبطة بوجود وتطلعات الإنسان وأهدافه، " وكان التنقل بين القبائل والعشائر لا يعوقه وقت ولا يثنيه عن ذلك جهد أو مشقة، فكان الإنسان يتنقل بين القبائل والعشائر ". (عبد السميع، 1993، ص. 20)، وكانت الوسيلة المتاحة لتنقل الإنسان هي الوسائل البدائية مثل الانتقال على القدمين، واستعمال دواب الحمل، أما في المساحات المائية فكانت تستخدم القوارب والسفن الشراعية الصغيرة، وبعد ظهور العربات التي تجرها الخيول والزحافات والقوارب والمراكب الشراعية إلى غير ذلك من وسائل الانتقال البدائية تطور الأمر ". (walton, 2009, p. 783)

وكان للحضارات القديمة دور بارز في تلك المرحلة خاصة وأنها كانت تتميز بمعرفة الطرق بدرجات متباينة، وتبلور الكسب المعنوي (المعرفة) والمادي كهدف للسفر ويتضح هذا الدور في حضارات كالحضارة الفرعونية التي أثرت بمعالمها و آثارها بشكل كبير ولا تزال تؤثر في أن تصبح قبلة للكثير من الوافدين، وأيضا الحضارة الفينيقية التي تعد من أشهر الحضارات القديمة التي اتسمت بحب المغامرة والمخاطرة، واهتمت بالترحال البحري بحثا عن المعرفة والكسب المادي، وكذلك الإغريق الذين كانت تفد إليهم جماعات من اليونانيين القدماء، بل ومن بعض سكان الأقاليم الأوروبية المجاورة إلى منطقة جبل أوليمبيا لمشاهدة الألعاب الأولمبية، لتتعدد رحلات الإغريق خارج وطنهم في جنوبي البلقان وجزر البحر إلى أقاليم العالم القديم (أوروبا – إفريقيا – آسيا)، فعرفوا الكثير فيما يتعلق بملامح البيئات الجغرافية والحقائق التاريخية لتلك الأقاليم، " وأيضا الحضارة الرومانية التي تعد من أوائل شعوب الحضارات القديمة التي اهتمت بشغل بعض أوقات الفراغ بالسفر والترحال من أجل المتعة وقضاء أوقات طيبة ". (الزوكة، 1998، ص. 18)، " وساعد في ذلك ازدهار الحركة السياحية في العهد الروماني، خاصة بين الطبقة الوسطى نظرا لوجود الطرق البرية والممرات المائية الممتازة، وتوفر الأمان، والتوسع في الألعاب الرياضية التي بدأها اليونانيون والتي كان يقوم بها الأسرى والعبيد ". (أسماء علي، 2010، ص. 36)

وقد ساهمت تلك الحضارات بمعالمها وجغرافيتها في أن تصبح قبلة يتجه إليها الجميع من مختلف الشعوب والأقاليم المجاورة لها، كما كان الكثير ينتقلون للتمتع بالطبيعة الساحرة والجو المناسب، سواء أكان ذلك من هبات الطبيعة أو من صنع الإنسان، كآثار الحضارات، وزيارة المعالم الدينية، كما كان رجال المال والتجار يسافرون إلى الأسواق الجديدة بغرض التجارة وبيع منتجاتهم في داخل دولهم أو بالدول المجاورة، وكان البعض يذهب للتعلم والدراسة في المراكز العلمية لأبناء الملوك والأمراء، وأيضا للاستشفاء.

" فمنذ القرن الثالث وصولا إلى العصور الوسطى، والرحلات تتعدد وتتسم بالنشاط خصوصا التي قام بها كل من الأوروبيين والعرب ". (الزوكة، 1998، . 22)، ص" خاصة بعد مجيء الإسلام وتشكل الرغبة في تعلم أسرار العلوم الحديثة والآداب والفنون العربية من الدول التي هي خارج الدولة الإسلامية، وتجاوز هذه الأخيرة خاصة في قارتي آسيا وإفريقيا طوال الستة قرون الممتدة بين القرنين الثامن والرابع عشر الميلاديين ". (أسماء علي، 2010، ص. 36)

فالمرحلة الأولى بداية من ظهور الإنسان كانت تعتبر مجرد مرحلة طبيعية يكتشف فيها الإنسان الأرض بالسفر والتنقل والترحال، إلى أن أصبحت أساسا ومرتكزا يساعده في الوصول لغاياته وأهدافه.

بدأت هذه المرحلة في القرن السادس عشر تأسيسا على الرحلات التي قام بها كل من الأوربيين والعرب لاكتشاف الأرض وبلادها ومعالمها المختلفة بالارتكاز على حركة الكشوف الجغرافية منذ القرن الخامس عشر، " والرحلات الأوروبية المتتابعة التي أدت لاكتشاف مضيق ماجلان البحري (1519 – 1522)، واستراليا عام (1605)، ونيوزلندا عام (1769)، وبداية الرحلات القارية داخل الأقاليم المجهولة فيما عرف بقارات العالم الجديد، فشهدت تلك المرحلة تكثيف الرحلات الكشفية الأوروبية صوب الأجزاء الداخلية من قارة إفريقيا، وقد انطلقت مثل تلك الرحلات من المراكز الساحلية التي شيدها البريطانيون

والفرنسيون ". (الزوكة، 1998، ص. 30) " وفي تلك المرحلة كان يتم استغلال التنقل بغرض تنظيم رحلات جماعية، وكان " **توماس كوك** " أول من نظم الرحلات الطويلة التي وصلت لبلاد المشرق وفيها قام منظم الرحلة بتدبير وسائل السفر البرية والبحرية، والانتقال من دولة لأخرى، وتدبير وسائل الإقامة، لتبدأ المفاهيم الجديدة للسياحة الحديثة " (ماهر السيسي، 2010، ص. 20)، والتي ترتكز بشكل أساسي على الثورة الصناعية التي أحدثت تغيرا وتحولا كبيرين في العالم أجمع، ومع ظهور هذه الأخيرة تم توفير الشروط الضرورية لميلاد صناعة سياحية حقيقية تتمثل في تطور وسائل النقل، وخلق أنظمة بنكية فعالة، وتطور العمران، وظهور طبقة اجتماعية تتمتع بالرفاهية، وزادت أكثر مع التطورات والتحولات التي طرأت على العالم بشكل يسمح بالتعرف على العالم عن طريق الصور التي تنقلها الأقمار الصناعية في كل أنحاء العالم على مختلف الثقافات والشعوب " (أسماء علي، 2010، ص. 37)، فساهم ذلك التطور في سهولة انتقال البشر بين الدول والأماكن من خلال القطار والسيارة وتطورت وسائل النقل البحري إلى السفن الكبيرة، الأمر الذي جعل من تلك المرحلة إطار انتقاليا أو بداية لتضمين السياحة في مرحلة جديدة تضم متغيرات مختلفة تساعد في تطويرها وفي انتقالها للمرحلة التي تليها.

وما يميز هذه المرحلة هو اختراع الطائرة التي بدأ استعمالها في الأغراض الحربية في الحرب العالمية الأولى سنة 1914، وكانت غاية الانتقال في هذه المرحلة هو الانتقال من دولة إلى أخرى، ولم تعد السياحة مقتصرة على الأغنياء فقط كما في المرحلة الأولى، أو وجود الطبقة الوسطى كذلك في المرحلة الثانية خاصة بعد تطور سرعة الطائرات وانخفاض أسعار الرحلات، ودخولها المجال المدني إلى جانب وسائل النقل البحري التي حاولت أن تبقي على دورها في سياحة البحر خاصة، إلا أن الطائرات كان لها الدور الأول في السياحة، " فظاهرة السياحة في تلك المرحلة تطورت تطورا كبيرا نتيجة للتحول السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي غير من معالم الخارطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وظهور نظم

سياسية واقتصادية جديدة في أرويا وآسيا وإفريقيا " (عبد السميع، 1993، ص. 18)، والذي أبرزه التقدم الذي لحق بالصناعة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حين استقرت الأوضاع السياسية وازدهرت الأحوال الاقتصادية، وزاد الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والنفسانية للبشر في العديد من أقاليم العالم.

" فمنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية استمرت السياحة في التطور في عدد من دول العالم، حينما اتجهت النظم السياسية والاجتماعية في هذا العالم إلى تشجيع قطاعات كثيرة من الطبقة العاملة إلى الاتجاه نحو التجمع في تنظيمات واتحادات نقابية للدفاع عن حقوقهم، وذلك أدى إلى ظهور طبقة اجتماعية جديدة متوسطة الدخل محدودة الإمكانات لها تطلعات سياحية، فتطور النشاط السياحي تبعا لذلك تطورا كبيرا، ودخلت هذه الطبقة إلى مجال السياحة حتى أصبحت تشكل جزءا كبيرا من الحركة السياحية العالمية " (عبد السميع، 1993، ص. 23)، وساعد على ذلك ما شهده قطاع السياحة من تطور في وسائل الإقامة المختلفة التي تصلح للسياحة الجماعية مما جعلها تمتد إلى كثير من دول العالم وتشمل مختلف الطبقات الاجتماعية.

" أما فترة الخمسينيات فتعتبر فترة الانطلاقة الحقيقية للسياحة، متمثلة في ظهور المنظمات والاتحادات السياحية الضخمة، وتليها فترة الستينيات من القرن نفسه وظهور ما يسمى بالسياحة الاجتماعية، والسياحة الجماهيرية، وهي فترة انتقالية اتسمت بمحاولة صياغة السياحة كعلم وكصناعة تخضع للبحث والدراسة". (هلال رضوان، 2005،ص. 6)

وما يميز هذه المرحلة هو التأصيل العلمي لمفهوم السياحة ولهذا النشاط الإنساني، " حيث في عقد الستينيات ظهر علم السياحة كعلم، وتم إنشاء كثير من المعاهد والمدارس والكليات المتخصصة بتدريس السياحة، وأيضا ظهور منظمات السياحة العالمية وعلى رأسها " منظمة السياحة العالمية " .(سعد خليفة، 2011، ص. 41)، فتميزت فترة الستينيات بنمو ملحوظ لحركة السياحة من أمريكا الشمالية وأوربا إلى آسيا وإفريقيا، " كما تميزت هذه الفترة من سنة 1960 إلى سنة 1966 بسمات خاصة كان أهمها إصدار تشريعات عمالية لتخفيض ساعات العمل، وزيادة فترات الإجازة السنوية وزيادة الأجور، وانخفاض أسعار الرحلات الشاملة بالطائرات، الأمر الذي أدى إلى تضاعف تلك الرحلات عشرة أضعاف، وساعد على تشجيع السياحة لمناطق بعيدة وفتح أسواق سياحية جديدة ". (عبد السميع، 1993، ص.26)

" ثم شهدت فترة السبعينيات العديد من التغيرات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية، فظهرت المقاصد السياحية الجديدة على الخارطة السياحية للعالم، وتنوعت الأنماط السياحية في ذاك العقد تنوعا كبيرا، وتوسع النشاط السياحي فشمل مجالات عدة ". (هلال رضوان، 2005، ص 6)، وذلك كله راجع إلى انخفاض تكاليف السفر، وتوافر وسائل نقل سريعة ومريحة وآمنة، واتجاه الرحلات السياحية من السياحة الفردية إلى السياحة الجماعية التي اتخذت طابعا منظما تشرف عليه وكالات السفر والسياحة.

أما فترة الثمانينيات فقد ازداد فيها تطور السياحة تمهيدا لعهد جديد، حيث زاد فيها عدد الأنماط السياحية والتفرع والتعمق في كل نمط منها، " وتمتاز تلك المرحلة بسمات تميزها بالمميزات الآتية:

– الجودة فيها تهتم بالكيف ليس فقط بالكم.

– ظهور أنظمة الحجز المركزية، والتي جاء ظهورها كنتيجة طبيعية لظهور سلاسل الفنادق الضخمة وشركات الطيران العملاقة.

– استخدام التطبيقات الكاملة للحاسب الآلي فيما يتعلق بأنظمة الحجز وتحول هذا النظام إلى نظام توزيع عالمي شامل، والذي تحول بدوره إلى شبكة المعلومات الدولية . (هلال رضوان، 2005، ص. 7)

في بداية التسعينيات أصبح النظر للسياحة ضرورة حتمية، حيث إنها بمفهومها المعاصر أصبحت تعبر عن ظاهرة اجتماعية واقتصادية ذات أبعاد عديدة في حياة الشعوب والأمم، وكانت الفلسفة الجديدة للسياحة تتجه إلى ما يسمى بالسياحة الجديدة، وهي التي بزغت فيها فكرة التواصل والاستدامة كمعيار ومحدد للحفاظ على البيئة والموارد، واعتبرت فيها التنمية السياحية المستدامة نوعا ما من السياحة، وفي هذه المرحلة لم تعد السياحة الرحلة التي يخرج الإنسان مدة معينة ليمضى وقتا جميلا، بل أصبحت صناعة خدمات ضخمة نمت وتطورت بشكل رهيب في العالم، في نفس الوقت الذي توسعت فيه السياحة المحلية خلال نفس الفترة لدرجة أصبحت الصناعة الأولى في الدول الصناعية، فأصبح عدد العاملين في القطاع السياحي يساوي أو يفوق عدد العاملين في الصناعات الهامة الأخرى (الالكترونيات – كهرباء – حديد وصلب، سيارات)، " ويقول أحدث تقرير صدر عن منظمة السياحة العالمية أنه في عام 2005 وصلت السياحة رغم الكوارث الطبيعية التي حدثت في هذا العام إلى ذروتها، حيث تطورت السياحة بسبب ارتفاع مستوى دخل الأفراد خاصة في أوربا وأمريكا الشمالية، وتطور وسائل النقل والاتصالات المختلفة، وخاصة النقل الجوي، ولم تعد السياحة مقتصرة على طبقة الأغنياء، لأن الأجهزة السياحية استقطبت الطبقة العاملة بما أنها غير محدودة العدد وتشكل الجزء الأكبر من الطلب السياحي المحلي والعالمي ".(سعد خليفة، 2011، ص. 43)

" وفي العشر سنوات الأخيرة من القرن العشرين حدثت تغييرات في الاقتصاد العالمي أزاحت جانبا من مصادر الثروة التقليدية (زراعة – صناعة)، وحلت محلها الصناعات الخدماتية، وفي ذلك تحقق توقع عالم المستقبليات الأمريكي (**جون نيزبت**) بأن اقتصاد العالم في القرن الحادي والعشرين تقوده صناعات خدماتية وهي صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وصناعة السياحة والسفر، وفي ظل الازدياد المستمر لحجم السياحة الدولية، الذي سيصل في سنة 2020 إلى مليار و 600 مليون سائح ". (السيسي، 2010، ص. 23)، وبهذا الشكل فإن للسياحة الحق في أن تكون القطاع الرائد لدرجة تجعلها

الصناعة التصديرية الأولى في العالم، ناهيك عن الآثار الاجتماعية التي ستخلفها نتيجة احتكاك الشعوب والثقافات بعضها ببعض.

وللإشارة فقط فإن السياحة كنشاط إنساني أصيل مارسه الإنسان منذ زمن طويل، وإن كان هذا النشاط قد تطور في شكله ومضمونه وأهدافه وأنماطه، فإن كل ذلك التطور والتغير هو انعكاس حقيقي لتطور المجتمع الإنساني في حد ذاته، فالسياحة كظاهرة اجتماعية إنسانية ليست منفصلة عن المجتمع، بل هي جزء من انعكاس الصورة الكلية للمجتمع، تلك الصورة التي تشمل إلى جانب السياحة ظواهر ومناشط اجتماعية أخرى، وتخضع السياحة كظاهرة اجتماعية شأنها في ذلك شأن جميع ظواهر المجتمع الإنساني لقوانين هذا المجتمع كافة، بمعنى أن السياحة ظاهرة إنسانية ذات طابع اجتماعي، فإن ما تحدثه تلك السياحة كنشاط إنساني من آثار وما تثيره من قضايا، هو المادة الأساس التي يبحث فيها أحد فروع علم الاجتماع الحديثة، وهو علم الاجتماع السياحي.

إن موضوع السياحة من المواضيع التي سلطت عليها الأضواء في السنوات الأخيرة من خلال وسائل الإعلام، نظرا لما أصبحت تمثله من صناعة تدر الملايين على أصحابها وعلى الدول المضيفة، أين أصبحت مصدر دخل لكثير من الدول في عالمنا المعاصر، وأنشئت من أجلها الوزارات المتخصصة، والهيئات المستقلة التي ترعاها وتنميها، وفي هذا الخضم استفاق المسلمون على حقائق مذهلة وأرقام مثيرة، من شأنها تبيان مدى خطورة السياحة على المجتمعات الإسلامية إذا كانت في غير محلها، أين استبيحت محارم الله، وأهملت الشريعة الإسلامية، وانحطت القيم الأخلاقية إلى درجة أنك عندما تنظر إلى المسلم لا يمكن أن تفرقه من غيره، وبحجة السياحة وجدت الدول التي تكيد للإسلام والمسلمين المكائد فرصة لتحطيم المنظومة العقدية الخاصة بنا، إلى أن توصلنا في الوقت الحالي وفي ظل هذه الأنظمة في الدول المسلمة إلى أنها هي من توفر كل المحرمات للسياح بحجة صناعة السياحة وبحجة بلوغ مراتب

عليا في سلم الدول الرائدة سياحيا، فبدأت الفتاوى من طرف العلماء المسلمين تنطلق من كل أرجاء المعمورة لوضع هذا النشاط الإنساني في سياقه الشرعي، وهذه بعض الفتاوى لكبار العلماء المسلين فيما يخص حكم السياحة في الإسلام.

" قال شيخ الإسلام **ابن تيمية** رحمه الله: وكذلك السياحة في البلاد لغير مقصود مشروع كما يعنيه بعض النساك أمر منهي عنه، وقال الإمام **أحمد ابن حنبل:** ليست السياحة من الإسلام في شيء ولا من فعل النبيين ولا الصالحين " (الجزار والباز، 2005، ص. 643)، وقال **ابن الجوزي** رحمه الله في كتابه تلبيس إبليس :" وأما السياحة والخروج لا إلى مكان مقصود فقد نهى رسول الله (ص) عن السعي في الأرض في غير أرب أو حاجة ". (المزيد، 2002، ص. 240)

إن السياحة التي هي محور الحديث في هذا البحث هي السياحة بمعناها السير في الأرض للفُرجة والتنزه وترويح القلوب، " وهذه السياحة الأصل فيها الإباحة إذا كانت من أجل ترويح النفس وطلب راحتها كي لا تكل ولا تمل من كبد الحياة ومتطلباتها، بل تكون هذه السياحة لها بمثابة الاستراحة القصيرة من أعباء الحياة الدنيا لتعود بعدها نشطة مسرورة منتجة " (الخراشي، د ت، ص. 15)، حيث يقول الشيخ **العثيمين:** " .... وفيه أيضا التنزه في الحدائق والابتهاج بها لقوله تعالى: ﴿ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ ﴾ (سورة النمل، الآية: 60)، وأن الإنسان ما يلام إذا قال سنتفرج على ما أخرج الله من المطر من هذه الحدائق والبساتين، لا يقال هذا من فضول الأفعال، فإن النفس إذا لم تمرن على هذا وهذا فإنها تمل وتكل، وتأتي بالأمور على وجهها ". (الخراشي، دت، ص. 16)

وعندما سئل العلامة الشيخ **عبد الله الجبرين** عن حكم السياحة في الإسلام قال:

" لا حرج في ذلك، فإن النفس قد تحس بضيق واكتئاب، وقد يقع الإنسان في هم وغم وشدة، فهو يحب أن يروح عن نفسه، ويتسلى بما يرى من البلاد وأهلها، فيدخل ذلك في السير في الأرض الذي أمر الله به في قوله تعالى: ﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ ﴾ (سورة النمل، الآية:

69) ونحوها، ولا شك أن في البلاد والعباد معتبرا وذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد، وهكذا ما يحصل مع هذا التجوال من الاطلاع على أحوال الناس، وديانـاتهم، وأرزاقهم وأعمالهم، ومعتقداتهم، فأما السفر إلى الخارج (بلاد غير المسلمين) لقصد النزهة والسياحة فقط فننصح بتركه، لما في أغلب البلاد من المعاصي والمخالفات الشرعية فالمسافر إليها على خطر من الوقوع في الزنا، وتعاطي المسكرات، والانهماك في المحرمات، وحضور المهرجانات المليئة بالنساء المتبرجات وسماع الأغاني والملاهي، وما يفتن في الدين، وما يغري الجاهل بتعظيم المشركين، واحتقار الإسلام وأهله، والسماع والإصغاء إلى تعظيم الكفار، والانخداع بأفكارهم وأعمالهم، فعلى المسلم البعد عن هذه الأخطار والسلامة بنفسه، والله أعلم ". (الخراشي، دت، ص. 44)

وعليه ومن خلال كل هذه الفتاوى فيما يخص حكم السياحة في الإسلام، فهي مباحة شرعا ولكن بشروط أن تتخذ فيها كل التدابير الشرعية ولا يكون فيها ما يخالف الشرع والدين.

بالنسبة للسفر إلى بلاد الكفار للنزهة والمتعة فهي مسألة معاصرة تكلم عنها بعض الفقهاء المعاصرين، منهم **محمد بن صالح العثيمين**، و**صالح الفوزان**، وعدوا ذلك مظهرا من مظاهر موالاة الكافرين، فقال **الفوزان:** " يحرم السفر إلى بلاد الكفار، ويجوز عند الضرورة، ويشترط لجواز هذا السفر أن يكون مظهرا لدينه، معتزا بإسلامه، مبتعدا عن مواطن الشر، حذرا من دسائس الأعداء ومكائدهم، وكذلك يجوز السفر لأجل الدعوة إلى الله ونشر الإسلام " (الفوزان، دت, ص. 9)

واشترط **العثيمين** للسفر إلى بلاد الكفار ثلاثة شروط فقال:

- " أن يكون عند الإنسان علم يدفع به الشبهات.
- أن يكون عنده دين يمنعه من الشهوات.
- أن يكون محتاجا إلى ذلك.

فإن لم تتم هذه الشروط، فإنه لا يجوز السفر إلى بلاد الكفار، لما في ذلك من الفتنة أو خوف منها، وفيه إضاعة المال، وأما السفر للسياحة في بلاد الكفار فهذا ليس بحاجة، وبإمكانه أن يذهب إلى بلاد إسلامية، يحافظ أهلها على شعائر الإسلام " (العثيمين, 1420هـ، ص. 131)

– قال تعالى:﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً ﴾ (سورة آل عمران، الآية: 28)

– قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (سورة المائدة، الآية: 51)

– قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَالْكُفَّارَ أَوْلِيَاءَ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ (سورة المائدة، الآية: 57)

– قال تعالى: ﴿ وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنْصَرُونَ﴾(سورة هود، الآية: 113)

" لما كان السفر إلى ديار الكفار، ومخالطتهم والاستئناس بهم وتعظيم حضارتهم المادية، يؤدي إلى إكبارهم وتعظيمهم ومدحهم ومن ثمة موالاتهم، كان السفر والسياحة إلى ديارهم محرمة، فإذا كان المسلم ممنوع من الإقامة بين الكفار إلا بشرط إظهار الدين، والتاجر كذلك لا يسافر إليهم وفق هذا الشرط، وكذا كل من أراد السفر مضطرا لعلم مادي أو علاج لا يتوفر إلا عندهم، يجب عليه أن يكون مظهرا لدينه، فكيف بمن يريد أن يذهب للنزهة والمتعة بين أظهرهم، فهذا ينبئ عن استئناس بطباعهم وطريقة حياتهم وحبه لها والعياذ بالله ". (ناقور، 1424هـ، ص. 186)

ومما سبق نحصل على ضابط لمسألة السياحة في بلاد الكفار وهو أن من يسافر إلى بلاد الكفار لا بد له أن يتمكن من إظهار الدين بينهم، وإلا كان سفرا محرما، هذا لغير مسافر لنزهة ومتعة في ديار الكفر أما من سافر لهذا السبب الأخير فلا يجوز له بأي حال من الأحوال.

" أما عن حكم سياحة الكفار في بلاد المسلمين، وأعني بذلك سوى جزيرة العرب لأن لها أحكاما أخرى، فلم يرد نهي عن دخول الكفار فيها، فهؤلاء أهل الذمة على مدى التاريخ الإسلامي يسكنون فيها، ويلتزمون أحكام الإسلام فيحظون بالرعاية والحماية من قبل المسلمين، والله أعلم ". (ناقور، 1424 هـ، ص. 217)

" السائح الكافر إذا أذنت له الدولة المسلمة بالدخول إليها لحاجة، أصبح مستأمنا حتى يغادرها، ويعد كالذمي في دار الإسلام من حيث الحقوق والواجبات، كما قال الفقهاء، إلا أنه يختلف عنه في بعض الواجبات، فهو لا يدفع الجزية، لأنه ليس من أهل دار الإسلام خلافا للذمي، وعليه يجب أن يشترط على هذا السائح كغيره ممن لا يدين بالإسلام في ديار الإسلام، ألا يخالف الأحكام الإسلامية والآداب المرعية في دار الإسلام، والتي منها ما يلي:

- ألا يرغبوا في دينهم، ولا يدعون إليه أحدا من المسلمين وغير المسلمين، بأي وسيلة كانت.
- ألا يتعرضوا لدين الإسلام بتنقص أو تكذيب أو شتم ونحوه.
- ألا يتعرضوا لأعراض المسلمين بأذى من فعل أو قول.
- ألا يظهروا صليبا بلبس أو حمل أو غيره.
- ألا يظهروا شعائر دينهم أمام المسلمين ويجاهروا بها.
- ألا يلبسوا الملابس التي تظهر عوراتهم، ومفاتنهم، ويلزموا جانب الحشمة والأدب في كل مكان، وخاصة على الشواطئ، والأماكن العامة.

– ألا يجلبوا معهم لحوم الخنزير والخمور، ويبيعونها ويروجونها في بلاد المسلمين.

– ألا يكونوا عيونا وجواسيسا لبني قومهم.

– ألا يأكلوا ولا يشربوا في نهار رمضان أمام المسلمين.

– الأصل ألا يمكن الكفار من دخول جزيرة العرب إلا للحاجة، وألا يمكنوا من البقاء فيها أكثر من ثلاثة أيام، بإذن ولي أمر المسلمين وللحاجة أيضا ". (زيدان،1982, ص ص. 73 – 74)

وفي الأخير يمكننا القول أنه لم يرد أي حكم لا في الكتاب ولا في السنة ولا في حياة السلف الصالح يمنع الكفار من دخول بلاد المسلمين لأي سبب سلمي، لكن دخولهم مقرون بشروط وهي الآنفة الذكر، ومعلومة من الدين بالضرورة، وهي في مجملها مما أجمعت عليه الأمة، ولكن الجدير بالذكر هو أننا نلاحظ في عصرنا الحالي توافد الكفار إلى بلاد المسلمين بدون شروط شرعية، ويمارسون ما شاؤوا من تبشير ديني ومن سفور وعري وخمور وزنا، ويشاركهم المسلمون في ذلك، والأدهى والأمر هو أن الدولة في البلاد الإسلامية ككل هي من تسهر على توفير كل المحرمات التي يحتاجها السائح الأجنبي من خمور ونساء وسهرات مجون وملاه، وتجعلها مقننة، وبضوابط قانونية وإدارية بحجة الارتقاء بالسياحة لإنعاش الاقتصاد وتضخيم الميزان التجاري، وليست الجزائر ببعيدة عن هذا المسرح فكل ما نراه أمامنا من برامج واهتمامات بالسياحة والنشاط السياحي من طرف الدولة لا يؤخذ فيه بعين الاعتبار أدنى الشروط الشرعية والدينية، فالكل يمارس ما شاء وقت ما شاء سواء الأجانب المسلمين أو غير المسلمين، أو حتى أبناء البلد المضيف.

إن الإنسان في هذه الحياة قد يتردد بين الخير والشر وهو في النهاية لما غلب منهما، ولكل من الطريقين دعاته، وهذا الزمن الذي نعيش فيه خاصة دعاة الباطل فيه كثير عددهم وعدتهم، ولكن الغلبة والعاقبة الحسنة في النهاية هي لأهل الحق ودعاته.

وسنة التدافع تأبى أن يركن المسلمون لحياة السكون، فلا بد من بذل الجهد في مواجهة الطوفان الذي يكاد يعم الكرة الأرضية اليوم، نتيجة سيطرة أنماط سلوك الكفار، ومنهج حياتهم على الناس، لذا فإن ولاة أمور المسلمين مدعوون اليوم أكثر من أي وقت مضى لبذل جهود كبيرة في محاربة الباطل وأهله، وخاصة في مجال السياحة غير الرشيدة، فإن الفساد عموما قد انتشر انتشار النار في الهشيم، وإن وسائل الدعاية له دخلت بيت كل مسلم تقريبا، تمارس السياحة الفكرية في عقول وأذهان أفراد الأمة، تدعوهم للسياحة البدنية لمحاكاة سلوك الكفار وفسقة المسلمين، وهي من التطور والجاذبية بمكان بحيث لا ينفع في صد الفساد الذي تحمله إلا القيام بمراقبة الله تعالى في تطبيق شرعه، ثم تقوية الوازع الديني لدى الناس، بتربيتهم على الدين في جميع المراحل الدراسية، وعن طريق وسائل الإعلام، والأمر بالمعروف والنهي على المنكر، واستغلال والاهتمام بكل أنواع مؤسسات التنشئة الاجتماعية ،قال رسول الله (ص): " ألا كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، فالإمام الأعظم الذي على الناس راع وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة راعية على أهل بيت زوجها وولده وهي مسؤولة عنهم، وعبد الرجل راع على مال سيده وهو مسؤول عنه، ألا فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته " (أخرجه البخاري، م4، ص. 328)

وقال (ص): " ما من وال يلي رعية من المسلمين، فيموت وهو غاش لهم، إلا حرم الله عليه الجنة ". (أخرجه البخاري، م 4، ص. 331)

" فإذا تربى الناس على الإيمان باليوم الآخر واستشعار هول ذلك الموقف وما فيه من الجزاء والحساب، وعلى مراقبة الله تعالى في السر والعلن، فسوف يردعه ذلك لمفارقة الفواحش والظلم بأنواعه، حتى لو كان سائحا في بلد لا يقيم شرع الله، ويسمح بارتكاب الفواحش بأنواعها، لأن مراقبته حينئذ تكون ذاتيه من

داخل نفسه، وهذا مما يثبت دعائم النظام في الدولة المسلمة، وصرف الشر والظلم عن الناس " (ناقور، 1424 هـ، ص. 296)، وكمثال عن ولاة الأمور وكيفية تعاملهم مع الرعية يروى " عن **زيد بن أسلم** قال: مر **ابن عمر** براعي غنم فقال: يا راعي الغنم هل من جزرة ؟ قال الراعي: ليس هاهنا ربها، فقال ابن عمر: تقول أكلها الذئب، فرفع الراعي رأسه إلى السماء ثم قال: فأين الله ؟ قال **ابن عمر**: فأنا والله أحق أن أقول: فأين الله ؟ فاشترى **ابن عمر** الراعي، واشترى الغنم فأعتقه وأعطاه الغنم " (الطبراني، دت، ص. 263)، " وقال **أسلم** مولى **عمر بن الخطاب**: بينا أنا مع **عمر بن الخطاب** وهو يعس بالمدينة، إذ أعيا، فاتكأ على جانب جدار في جوف الليل، فإذا امرأة تقول لابنتها: يا ابنتاه، قومي إلى ذلك اللبن فامذقيه بالماء، فقالت لها: يا أمتاه أو ما علمت بم كان من عزمة أمير المؤمنين اليوم ؟ فقالت: وما كان من عزمته يا بنية ؟ قالت: إنه أمر مناديه فنادى أن لا يشاب اللبن بالماء، فقالت لها: يا بنتاه، قومي على اللبن فامذقيه بالماء فإنك بموضع لا يراك **عمر** ولا منادي عمر، فقالت الصبية لأمها: يا أمتاه والله ما كنت لأطيعه في الملأ وأعصيه في الخلاء ! و**عمر** يسمع كل ذلك، فقال: يا **أسلم** علم الباب، واعرف الموضع ثم مضى في عسسه ... فدعا **عمر** ولده فجمعهم، فقال: هل فيكم من يحتاج إلى زوجة؟ ....فزوجها من **عاصم**، فولدت **لعاصم** بنتا، وولد البنت **عمر ابن عبد العزيز** رحمه الله " (عبد الستار، دت، ص. 17)، فعلى هذه الأخلاق يجب أن يربي أولو الأمر من المسلمين رعيتهم، ويقووا لديهم الوازع الديني ليكون حائلا بينهم وبين المعاصي.

وإلى جانب عملية تقوية الوازع الديني لدى الأفراد داخل المجتمع المسلم، يجب كذلك على أولي أمر المسلمين أن ينشروا الوعي الصحي بخطورة الممارسات الخاطئة، حيث تتنافس الدول المهتمة بالسياحة على جذب السياح إليها، وتبذل في سبيل ذلك جهودا كبيرة، من صرف للأموال الطائلة لبناء البنية التحتية، لإقامة صناعة سياحية متطورة، ويلزم بالتالي حسب المنطق المادي الصرف تهميش الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أو إلغاؤه ، لئلا ينفر السياح من المجيء إليها، وأن يقضوا فيها مدة قصيرة

فيقل إنفاقهم فتخسر البلاد، لذا قام بعضهم بتهيئة الجو المناسب لأهواء السياح، فغضوا الطرف عن المحرمات وارتكاب المحظور، "ونتيجة لذلك يسقط الكثيرون في أوحال هذه الخبائث، ممن عندهم استعداد لارتكاب الفواحش، حيث لا وازع ديني يردعهم عنها، فهؤلاء من حقهم على ولاة الأمور أن يأخذوا بحجزهم عن الممارسات الخاطئة التي توردهم النار، وأن يأطروهم على الحق أطرا، وأن يبينوا لهم الأثر السيئ لهذه الأعمال، من الناحية الصحية بالحقائق العلمية الطبية أولا، ثم المعاناة الاجتماعية التي تحصل من جراء ذلك ثانيا، وثالثا بيان المصير الأخروي لأصحاب هذه الأعمال، وما ورد في ذلك من وعيد، لعلهم يرجعون إلى الله تعالى ". (ناقور، 1424هـ، ص. 300)

والمفارقة في بلدنا المسلم الجزائر عوض أن تقوم الدولة بما ذكرناه سابقا وتوفير جو ملائم لسياحة إسلامية ناجحة، فنجد أن السياح أجانبا كانوا أو محليين يأتون كل المحرمات بدون أي حرج وفي غياب كل رادع أو رقيب من طرف الدولة، فكل قنوات الفساد مفتوحة على مصراعيها من وسائل إعلام مرئية ومسموعة ومقروءة للسياح، ودور الملاهي والحانات والفنادق الفاخرة والشواطئ التي يتسكع فيها كل من هب ودب بالعري والفسق والتبرج، وهذا كله دليل على ضعف الوازع الديني في النفس لدى أفراد المجتمع الجزائري، وهذه مسؤولية الدولة وولاة الأمور الذين لو أرادوا أن يصلحوا لأصلحوا ولصلحت الحال، فأين نحن من سياحة إسلامية نظيفة ناجحة تدر علينا المال بما يرضي الله سبحانه وتعالى.

إن علم الاجتماع السياحي هو تخصص حديث النشأة، يهتم بدراسة الدوافع السياحية، الأدوار، العلاقات، المؤسسات وتأثير كل هذه العناصر على المجتمعات التي تستقبلهم.

" وظهرت أول الدراسات العلمية للسياحة في قارة أوربا، حيث كانت أول منطقة تخضع لتجربة تأثير السياحة الجماعية، وكان الإيطالي " **l.bodio** "أول من نشر مادة علمية سوسيولوجية حول هذا الموضوع وكان ذلك سنة 1899، لكن أول الكتابات السوسيولوجية حول السياحة تحديدا وفي القرن

العشرين كانت في ألمانيا بداية بـ " **L.von wise** " الذي كتب مقالا حول الموضوع وذلك سنة 1930، ثم تلاه " **h.j.knebel** "الذي قدم أهم مقال سوسيولوجي حول السياحة وكان ذلك سنة 1960، أما أول كتاب صدر في هذا المجال باللغة الانجليزية فكان سنة 1933 لمؤلفه " **ogilvie** "، والذي تلاه مباشرة سنة 1936 كتاب " **norval** " حول صناعة السياحة، لكن هذا الموضوع (السياحة) لم يلق اهتماما كبيرا آنذاك حتى إلى فترة متقدمة بعد الحرب العالمية الثانية، عندما أثار الانتشار الكبير لظاهرة السياحة حماسا كبيرا، لكتابات نقدية ودراسات تجريبية حول هذا الموضوع ولأول مرة في بداية السبعينيات من القرن الماضي ". (Deery and others, 2012, p.31)

الملاحظ أن السياحة من منظور سوسيولوجي تلخصت في كتابات محتشمة في بعض المقالات وذلك في نهاية القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، أما التفكير بجدية وعلمية في هذا الموضوع من طرف علماء الاجتماع فكان ذلك بعد الحرب العالمية الثانية، " حيث إن دراسة السياحة كاختصاص في علم الاجتماع قد برز بشكل واضح من خلال المقال التصنيفي لـ " **Cohen** " سنة 1970، ثم التراكيب النظرية لـ " **mac cannel** " سنة 1973، وقد حظي موضوع السياحة باهتمام كبير من طرف علماء الاجتماع في حقبة السبعينيات، وشهد تطورا سريعا وذلك من خلال مجموعة كبيرة من العروض والطروحات النظرية والمقالات التي نشرت آنذاك. "(إلهام العزابي، 2012، ص.30)

وقد اهتم علم الاجتماع كذلك بالسائح باعتباره الفاعل الاجتماعي الأول والعنصر الأساسي في النشاط السياحي، " فأول تعريف تقني للسائح لقي قبولا على نطاق واسع، وهو ذلك الذي اقترح من طرف الاتحاد الدولي لمنظمات السفر الرسمية في عام 1963، وتمت الموافقة عليه وترسيمه في عام 1968 من طرف المنظمة العالمية للسياحة " (Deery and others, 2012,p.32)، وكان نصه كالآتي: " إن السياح هم الزوار المؤقتون الذين يقضون على الأقل 24 ساعة في البلد الذي يسافرون إليه لإشباع حاجة من الحاجات التالية:

- **الترفيه والتسلية:** الاستجمام – قضاء عطلة – الاستشفاء – العبادة – الرياضة.

- **المال والأعمال:** مهمة عمل عائلية – اجتماع عمل ". (إلهام العزابي، 2012، ص.31)

إن هذا التعريف يستعمل بصفة رسمية لأغراض إحصائية، تشريعية، صناعية، ولكنه لا يوفي بالغرض في أغلب الأعمال السوسيولوجية لأنه واسع جدا من جهة، ومن جهة أخرى يميل إلى التقني أكثر من النظري، فهو إذن جاف نظريا، وقد كانت هناك محاولات كثيرة لوضع تعريفات سوسيولوجية مناسبة للسائح من الناحية النظرية، بدءا بعلماء الاجتماع الألمان، ثم بعد ذلك في أعمال "**cohen** " في عام 1974، ثم " **leiper** " في عام 1979، وكذلك في أعمال " **p.l.pearce** " التقييمية للتصنيفات السياحية، وأغلب التصورات العامة للسياحة لم تجد صدى كبيرا ولم تستعمل على نطاق واسع، ما عدا أعمال " **p.l.pearce** "، الذي درس تصورات الناس، والأدوار المتصلة بالسياحة متبعا في ذلك المنهج التجريبي، هذه الدراسة التي تبعت أعمال ""**cohen** " والمتمثلة في مقارباته النظرية والتي استخدمت على نطاق واسع في مجال علم الاجتماع السياحي ". (yorghos and others, 2002, p. 53)

كل هذه الكتابات مهدت لظهور توجه واختصاص جديد في علم الاجتماع هو علم الاجتماع السياحي، لاسيما وأن السياحة هي ظاهرة اجتماعية إنسانية، وللإشارة فإن هناك اختلافات كبيرة على العموم في وجهات النظر الفلسفية والأيديولوجية بين الباحثين والدارسين في علم الاجتماع، فضلا عن الاختلافات الموجودة في مقارباتهم النظرية في مجال السياحة، وهذا ما يضفي بطبيعة الحال إلى تنوع كبير في المقاربات والتصورات في ذات المجال، فمنهم من يخوض في دراسة السياحة من جانب تجاري محض، ومنهم من جانب ثقافي واحتكاك السياح بالمحليين، ومنهم من يدرسها على أساس المتعة والترفيه والاستجمام، ومنهم من يدرسها على أنها وجه من أوجه الاستعمار الحديث، ومنهم من يرى أن لها تأثيرات سياسية أي توظيف السياحة في الأغراض السياسية، هذا ويمكن أن نقول أن السياحة هي سلاح ذو حدين.

يشير **ماكنتوش** وزملاءه في كتابه " بانوراما الحياة السياحية " على أن " علم الاجتماع السياحي هو علم المجتمع والمؤسسات الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية ويبتكر الزائرون لأي مجتمع أو منطقة من المناطق علاقات اجتماعية تختلف نمطيا إلى درجة كبيرة عن علاقات الاندماج بين السكان الوطنيين، إن الآثار المطلقة لتجارب السفر على السكان في المناطق الأصلية، كما في أماكن المزارات السياحية، ينبغي أن تقرر إلى أي حد يجب أن تشجع المجتمعات السياحية أو لا تشجعها. " (ماكنتوش، 2002،ص.283)، وأضاف **ماكنتوش** في حديثه عن تحديد الهدف الأساسي من علم الاجتماع السياحي حيث يقول: " وتتحدد أهداف هذا العلم على النحو التالي:

– تقدير التأثير الاجتماعي المفرط الذي تسفر عنه الخبرات السياحية على الفرد والأسرة والجماعة والمجتمع كوحدة متكاملة، وخاصة المجتمع المضيف.

– إدراك أن السكان أو الأهالي قد يستاءون من حضور الزائرين، وخاصة بأعداد كبيرة، أيضا إدراك أن تأثير هؤلاء الزوار قد يكون غير مرغوب فيه وضار اجتماعيا واقتصاديا.

– اكتشاف أن أنماط السفر تتغير مع تغير خصائص الحياة والطبقات الاجتماعية.

– التآلف مع مفهوم السياحة الاجتماعية وأهميتها في مختلف الدول.

– ملاحظة أن هناك أربع درجات قصوى بأفضليات السفر للسائحين الدوليين، أيضا إدراك تحديد علماء الاجتماع لأربعة نماذج شخصية من أدوار السائحين العالميين " (ما كنتوش، 2002، ص. 297)

والملاحظ من خلال ما قاله **ماكنتوش** هو أن علم الاجتماع السياحي ينحصر في مفهومه وأهدافه في البحث في الجوانب الاجتماعية المرتبطة بالسياحة بوصفها ظاهرة إنسانية، من قبيل تأثير السياحة على المجتمع أفراد وجماعات، سلبا أو إيجابا، وموقف أفراد المجتمع من السياحة، إضافة إلى تأثير السياحة العالمية على الثقافات المحلية وقضايا أخرى عديدة تمثل نقاط تماس وتقاطع بين السياحة والمجتمع.

يمكن تحديد مجالات البحث في علم الاجتماع السياحي من خلال الدراسات والبحوث التي أجريت في هذا المجال، والتي كانت السياحة طرفا أو متغيرا من متغيرات عنوان البحث، أما المتغير الآخر فكان في كل بحث يمثل قضية ذات طابع اجتماعي، ومن خلال ذلك تم حصر مجالات البحث في علم الاجتماع السياحي كما يلي:

تمثل قضية الآثار ذات الطابع الاجتماعي الذي تتركه السياحة والنشاط السياحي على المجتمع بمكوناته، أحد أهم المجالات التي تقع تحت مظلة علم الاجتماع السياحي، فإذا كان هذا العلم يبحث في السياحة بوصفها ظاهرة اجتماعية، أو يبحث في الجوانب الاجتماعية للظاهرة السياحية، فإن التأثيرات الناجمة عن هذا النشاط الإنساني الاجتماعي على المجتمع مثلت المجال الأساسي لكثير من البحوث التي خاضت في هذا المجال من علم الاجتماع السياحي، " وتؤكد الدراسات على أنه من المهم أن يعنى ببحث الآثار الاجتماعية الناجمة عن السياحة، وذلك حتى تستطيع الحكومات اتخاذ التدابير المناسبة للحد من ردة الفعل المجتمعية السلبية تجاه تلك الآثار " (deery and others, 2012)، وكي نكون أكثر تحديدا فيما يتعلق بتوضيح المجالات البحثية لهذا الفرع الحديث من علم الاجتماع، آثرنا أن نفصل أكثر، وعليه فإن هذا المجال العام " الآثار الاجتماعية للسياحة " ينقسم بدوره إلى ثلاثة مجالات فرعية هي كالآتي:

تبدأ الدراسات التي تعالج موضوع الآثار الاجتماعية للسياحة على الفرد من منطلق أنه عندما يسافر البعض منا أو أحدنا إلى مكان غريب عنه، فإنه يجد بيئة غير مألوفة ليس فقط من الناحية الجغرافية، بل شخصيا واجتماعيا وثقافيا، فالمسافر نتيجة لذلك يواجه مشكلات يجب أن يجد لها حلولا إذا رغب أن تكون رحلته ممتعة للغاية، وعلى السياح تدبير مواردهم المالية والوقتية في مواقف تختلف تماما عن تلك المواقف في بلدهم أو بيئتهم التي أتو منها، وينبغي عليهم أيضا دراسة تفاعلاتهم وعلاقاتهم الاجتماعية

وفهمها جيدا للحصول على أساليب معيشتهم وإقامتهم والاحتياجات الأخرى، وإمكانية إيجاد صحبة طيبة، "ويقوم السياح بتصميم إلى أي حد تكون رغبتهم في التكيف مع بيئة ليست مألوفة لديهم، بل وغريبة عن بيئتهم الأصلية، يفعل السياح ذلك بقدرات مختلفة من التواصل مع ثقافات جديدة قد يجدون أنفسهم فيها، إن سياحة رؤية الحياة ومعالمها مثلا لهؤلاء الذين يرغبون في اندماج أعمق مع أساليب الحياة المحلية لاكتساب مثل هذه البهجة والسرور، إنما تختلف من سائح إلى آخر حسب مدى قابليته للتأثر ". (ماكنتوش، 2002، ص. 284)

وعليه فإن بحوث علم الاجتماع السياحي في تركيزها على الآثار التي تتركها السياحة على الفرد، تركز على ما يمكن أن تتركه تجارة السياحة من تأثير عميق على السائح، سواء فيما يتعلق بالخبرات الاجتماعية والثقافية التي يتعرض لها هذا الأخير في المجتمع المضيف، أو تأثير السياحة ذاتها على الأفراد داخل المجتمع المضيف نفسه، أي أن الآثار هنا ذات بعد ثنائي، الأول يتعلق بالفرد السائح، والثاني يتعلق بالفرد المضيف، فمشاركة السائح مثلا في المهرجانات والأعياد والصناعات الفنية، في البلد المضيف يترك عليه آثارا ذات طابع اجتماعي، فالمسألة هنا تتعدى الجولات السياحية التي يقوم بها السائح في البلد المضيف، إلى تأثر وتشكل انطباع نفسي لديه ناتج عن الفعل السياحي نفسه، فالسائح إنسان، وهو في مشاركاته هذه لن يكون منغلقا على نفسه، لأن ذلك يتعدى إرادته الشخصية، بمعنى أنه ثمة تفاعل ذو طابع إنساني يحدث بين السائح والمجتمع المضيف بكافة مكوناته الاجتماعية والثقافية وحتى النفسية والسلوكية، وبناءا على ذلك يمكن القول بأن ثمة موضوعات وقضايا كثيرة يمكن أن يتناولها الباحثون الذين يخوضون في هذا المجال الفرعي (تأثير السياحة اجتماعيا على الفرد)، من قبيل مدى تأثر السائح بالنسق الثقافي والاجتماعي للمجتمع المضيف، أو الخصائص الاجتماعية التي يكتسبها السائح من هذا الأخير كنمط العلاقات الاجتماعية التي يؤسسها السائح وسمات وخصائص تلك العلاقات.

هذا فيما يتعلق بالفرد الاجتماعي السائح، أما بالنسبة للفرد الاجتماعي المضيف، فإن دائرة الموضوعات والقضايا القابلة للبحث تتسع بحيث يصبح من الصعوبة أن نحصرها هنا، فكما أن السائح يتأثر بالمجتمع المضيف، فهو أيضا يترك تأثيراته من خلال عملية السياحة على المجتمع كأفراد، وهنا تثار العديد من القضايا القابلة للبحث، من قبيل المكاسب التي يحققها الأفراد من السياحة، وموقفهم من السياحة والسائح ذاته، ونظرتهم للقضايا التي تطرحها السياحة على مجتمعهم المحلي، وشبكة العلاقات الاجتماعية التي يؤسسونها، " وإنه لا مناص من أن السائح له تأثيرات على أفراد المجتمع المضيف كما لهم تأثير عليه، ومن الأمثلة التي يمكن الاسترشاد بها في هذا المقام ما أشارت إليه دراسة بعنوان: " الروابط الاجتماعية على محك السياحة الصحراوية "، وأوضح فيها أن ثمة علاقات اجتماعية قد بدأ السكان المحليون في مجتمع الدراسة الدخول فيها، مثل الزواج بأجنبيات، مؤكدة على أن تلك العلاقات لم تكن موجودة من قبل في ثقافة المجتمع التقليدي وإنما جاءت مع السياحة التي أدخلت الكثير من القيم غيرت من نظرة أفراد المجتمع إلى العديد من القضايا منها الزواج بالأجنبيات من خارج إطار المجتمع المحلي أو القبيلة التي ينتمون إليها ". (العلوي، 2011، ص.47)

تعد الأسرة واحدة من أهم المؤسسات الاجتماعية الأولية لما لها من دور ومكانة مهمة في المجتمع تؤهلها وبحق أن تصبح المؤسسة الاجتماعية الأكثر أهمية وخطورة في حياة الفرد والمجتمع، وربما تعود تلك الأهمية إلى مجموعة الأدوار التي تقوم بها الأسرة سواء بالنسبة لأفرادها أو بالنسبة للمجتمع ككل، والأسرة مع تلك الأهمية أصبحت محل اهتمام قطاع كبير من التخصصات العلمية ومن بينها علم الاجتماع، لدرجة أن أصبح فيها هناك فرع متخصص من فروع هذا الأخير، جعل من الأسرة الموضوع الأساس لدراساته وبحوثه، وهو علم الاجتماع الأسري، هذا فضلا عن أن جميع فروع علم الاجتماع الأخرى تهتم

أيضا بقضايا الأسرة ومشكلاتها الاجتماعية وما تطرحه من موضوعات مختلفة، ومن هنا من الطبيعي أن يهتم علم الاجتماع السياحي ببحث ودراسة تأثير السياحة على الأسرة.

يشير **ماكنتوش** وزملاءه إلى أنه " مع نمو العائلة ونضوج الأبناء تصبح للرحلات آثارها المضيئة كل عام، فإن الإعداد المشوق والآمال المرتقبة والخبرة السياحية الحقيقية هي مناسبات جديرة بالذكر في الحياة العائلية، ومن المحتمل أن يكون السفر مع قدر من المغامرة أكثر جدارة بالاستمتاع مع فرصة للتعلم أيضا، وكلما تعددت الأغراض والرغبة في التعلم في إطار الرحلة كلما تزايدت فرص الاستفادة منها " (ماكنتوش، 2002، ص. 285)، ورغم أن **ماكنتوش** لم يشر إلى الكيفية التي يتناول بها علم الاجتماع السياحي دراسة تأثير السياحة على الأسرة، إلا أننا يمكن النظر في حيثيات النص السابق لنقول إن علم الاجتماع السياحي معني كثيرا بالتأثيرات التي تمارسها السياحة على الأسرة، خاصة في العصر الحديث مع تزايد التوجه نحو ما يعرف بالسياحة العائلية، فهذه الأخيرة تصبح بمثابة مجتمع محلي متنقل وبالتالي فهي عرضة للتأثر والتأثير في نفس الوقت، فالأسرة تصبح من جهة محل تأثير عندما تنتقل بأفرادها للسياحة إلى مجتمع آخر مغاير للمجتمع الذي نشأت فيه، كما أنها أيضا تصبح واقعة تحت محل تأثير السياحة وهي قابعة في موطنها الأصلي عندما تتعرض للمؤثرات الوافدة مع السياحة الخارجية، ويقول " **obrador** " بأن " الاهتمام بدراسة تأثيرات السياحة على الأسرة والعائلة من الموضوعات المهمة والجديرة بالبحث في مجال علم الاجتماع بوجه العموم، وعلم الاجتماع السياحي على وجه الخصوص، لأن النشاط السياحي له تأثير عميق على بنية الأسرة وتشكيل توجهاتها وشبكة علاقاتها الاجتماعية، فضلا على أن الانتقال إلى مجتمعات مغايرة يوفر للأسرة فضاءا مغايرا للفضاء الاجتماعي الذي تعودت على العيش فيه، وهو يجعل الأثر الناجم عن السفر مضاعفا " (obrador, 2011, p. 78)

إن القضايا التي يمكن البحث فيها فيما يتعلق بتأثير السياحة على الأسرة كثيرة بحيث يصعب حصرها هنا، إلا أنه يمكن الإشارة إلى أهم الموضوعات والقضايا التي تقع في بؤرة اهتمام علم الاجتماع

السياحي، ومن بين هذه القضايا تأثير السياحة على شبكة العلاقات الاجتماعية للأسرة، فهذه الأخيرة سواء أكانت في مجتمع الضيافة أو في المجتمع المضيف، فهي تتعرف من خلال السياحة على أنماط مختلفة من العلاقات الاجتماعية، فعلى الرغم من أن الأسرة كوحدة اجتماعية لها خصائص وسمات معينة، تكاد تكون معروفة في المجتمعات كافة، إلا أن لها ما يميزها عن غيرها في مجتمعات أخرى، وذلك في إطار البناء الاجتماعي والثقافي الذي تكونت فيه هذه الأسرة، وهنا تصبح عملية التعرض لثقافة الآخر عبر السياحة عملية ذات تأثير عميق على بنية الأسرة، خاصة شبكة علاقاتها الاجتماعية.

يمثل المجتمع المحلي الدائرة الثالثة الأكثر اتساعا بعد الفرد والأسرة بالنسبة للتأثيرات الاجتماعية التي تمارسها السياحة عليها، ونقصد بالمجتمع المحلي بشكل عام مجموعة من الناس يعيشون في منطقة جغرافية محددة، ويشتركون معا في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويكونون فيما بينهم وحدة اجتماعية ذات حكم ذاتي تسودها قيم عامة يشعرون بالانتماء إليها.

" وعند الحديث عن تأثير السياحة في المجتمع المحلي، نجد أن هناك بعض الاعتبارات الأساسية إذا ما أردنا أن نحقق فهما معمقا للكيفية أو الوسيلة التي من خلالها تمارس السياحة تأثيرا على المجتمع المحلي، الاعتبار الأول يتعلق بما يمكن أن يكون للسفر من آثار على فهم الآخرين وتقديرهم على المستوى المحلي أو القومي، الأمر الثاني يتعلق بسعي الحكومات في غالبية البلدان المتقدمة والغنية نحو تشجيع السياحة، وخاصة الداخلية منها، نظرا لما لهذا النوع من أثر في نفوس أبناء المجتمع المحلي، وذلك بوصفه وسيلة أساسية لتعريف المواطنين ببلدهم ومن ثمة العمل على دعم وتنمية الانتماء لوطنهم وتعزيز ثقافة المواطنة ". (إلهام العزابي، 2012، ص. 139)

وعليه فإن الحديث عن تأثير السياحة على المجتمع المحلي يمكن تناوله من منظورين، " الأول يتصل بما يتركه النشاط السياحي على الفرد المضيف في موطنه الأصلي، فكما سبقت الإشارة أن تنشيط السياحة

الداخلية أمر من شأنه تعزيز انتماء الإنسان لوطنه، وهذا أمر واقعي عندما نأخذ في عين الاعتبار أن الكثير من أبناء الوطن لا يعرف أجزاء كثيرة منه، أما المنظور الثاني فيتعلق بتأثير السياح في المجتمع المحلي، ذلك أن حضور السياح إلى أي بلد يؤثر على أنماط معيشة أهالي البلد المضيف، وغالبا ما يكون للطريقة التي يدير بها الزوار أنفسهم وعلاقاتهم الشخصية مع مواطني البلد المضيف أثر عميق على طريقة الحياة، واتجاهات أفراد المجتمع المحليين، وإن معظم الآثار الناطقة بهذه الظاهرة يمكن ملاحظتها عند قدوم السياح من أمريكا الشمالية أو أوربا الغربية وسفرهم إلى بلدة لها ثقافة بدائية أو ثقافة تتميز بمستوى منخفض اقتصاديا ومعيشيا، وسكان ثقافتهم متواضعة، وعلى العكس نجد أن السائح يتأثر بالتناقضات الثقافية، وهذا بوجه عام يسفر عن تقدير متزايد بكفاءة ونوعية الحياة في المجتمع الذي تتم زيارته، والذي قد لا يحدث في الموطن الأصلي للسائح، وينشأ موقف محبب حين يمتزج السياح وأفراد البلد المضيف اجتماعيا، ويتم التعارف بينهم بصورة أفضل، وهذا من شأنه زيادة الوعي بين بعضهم البعض وبشخصية الآخر وكفاءته، ويسود بين كلا المجموعتين التقدير والاحترام ". (ماكنتوش، 2002، ص. 285)

إلا أن أهم القضايا التي يركز عليها هذا المجال البحثي من مجالات علم الاجتماع السياحي، تتعلق بما تتركه السياحة من آثار إيجابية على المواطنين المحليين فيما يتعلق بتحسين مستوى المعيشة، فضلا عن تحسين مستوى الخدمات الأساسية التي تحرص الحكومات المحلية على توفيرها كعامل من عوامل الجذب السياحي، إلا أنها في النهاية يطال تأثيرها الإيجابي أبناء المجتمع أنفسهم.

ومن جهة أخرى ومن تأثيرات النشاط السياحي على المجتمع المحلي، ومن المجالات البحثية المهمة تلك المخاوف التي يثيرها أبناء هذا المجتمع تجاه السياحة، فقد أكد " **ringer** " قائلا: " إن المجتمع المحلي دائما ما يكون متوجسا من النشاط السياحي، نظرا لأن السياحة كصناعة لا يمكن ضمان أمور مستقبلية فيها، فهي عرضة للتقلب لأبسط الأسباب، فموجات المد البحري مثلا وارتفاع دراجات الحرارة، فضلا عن

الخلافات السياسية، كل ذلك من شأنه أن يجعل من السياحة كمصدر للدخل مسألة محل مراجعة، فكيف هو الحال عندما نتحدث عن المستقبل، لكل ذلك يصبح من الطبيعي أن يسود المجتمع المحلي، خاصة المجتمعات الساحلية التي تعتمد في جزء كبير من حياتها على النشاط السياحي ". (Rnger, 1996, p.198) وهذه قضية وإن كانت تدخل ضمن نطاق أو تحت مضلة دراسة الاتجاهات، إلا أن ارتباطها بالمجتمع المحلي وانعكاسها عليه بشكل واضح جعلتنا نتحدث عنها في هذا المقام.

إن الجريمة بوصفها ظاهرة إنسانية نقطة تماس بين السياحة كنشاط وبين اهتمام علم الاجتماع السياحي في مواضيعه التي يتناولها، إن هذه العلاقة تحتاج إلى توضيح أو إلى مزيد من التحليل كي يمكننا أن نضع أيدينا على هذا المجال البحثي بوصفه أحد المجالات البحثية في علم الاجتماع السياحي، وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بما يسمى بالأمن السياحي، وهو أحد المتغيرات المهمة في بحثنا الذي هو بين أيدينا. إن السياحة كظاهرة اجتماعية إنسانية يترافق معها انتقال مجموعات بشرية من مكان إلى آخر، يمكن أن، يصاحبها الكثير من السلوكيات التي تقع في قطاع الجريمة، بحيث يمكن القول بأن ذلك النمط من السلوك الإجرامي ما كان له أن يحدث لولا ظاهرة السياحة.

" والجريمة المرتبطة بالسياحة تقع على مستويين، الأول هو الجرائم الموجهة ضد السياح أنفسهم، والثاني هو الجريمة التي يأتي بها السائح، ولسوء الحظ يمكن أن يكون السائح ضحية للمجرمين، إنه لا يعرف شيئا عن المناطق الخطرة أو المواقف المحلية التي قد يتعرض فيها للهجوم أو أعمال العنف أو جرائمه، ويصبح فريسة سهلة للمحتالين طالما يمكن التعرف عليهم (السياح) بسهولة، وليسوا عادة مجهزين تماما للدفاع عن أنفسهم ضد أي اعتداء، لذلك فإن الجرائم ضد السياح تسفر عن دعاية سيئة وينجم عنها صورة سلبية في أذهان الزوار المرتقبين" (ماكنتوش، 2002، ص. 286)

والنوع الثاني من الجريمة فهي تلك التي يكون السائح هو مصدرها، وتتنوع تلك الجرائم ما بين جلب ممنوعات إلى البلدان المضيفة، أو مخالفة بعض القواعد والسلوكيات التي يمكن أن تكون غير مجرمة في البلدان الأصلية للسائحين، كتناول الخمور والقيام بفاحشة الزنا علنا، والتي يرفضها بعض البلدان خاصة منها المسلمة وعلى رأسها الجزائر.

لكن المفارقة تكمن في أن الجزائر سلطة وشعبا تعتنق الدين الإسلامي الذي يحرم شرعا وقانونا مثل هذه الممارسات لكن بالمقابل نجد أن كثيرا من الأماكن السياحية في الجزائر وخاصة منها الفنادق الفخمة تبيح مثل هذه الممارسات، وتقوم الدولة بنفسها بتأطيرها ووضعها في قالب قانوني، وهذا بحجة الارتقاء بالسياحة وتوفير الجو الملائم من متعة وراحة للسياح وخاصة منهم الأوربيين، مع العلم أنه وكما سبق الذكر فإن السياحة والسياح لهم تأثير مباشر على الأفراد والمجتمع المحلي.

فإباحة مثل هذه الممارسات من تشجيع العري والزنا وتناول الخمور، سيؤثر بالضرورة على المجتمع الجزائري والفاعلين الاجتماعيين داخله، ويجعلهم يتأثرون بها بطريقة أو بأخرى خاصة على فئة الشباب، خاصة وأنه كما قال ابن خلدون "المغلوب مولع بإتباع الغالب"، فالشباب الجزائري المسلم بانبهارهم بالحضارة الأوربية من جهة ونقص الوازع الديني من جهة أخرى , فإنهم يتأثرون بممارسات الأوربيين الأجانب بحجة أن هؤلاء الناس متحضرون فلا بد من تقليدهم ومحاولة الاقتداء بهم في كل صغيرة وكبيرة حتى نستطيع الرقي في سلم الحضارة والتطور وما لباس الشباب اليوم من سراويل هابطة على الخسر وتسريحات الشعر ووضع القرط في الأذن بالنسبة للذكور لأكبر دليل على هذا الاقتداء الأعمى ، فما بالك وبحجة التدرج في السلم العالمي للدول المتطورة في السياحة، إباحة كل ما هو محضور شرعا.

وهذا ما أدى بدرجة أولى إلى الانحلال الأخلاقي وانهيار المنظومة الأخلاقية لدى المجتمع الجزائري المسلم، ولم يكف الهوائي المقعر والانترنيت وباقي وسائل الإعلام التي دمرت وحطمت هذه المنظومة،

وتأتي الدولة لتصب الزيت على النار بتشجيع السياحة بطريقة خاطئة من شأنها هدم البناء الاجتماعي المتماسك للمجتمع الجزائري المسلم.

وتستند الدراسات التي تعنى بدراسة العلاقة بين السياحة والجريمة إلى الإحصاءات الرسمية الصادرة عن حكومات الدولة المضيفة، ويؤكد " **nicholas and pizam** " قائلين " إن النشاط السياحي يرتبط في العادة بانتشار الكثير من مظاهر السلوك الإجرامي كجلب الممنوعات، والتحرش الجنسي. (nicholas and pizam, 1995, p. 503)، كما يشير كلا من " **stokowski** " و " **park** " على " أن أماكن المزارات السياحية تشهد في العادة نموا في معدلات الجريمة مقارنة بغيرها من باقي الأماكن في البلد الواحد " (stowski and park, 2011, p. 905)، "وقد استند الباحثان في فرضيتهما هذه إلى النتائج التي كشفت عنها دراسات عديدة عن السياحة ومعدلات الجريمة في " كولورادو "، وتفيد النتائج التي يمكن أن تخلص إليها الدراسات المعنية ببحث العلاقة بين السياحة والجريمة أنه يجب على صانعي السياسات العامة وضع خطط واستراتيجيات من شأنها أن تحد من التأثير السلبي للسياحة على مجتمعاتهم". (stowski and park, 2011, p. 915)

وهذا دليل صريح على ما قلناه سابقا فعلى الدولة الجزائرية وصناع القرار فيها أن يضعوا خططا واستراتيجيات للنهوض بالسياحة انطلاقا من هوية المجتمع الجزائري وثقافته وخصوصيته الاجتماعية والعقدية لوضع حد للتأثيرات السلبية للنشاط السياحي على المجتمع المحلي والأفراد وكذلك الحد من الجريمة وتحقيق أمن سياحي مثالي.

يعد موضوع الاتجاهات نحو السياحة واحدا من أهم المجالات البحثية لعلم الاجتماع السياحي، وتتبع أهميه هذا المجال بالنظر إلى الآثار التي يمكن أن تتركها تلك الاتجاهات (خاصة السلبية منها) على الحركة السياحية داخل البلد، ويمكن أن تتزايد مشاعر الاستياء من المواطنين المحليين نحو السائح نتيجة

الفجوة الواضحة في الظروف الاقتصادية والأنماط السلوكية ومظاهر الآثار الاقتصادية، ويعد رفض السياح أمرا شائعا في المناطق التي بها صراعات بين الاهتمامات لدى الطرفين (السائح والمضيف)، وقد يؤدي طلب السائح لبعض أنواع السلع إلى رفع أسعارها ويخلفون وراءهم المشاعر السيئة بين المضيفين.

صورة أخرى من الامتعاض قد ينتج عنها الشعور بالنقص بين السكان المحليين بسبب التناقضات غير المرغوبة لوجود السياح، فالعاملون من المحليين في خدمة صناعة الأغذية والمشروبات مثلا قد يحصلون على دخل أفضل ويعبرون بذلك عن مشاعر التفوق والامتياز نحو زملائهم الأقل حظا، الأمر الذي يفضي عن اتجاه رديء نحو صناعة خدمة السياح بصفة عامة، كما يمكن أن تحدث اضطرابات مالية أيضا، فبينما يعطي السائح خادم الفندق إكرامية قدرها ألف دينار جزائري مثلا لخدمته الجيدة وحسن التعامل معه في قضاء حوائجه والاعتناء به وبأغراضه، فإن شخصا آخر يعمل في مجال آخر قد لا يحصل على نصف هذه القيمة المالية ليومه، ويصف " **haley** " ذلك بقوله: " إن التذبذب في الموقف نحو السياحة من قبل السكان المحليين هو السمة الغالبة، وقد برز ذلك بأن المكاسب والخسائر الناجمة عن النشاط السياحي هي مسألة نسبية، فما يمكن أن يكون مكسبا بالنسبة لشخص قد يكون خسارة لشخص آخر، ويرصد " **haley** " بعضا من الأمثلة الدالة على هذا التضاد في الموقف من السياحة:

- السياحة تحسن الاقتصاد.
- فوائد السياحة تتفوق على سلبياتها.
- السياحة تلعب دورا حيويا في صناعة المستقبل.
- تضمن السياحة توفير فرص عمل جيدة للسكان المحليين.
- تحسن السياحة من مظهر المدينة.

- السياحة تزيد من جودة الحياة.

- السياحة تدعم الضرائب المحلية.

- السياحة تعمل على زيادة مشكلات المرور.

- السياحة تضاعف من مشكلات القمامة.

- السياحة تزيد من أسعار العقارات بالنسبة للسكان المحليين.

- تمارس شركات السياحة دورا سلبيا بالنسبة للسياسات المحلية.

- السياحة تؤدي إلى الجريمة.

- السياحة تؤثر سلبا على البيئة ". (Haley, 2005, p. 48)

وعليه فإن للسكان المحليين اتجاهات مختلفة نحو السياح والسياحة بصفة عامة كل حسب ما تؤثر به العملية السياحية على مختلف جوانب حياته فالرافض لها له أسبابه والمؤيد لها له أسبابه، وتقول " إلهام عزابي " الأستاذة في علم الاجتماع بجامعة طرابلس بليبيا وصاحبة كتاب " علم الاجتماع السياحي " في هذا الشأن: " والسياحة في حد ذاتها قد تصبح عاملا مهما في تشكيل اتجاهات أبناء المجتمع أنفسهم ليس حيال ذاتها بل وحيال قضايا المجتمع نفسه كافة، فالسياحة على وجه الخصوص تعمل على تسيير التحول من البناء الاجتماعي المتزمت أو الدكتاتوري إلى بناء لعمل ذي حساسية أكثر باحتياجات الأفراد، فإذا كانت المجتمعات مغلقة بفعل تأثيرات خارجية فهي تتجه إلى التزمت والانغلاق، وعن طريق تشجيع السياح تتغير هذه السياسة إلى التوسط والاعتدال لصالح كل من المضيفين والضيوف، وعندما تتجه السياحة إلى أن تكون قوة اجتماعية فإن الحفاظ على مقدسات الحياة البرية والمنتزهات والحدائق العامة، كما هو الحال بالنسبة للآثار القومية والمنابع الثقافية الأخرى، غالبا ما يجد كل ذلك تشجيعا ومؤازرة ".

(إلهام عزابي، 2012، ص. 144)

إن التفاعل بين المحليين والسياح يمكن أن يذيب القوالب الفكرية الثابتة لأنه عند الاحتكاك والتفاعل تنتج هناك علاقة ارتباطيه تأثيرية بينهما من شأنها أن تؤثر في كلا الطرفين، فقد يستاء المضيف من هذه العلاقة أو يبتهج لها وعندها يتكون لديه اتجاه نحو السياحة والسائح سواء سلبية أو إيجابية.

يعد الدافع إلى السياحة واحدا من المجالات البحثية المهمة التي تقع تحت مضلة علم الاجتماع السياحي، وترجع أهمية هذا المجال لماله من آثار مهمة بالنسبة لصناعة السياحة، وتعد البحوث والدراسات المرتبطة بمجال الدافع أو الحوافز الدافعة للسياحة هي الأقدم والأسبق من بين المجالات الأخرى في هذا المجال الحديث من مجالات علم الاجتماع.

وفيما يتعلق بالدوافع فإن الباحثين في علم الاجتماع السياحي حددوا هدفهم في رصد طبيعة العوامل ذات الطابع الاجتماعي في المقام الأول، والنفساني في المقام الثاني التي تشجع قطاعا من الناس على الاستمرار في ممارسة السياحة كما نوهت لذلك الدكتورة إلهام عزابي، وهو ما أوضحه كذلك " **bruun** " و " **funk** " فإن " البحث الاجتماعي في دوافع السياحة يشمل قضايا متعددة مثل: الهروب من المواقف الاجتماعية والنفسانية، الاستكشاف , الاسترخاء، تعزيز علاقات القرابة، ممارسة أنواع جديدة من التفاعل الاجتماعي، الدوافع المرتبطة بالتعليم، وحب الاستكشاف الثقافي " (Haley, 2005, p.54)

وتضيف الدكتورة **إلهام عزابي** أن هناك عدة أسباب تدعو الناس إلى عدم السفر على نطاق أوسع أو عدم السياحة على الإطلاق، في الوقت الذي أصبح فيه السفر بغرض السياحة ظاهرة رائجة، وهذه الأسباب تقع في ست فئات هي:

- " **التكلفة:** يتصرف المستهلكون في حدود ما تسمح به مواردهم المالية، وتتنافس السياحة مع التوزيعات الأخرى للميزانية، إذ نقول إن السياحة مكلفة جدا هو أسلوب غير مباشر، يعني أن السياحة ليست ذات أهمية لدينا، وحتى إذا سمحنا بهذا للتفسير، فإن التكاليف سبب جوهري للبقاء في الوطن.

– **الافتقار إلى الوقت:** كثيرون لا يستطيعون ترك أعمالهم أو وظائفهم أو مهنتهم بغرض قضاء العطلة في الخارج.

– **القيود الصحية:** تؤدي الصحة الهزيلة والقيود الجسمية لكثيرين من الأفراد إلى البقاء في الوطن أو البيت.

– **مرحلة تكوين الأسرة:** الأسر التي تشمل أطفالا صغارا غالبا ما تسافر للالتزامات العائلية وعدم الارتياح للسفر معهم، وقد لا تسافر غير المتزوجات أحيانا لعدم وجود الصحبة أثناء السفر، خاصة إذا تعلق الأمر بالمحرم.

–**عدم وجود الاهتمام:** يمثل عدم المعرفة بمناطق الجذب السياحي التي تؤدي إلى الإشباع المُرضي قيدا كبيرا اتجاه السياحة.

– **الخوف والأمان:** الأمور المجهولة غالبا ما تسبب الخوف، وفي السياحة هناك أمور لا يألفها غالبا السائح المرتقب، الذي تؤدي الحروب والدعاية السلبية حول منطقة ما إلى أن تساوره الشكوك والمخاوف ذهنيا، وفي الحقبة الأخيرة أقام الإرهاب شبحه أمام الناس ما شكل مانعا من السياحة " (الهام عزابي، 2012، ص.151)

ويمكن القول أنه عندما يكون الدافع قويا بدرجة كافية يمكن التغلب على تلك القيود والعوائق، خاصة الأربعة الأولى منها، ولكن يحتاج القائمون على التسويق السياحي إلى التغلب على القيد الخامس وهو فقدان الاهتمام، إن التغلب على هذا القيد يعد في حد ذاته تحديا كبيرا أمام مديري التسويق، ولعل من الواضح أنه رغم الرغبة في السياحة إلا أنه هناك من يفضل أن يبقى في بيته أو موطنه، ورغبة البعض الضعيفة في السياحة تشوبها حالة من القلق والخوف مما قد تسفر عنه تجربة السياحة، هذه الفئة من الناس تزداد بشكل رهيب خاصة في حالة اللاأمن الذي تعاني منه كثير من أماكن الجذب السياحي في كثير من الدول وخاصة منها الجزائر، وفي هذا الصدد يقول ماكنتوش: " عندما نقوم بتحليل بعض

العوامل السيكولوجية حول فقدان الاهتمام بالسياحة، بعضها على الأقل يتعلق بالصراعات بين الحاجة إلى الاستكشاف والراحة والاستجمام وبين الحاجة إلى الأمان، إن الوطن للفرد هو مكان آمن يعرفه بالكامل ولا يحتاج إلى صيانة أو حذر، ومن ناحية أخرى فإن البقاء في مكان واحد معتاد يسفر عن الضجر والحاجة إلى الترفيه والاكتشاف، ومن هنا فإننا نحتاج إلى التقليل من حدة الصراع بين هذين الدافعين اللذين يتسمان بالقوة ". (ماكنتوش، 2002، ص. 309)

تعد الثقافة أحد أهم الموضوعات التي حظيت باهتمام الباحثين والمفكرين في علم الاجتماع، وهو الأمر الذي أفضى في النهاية إلى بروز فرع جديد من فروع هذا الأخير وهو علم الاجتماع الثقافي، ونظرا لأن السياحة كظاهرة إنسانية تتضمن حدوث تفاعل اجتماعي بين أفراد المجتمع المضيف والسياح، فإن هذا التفاعل لا بد أن تكون له أبعاد ثقافية تتمثل فيما يمكن أن تتعرض له ثقافة أبناء المجتمع المضيف من تغيرات نتيجة لانتقال بعض المكونات الثقافية من ثقافات المجتمعات الأصلية للسائحين، والتي يمكن أن تكون في كثير من الأحيان مختلفة كل الاختلاف، وحتى في حالة تشابه المجتمعات واشتراكها في بعض السمات الثقافية مثل المجتمعات العربية، فإن الأمر المؤكد أن لكل مجتمع ثقافة محلية تميزه، وهي ذات طابع محلي بأبناء مجتمعها، وهنا يمكن القول بان السياحة تمثل هنا دور قناة نقل بالنسبة لعناصر ثقافية تأتي من مجتمعات السائحين هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن السائحين أنفسهم معرضون لانتقال عناصر ثقافية نابعة من المجتمع المضيف، ومن هنا يمكن إدراك الأهمية التي يجب أن تعنى بموضوع السياحة وتأثيرها على ثقافة المجتمع.

" من هنا يمكن القول بأن الثقافة تعد الإطار العام الذي يتحرك فيه البشر داخل المجتمع فهي إطار يجمع في داخله وبين جنباته جميع ما أنتجه هذا المجتمع من أمور ذات طابع مادي أو معنوي، وهذا الإطار

هو الحاكم لحركة البشر داخل المجتمع، ومن هنا كانت عناية واهتمام علم الاجتماع السياحي ببحث التأثير الذي يتركه النشاط السياحي على ثقافة المجتمع " (إلهام عزابي، 2012، ص. 157)

" لقد مثل التغيير الثقافي الناجم عن النشاط السياحي محور اهتمام " الأنثروبولوجيا السياحية " في البداية، ثم انتقل ذلك الاهتمام بظهور علم الاجتماع السياحي ليصبح بندا أساسيا على الأجندة البحثية للمشتغلين بهذا الفرع الجديد، ليركز الباحثون في مجال علم الاجتماع السياحي على التغيرات الثقافية التي تحدث في المجتمعات المضيفة جراء النشاط السياحي "(Grunewald, 2002, p. 2021)، إذن فقد أصبح علم الاجتماع السياحي كعلم جديد الرائد في دراسة كل ما يتعلق بالسياحة وتأثيرها على الأفراد والمجتمعات خاصة فيما يخص التغيرات الثقافية وانتقال سماتها بين السياح والمضيفين في عملية تأثير وتأثر، بعدما كانت هذه الدراسات أو هذا النوع منها حكرا على الأنثروبولوجيا السياحية.

" والحقيقية إن الاهتمام البالغ الذي أولاه علم الاجتماع السياحي فيما يتعلق بتأثير النشاط السياحي على الثقافات تأكد في الأصل نتيجة لوجود نوع من السياحة يطلق عليه " السياحة الثقافية "، وهو نوع موجه في الأساس لإشباع الحاجة للمعرفة والثقافة، ويشمل هذا النوع من ضمن ما يشمل السياحة التعليمية، وسياحة الآثار، وما إلى ذلك من موضوعات يكون العامل الثقافي هو المحرك الرئيس وراء القيام بهذا النشاط، وقد ازدهرت السياحة الثقافية في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ، وهو ما ترتب عنه زيادة الباحثين المهتمين بتأثير السياحة على الثقافة عموما " (Mair, 2005, p.514)، وليس التأثير السياحي على العلاقات والسمات الثقافية محصور فقط فيما يسمى بالسياحة الثقافية، بل يكون هناك تغير ثقافي وانتقال للسمات الثقافية بين السياح والمضيفين في أنواع وأنماط السياحة الأخرى مادام هناك احتكاك وتفاعل فيما بين الطرفين.

" وقد نبه الباحثون والمهتمون بدراسة تأثير السياحة على الثقافة أن المسألة ليست بالأمر الهين كما يبدو للناظر من أول وهلة، وقد أرجعوا ذلك إلى تداخل الكثير من المتغيرات ذات الطابع الاقتصادي، والبعض

الآخر ذات طابع سياسي واجتماعي، بل وتاريخي وبيئي أيضا، هذا بخلاف التداخل الشديد بين المتغيرات ذات الطابع الدولي والمحلي في مسألة الثقافة " (Mair, 2005, p. 515)، ومعنى ذلك أن العملية التأثيرية بين السياحة والثقافة، أي التغير الثقافي الذي يحدث سواء للسائح أو للمضيف من خلال الاحتكاك والتفاعل فيما بينهما، هذه العملية عموما لا تحدث بطريقة مباشرة بين السياحة والثقافة، ولكن هناك وسائط تتمثل في متغيرات ذات طبيعة مختلفة في كل مرة فمنها ما هو اقتصادي ومنها ما هو سياسي،وآخر اجتماعي، وغيره من المتغيرات، وذلك حسب الظروف التي تحكم العلاقة التفاعلية بين السائح والمضيف.

"و تحتل قضية تأثير السياحة على ثقافة المجتمع الريفي محل الصدارة بين الباحثين في مجال علم الاجتماع السياحي، ويعود ذلك إلى ما تتصف به الثقافات الريفية عموما من سمات يجعلها أكثر عرضة للتأثر والتغير جراء النشاط السياحي، ولقد أشار " **ما كدونالد** " في 2003 إلى أن المجتمع الريفي يتميز ببنية ثقافية مؤسسة على التقاليد والتراث والفنون وأنماط مميزة من الحياة، هذا بخلاف طبيعة المكان في الريف نفسه، وطبيعة الأجيال، فالصين على سبيل المثال تعرف الكثير من الثقافات المحلية المتباينة والمتمايزة، أصبحت عرضة للتغيير جراء التواصل مع ثقافات أخرى عبر النشاط السياحي " (Ishii, 2011, p.113)، ويعني ذلك أن علم الاجتماع السياحي يركز كثيرا في دراساته على ذلك النوع الذي يهتم بتأثير السياحة على ثقافة المجتمعات الريفية، هذه الأخيرة التي نجد أنها بسبب انغلاقها على نفسها تملك دائما ثقافة مميزة واضحة جلية تحاول دائما الحفاظ عليها، وعليه فإن أي تغير ثقافي ناتج عن العملية السياحية سوف يكون واضحا وبارزا مقارنة مع المجتمعات الحضرية التي تتعدد فيها الثقافات هذا من جهة، وتكون سهلة التأثر بالثقافات الأخرى لأنها وبكل بساطة منفتحة نوعا ما عنها بالنسبة للمجتمعات الريفية.

" وقد أوضح "**clark** " أن الثقافات معرضة للتغيير المكتسب من خلال الاحتكاك والتفاعل مع الثقافات الأخرى عبر النشاط السياحي، ولا يقتصر الأمر من وجهة نظره على ثقافات المجتمع المحلي الريفي، بل ويصل الأمر أيضا إلى ثقافة الحضر، فالنشاط السياحي يمارس الكثير من صور التأثير التي تتعلق بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والنفسانية حتى بالنسبة لحياة السكان في المدن ". (clark, 1997, p. 1274)، هو تقريبا ما نوهنا إليه في الفقرة السابقة، فتأثر الثقافات وتغيرها بفعل النشاط السياحي ومن خلال الاحتكاك والتفاعل الاجتماعي يشمل كل أنواع المجتمع سواء أكان ريفيا أو حضريا، مادام تأثير النشاط السياحي له جوانب اقتصادية اجتماعية وسياسية وبيئية وغيرها.

" ويذهب " **ishii** " إلى أن السياحة تساهم في تفكيك الشكل التقليدي للنظم الاجتماعية المستندة إلى بنية ثقافية مميزة، وقد أعطى الباحث مثالا واضحا على هذا الأمر يتعلق بتأثير النشاط السياحي على بنية المجتمع الأبوي ذو الطابع الثقافي المميز، حيث أسهم هذا النشاط في تغيير النظرة للمساواة بين الجنسين في العمل، فالرجال في مجال السياحة يعملون جنبا إلى جنب دون تمييز، حتى بالنسبة للأسر، فإن مساعدة الإناث للرجال في الأعمال المرتبطة بالسياحة غيرت من مكانة المرأة ومن النظرة إلى عملها ". (ishii, 2011, p 113)

وفي الأخير تعد هذه المجالات الخمس الأساسية التي هي مجالات تحظى بدراسات وأبحاث كثيرة في علم الاجتماع السياحي وهناك بعض المجالات الفرعية التي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: القيمة الاجتماعية للسياحة الاجتماعية – المتغيرات الديموغرافية المرتبطة بالسياحة – خصائص الحياة والسفر – التغير السكاني إلى آخره من مجالات البحث في علم الاجتماع السياحي وهذا كما ذكرت أستاذة علم الاجتماع الدكتورة إلهام عزابي.

على مر العصور خبر الإنسان العديد من الأنظمة الاجتماعية المتحولة بداية من مرحلة الرعي والبداوة، مرورا بمرحلة الزراعة، ثم المرحلة الصناعية، ثم المرحلة المعلوماتية، وقد شكلت الثورة الصناعية المحطة الأساس في حياة الشعوب وحضارتها، انطلاقا من نهاية القرن الثامن عشر ومع بداية القرن التاسع عشر، حيث مارست الآلة دورها البارز في تغيير حياة الإنسان وسلوكياته ونظامه المهني ودوره الإنتاجي، وأحدثت نقلة نوعية مهمة في طريقة عيشه إثر هذه التغيرات التي واكبها مع التطور التقني الصناعي ضمن حضارته وبيئته الثقافية المنتمي إليها.

" ولقد عرفت البشرية منذ العهود الأولى التي أدرك الإنسان العاقل وجوده في العهود القديمة التي تعود إلى أكثر من 40 ألف سنة، عددا كبيرا من نماذج الحضارات البشرية التي طالت بلاد المشرق وبلاد أوربا الغربية، والتي شكلت العالم البشري القديم، والتي تم إدراكها من خلال الآثار والرسوم والرموز التي عثر عليها في مختلف مناطق قارات آسيا وأوربا وشمال إفريقيا، وأمريكا ما قبل كولومبس " (musa, 2008, p. 123)

ورغم تعدد الحضارات وتنوعها عبر العصور شهدت البشرية تنقلات عبر القارات بفعل الاكتشافات الجغرافية التي أحدثتها تطور وسائل النقل، وتشكلت بذلك مدن سياحية مهمة عبر المناطق الحضارية في شتى بقاع الأرض وكل القارات، وقد شكلت هذه الأخيرة امتدادا للتطور الحضاري الذي عاشته شعوبها، فقد شكلت الشعوب القديمة مستعمراتها، وتركت العديد من آثارها المهمة التي استغلها الإنسان المعاصر في النشاط السياحي عبر ابتكاراته في الترويج السياحي الثقافي تبعا لخصوصية كل مدينة من تلك المدن التاريخية التي احتضنت المجتمعات البشرية عبر العقود الزمنية ". (musa, 2008, p. 123)

" وعلى الرغم من توزيع تلك المدن السياحية بين قارات العالم القديم بشكل بارز، إلا أن النشاط السياحي قد تم على إثر التطور الحضاري من حيث التحول الاجتماعي والاقتصادي الذي عايشه الإنسان، فبفعل دخوله ميادين مهنية عدة وممارساته لنشاطاته شكل كل ذلك عبئا كبيرا على كاهله، وانعكس سلبا على

نفسيته، وشكل لديه ضغوطات لابد من التحرر منها عبر ممارساته لنشاطات سياحية مختلفة، وجد خلالها راحة قد خففت من وتيرة الأزمة النفسانية الضاغطة عليه " (أحمد ملوخية، 2008، ص.119)، إذن فالتطور الحضاري هو الباعث إلى قيام الإنسان بالنشاط السياحي الذي أتى كحتمية نفسية على إثر الضغوطات التي انهالت عليه نتيجة التطور الاجتماعي والاقتصادي الذي أضفى إلى تعقد الحياة وصعوبتها من الجانب النفسي، فاستغل بذلك آثار الحضارات والإنسان القديم ليجعلها مناطق جذب سياحي للتنزه والترفيه والاكتشاف.

" ومع ظهور مفهوم التنمية البشرية، والذي يستهدف ضمن ما يستهدف إحداث تغييرات ونقلة نوعية في حياة الإنسان من خلال التركيز على الجوانب المعنوية من حياة الإنسان، فقد طالت العملية التنموية الجانب الترفيهي من خلال برنامجها، حيث أن غايتها ترفيه الإنسان وتخفيف حدة الأزمات التي تواجهه، ومعالجة مشاكله بواسطة الإنسان نفسه، وهذا ما يستلزم رفع مستوى معيشة الفرد، ومستوى تحصيله العلمي، ومستوى العناية الصحية به، فكلما ارتفع مستوى دخل الفرد أو زادت معرفته العلمية، كلما استطاع أن يلبي احتياجات أخرى منها الترفيهية المتعلقة بالاستجمام والسفر والراحة، والجدير بالذكر هنا أن النشاط السياحي قد نشط بشكل ملموس ليطال السياحة الجماعية المكثفة التي تطال كل فئات المجتمع، بعد أن كانت مقتصرة على الطبقة الارستقراطية قديما، وذلك فعلا ما أحدثته الثورة الصناعية والتكنولوجية في وسائل النقل، وارتفاع مداخيل الأفراد في الدول الصناعية المتقدمة " (أحمد ملوخية، 2008، ص.123) وهذا يعني أن ظهور ما يسمى بالتنمية البشرية أدى بطريقة مباشرة إلى تطور النشاط السياحي، حيث أصبح الجانب الترفيهي من برنامج التنمية البشرية ضرورة لا مناص منها، خاصة أمام ضغوطات الحياة وتعقدها، والاهتمام بحياة الإنسان المعنوية والنفسية، ومحاولة رفع مستوى معيشة الفرد في جميع المجالات، هذا ما من شأنه أن يجعل الإنسان أكثر فهما للحياة ومنه أكثر إقبالا على السياحة لدرء كل الضغوطات النفسية.

ويربط البعض بين السياحة والثقافة بشكل مباشر إذ يرى أحمد " ملوخية ": " أن الثقافة الذاتية تشكل عاملا دافعا ومحددا للقيام بالرحلات السياحية، وهناك علاقة طردية بين المستوى الثقافي للفرد وطلبه على السياحة، فالإطلاع والمعرفة الشخصية المكتسبة من خلال الوسائل التعليمية المتنوعة تكون بمثابة عامل محفز للفرد للقيام بالرحلات السياحية بهدف الإطلاع عن كثب على الواقع الفعلي للمعالم السياحية لمختلف البلدان، أما بالنسبة للثقافة الظاهرية والمتمثلة في إبداعات الإنسان الشاخصة والمنتشرة في أرجاء العالم، فشكل عامل استقطاب للسياح، فأحد العوامل المحددة للسياحة هو الإطلاع على ثقافة الشعوب الأخرى، سواء كانت ثقافة خاصة بتاريخ البلد أو بحاضره، ومما ينشط السياحة التفاوت الكبير بين ثقافات الشعوب " (أحمد ملوخية، 2008، ص. 124)

وعلى الرغم من بساطة الطرح الذي قدمه " أحمد ملوخية " فيما يتعلق بالعلاقة المتبادلة بين الثقافة والسياحة، خاصة في الشق الأول من طرحه، إلا أن إشارته في الشق الثاني والتي أكد من خلالها على أن للثقافة الظاهرة متمثلة في التراث دورا مهما في تنشيط الحركة السياحية، وقد أكدت عليه الكثير من الدراسات المعنية بالبحث في السياحة كظاهرة اجتماعية، وفي هذا الصدد يؤكد "**musa** " على أن "التراث كثقافة محلية يعد من العوامل الأساسية والمهمة في تنشيط حركة السياحة، فالتراث الثقافي هو أحد أهم العوامل التي تحفز الناس على السفر في عطلاتهم " (musa, 2008, p. 123)

وحديثا أضحت الثقافة الريفية واحدا من عوامل الجذب الواعدة في تنشيط حركة السياحة، ويؤكد " **bachleitner** " في دراسة له أن " السياحة الريفية تتطور في الوقت الراهن بسرعة كبيرة وتشكل الثقافة الريفية أحد أهم المرتكزات التي تعتمد عليها هذه النوعية من السياحة، وأن هناك تفاعلا متبادلا بين العناصر الثقافية للمجتمع المحلي والنشاط السياحي، وهو تفاعل يؤكد على العلاقة القوية التي تربط بين السياحة كنشاط اجتماعي والثقافة كمكون تاريخي يمكن أن يكون حاسما في تشكيل هذا النشاط " (Wall, 2009, p.89)

وعلى الرغم من التخوفات التي يطلقها البعض من التأثير السلبي الذي يمكن أن تمارسه السياحة على الهوية الوطنية للثقافة، إلا أن البعض يؤكد على العكس من ذلك، إذ يرى أن " السياحة تعمل على تعزيز ودعم الهوية الثقافية للمجتمع، وذلك من خلال حرص الدولة على إبراز عناصر ثقافتها وتراثها كعوامل مفاخرة وجذب للزائرين الأجانب " (mysyk, 2004, p. 79), وبالتالي فان السياحة هنا تتحول إلى دافع أو حافز للحفاظ على التراث، ومن ثم الهوية الثقافية، فضلا عن ذلك " فإن السياحة تتحول إلى نوع من الدعاية، خاصة في ظل التطور الحادث في العصر الراهن، دعاية تصل بالثقافات المحلية إلى أوج العالمية، فمع الاعتراف بأن لتلك الثقافات تراثا ربما يكون موغلا في القدم والحضارة، إلا أنها تظل في حاجة إلى من يتحدث عنها ويقدمها إلى الآخرين، وتتولى السياحة إنجاز تلك المهمة " (wall, 2009, p. 90)، كما دعمت نتائج دراسة قام بها " **nunkoo** " الكلام الذي كنا نقوله، حيث أسفرت هذه النتائج على أن " ثقافة المجتمع المحلي يمكن أن تكون عاملا حاسما في جذب السياحة والاستثمار السياحي، فعندما يعرف عن ثقافة أحد المجتمعات المحلية بأنها ثقافة مسالمة ومرحبة بالآخر فإن ذلك يكون عاملا مساعدا على جذب السياح الذين ينتمون بدورهم إلى ثقافات مغايرة، وهي بالتالي تسمح لنفسها من خلال الانفتاح على الآخر بحدوث ما يمكن أن يطلق عليه بالتثاقف الهادئ، حيث تنتقل المكونات الثقافية من مجتمع إلى مجتمع آخر" (Mysyk, 2004, p.80)

وعليه يمكن القول أن الجانب الحضاري والثقافي يمكن أن يكون له الدور الحاسم في النهوض بالسياحة والتأثير على النشاط السياحي لما له من تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على هذا الأخير، لأن الاطلاع والانفتاح على الثقافات الأخرى هو جانب مهم من جوانب الاهتمامات الخاصة بالسياح، لذى فمن شأنها أن تكون عاملا أساسيا في عملية التنمية السياحية المستدامة، وعلى الدولة أو تولي اهتماما كبيرا بهذا المحدد الاجتماعي للنشاط السياحي، وللجزائر كمجتمع مسلم له ثقافة عربية إسلامية جزائرية خاصة به، ناهيك عن مختلف الثقافات المحلية المترامية داخل المجتمع الجزائري في حد ذاته، منه ما هو ذو صبغة

إسلامية متمثلة في الدول الإسلامية التي أقيمت فيما مضى على أرض الجزائر على غرار الدولة الحمادية، والدولة الزيانية وغيرهما، والتي مازالت معالم عمارتها الإسلامية تدل على عمق هذه الحضارات الإسلامية، ومنها ما هو بربري يعود إلى فجر التاريخ وما الآثار المترامية هنا وهناك وحتى في جنوب الجزائر كالتاسيلي وآثار جانت، كلها تراث إنساني حضاري يضرب في عمق التاريخ جدير بالاهتمام والصيانة والإشهار، فعلى الدولة الجزائرية متمثلة في السلطات المتخصصة في مجال السياحة، استغلال هذا التراث الحضاري والثقافي الذي تزخر به الجزائر واستغلاله في برنامجها " SDAT " تحت غطاء التنمية السياحية المستدامة، وهي فرصة للتعريف بثقافتنا العربية الإسلامية البربرية، في ظل سياحة إسلامية ناجحة تحترم فيها الخصوصية الثقافية والعقدية للمجتمع الجزائري.

مع الأخذ في الاعتبار أن صناعة السياحة قد استهدفت رفاهية الإنسان من نشاطات متنوعة فنية واستجمامية، وثقافية ورياضية، يجب أن نلاحظ أيضا أن هذا القطاع قد اعتبر موردا صناعيا مهما في النظام الاقتصادي الخدماتي، تبعا لما يحققه من فرص عمل جديدة للطاقات الشابة ضمن نظام مهني متكامل يشمل الفئات الاجتماعية، الناشطة سياحيا، وتشمل جميع العاملين في هذا القطاع انطلاقا من موظفي وكالات السفر إلى موظفي الاستقبالات وما تلاهما من أنماط عمل تخدم هذا القطاع وتحقق الغاية المرجوة، وعلى إثر هذا التطور شكلت الشركات الضخمة للفنادق ووكالات السفر دورا فاعلا في تفعيل هذا القطاع، وفتح فرص عمل جديدة أمام اختصاصات علمية مهنية فرضها هذا القطاع، ولاسيما أمام خريجي التعليم المهني التقني الذي أوكل إليه العديد من برامج استهدفت مهنا سياحية وخدماتية مختلفة، طالت المرافق الإيوائية السياحية والخدمات المالية ومرافق القطاع السياحي.

" وتشمل العوامل البشرية المرتبطة بالنشاط السياحي جميع الناشطة والمستفيدة من القطاعات السياحية بشكل مباشر وغير مباشر، وقد شكل النمو الديموغرافي، ونمو المداخيل لدى الأفراد، ومع وجود العطل

السنوية والإدارية، وارتفاع القدرة الشرائية، عدا عن اتساع أوقات الفراغ بسبب تناقص ساعات العمل، دفع بالفرد إلى إيجاد طرق بديلة تملأ أوقاته بالتسلية والاستجمام والراحة هربا من الحياة الصاخبة وضغوط الحياة، كل ذلك شكل عوامل أساسية ومهمة وحيوية في تنشيط السياحة المحلية، حيث نشطت حركة الأفراد تجاه ظاهرة الاستجمام وقضاء العطل الفصلية في مراكز سياحية تاريخيا أو ثقافيا، وشكلت عاملا فاعلا في تنشيط القطاع السياحي، وهذا ما دفع المستثمرين السياحيين إلى إيجاد طرق وابتكار وسائل تنشط هذا القطاع وتدفع به لاستمرار رواجه مع تحول الأزمنة وما تفرضه من تغيرات اجتماعية واقتصادية على الدول بشكل عام ". (williams and lawson, 2011)

وعليه فإن العوامل البشرية المشاركة في تحديد النشاط السياحي لا تقتصر فقط على العمال والموظفين في الأسلاك السياحية ككل، ولكن يدخل في هذه الدائرة كذلك السياح، فبدونهم لا توجد هناك سياحة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن العوامل البشرية المحددة للنشاط السياحي تشارك أيضا في عملية التنمية السياحية، لأن النشاط السياحي الفعال والنشط يدفع بالمستثمرين إلى العمل في مجال السياحة، وذلك بتوفير كل ما من شأنه أن يخدم السائح انطلاقا من الأشخاص بتوفير مناصب عمل لهم، إلى المرافق من فنادق ومناطق جذب سياحي وغيرها.

" وتعد الدول الغنية المصدر الأساس للسياحة العالمية، نظرا لما يحظى به الفرد فيها من رخاء معيشي نتيجة ارتفاع دخل الأفراد، والتي تنعكس إيجابا على القدرة الشرائية لديهم، على عكس سكان الدول الفقيرة التي يعجز معظم مواطنيها عن ممارسة النشاطات السياحية لانعدام القدرة المادية لديهم نتيجة انخفاض الدخل الفردي، وضعف نظامها الاقتصادي، وتشكل ألمانيا أولى الدول المصدرة للسياحة

(152.9 مليون سائح سنويا)، تليها اليابان (141.5 مليون سائح سنويا)، فالولايات المتحدة الأمريكية (123.3 مليون سائح)، فالصين، فبريطانيا، ففرنسا، فهولندا، فإيطاليا، فكندا، فروسيا (30.5 مليون سائح)، وهذا باتجاه الدول التي تتمتع بخاصية سياحية متقدمة ورائجة من حيث الخدمة والتطور التقني

المتوفر لراحة السائح، وقد شكلت الصين الدولة الأولى المستقبلة للسياح حيث تستقبل (130 مليون سائح سنويا) تليها فرنسا التي تستقبل (106.1 مليون سائح سنويا)، ثم الولايات المتحدة الأمريكية، فإسبانيا، فبريطانيا، فإيطاليا، فالمكسيك، فروسيا، والجدير بالذكر أن حصة الدول النامية من الناتج السياحي العالمي متدن بسبب افتقادها للشروط السياحية التي تتناسب مع هوية السائح ومتطلباته، فنستنتج هنا أن أوربا وأمريكا الشمالية تستقطب ما يقارب ثلاثة أرباع السياح القادمين، وتجني أكثر من 71% من مداخيل السياحة العالمية، في حين نجد أن حصة الدول النامية لا تتجاوز الفتات، نظرا لانخفاض حجم السياح الوافدين إليها فمثلا تستقبل كل من إفريقيا 3.4% من السياح وتحصل على 1.8% من المداخيل السياحية العالمية، آسيا الجنوبية 0.8% من السياح بمداخيل 0.9%، الشرق الأوسط 2% من سياح العالم بمداخيل 1.8% عالميا". (getz, 2008, p.67)

وعلى الرغم من أن الدول الغنية تعد مناطق استقطاب وجذب أساسية بالنسبة للسياحة الدولية، إلا أن ذلك لم يلغ وجود بعض الدول النامية خاصة في المنطقة العربية من أن يكون لها نصيب من السياحة الدولية، ذلك حيث تعد بلدان مثل المغرب وتونس ومصر وسوريا والأردن مقصدا سياحيا مهما للدول الغنية، بسبب ما تتمتع به تلك الدول من مناخ معتدل، وما تحتويه من غنى في الآثار والغنى البيئي الطبيعي، وتعتمد هذه الدول على القوة السياحية الخارجية بشكل مهم في قطاعها السياحي وليس على مواطنيها بسبب ما يسود من عجز في الإمكانيات المالية لديهم، فهذه الدول العربية المذكورة آنفا تعتمد بشكل كبير وفي بعض الدول كتونس بشكل كلي في اقتصادها على السياحة وهذا ما شجع الحكومات لديها على تطوير القطاع السياحي وتأهيله بالمرافق الحيوية اللازمة له، أما في حديثنا عن الجزائر فرغم ما تتوفر عليه من مناطق جذب سياحية ثقافية وبيئية معتبرة إلا أنها تحتل المراتب الأخيرة عالميا في مجال السياحة، وفي الآونة الأخيرة فقط أين بدأت الدولة الجزائرية الاهتمام نوعا ما بهذه الصناعة الحديثة وذلك من خلال برنامج "SDAT" (2008 – 2025).

ومن خلال كل ما ذكرنا يمكننا أن نقول أن العوامل البشرية لها دور أساسي في عملية النشاط السياحي، وخاصة في مجال ما يسمى بالتنمية السياحية المستدامة.

تلعب الطبيعة دورا أساسيا في مجال السياحة، ما من شأنها أن تكون أول عامل تهتم به البرامج السياحية فيما يسمى بالتنمية السياحية المستدامة، وفكرة الاستدامة أصلا نابعة من كل أنواع التنمية المرتبطة بالبيئة، حيث يقصد بالاستدامة أن تحفظ حقوق الأجيال القادمة من استهلاك الموارد الطبيعية عند وضع البرامج التنموية، " وتستند المشاريع السياحية على الموارد المادية المتاحة للفرد ضمن مجتمعه، حيث إن موارد الأرض من بيئة طبيعية شكلت البنية الأساس للاستثمار السياحي، إذ يتم استثمار جمال الطبيعة في انتشار المرافق الحيوية السياحية من مؤسسات إيوائية، إلى مطاعم ونوادي ليلية، إلى شبكة خدماتية تستهدف تقديم الراحة وجميع احتياجات السائح الوافد إلى هذه المرافق ". (dyer and others,2003) " وتعد الطبيعة الجغرافية من أبرز العوامل المادية المتفاعلة في تنشيط القطاع السياحي فالمواصلات ووسائل الاتصال، والمرفق الإيوائي، والبنوك، كل تلك العوامل تعد عنصرا فاعلا في تنشيط السياحة، حيث تتفاعل كل تلك العوامل في تنشيط القطاع السياحي الذي أخذ يتطور مع تطور التكنولوجيا الترفيهية من تقنيات تسهل تنقل الإنسان وتقدم له الراحة والاستجمام بأفضل وسائل وأقل تكلفة ." (marks, 1996, p. 265)

وبناء على ما سلف ذكره فإن الطبيعة الجغرافية تلعب دورا رئيسا في تنشيط حركة السياحية تبعا لما يتمتع به المجتمع من بيئة خضراء وبيئة مائية تعكس جمالية الرؤية فتنسجم معها النفس البشرية، لما تعكسه تلك الطبيعة من جمال وحسن منظر، عدا عن هواء نظيف منعش، وفق مناخ معتدل يستطيع الإنسان أن يتأقلم معه، وما يحقق للإنسان من إشباع هواياته وخاصة الرياضية منها.

وليست الطبيعة التي وهبها الخالق لنا هي العامل المادي الوحيد لتنشيط الحركة السياحية، ولكن الآثار كذلك تعد من أهم العوامل المادية في إثراء عملية التنمية السياحية، وتنشيط حركتها، حيث يقول **zhong** ": " إن البلد الغني بالآثار يشكل عاملا مهما للجذب السياحي، لما تحقق هذه الآثار من رغبة في الاستطلاع على حياة الإنسان البدائي وفضولا لدى محبي التاريخ أن يستطلعوا بقايا الإنسان الأول وفق شكل الحضارة وشكل الآثار المتبقية ". (Getz, 2008, p.71)

" إلا أن الطبيعة وحدها لا تكفي لتنشيط السياحة من دون وجود سياسة منتظمة للبنية التحتية تسهل للسائح إقامته بالبلد المقصود، وبالأخص شبكة المواصلات التي تسهل تنقل الإنسان ضمن ذلك البلد، من هنا تحرص الكثير من البلدان التي تشكل السياحة مصدرا أساسيا لدخلها القومي على تطوير شبكة المواصلات البرية والبحرية والجوية عبر تطوير تعبيد الطرقات الرئيسة منها وربطها بالمدن والشواطئ المشهورة، كما تم تطوير المطارات، وكذلك النقل البحري، كل ذلك لتسهيل تنقل الإنسان الذي هو الحلقة الأساس في نشيط القطاع السياحي ". (beeton, 2007, p. 109)

وبناء على ذلك فإن البنية التحتية تعد من أهم العوامل المادية التي تنشط الحركة السياحية ولهذا نجد كل البلدان الرائدة في مجال السياحة تتوفر على بنية تحتية قوية حتى توفر للسائح كل أنواع الراحة من مطاعم وفنادق وشبكة طرقات وبنوك ووسائل ترفيه.

" ولعل المواصلات كان لها الدور الحاسم في ازدهار السياحة وتطورها، إضافة إلى وسائل الاتصال الحديثة وعلى رأسها الأنترنيت التي أحدثت ثورة على جميع الأصعدة لاسيما في مجال السياحة، وللإعلام أيضا دور جد مهم في التأثير على النشاط السياحي وتطويره عبر بثه لبرامج وثائقية عن خصائص البلدان السياحية، ونمط مرافقها الإيوائية والخدماتية، وآثارها التاريخية، وعبر الإعلانات والدعايات والإشهار " (Beeton, 2007, p.109)

إضافة إلى المواصلات ووسائل الإعلام، نجد عاملا قمة في الأهمية وهو مرافق الإيواء التي تعد شريان السياحة بما تقدمه من راحة للسياح من جهة، ومن جهة أخرى توفير مناصب عمل جديدة للبطالين، فهي تساهم بشكل مباشر في عملية التنمية السياحية، ناهيك عن ضرورة تطوير قطاع المصارف والبنوك لتسهيل المعاملات المالية لدى السياح وخاصة التجار منهم، " إن التكنولوجيا المصرفية تحقق سهولة في عملية تحويل الأموال من وإلى البلاد، وهذا ما يساعد في حركة التجارة وتنشيط عملية الشراء المُرافق لحركة السياح مع فترات الاستجمام والسياحة، ومن هنا نجد تنشيطا لحركة الحرف اليدوية وإنشاء المعارض التراثية المرافقة لأماكن الآثار ومقصد الزوار ضمن المصائف وأماكن السياحة المعتمدة من طرف الدولة ". (walpole, 2000, p. 559)

فمع تنشيط السياحة ومرافقها المادية المذكورة سلفا نجد تنشيطا للعديد من القطاعات الاقتصادية المهمة، وبالتالي تشكل للبلد موردا مهما لخزينتها، وعليه فإن العوامل المادية التي ذكرناها من شأنها أن تكون العمود الفقري للنشاط السياحي ومن ثمة لعملية التنمية السياحية المستدامة، ولهذا فعلى جميع الدول التي تريد أن ترتقي في سلم الجذب السياحي أن تغير كل الاهتمام لمثل هذه العوامل نظرا لأهميتها اقتصاديا واجتماعيا.

أما في الجزائر فلا نلاحظ اهتماما كبيرا بهذه العوامل المادية رغم أن الدولة وعلى الورق تقر بضرورة الاهتمام بذلك، فالمتجول في مناطق الجذب السياحي في الجزائر سيلاحظ بنية تحتية مهترئة، فلا شبكة طرقات منظمة، ولا الطرقات مسواة فهي مهترئة لدرجة الملل من السير عليها، ولا المطاعم تقوم بدورها السياحي من حسن استقبال وخدمات ، فلا نظافة ولا أسعار تجعل السائح يبتهج، ناهيك عن الأوساخ والقمامة المترامية هنا وهناك في الشواطئ وفي الغابات السياحية وعلى حافة الطرقات، ولو أكملنا عد المشكلات التي تواجه السياحة في الجزائر ما استطعنا حصرها، بل حتى السكان المحليين لا توجد لديهم

أدنى ثقافة سياحية، فهل ستتنبه الدولة الجزائرية إلى كل هذه العوائق والمشكلات التي من شأنها أن تجعل من السياحة في الجزائر تصنف في المراتب الأخيرة في العالم كما هي عليها الآن.

نظرا للأهمية الكبيرة التي باتت تحظى بها السياحة بوصفها نشاطا اقتصاديا يسهم بقدر كبير في اقتصاديات العديد من الدول، لا تختلف في ذلك الدول الغنية عن الدول النامية، فقد أصبحت السياحة تمثل بندا أساسيا بالنسبة للأجندات السياسية وصنع القرار، فتدخل الدولة عبر التخطيط الفاعل لمرافقها من أبرز السياسات الواجب تبنيها لتنشيط واقعها الاقتصادي بشكل عام، حيث إنه لا بد من تبني التخطيط والسياسات الفاعلة التي تستهدف التقدم والنمو لقطاعاتها الإنتاجية التي تنعكس إيجابا على الدخل القومي والفردي لمجتمعها، والجدير بالذكر هنا أن السياسة السياحية ظاهرة حديثة العهد، تعود إلى ما بعد الثورة الصناعية والتكنولوجية بشكل بدت فيه هذه السياسة واضحة المعالم من حيث التدابير والإجراءات والقوانين المرافقة لأداء الدول عبر حكوماتها بشكل منظم ومستهدف من أجل تطوير هذا القطاع، وذلك من خلال اهتمامها بمرافقها المختلفة من مؤسسات سياحية وإيوائية وأثرية تُفَعل الجذب السياحي، وتنشط هذا الميدان وتحقق المردود المادي الذي يدعم الدخل القومي للدول.

" وقد ترافق التخطيط السياحي في أعقاب الحرب العالمية الأولى مع النهضة الصناعية والتحول الاجتماعي المهني، وما ترافق من تطوير للبنية التحتية للدول الأوروبية، من شبكة مواصلات ووسائل نقل الذي شكل القاعدة الأساس لنمو المرافق من فنادق ومطاعم وشبكة التواصل عبر البريد، هذا ما عزز الانفتاح والاكتشافات الجغرافية والتعرف على مناطق ذات سمات طبيعية وتضاريسية شكلت عامل جذب للنقاهة لدى الأوربيين من ضغط العمل الصناعي ومشاكله الصحية لدى عماله التي كثرت بفعل غياب الشروط الوقائية مع بداية التصنيع ".(minnaert, 2009, p. 316)

أما تدخل الدول في النشاط السياحي، فقد حدث من خلال إصدارها عدة قوانين من خلال نظامها الداخلي تتعلق بتدابير وإجراءات تفعيل هذا القطاع، عبر استحداث وزارات خاصة بالقطاع السياحي تتولى الإشراف على جميع القطاعات التي تتصل بهذا القطاع وتفعل دوره وتحقق المردود المادي والإنتاجي المُرافق للقطاعات الاقتصادية الأخرى، عبر تكامل وتنسيق مع الوزارات المعنية لاستحداث نظام اقتصادي متوازن داخل المجتمع، ويحقق الزيادة المطردة بالدخل القومي والذي ينعكس إيجابا على رخاء المجتمع بشكل عام، وعلى رخاء المواطن بشكل خاص، وبصفة عامة تقوم وزارات السياحة بالمهام الأساسية التالية:

– " تشجيع القطاعات الإنتاجية المهنية السياحية كالحرف اليدوية المختلفة.

– تشجيع السياحة وتنظيم معالمها وتنسيق مرافقها من خلال الترويج السياحي في الداخل والخارج، والتخطيط السياحي للبرامج التي تشكل عامل جذب للسياح كالمهرجانات مثلا.

– تفعيل القطاع الاستثماري العقاري الذي يتولى تشييد الفنادق والمدن السياحية وغيرها.

– الاهتمام بالمواقع الأثرية والتاريخية والمتاحف من خلال التشريعات التي تحفظ هذه الأماكن.

– حماية التراث الوطني الطبيعي والثقافي والمحافظة عليه، وذلك بفرض القوانين التي تراقب بشكل دوري التراث الوطني وتفرض الحماية له من العوامل الطبيعية والبشرية.

– تنظيم القطاع الفندقي والمطاعم عبر توصيف وتصنيف مؤسسات الإيواء السياحي مع فرض المراقبة الدورية لأداء الفنادق من أسعار ونظافة وغيرها.

– توفير الأمن السياحي والسلم ضمن المجتمع كونه يشكل الدعم الأساس لاستقطاب السياح.

– العمل على تصنيف المحطات والمواقع السياحية وتجهيزها بالمرافق العامة الأساسية التي تتناسب مع احتياجات السائح " (عبد الغني مصطفى، 2010، ص 123)

وحتى يتسنى للدولة تنفيذ ومراقبة كل هذه الأمور لا بد من التواصل وتظافر الجهود مع الوزارات الأخرى من أجل تحقيق النهوض الفاعل بالقطاع السياحي، وهذا التضامن يتوجب التنسيق الجاد مع وزارة الثقافة، ووزارات الأشغال العمومية، ومديرية الأمن الوطني، وغيرها من جهات ووزارات من شأنها التنسيق مع وزارة السياحة لإنجاح النشاط السياحي، ومن هنا نستشف أن الدولة وسياساتها تعد عاملا مهما إن لم نقل الأهم في عملية التنشيط السياحي وإنجاح مخططات وبرامج التنمية السياحية المستدامة، ولعل الدولة الجزائرية بدأت ولو بخطى متثاقلة في النهوض بالقطاع السياحي من خلال البرنامج الشامل والضخم المسمى " بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "SDAT 2025"، والذي يأتي عبر مراحل من سنة 2008 إلى 2025، وقد قسم هذا البرنامج الضخم إلى خمسة كتب كل كتاب يحتوي على المجال الذي يختص به البرنامج المحدد وهو كالآتي:

– الكتاب الأول: تشخيص وفحص السياحة الجزائرية.

– الكتاب الثاني: المخطط الاستراتيجي ويتضمن الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولية.

– الكتاب الثالث: الأقطاب السياحية للامتياز.

– الكتاب الرابع: تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية – المخطط العملي –.

الكتاب الخامس: المشاريع ذات الأولوية السياحية.

وسوف يأتي بالتفصيل في الفصل الرابع من الدراسة الحديث عن هذا المخطط وأهدافه في ظل التنمية السياحية المستدامة في الجزائر.

إن السياحة من حيث المفهوم والأهداف والأنماط وما إلى ذلك من موضوعات وقضايا أخرى تدور جميعها في فلك الإنسان والمجتمع، فالسياحة نشاط إنساني أصيل مارسه الإنسان منذ زمن بعيد، وإن كان هذا النشاط قد تطور في شكله ومضمونه وأهدافه وأنماطه، فإن كل ذلك التطور والتغير هو انعكاس حقيقي لتطور المجتمع الإنساني في حد ذاته.

إن السياحة كظاهرة اجتماعية إنسانية ليست منفصلة عن المجتمع، بل هي جزء من انعكاس الصورة الكلية للمجتمع، تلك الصورة التي تشمل إلى جانب السياحة ظواهر ومناشط إنسانية اجتماعية أخرى، إضافة إلى أن السياحة كظاهرة اجتماعية تخضع شأنها في ذلك شأن جميع ظواهر المجتمع الإنساني، لقوانين هذا المجتمع كافة، بمعنى أن السياحة ظاهرة ترتبط بمجموعة من الأسباب والنتائج ذات الطابع الاجتماعي، والقضية هنا تلك العلاقة أو نقطة التماس بين السياحة كظاهرة وبين المجتمع كإطار يصيغ ويوجه تلك الظاهرة هي موضوع اهتمام وبحث علم الاجتماع السياحي، فإذا كانت السياحة ظاهرة إنسانية ذات طابع اجتماعي، فإن ما تحدثه كنشاط إنساني من آثار وما تثيره من قضايا هو المادة الأساس التي يبحث فيها أحد فروع علم الاجتماع الحديثة وهو علم الاجتماع السياحي، وهذا ما يفسر تلك العلاقة الارتباطية التأثيرية بين السياحة كنشاط إنساني اجتماعي وبين المجتمع كوعاء يحتوي هذا النشاط ويضبطه يوجهه.

الفصل

الثالث

الفصل الثالث

السياحة: مفهومها و محدداتها.

تمهيد:

يعد الأمن من أهم القضايا الاجتماعية التي يهتم بها الإنسان في حياته، ويسعى دائما إلى تحقيقه، لأنه مؤشر أساسي للتطور والرقي والازدهار في جميع الميادين وبالنسبة لكل المجتمعات الإنسانية وتوجد هناك عدة أنواع للأمن منها الأمن السياسي والأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي والأمن السياحي ....

ولعل الأمن السياحي يعد من أهم أنواع الأمن، لاسيما وأن السياحة أصبحت من أهم الموارد التي يعول عليها في زيادة الدخل القومي في أي دولة، خاصة في ظل التطور العلمي والتكنولوجي والمنافسة القوية بين الدول وعلى جميع الأصعدة، ونظرة الحكومات في جميع دول العالم إلى النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية من جهة، وقضايا البيئة ومشكلات الاحتباس الحراري من جهة أخرى، مما جعل الحكومات تعيد النظر في سياساتها التنموية في مجال السياحة، خاصة منها التي تعتمد على النفط كمورد أساسي في الاقتصاد، أين ظهر كمفهوم حديث ما يسمى " بالتنمية السياحية المستدامة ".

واهتمت الشريعة الإسلامية بقضية الأمن أيما اهتمام، وأقرت تحقيقه بالنسبة للمسلمين في بلدانهم أو بالنسبة للزوار، حيث إنها وضعت قواعد وأسسا لكيفية التعامل مع من يزور بلاد المسلمين وضرورة حمايته في نفسه وماله، وفي هذه الدراسة العلم اجتماعية سوف نرى أهمية الأمن السياحي في جوانبه المتعددة، ونرى كذلك بيان إقراره في الشريعة الإسلامية، وخاصة في الجزائر باعتباره بلدا مسلما حكومة وشعبا.

الأمن: " ضد الخوف، وقال ابن سيده: الأمن نقيض الخوف، أمِنَ فلانَ يأمنُ أمْناً وأُمناً، وأمَنة وأمانا فهو أمن ". (ابن منظور، ص. 140)

وهو أيضا: " طمأنينة النفس وزوال الخوف، فالإنسان يكون آمنا إذا استقر الأمن في قلبه، وأمن البلد يعني اطمئنان أهله فيه ". (الشمراني، 1425هـ)

وهو الحماية القانونية التي توفرها الدولة لأفراد المجتمع بواسطة النصوص التشريعية ". (العلوي، 1986، ص. 146)

ونلاحظ من خلال هذا التعريف أن الأمن بصفة عامة ينحصر في مجموعة القوانين التي يضعها المشرع في الدولة، والتي بموجبها يحفظ أمن الأفراد داخل المجتمع، أي أن الدولة وحدها لها الحق في حماية الأفراد وكل الفاعلين الاجتماعيين داخل المجتمع، بواسطة أجهزة أمنية متخصصة تعمل بموجب القوانين المشرعة من طرف الدولة (الهيئة التشريعية).

وفي تعريف آخر: " وهو محصلة لمجموعة من الأعمال والإجراءات التربوية والوقائية والعقابية التي تتخذها السلطة لاستتباب الأمن داخليا وخارجيا ". (الغامدي، 2005، ص. 82)

ومن خلال هذا التعريف نجد أن الأمن يتلخص في الأعمال والإجراءات التي قسمت على ثلاث مستويات في معالجتها لهذا المفهوم، والتي تكون من اختصاص الدولة، حيث تقوم هذه الأخيرة بعملية التربية لأفراد المجتمع من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية كل في مجاله أي بوضع البرامج التربوية إضافة إلى الإعلام، وتقوم كذلك بعملية الحماية عن طريق الأجهزة الأمنية المتخصصة، إضافة إلى العقاب من خلال المؤسسات العقابية وإعادة التأهيل والتربية، وعندما تتحقق هذه المستويات الثلاث يمكن للدولة أن تحقق الأمن لكل الفاعلين الاجتماعيين داخل المجتمع.

ويعرف أيضا: " الأمن بمفهومه الشامل له دور كبير في الحياة البشرية، إذ يجب أن يغطي هذا المفهوم كل التغيرات الحسية والنفسية التي تؤكد استقرار الطمأنينة في نفوس أفراد ومؤسسات وتنظيمات المجتمع، وكل ما يبعد أسباب الخوف والقلق عن مسار أنشطتهم المادية بشتى صورها أو يخل بممارسة حرياتهم المشروعة، لذلك اتجه الفكر إلى تصنيف ثلاثة مجالات للأمن الشامل ترتبط بنوعية الحياة التي يتولى كل منها تأمين مسارها حيث برزت مصطلحات الأمن السياسي والأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي ". (الربدي، 2011، ص. 5)

انطلاقا من هذا التعريف نجد أن الأمن يشتمل على كل مناحي الحياة، أي تحقيق الطمأنينة لكل أفراد المجتمع جماعات وأفرادا، سواء من الجانب المادي فيما يملكون أو نفوسهم وشعورهم ككائنات بشرية، وذلك على مستويات ثلاث الجانب السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

وكتعريف إجرائي يمكن أن نقول أن الأمن " هو عبارة عن مجموعة الاستراتيجيات والبرامج والمخططات المعتمدة من طرف الدولة، والتي بموجبها يمكن حماية كل الفاعلين الاجتماعيين داخل المجتمع في كل طبقات المجتمع وعلى جميع مستويات المعيشة، أفرادا كانوا أو جماعات، وتكون هذه الحماية في الممتلكات والأفراد في حد ذاتهم، حيث تمس جميع مناحي الحياة، وذلك في إطار القانون والتشريع المعتمد من طرف الدولة، وتكون الحماية من كل خطر يهدد الأفراد من الداخل أو من الخارج ".

" هو حاجة أساسية للأفراد كما هو ضرورة من ضرورات بناء المجتمع، ومرتكز أساسي من مرتكزات تشييد الحضارة، فلا أمن بلا استقرار، ولا حضارة بلا أمن ". (الحربي، 1425هـ)

ومن خلال هذا التعريف العلم اجتماعي يتبين أن بناء المجتمع يرتكز أساسا على الأمن لأهميته الاجتماعية والسيكولوجية لدى الأفراد والجماعات فالأمن يولد الاستقرار وفي ظل هذا الأخير يمكن بناء وتشييد حضارة إنسانية متكاملة الجوانب.

ويعرف أيضا: " هو إحساس الفرد والجماعة البشرية بإشباع دوافعها العضوية والنفسية وعلى قمتها دافع الأمن بمظهريه المادي والنفسي والمتمثلين في اطمئنان المجتمع وزوال ما يهدد ظواهر هذا الدافع المادي كالسكن الدائم المستقر والرزق الجاري والتوافق مع الآخرين ". (الشمراني، 1425هـ)

ومن خلال هذا التعريف ينحصر الأمن فيما يسمى بإشباع الحاجات وهذا ما يوافق نظرية الحاجات **لماسلو**، حيث يكفي إحساس الفرد أو الجماعة بالأمن والطمأنينة النفسية عند تحقيق ضروريات الحياة ومن أهمها المسكن والمأكل والعلاقة الطيبة مع أفراد المجتمع الذي يعيش فيه.

ويعرف أيضا: " شعور الفرد بالتواد، والتقبل والحب من قبل الآخرين مع قلة شعوره بالخطر، والقلق والاضطراب ". (عبد المقصود، 1999، ص ص. 691- 760)

وعليه نجد أن الأمن في هذا التعريف يهتم بصفة كلية على الجانب النفسي والسيكولوجي للفرد، دون الاهتمام بالجوانب الأمنية المادية له، ونجد مثل هذا النوع من التعريفات يختص به علم الاجتماع التربوي، إضافة إلى علم النفس الاجتماعي.

ويعرفه **أحمد زكي بدوي** المختص في علم الاجتماع التربوي في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية أنه: " ذلك النشاط الذي يهدف إلى ضمان الاستقرار في المجتمع، ويتضمن ذلك أعمال الدفاع الاجتماعي، والدفاع المدني، ورعاية الآداب العامة، بوصفها عمليات لازمة للإنتاج والرخاء ".

(بدوي، 1993، ص. 371)

ومن خلال هذا التعريف نرى أن الأمن يهتم هنا بالمجتمع ككل وكيفية تحقيق استقراره من خلال توافر جهود مؤسسات الدولة باختلاف أنواعها لتحقيق منتوج اقتصادي يؤدي إلى الرخاء والرفاه لأفراد المجتمع ككل، وهو هنا يهتم فقط بالجانب المادي للمجتمع أي في ممارساته الاقتصادية والإنتاجية وكيفية المحافظة عليها، وهذا ما يختص به علم الاجتماع الأمني.

ويعرفه **أحمد بن عبد الكريم غنوم** المختص في علم الاجتماع الأمني أنه: " مصطلح محدد يتعلق بالدرجة الأولى بضمان السلامة والطمأنينة لجميع أفراد المجتمع في كل مجالات الحياة، جنبا إلى جنب مع إصلاح الفرد في المجتمع، وتحقيق أهدافه التي تتجلى بالعلم والتعلم والتربية والثقافة، والوصول بالفرد والجماعة إلى حالة من التوافق توصف بأنها حالة اجتماعية مثالية، والسبيل الوحيد للوصول إلى ذلك هو تحقيق الأمن الاجتماعي للفرد والجماعة، ويشترط لتوفير الأمن الاجتماعي أجهزة ومؤسسات متخصصة تأخذ كل منها قسطا من المسؤولية الملقاة على عاتق المجتمع، ومن ضمن هذه المؤسسات والأجهزة تلك المسؤولة عن الأمن بصورة عامة وعن سلامة المواطن بصورة خاصة، فمهما بلغت درجة رقي الإنسان

والمجتمع البشري يبقى بحاجة إلى عين ساهرة على أمنه، وأن الثقة بالأجهزة الأمنية عامل إيجابي، كما هي عامل رادع لكل عابث، لأن إحدى مقومات الأمن الاجتماعي تكمن في توفر أجهزة أمنية فاعلة تقي المواطن السوي جنوح الجانحين ". (غنوم، 1425هـ)

من خلال هذا التعريف نجد أن الأمن يتمثل في الاهتمام بالجانبين المادي والنفسي للأفراد والجماعات وذلك في كل مجالات الحياة وهذا لا يتأتى إلا بتكوين الفرد داخل المجتمع بالتربية والتعليم والثقافة وهذا يتحقق باستتباب الأمن الاجتماعي الذي يكون من اختصاص الدولة متمثلا في أجهزتها الأمنية ومؤسساتها.

وكتعريف إجرائي يمكن أن نقول أن الأمن " هو تحقيق الطمأنينة والسكينة لدى أفراد المجتمع، وذلك في اهتماماتهم المادية أو في حالاتهم النفسية، سواء على مستوى الفرد أو الجماعة، ويكون ذلك عن طريق مؤسسات الدولة وأجهزتها الأمنية، حتى يستطيع المجتمع أن يحقق التطور والازدهار في جميع المستويات وعلى جميع الأصعدة، هذا ويعد الأمن مؤشرا أساسيا في عملية التنمية المستدامة بمختلف مجالاتها ".

" إن دعامة الأمن في الإسلام تتبلور في الحياة الآمنة في دنيا الناس قال تعالى: ﴿ الَّذِينَ آَمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ ﴾ " سورة الأنعام، الآية: 82 ".

وقال أيضا: ﴿ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآَمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ ﴾ " سورة قريش: الآية: 4 "، وقال أيضا: ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْنًا ..... ﴾ سورة البقرة، الآية، 125 "، وقال جل جلاله: ﴿ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ ..... ﴾ " سورة البقرة، الآية: 283 "، وقال أيضا: ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ..... ﴾ " سورة النساء، الآية: 83 "، وقال أيضا: ﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آَمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ ..... ﴾ " سورة النحل، الآية: 112 "، " ومع أن هذه الآيات القرآنية نزلت لأسباب معينة، اختلفت من سورة لأخرى، إلا أن المتأمل فيها يجد فيها دلالات

و تقريرات صريحة جاءت تحت لفظ الأمن الذي تشتد حاجة البشرية إليه". (الجحني، 1421هـ، ص. 249)

إن الشريعة في طرحها استطاعت أن تعطي للأمن بعده الشمولي فيما يغطي كل مناحي الحياة الإنسانية، حيث إنه لا يعتمد فقط على الجانب المادي للحماية وإنما يتعدى إلى تحقيق الطمأنينة والسكينة لدى الفرد والمجتمع، وهذا ما جاء في كثير من الآيات القرآنية التي عبرت بشكل كاف وواف عن الأمن بأشكاله، وذلك لتبيان الأهمية الكبيرة التي يحظى بها الأمن ودوره الأساسي كمؤشر في عملية التنمية والتقدم والتطور سواء في الجانب المادي للمجتمع أو الجانب الروحي والإيماني له، وكمثال على ذلك في السنة النبوية يمكن أن نتمعن جيدا في صلح الحديبية، تلك الاتفاقية أو المعاهدة التي أبرمها الرسول صلى الله عليه وسلم مع قريش، والتي احتوت عدة بنود، فمن بين الدواعي التي جعلت سيد خلق الله يقوم بهذه المعاهدة، هو تحقيق الأمن والطمأنينة والسكينة للمسلمين من جهة حتى يدرأ عنهم ظلم وخطر القبائل الكافرة وعلى رأسها قريش، ومن جهة أخرى حتى يتسنى له صلى الله عليه وسلم نشر الإسلام والدعوة إليه، وهو يعلم كل العلم أن هذا لا يتأتى إلا بالأمن والأمان والطمأنينة والسكينة لدى الأفراد والجماعات، إذن فالإسلام أعطى للأمن أهمية كبيرة لما له من تأثير على كل مناحي حياة الإنسان المادية منها وحتى المعنوية المتمثلة في الجانب الروحي والإيماني والعقدي للإنسان لقوله تعالى: ﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آَمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴾ " سورة النحل: الآية: 112 "،

ونلاحظ في هذه الآية أن عقاب الله لهؤلاء القوم كان إذاقتهم من الجوع من جهة وهو الجانب المادي والخوف من جهة أخرى، فبدل الرغد بالجوع والطمأنينة والسكينة بالخوف، وذلك دلالة على أهمية الأمن بكل جوانبه مهم جدا في حياة الفرد والجماعة، وأن الذي لا أمن له فإنه لا محالة لا حياة له.

يعرف الأمن السياحي على أنه: " منظومة من المفاهيم التربوية والعقابية والإجرائية التي تحقق ظروفا جاذبة لتنقل الناس بقطع النظر عن أهدافهم ومدة إقامتهم وديانتهم، بطمأنينة ويسر". (المجالي، 2011، ص. 7)

من خلال هذا التعريف نرى أن الأمن السياحي يتألف من عدة أوجه ومستويات تتمثل في أجهزة خاصة كل حسب اختصاصها يمكن بموجبها لأي سائح سواء في الداخل أو الخارج أن يتنقل بكل حرية وفي كل أمان.

ويعرف أيضا بأنه: " تلك الأنشطة الإدارية والأمنية التي تستهدف تأمين مسار الأنشطة السياحية في مناخ يسوده الاطمئنان وبدون عوائق، ويتحقق الأمن السياحي من خلال توفير كل الظروف الملائمة التي تجعل إقامة السائح آمنة وسعيدة، وبما يوفر له كل احتياجاته الضرورية والترفيهية ". (الجحني وآخرون، 2004، ص. 85)

على ضوء هذا التعريف نجد أن الأمن السياحي يتلخص في جهود الدولة المتمثلة في أجهزتها الأمنية والإدارية، والتي بموجبها تحقيق السلامة لكل أنواع الأنشطة السياحية من جهة وجعل السائح يتمتع بالسلامة والطمأنينة والسعادة وذلك بتوفير كل احتياجاته الضرورية والكمالية ليجد الرخاء والرفاه وطيبة النفس، والملاحظ من خلال هذا التعريف أنه أهمل خصوصية المجتمع الثقافية بما تحمله من مقومات كالعادات والتقاليد والدين وما إلى ذلك من خصوصية أي مجتمع، وحسب هذا التعريف أنه حتى في الدول الإسلامية التي لها خصوصيات ثقافية وعقدية تختلف عن غيرها من المجتمعات غير الإسلامية، يجب عليها في إطار ما يسمى بالأمن السياحي، أن توفر للسائح كل أنواع الرفاه الذي يريده، بما في ذلك وعلى سبيل المثال وليس على سبيل الحصر، توفير الخمور والدعارة والسهرات الماجنة التي لا تخلو من الفجور والفسوق، لأن ذلك مباح بالنسبة للمجتمعات غير المسلمة أما في مجتمعات هذه الأخيرة فهي أشياء محظورة ومحرمة شرعا وليس قانونا، لكنها وللأسف توفر الدول المسلمة مثل هذه الأمور للسياح

وذلك حتى ترقى إلى مصاف الدول المتقدمة سياحيا، وحتى تستقطب أكبر عدد من السياح دون احترام خصوصية مجتمعاتها المسلمة.

ويرى **الثقفي** أن الأمن السياحي: " هو حماية صناعة السياحة بكل عناصرها والمنتج السياحي المقدم للسائح والسائح نفسه ". (الثقفي، 1424هـ، ص. 21)

ومن خلال هذا التعريف نرى أن الأمن السياحي يتعلق بمتطلبات صناعة السياحة وذلك بحماية مقوماتها (السياحة)، وكذلك حماية عناصر العرض السياحي، إضافة إلى ضرورة حماية السائح في ممتلكاته أو في نفسه كفرد.

ويعرفه **العلوي**: " توفير الظروف الملائمة للسائح خلال زيارته أو إقامته في البلد المضيف ".

(العلوي، 1412هـ، ص. 147)

و نفهم من خلال هذا التعريف ضرورة تهيئة كل عناصر العرض السياحي أين يجد السائح راحته النفسية، من مأكل ومشرب وإقامة وأماكن السياحة إلى غير ذلك من مقومات صناعة السياحة.

ويرى **فهمي** أن الأمن السياحي: " هو توفير عنصر الأمن والطمأنينة للسائح منذ وصوله إلى البلاد وحتى مغادرته لها، وذلك في ماله ونفسه وعرضه، وكل متعلقاته وأمتعته، وحمايته من أية مضايقات أو جرائم قد تقع عليه ". (فهمي، 1412هـ، ص. 50)

ومن خلال هذا التعريف نرى أن الأمن السياحي يوجب توفير كل أنواع الحماية للسائح في كل ما يخصه وما يتعلق به، حتى يحس بكامل الحماية والطمأنينة والسكينة.

وعند **العبدي** فالأمن السياحي هو: " حماية واستقرار مشروعات التنمية السياحية، وتأمين أمن السائحين". (العبدي، 1414هـ، ص. 21).

ومن خلال هذا التعريف نجد أن الأمن السياحي يعني تأمين الحماية لكل المخططات والاستراتيجيات والمشاريع التنموية السياحية هذا من جهة، إضافة إلى تأمين الحماية كذلك للسائح.

وكتعريف إجرائي فإن الأمن السياحي هو: " تلك العمليات والإجراءات الأمنية الوقائية التي تتخذها الدولة وذلك من خلال أجهزتها الأمنية ومؤسساتها، في حماية السائح في ممتلكاته وفي نفسه، ومحاولة تأمين كل سبل الراحة والطمأنينة والسكينة، وضرورة توفير كل مقومات العرض السياحي، وإشباع حاجات السائح ".

ومن الملاحظ على مجمل التعريف أنها تصب كلها في مصلحة السائح، أين يجب أن يوفر له البلد المضيف كل أسباب الراحة والأمن و الطمأنينة والسكينة، وكل ما يريده ويرغب فيه، دون الاهتمام للخصوصية الثقافية والعقدية للبلد المضيف، خاصة في الدول الإسلامية أين يكون الخمر والزنا وغير ذلك من ملاذ السياح محظورا ومحرما، لكن الملاحظ أن حتى الدول الإسلامية لا تعير اهتمامها لهذه الاعتبارات، أين يجب أن تكون هي أولى الأولويات.

رغم الزخم الكبير من الكتابات والمؤتمرات والملتقيات في مجال الأمن السياحي خاصة في العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، ورغم الكثير من المناقشات حول السياحة في الشريعة الإسلامية، وكيف استطاع علماء العصر الحديث في الإسلام تأصيل قضية السياحة وإسقاط كل أنواع الممارسات السياحية على ما جاء في القرآن والسنة، حتى يستطيع الفرد المسلم ممارسة السياحة دون الإضرار بدينه أو بعقيدته، ودون الوقوع في المحرمات إلا أنني كباحث في علم الاجتماع، قمت بكثير من التمحيص والبحث في مجال الأمن السياحي ومفهومه من منظور إسلامي، لكنني لم أجد تعريفات مفصلة وصريحة لهذا المصطلح المركب (أمن – سياحة)، ولذا قمت بالبحث والمطالعة، وبعد جهد جهيد، حاولت أن استغل قراءاتي وتمحيصي للوصول إلى تعريف يمكن له أن يبين للقارئ أو لباحثين آخرين رصد وتثبيت وفهم وإيجاد مفهوم صريح لما يسمى بالأمن السياحي في الإسلام ومن منظور علم اجتماعي فكان التعريف كالآتي: " الأمن السياحي هو عبارة عن تلك المخططات والاستراتيجيات التربوية والوقائية والعقابية التي تضعها الدولة (البلد المضيف) متمثلة في أجهزتها الأمنية ومؤسساتها وبالتعاون مع كل

الفاعلين الاجتماعيين داخل المجتمع، إضافة إلى مؤسسات وهيئات المجتمع المدني، والتي بموجبها يمكن تحقيق الأمن والطمأنينة والسكينة والرفاه للسائح سواء أكان هذا الأخير داخليا (ابن البلد المضيف) أو خارجيا (أجنبي)، وذلك في ظل أحكام الشريعة الإسلامية، أي تحقيق ما يسمى في الفقه الإسلامي بمقاصد الشريعة الخمس، أو ما يسمى في كتب فقه أخرى بالكليات الخمس ".

ومن خلال هذا التعريف، والذي هو اجتهاد متواضع من الباحث، واستنادا إلى التعريفات السالفة الذكر في العلوم الإنسانية والاجتماعية للأمن السياحي، وانطلاقا من الكتب الفقهية الإسلامية، فقد قمت بالتمحيص والبحث حتى تمكنت من تشكيل منظومة فكرية علمية منهجية تأصيلية إسلامية متواضعة، توصلت بموجبها إلى إمكانية ربط الأمن السياحي بمقاصد الشريعة الخمس، لاسيما وأن هذه الأخيرة ترتبط ارتباطا وثيقا في جوهرها بالأمن الإنساني والاجتماعي في كل المجالات، ولأن الأمن السياحي نوع من أنواع الأمن داخل المجتمع، ويعد أهم مؤشر لقضية التنمية السياحية المستدامة، ولضرورة توفير الأمن السياحي للسياح في كل أشكاله وجوانبه، فهو بذلك يصب في عمق وصميم مقاصد الشريعة الإسلامية والمتمثلة في حفظ الدين، والنفس، العقل والمال والنسل .

إن العلاقة بين الامن و السياحة علاقة طردية ومتلازمة، وأينما يكون الامن مستتبا حتما تكون السياحة مزدهرة، وأينما يفتقد الأمن والاستقرار حتما لا تكون هناك فرص لنجاح السياحة، إذن فالسياحة لا تزدهر إلا مع وجود الأمن، فالترابط بين السياحة والأمن بشكل عام ترابط قوي، ويتضح ذلك من خلال النقاط التالية:

– " إن النهضة السياحية تحتاج إلى تخطيط، ويعتمد هذا الأخير على معرفة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والطبيعية والسياحية، فضلا عن الإمكانات المتاحة والمتوقعة ولا يمكن التنبؤ بمعرفة هذه العوامل في ظل واقع غير آمن ولا مستقر ". (الجحني وآخرون، 2004، ص. 56)

أي أن كل البرامج التنموية وفي جميع المجالات تخضع إلى عملية تخطيط كخطوة أولية على غرار التنمية السياحية، وحتى يتسنى إنجاز هذه الخطوة يجب أن تكون هناك معطيات تتحصل عليها الهيئات المختصة من خلال الدراسات العلمية والبحوث والإحصاءات، حتى تكون الخطة التنموية مضبوطة ومحكمة، بمعنى أن تتوفر كل المعلومات عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وكل مجالات الحياة، وبطبيعة الحال لا يمكن تحقيق ذلك إلا في حالة الأمن الشامل المستتب داخل المجتمع.

– " عندما يكتمل التخطيط تبقى المخططات حبرا على ورق، أو في أذهان المخططين إذا لم تترجم تلك المخططات إلى مشاريع تنفذ، والتنفيذ يحتاج إلى أمن واستقرار ". (الغامدي، 2005، ص.84)

إذا كان ليس بالإمكان جمع المعطيات الصحيحة حول ظروف المجتمع في جميع الميادين في ظل اللاأمن، فبالضرورة عدم إمكانية إنجاز المشاريع السياحية المخطط لهما من قبل إذا لم يكن هناك أمن واستقرار داخل المجتمع.

– " إن العلاقة بين الأمن والسياحة علاقة متلازمة، فحيثما يوجد الخوف وانعدام الأمن، يتدنى مستوى صناعة السياحة أو ينعدم ". (الجحني وآخرون، 2004، ص. 57)

إن العلاقة الارتباطية التأثيرية بين الأمن والسياحة تخلق حالة تلازم بينهما، فصناعة السياحة بكل مقوماتها وجوانبها مربوطة بمدى استتباب الأمن داخل المجتمع، ومدى قدرة الدولة بمؤسساتها الحفاظ على الأمن والطمأنينة والسكينة، فإن لم يكن ذلك لم تكن هناك صناعة سياحة ولا سياحة.

– " الأمن يعني ثباتا واستمرارا متينا مما يتيح الفرصة لاستغلال الموارد الطبيعية والبشرية بشكل أفضل وتوظيفها بما يحقق نموا سياحيا وتقدما اجتماعيا على جميع الأصعدة ". (الغامدي، 2005، ص.83)

إن نجاح صناعة السياحة يكمن في المقومات السياحية بشقيها الطبيعي والبشري، باعتبارها الموارد الأساسية والرئيسة، ومدى إمكانية استغلالها بطريقة صحيحة وسليمة، وإذا غاب الأمن فلا يمكن للدولة التركيز الكلي على استغلال هذه الموارد وتوظيفها بأحسن طريقة ممكنة.

– " استتباب الأمن في أي دولة يكسبها احترام وإعجاب الآخرين على المستوى الإقليمي والدولي، ويجلب السياح ويعزز السياحة ومردودها على الدخل القومي ". (الجحني وآخرون، 2004، ص. 57)

إن الشيء المميز في أي دولة في مجال السياحة هي اشتهارها بالأمن والأمان، والاستقرار على جميع المستويات، وهذا يجعل السياح يقصدونها من كل مكان، ما يؤدي إلى زيادة الدخل وتحسن الميزان التجاري والاقتصادي لديها، وهنا تتجلى أكثر علاقة السياحة بالأمن.

من خلال مجمل هذه النقاط نستشف علاقة التلازم والترابط الوثيقة بين الأمن والسياحة، باعتبار أن الأمن هو عملية اجتماعية مهمة في سير الحياة البشرية، وهو المؤشر الأساسي والمقوم الرئيس في عملية التنمية بصفة عامة، والتنمية السياحية المستدامة بصفة خاصة، ناهيك عن السياحة التي هي عبارة عن ظاهرة اجتماعية إنسانية، نشأت لاعتبارات كثيرة أهمها حاجة الإنسان إلى الراحة النفسية والجسدية من عناء العمل، أو الملل الذي يراود الإنسان في المكان الذي يعيش فيه.

تكشف النظرة المعمقة لمفهوم الأمن السياحي عن اتسامه بقدر من الخصائص التي ينفرد بها ويتميز، وتتبلور خصائص الأمن السياحي في النقاط التالية:

– " يتميز الأمن السياحي بالصفة الموسمية، ونعني بذلك أن للسياحة مواسمها الزمنية التي يتزايد فيها عدد السياح، وتتطلب تكثيفا للجهود المبذولة في مجال الأمن السياحي، وهو الأمر الذي يستدعي حشد الإمكانات المادية والبشرية الكافية لمواجهة فعالة للعبء المتزايد في مجال تأمين السياحة خلال هذه المواسم خاصة الدينية منها مثل: الحج ومواسم العطل الصيفية، وأوقات عقد الدورات الرياضية، والمؤتمرات المختلفة ". (الغامدي، 2005، ص. 86)

إن من بين الخصائص المهمة للأمن السياحي هو تميزه بما يسمى بالسياحة الموسمية وأغلبية العملية السياحية هي موسمية في أصلها، ونعني بذلك أن هناك أوقاتا معينة خلال العام يكثر فيها التدفق

السياحي، وهذا لا يعني أن الأوقات الأخرى تخلو منها العملية السياحية ولكنها لا تكون في ذروتها مثل هذه المواسم التي نتحدث عنها، وعليه فإن الدولة يستوجب عليها حشد إمكاناتها لتأمين هذه المواسم، حيث تكون هناك عملية تكثيف لكل العوامل والمقومات والأجهزة الأمنية، البشرية منها والمادية.

– " تتسم السياحة بالحساسية المفرطة لأية تقلبات في الظروف المحلية السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، وكذلك تأثرها بالظروف الإقليمية والدولية المختلفة التي تتصل بالحروب الإقليمية والمنازعات السياسية، ونظرا لأن العنصر الأساسي في السياحة يتصل مباشرة بنفسية السائح، فإن خصوصية السياحة (كمفهوم أمني) في هذا المجال تشترط حرص الدولة السياحية على مواجهة أية ظروف تخل بالمناخ الأمني للسائح للتغلب على آثارها السلبية ". (الغامدي، 2005، ص. 86)

إن أي اضطرابات تحدث داخل المجتمع وعلى جميع المستويات والأصعدة والمجالات، كالاضطرابات السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، والتي تولد بدورها حالة اللاإستقرار و اللاأمن داخل المجتمع هذا من جهة، ومن جهة أخرى الاضطرابات على المستوى الخارجي للدولة سواء أكان إقليميا أو عالميا، يتسبب كل هذا في زعزعة الاستقرار الأمني داخل المجتمع المضيف، هذا ما يؤدي بالضرورة إلى زعزعة الثقة بالنسبة للسائح سواء على مستوى السياحة الداخلية أو الخارجية، فيحس بنوع من الخوف والحرج ما يمنعه من التنقل والسياحة داخل هذا البلد غير المستقر أمنيا، وعليه يجب على الدولة أن تقوم بكل التدابير اللازمة التي تحول دون جر البلاد إلى حالة اللاإستقرار الأمنية، وضرورة جعل السائح لا يحس بأي نوع من الخوف، فلا يرى إلا سلما وأمنا، إذن فالأمن السياحي له علاقة ارتباط وثيقة مع أية ظروف استثنائية توحي بحالة اللاامن واللااستقرار.

– " يتميز الأمن السياحي أيضا بخصوصية تعدد الأجهزة الإدارية والأمنية العاملة في حقله، ففي بعض الدول تشترك في حقله وزارة السياحة وشرطة السياحة والآثار، وإدارة الرخص العامة وإدارة المسطحات المائية، ومصلحة الجوازات والهجرة، وغير ذلك من المرافق الحكومية والأهلية ذات الصلة، إن هذا العدد

الكبير من الأجهزة المكلفة بتنفيذ إجراءات الأمن السياحي يشكل خصوصية لهذا الأخير من ناحية، ويشكل أيضا صعوبة في تنفيذ هذه الإجراءات بصورة فاعلة من ناحية أخرى، بالإضافة إلى تعقد إجراءات ضبط ما ينجم عنها من خروقات عند مخالفتها ". (الجحني وآخرون، 2004، ص. 87)

إن من الخصوصيات الرئيسة كذلك في الأمن السياحي أنه متعدد الأوجه من ناحية الأجهزة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة في حقله، أو التي يندرج من مهامها ما يسمى بالأمن السياحي، ما يعطي نوعا من الصعوبة في تنفيذ الإجراءات الأمنية المنوطة بها، وذلك في عملية التعاون والتنسيق ثم التنفيذ وفي أولها التخطيط، وذلك لاختلاف الإدارات ونوع ونمط ومجال المؤسسة، إضافة إلى صعوبة الحد من الخروقات والتعديات التي تنجم من بعض الأجهزة أو المؤسسات وضبطها ثم إسقاط العقوبة، وهذا كذلك من الميزات والخصوصيات التي يتميز بها الأمن السياحي دون غيره من العمليات في مجال الأمن بصفة عامة.

– " تتميز السياحة أيضا بتنوع الأنماط السياحية، مثل السياحة العلاجية والدينية والثقافية، والرياضية والتجارية، والمعارض والمؤتمرات، مما يجعل لكل نوع من أنواع السياحة أسلوبه الخاص في تأمينه، وهي خصوصية تشير إلى أي مدى تكمن صعوبة إجراءات الأمن السياحي ". (الروبي، 1985، ص. 22)

ومن الخصوصيات المهمة للأمن السياحي أيضا هو تنوع أوجه السياحة وأنواعها، مما يجعل أو يحتم على السلطات المعنية بالأمن في البلد المضيف تأمين العملية السياحية كل حسب نوعها، وهذا ما يعطي صعوبة كبيرة في هذه العملية، والكم والنوع الهائلين من الموارد المادية والبشرية الواجب إعدادها للقيام بكل العمليات الأمنية على أكمل وجه، لأن الشرطة التي تحرص أو تسهر على تأمين موسم الاصطياف مثلا، ليست كجهاز الشرطة الذي يسهر على تأمين الحج مثلا أو مناسبة دينية لا من حيث الكم ولا من حيث النوع، ولا في التكلفة، وكل حسب نوع السياحة، وهذا ما يعطي التميز والخصوصية كذلك للأمن السياحي.

– " يختص الأمن السياحي أيضا بتنوع المخاطر الأمنية التي يجب تغطيتها، وهناك مخاطر طبيعية من زلازل وسيول وعواصف وغيرها، وهناك مخاطر جنائية مثل: الحرائق والسرقات والتخريب والجرائم الخلقية، والمخاطر الإرهابية من تفجيرات وخطف رهائن وقتل ". (الشنواني، 1412هـ، ص. 202)

" ويضاف إلى ما تقدم عدد آخر من المخاطر الأمنية المتصلة مباشرة بالأنشطة السياحية مثل: المخاطر الناجمة عن انحرافات شركات السياحة والمرشدين السياحيين، وأصحاب الفنادق والمطاعم السياحية، وإذا كانت المخاطر السياحية السابقة بتعددها الكبير تقع ضد السائح، وتشكل إحدى خصوصيات الأمن السياحي، فإن هناك مخاطر أمنية عديدة تقع من السائح ذاته، لذى يجب تأمين مجتمع الدولة المضيفة ضد مخاطره، ومن أهمها: التجسس، جلب المخدرات، التهريب الجمركي، الجرائم الخلقية، وتكشف هذه الخصوصية أيضا مدى تعقد إجراءات الأمن السياحي، والتي تتم بخصوصيات مستقلة تتناسب مع التنوع السابق للمخاطر الأمنية ". (علام، 1412 هـ، ص. 53)

يملك الأمن السياحي كذلك خصوصية جد مهمة تجعله يتميز في سلم الإجراءات الأمنية، وهو تنوع المخاطر السياحية فهناك مخاطر طبيعية، وأخرى جنائية من صنع البشر، وهناك مخاطر تأتي من السائح نفسه، وكما قلنا سابقا فعلى الدولة أن تحشد إمكاناتها المادية والبشرية وكل أنواع أجهزتها ومؤسساتها التي من شأنها تأمين السياحة والسائح، للتصدي لكل الأخطار الناجمة عن كل نوع من أنواع الجرائم المرتكبة أو المتوقع أن ترتكب، ومن الصعوبة بما كان كما هو واضح ضبط هذه العملية ضبطا كاملا محكما ودقيقا، وذلك لتنوع المخاطر كما ذكرنا سابقا.

لما كانت السياحة عبارة عن ظاهرة اجتماعية إنسانية يمكن من خلالها إشباع حاجات الأفراد البيولوجية والنفسية، ولما كان الأمن السياحي مؤشرا من أهم المؤشرات في متغير السياحة، ولما تعددت مناحي حياة الإنسان ومتطلباته خاصة عند قيامه بالسياحة، فتحصيل حاصل أن يكون للأمن السياحي عدة مجالات

يجب الإحاطة بها من طرف الهيئات المعنية حتى يتسنى تحقيق حاجات السائح وتحقيق الأمن والطمأنينة بالنسبة إليه، ولا يقتصر المعنى الحقيقي لمفهوم الأمن السياحي فقط على أمن السائح ولكنه يتعدى إلى عدة مجالات نوجزها كالآتي:

ويشتمل على المباني الدينية والحضارية والأثرية، إضافة إلى الفنادق والمطارات ووسائل المواصلات البرية والبحرية، وخاصة مكونات البنى التحتية التي تستخدم من طرف السياح أو المواطنين.
حيث يجب حمايتها من العبث، السرقة، التزوير، التشويه، التخريب، والفساد الذي يمكن ان تتعرض إليه.

ويشتمل على الغابات والمحافظة عليها من التعدي والحرائق والأشجار من القطع، والأنهار والآبار وخزانات المياه من التلوث، الحيوانات البرية من الصيد.

ويشمل أمن الأفراد العاملين في القطاع السياحي باختلاف أنواعه، وقطاع الخدمات المساند للسياحة، وأمن نظم التشغيل (مكاتب السياحة، معلومات السياح .....)

ويقصد به أمن الأفراد وممتلكاتهم عامة منذ وصولهم وحتى مغادرتهم إلى بلدانهم ويشمل:

- أن لا يكونوا ضحايا للجريمة مثل الإرهاب أو النشل أو الاستغلال، أو سوء المعاملة.
- أمن ممتلكاتهم من السرقة والنشل.
- أمن مكان الإقامة (شقة، فندق .....).
- أمن الغذاء والطعام.
- أمن الصحة (عند التعرض للأمراض).

ويشمل تأمين تحركات الأفواج السياحية وتنقلاتها، ويشتمل على:

– أمن وسائل النقل من الحوادث، أو الاختطاف أو الإرهاب.

– أمن وسائل الاتصال.

– أمن السياح في وسائل الاتصالات والمواصلات العامة.

– حماية المعلومات الشخصية لكل سائح.

– احترام خصوصيات السياح الشخصية، وحرياتهم العامة ". (المهيرات، 2009، ص. 41)

مما سبق ذكره نجد أن أول مجال مهم من مجالات الأمن السياحي هو أمن السياح كأفراد وأمن المنشآت السياحية بأنواعها، حيث يمتد أمن السياح إلى حماية الأفراد أنفسهم إضافة إلى أموالهم وممتلكاتهم سواء كانوا سياحا داخليين أو خارجيين، إضافة إلى أمن العاملين في قطاع السياحة بصفة عامة من مرشدين وموظفين وإداريين وخدم، ومنه نفهم أن أمن الأفراد يشمل كل إنسان له علاقة بالعملية السياحية سواء من قريب أو من بعيد، دون أن ننسى أمن المنشآت السياحية وهي كثيرة للحصر، ولكن يمكن أن نقول تأمين كل المنشآت التي لها وظيفة بطريقة مباشرة مع العملية السياحية، وتجدر الإشارة إلى أن عملية التأمين لا تكون فقط في صالح السائح، ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار أن هناك سياحا يمكن لهم أن يؤثروا بطريقة سلبية على السياحة في البلد المضيف وخرق القوانين العامة في المجتمع، فيمكن للسائح أن يكون سارقا أو مدمنا أو جاسوسا....، ولهذا يجب تأمين الحماية كذلك للأفراد أو للمنشآت السياحية من خطر السياح المنحرفين.

" وينحصر في مجموعة البرامج الهادفة الإرشادية والتثقيفية المختصة التي تبث للتوجيه من خلال وسائل الإعلام المختلفة لترسيخ الوعي السياحي والتعريف بدور صناعة السياحة في الاقتصاد وذلك من خلال:

– الارتقاء بمستوى الوعي السياحي والحضاري لدى جمهور المواطنين في الدول المضيفة للسياح.

– تقديم المعلومات الأمنية للجماهير المرتبطة بالنشاط السياحي، ومعدلات الحركة السياحية وأهمية تناميها وآثارها الإيجابية.

– الالتزام بالموضوعية وعدم المبالغة من قبل وسائل الإعلام فيما يتم تناوله من أحداث عدائية سواء تعرضت لها الدول المضيفة أو غيرها، وتحليل الأحداث من ذوي الخبرة بأبعادها وملابساتها الحقيقية وآثارها وانعكاساتها لخلق ثقافة أمنية لدى جمهور الدولة المضيفة للسياح ".(الربدي، 2011، ص.24)

إن مجال الأمن السياحي الإعلامي يعد من مجالات الأمن السياحي المهمة والأساسية، باعتبار أن الإعلام (السلطة الرابعة) يلعب دورا كبيرا اليوم في جميع مجالات حياة الإنسان السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والثقافية..... الخ، فعندما يقوم الأمن السياحي الإعلامي بدوره الحقيقي والصريح في نقل الأخبار السياحية والترويج للسياحة والتثقيف ونشر الوعي السياحي من خلال وسائل الإعلام بشتى أنواعها خاصة في ظل التطور المتسارع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال وظهور مصطلح العولمة، فهي بذلك تؤمن وبصدق العملية الإعلامية فتكسب ثقة الجماهير المهتمة بالسياحة أو المواطنين في البلد المضيف، هذا من جهة تأمين المعلومة، ومن جهة أخرى يجب على الدولة تأمين ظروف عمل الطواقم الإعلامية بشتى أنواعها وحمايتها من كل تعديات على حريتها الإعلامية إضافة إلى حمايتها من القرصنة الإعلامية وتدخل أطراف الفساد في المادة الإعلامية لتحويلها إلى مصالحهم الخاصة سواء كانت هذه الأطراف حكومية أو خاصة، لأن استقلالية الإعلام وتأمينه وحريته من بين مؤشرات التقدم والتطور والرقي في سلم الحضارة.

" ونقصد به السياحة العلاجية والاستشفاء، التي تعتمد على موارد الدولة الطبيعية، وتكتمل منظومة الأمن السياحي من خلال مراكز الاستشفاء ذات الخبرة العالية التي تحقق النتائج المستهدفة تحت شروط آمنة،

وهو ما يطلق عليه الاستشفاء المنظم الآمن الذي يمارس تحت إشراف المراكز الطبية الرسمية وشبه الرسمية ذات الجودة والخبرة العالية ". (المهيرات، 2009، ص. 44)

وينحصر مجال الأمن السياحي الصحي في سهر الدولة على توفير كل أنواع الراحة والاستشفاء لدى السياح الذين قصدوا البلد المضيف لغرض الاستشفاء، وتدخل هذه العملية ضمن السياحة العلاجية، وعليه يجب أن تقوم الدولة بدورها المثالي في توفير كل أدوات ومسببات الاستشفاء، من خلال توفير الأماكن الخاصة بذلك، إضافة إلى محاولة إدخال التكنولوجيا الحديثة على مراكز الاستشفاء بما يتطلب ومستلزمات العصر، ويجب على الدولة أن تعي سوق المنافسة الدولية في هذا المجال حتى يتسنى لها مواكبة العصر في هذا الاختصاص ومحاولة استقطاب أكبر عدد ممكن من حالات الاستشفاء والعلاج هذا من جهة، ومن جهة أخرى ضرورة اهتمام الدولة بقضايا البيئة ومحاولة التصدي لكل محاولات الإضرار بها خاصة التلوث وانتشار الأمراض مما يسبب إصابة السياح، وذلك بمحاولة التقليل إن لم نقل الحد من كل الممارسات أو الأنشطة خاصة منها الاقتصادية المضرة بالبيئة، خاصة الأنشطة التي تمارس بالقرب من العناصر البيئية، إضافة إلى التخلص من النفايات والمخلفات المنزلية والصناعية الناتجة خاصة عن النشاط السياحي وذلك بشكل صحي وآمن.

" عندما تؤدي القطاعات السياحية دورها في صناعة السياحة فإنها سوف تحرك عملية التنمية، وتظهر قدرتها الاقتصادية في خلق مناصب عمل جديدة مباشرة في القطاعات السياحية المختلفة وفقا لحجم الاستثمارات والتوسع في مجالاته من جهة، وغير مباشرة بالصناعات والقطاعات الاقتصادية الأخرى سواء أكانت خدماتية أو منتجة، وهذا سيؤدي حتما إلى تقليص حجم البطالة، ويكون له انعكاساته الإيجابية في الحد من معدلات الجريمة بشتى أشكالها وصورها ". (الربدي، 2011، ص. 27)

إن الأمن السياحي الاجتماعي ينحصر أساسا ويعبر عن مدى الأمن السياحي وتأثيره في الظروف الاجتماعية داخل المجتمع، ويتضح ذلك من خلال ظاهرة السياحة وتأثيراتها على المجتمع أين تؤمن هذه الأخيرة الكثير من الأمور وعلى رأسها فرص العمل، فكلما كانت الخطط التنموية السياحية المستدامة مضبوطة ومحكمة كلما كان لها الأثر الإيجابي على المجتمع انطلاقا من توفير فرص العمل بطرق مباشرة أي في القطاع السياحي نفسه، وغير مباشرة في القطاعات الخدماتية أو المنتجة، وهذا مؤشر إيجابي في التقليل من حدة البطالة، وكتحصيل حاصل نرى هناك انخفاضا في مستوى الجريمة، وذلك انطلاقا من العلاقة الطردية بين البطالة والجريمة، فكلما انخفض معدل الأولى انخفض مستوى الثانية، إضافة إلى العلاقة العكسية بين الأمن والجريمة، فكلما استطاعت الدولة إحكام الأمن من خلال الممارسات الأمنية، أي كلما زاد الأمن انخفضت الجريمة، وهذا ما نقصد به الأمن السياحي الاجتماعي.

" تعتبر أجهزة الأمن العام من أجهزة الضبط المكلفة باحترام القوانين والأنظمة والسهر على تطبيقها، وتعمل على وقاية المجتمع من كل خروج على نظمه التي ارتضاها قبل أن يصل التمرد على أوامر المشرع ونواهيه إلى خلق إجرامي، كما أنها تعمل بالإضافة إلى واجباتها الأخرى على التوفيق بين سلوك الأفراد من جهة وقيم ومثل المجتمع من جهة أخرى، جنبا إلى جنب مع الأجهزة الأخرى، وذلك بأن المشكلات الناتجة عن الانحرافات الاجتماعية والأخلاقية تؤثر بأشكال شتى في تغير الاتجاهات مما يعيق عجلة التقدم ويحد من نجاح مشاريع التنمية الاقتصادية وخاصة المشاريع التنموية الخاصة بصناعة السياحة ". (المهيرات، 2009، ص. 61)

إن البعد الاجتماعي للأمن السياحي يعد ضرورة اجتماعية وحتمية علم اجتماعية ناتجة عن مشروعات التنمية السياحية المستدامة، لأن السياحة بالضرورة كما لها أثرها الاقتصادي، لها أثر اجتماعي، فلا يمكن دراسة الظاهرة السياحية وصناعتها ولو اقتصاديا أو من منظور اقتصادي دون التعرض إلى

الجوانب الاجتماعية لها، ويتضح ذلك من خلال الأدوار التي تقوم بها الأجهزة الأمنية في المجال السياحي، حيث تعمل على تكريس ذهنية احترام القانون ونظم المجتمع التي يسير عليها.

إن الاهتمام بالجانب الاقتصادي فقط في خطط ومشاريع التنمية السياحية المستدامة دون الجانب الاجتماعي، قد يعود بالسلب على الحالة الاجتماعية للمجتمع، أين يكون احتمال ظهور عدم التوافق بين السلوك الإنساني للفرد المضيف عند احتكاكه بالسائح، وقيم ومثل المجتمع، إضافة إلى أنه عند زيادة الدخل القومي من خلال السياحة دون الأخذ بعين الاعتبار للقضايا الاجتماعية، يحدث هناك رفاه اقتصادي وتحسن في ظروف معيشة المواطنين أين يشجع هذا الظرف على ظهور بعض المشكلات الاجتماعية، كضعف السلطة الأبوية وتفكك الأسر، وظهور العلاقات الاجتماعية الثانوية التي تتميز بالسطحية والنفعية، إضافة إلى زيادة نسبة الانحلال عند الفرد ثم الأسرة ثم المجتمع أين تتولد بعض الظواهر الاجتماعية الخطيرة كزيادة أعداد الجانحين، وتفشي الظواهر الإجرامية، وارتفاع نسبة الإدمان على الخمور وتعاطي المخدرات، وتصاعد حالات الانتحار وتعاطي البغاء، والسفور والعهر، كما نرى اليوم في المجتمع الجزائري رغم أنه لا يوجد اهتمام كبير بالسياحة يرقى إلى مستوى الدول الأخرى، ولكن في الأماكن السياحية نجد تفشي كل هذه المظاهر السلبية، وهذا ناجم عن الاهتمام بالجانب الاقتصادي في صناعة السياحة دون الجانب الاجتماعي.

وهنا نلاحظ البعد الاجتماعي للأمن السياحي والذي يأخذ عدة اتجاهات في ممارساته على أرض الواقع، وعلى رأسها الاتجاه الوقائي، ويتحقق ذلك من خلال الحد من مخاطر الجريمة، ومنع حدوثها بشتى أنواعها قبل وقوعها وتصعيب مهمة ارتكابها، وهذا من مهمة الأجهزة الأمنية بصفة عامة والسياحية بصفة خاصة إضافة إلى حماية المواطنين من جهة والسياح من جهة أخرى، الأمر الذي يقلل من كلفة الجريمة وتداعياتها على حجم الحركة السياحية، وإضفاء الشعور بالطمأنينة والإحساس بالأمن، ثم يأتي الاتجاه القيمي أين يتجه دور الأمن السياحي لتحقيق التوفيق بين سلوك الأفراد وخاصة السياح وقيم المجتمع،

ويسعى ليس فقط لاحترام القوانين والنظم وتكريسها، بل يتعدى ذلك إلى احترام أخلاق وقيم وتقاليد وعقيدة المجتمع، سواء تلك التي تدخل المشروع لحمايتها بشكل مباشر، أو تلك التي لم يتدخل وتركها لمشيئة أفراد المجتمع، حيث إن البناء القيمي للمجتمع يقوم على أساس مجموعة من القيم والتقاليد والأعراف والأخلاقيات السائدة والعقيدة المتبعة التي تعبر عن وجدانه وضميره الجمعي، وهي الرمز الذي يحفظ للجماعة شخصيتها المتميزة ونمط حياتها المنفرد، إلى جانب تراثها الذي تتوارثه الأجيال، هذا بشكل عام، أما من ناحية خاصة ونقصد المجتمع الجزائري فنلاحظ حسب ما يدور على أرض الواقع فإن الأجهزة الأمنية لا تراعي بتاتا كل هذه المعايير، ربما لأنها لا تراها مهمة لأنها وبكل بساطة تنظر فقط بنظرة اقتصادية وكيفية رفع الدخل القومي، ولا يهم الجانب الاجتماعي مما أوقع المجتمع في كثير من التناقضات والفوضى، اللهم إذا كان نادرا ما تتدخل الأجهزة الأمنية في بعض الخروقات الأخلاقية والقيمية، لأنها فقط لم تمارس في مكانها المرخص لها، وربما تكون هذه النظرة النقدية البسيطة ناتجة عن العلم أن المجتمع الجزائري له خصوصية الإسلام.

أما الاتجاه الثالث فيمكن أن نحصره في الاتجاه الحضاري للبعد الاجتماعي للأمن السياحي، أين يعد الأمن والاستقرار من جهة , وسلم الحضارة الإنسانية من جهة أخرى وجهان لعملة واحدة، وغالبا ما يكون حظ الدولة من الرقي والازدهار مثل حظها من الأمن والاستقرار، ومن هنا يمثل هذا الاتجاه للبعد الاجتماعي مرآة لما وصلت إليه الدول من مستوى حضاري، وهناك إجماع على وجود علاقة طردية بين الأمن والاستقرار من جهة، والحضارة الإنسانية من جهة أخرى.

وعليه فإن ربط السلوك الإنساني بالتغيرات الاجتماعية عامل مهم لفهم الجريمة وأنماطها وتطورها، وبخاصة الجرائم الموجهة نحو النشاط السياحي بشكل عام والسياح بشكل خاص، ويعتبر التخطيط التنموي الشامل وعملية التنمية الاجتماعية ضمان للتقليل من معدلات الجريمة وإمكانية مكافحتها والوقاية منها بشكل عام، والجرائم السياحية بشكل خاص، وهذا وإن الحديث عن الاتجاه الحضاري للبعد

الاجتماعي للأمن السياحي، هو حديث عن مدى قدرة الأجهزة الأمنية الخاصة بالسياحة على القيام بدورها الأمني والاجتماعي، حتى يمكن الحديث عن التوجه إلى ما يسمى بسلم الحضارة المدنية كمقياس أو كمعيار للأمن السياحي في كل بلد.

إن الأمن السياحي يمكن أن يكون مهددا في كل مكان وفي أي وقت، مما يؤدي إلى تراجع السياحة وقلة الوافدين (السياح) سواء من الداخل أو الخارج، أي أنه يمكن أن يتعرض السياح في أنفسهم أو في ممتلكاتهم إلى عدة أخطار، ويمكن تقسيم هذه المهددات إلى قسمين رئيسيين هما:

" تعد المهددات الطبيعية كوارث ربانية تقع بقوة ولا يمكن للإنسان أن يوقفها، إلا أن الاستعداد الكافي لمواجهة جميع الاحتمالات والتخطيط الدقيق يؤدي إلى التخفيف من العواقب الخطيرة للكوارث، والتخفيف من آثارها السلبية المتوقع حدوثها، ومن هذه المهددات الطبيعية يمكن أن نذكر: (الزلازل، الفيضانات، البراكين، الانزلاقات الأرضية، الرياح العنيفة والأعاصير، إلى غير ذلك من الظواهر الطبيعية ". (الربدي،2011، ص. 5)

وكما سبق وأن أشرنا بأنه ليس بالإمكان منع وقوع الأخطار الطبيعية، إلا أن الاستعداد الكافي لمعالجة هذه الأخطار والتصدي لها عن طريق التخطيط الدقيق والعلمي بالاعتماد على معطيات صحيحة ودقيقة سوف يؤدي إلى التخفيف من الأضرار الخطيرة، كما أن عمل الدراسات للأخطار الطبيعية على المواقع قبل البدء في المشروع السياحي سوف يحدد الأخطار الطبيعية المتوقعة، وبالتالي تحسين المعايير التصميمية للمنشآت السياحية المستقبلية، أو إنشاؤها في أماكن أكثر أمنا بحسب ظروف المنطقة وموقعها.

" ويجمعها في الغالب دافع واحد على ارتكابها وهو تحقيق الجاني النفع المادي غير المشروع، وتتخذ بعض الفئات المنحرفة من السياحة مسرحا لمزاولة نشاطها الإجرامي بأنواعه المختلفة، ويكون السائح أحيانا هو الجاني وأحيانا أخرى هو المجني عليه، فالجرائم التي تقع على السياح تؤثر في سمعة الدولة الوطنية والإقليمية والدولية، وبالتالي يؤثر ذلك في الاقتصاد الوطني لانخفاض أعداد السياح، فكما هو معروف قد يتعرض السائح في بعض البلدان إلى جرائم السرقة، وعمليات النشل والنصب والاحتيال، ويدخل في جرائم السياحة الخارجية سرقة الجوازات وتذاكر السفر والمال، والمجوهرات، والشيكات السياحية، وقد يتعرض السائح كذلك لجرائم خطيرة طمعا في ماله أو رغبة في ابتزازه كالقتل أو الخطف، وقد يصبح عرضة للانحراف والإصابة بالأمراض الوبائية القاتلة، وقد يتعرض للاستغلال والمبالغة في الأسعار من قبل الأشخاص والمؤسسات التي يتعامل معها، وذلك لجهله بقوانين البلاد التي يزورها، وأغلب الجرائم سواء وقعت على السائح أو وقعت منه تتمثل في: جرائم جلب المخدرات والسموم البيضاء، جرائم تزييف العملة، جرائم الاحتيال والنصب، الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة، جرائم التجسس، جرائم سرقة الآثار وتهريبها، جرائم التهريب الجمركي، الجريمة المنظمة، جرائم التزوير، جريمة شرب الخمر والسكر، جرائم حرق الغابات جريمة نقل عدوى الأمراض المعدية، الجرائم المخلة بالأمن الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والفكري، جرائم السرقة والقتل ". (الجحني، 1424هـ، ص. 197)

إن كل هذه الجرائم السياحية التي يمكن أن يمارسها أشخاص مجرمون سواء من البلد المضيف أو من السياح من شأنها أن تهدد السياحة والأمن السياحي في أي بلد، وتعيق عجلة التنمية السياحية المستدامة، وتقضي على الاقتصاد الوطني ومن ثمة الدخل القومي للدولة هذا من جهة، إضافة إلى تبعاتها الاجتماعية، فهي تؤثر تأثيرا مباشرا أو غير مباشر على نظم المجتمع والتركيبة الاجتماعية إضافة إلى إحداث زعزعة في ثقة المواطنين والسياح، ومن ثمة زعزعة كل أنواع العلاقات بين الأفراد ثم انعدام الثقة في أجهزة الدولة ومؤسساتها في مجال الأمن بصفة عامة، والأمن السياحي بصفة خاصة، وقد ذكر سابقا

في البعد الاجتماعي للأمن السياحي الذي من شأنه القضاء على مثل هذه الجرائم والحد منها هذا من جهة، ومن جهة أخرى تكريس الأمن والاستقرار وخلق الثقة بين السائح ووجهته التي توجه إليها أي البلد المضيف بمواطنيه ومؤسساته الأمنية والخدماتية والتجارية والاقتصادية.

" أصبح الإرهاب في هذا العصر الشغل الشاغل للكثير من الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، والإرهاب قد يهم الغالبية العظمى من الدول إن لم نقل كلها، وهذا نظرا لخطورته وسرعة انتشاره وتشابك أسبابه ودواعيه وصعوبة التحكم فيه والسيطرة عليه، والمنظومة الدولية بأسرها ليست في منأى من الإرهاب وانعكاساته الخطيرة، فالإرهاب ونحن في القرن الحادي والعشرين أصبح يستعمل وسائل تكنولوجية متطورة وأصبح ظاهرة عالمية تمتد خيوطها وقنواتها في عدد كبير من الدول، كما أصبح الإرهاب جزءا من المافيا العالمية التي تعتمد على المتاجرة في المخدرات وتهريب الأسلحة وغسيل الأموال وتزوير الهويات والوثائق وغير ذلك ". (قيراط، 2011، ص. 70)

إن الحديث عن الإرهاب هو حديث طويل وشائك، وذلك لتعدد أوجهه وأسبابه ودوافعه، ولكن هذا لا يهمنا في هذه الدراسة، بقدر ما يهمنا تأثير هذه الظاهرة (الإرهاب) على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وما تخلفه من حالة عدم الاستقرار في أي بلد تطرق أبوابه، خاصة في الجانب السياحي فالشيء الأساسي والرئيس الذي يمكن أن يؤثر على السياحة في أي بلد هو ما يسمى بظاهرة الإرهاب بكل أشكاله وخاصة الإرهاب المسلح، وما الأحداث التي توالت على عدة دول وما خلفته من أثر كبير على مجال السياحة، لأكبر دليل على العلاقة الارتباطية التأثيرية والتلازمية بين الأمن والسياحة، وأهمية الأمن السياحي في دفع عجلة التنمية السياحية المستدامة.

لقد تعرضت السياحة في عدة دول لعمليات إرهابية هدفت إلى ضرب استقرار هذه الأخيرة، واتخذت الحركة السياحية كمطية لذلك، فتأثير الإرهاب على النشاط السياحي في أي بلد يمكن مشاهدته بوضوح

من خلال تراجع أعداد السياح، وما يحدث الآن من كساد سياحي لا يتوقف على دولة معينة وإنما يمتد إلى دول العالم السياحية كلها، وكمثال على ذلك (أحداث الأقصر في مصر عام 1992، أحداث ميامي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1993، أحداث 11 سبتمبر 2001 في و.م.أ، أحداث ما يسمى بالربيع العربي، أحداث تيقنتورين في صحراء الجزائر)، إن كل هذه الأحداث الإرهابية أدت حسب الإحصائيات إلى تراجع عدد السياح والوافدين بشكل لافت في تلك الفترات الزمنية.

و يرفض الإسلام كل صور وأشكال الإرهاب، حيث إن الشريعة الإسلامية أقرت قواعد وعقوبات صارمة تردع كل نفس إرهابية يمكن أن تقترف الاعتداء على الآخر سواء كان اعتداء على الأنفس أو الأموال أو الممتلكات أو غير ذلك.

" يقول الشيخ **عبد العزيز بن باز** – رحمه الله – في إجابة عن سؤال تضمن حكم الاعتداء على الأجانب السياح والزوار في البلاد الإسلامية، فأجاب بأن الاعتداء لا يجوز على أي أحد، سواء كانوا سياحا أو عمالا، لأنهم مستأمنون، دخلوا بالأمان فلا يجوز الاعتداء عليهم ". (فتاوى بن باز، د ت)

" كما يقول الشيخ **عبد الله بن جبرين** عضو هيئة كبار العلماء المسلمين في إجابته عن سؤال: ما واجب المجتمع المسلم تجاه أولئك الأشخاص الذين يسيئون إلى أمن المجتمع، ويسعون إلى ترويع الآمنين، ويحاولون زعزعة امن واستقرار المجتمع المسلم ؟ فأجاب فضيلته بحرمة مثل هذه الممارسات ووجوب العقاب لمن يرتكبها ". (فتاوي بن جبرين، 1422هـ، ص. 19)

" وطالب الشيخ **محمد الغزالي** في ندوة نقابة الأطباء بعنوان " السياحة وأحكامها الإسلامية "، بحسن معاملة السياح، فقد جاء إلينا السائح بعقد أمان، أعطيناه الأمان في ماله وعرضه ودمه ". (حجاب، 2003، ص. 33)

ومن خلال كل هذه الفتاوى والتحليلات التي تعتمد على الكتاب والسنة ورغم اختلاف المذاهب بين هؤلاء العلماء، لكن رأي الإسلام يبقى واحدا في مثل هذه القضايا الحساسة، فالإرهاب منبوذ في شريعتنا

الإسلامية، وحاشى للإسلام، أو المسلم أن يقوم بأعمال إرهابية ضد المسلمين أو غيرهم بدون وجه حق، وهذا الحق لا يقره إلا العلماء والراسخون في العلم من خلال الكتاب والسنة.

إن كل ما جاءت به الشريعة الإسلامية من أحكام إنما شرع لمصالح الناس، فما من شيء أمر به الشرع إلا وفيه مصلحة، وما من شيء نهى عنه إلا وفيه مضرة ومفسدة، ثم إن المصلحة ليست مجرد جلب منفعة ودفع مضرة، وإنما هي المحافظة على مقصود الشرع، وهو المحافظة على الضروريات أو الكليات الخمس وهي الحفاظ على: الدين، النفس، العقل والنسل والمال، وهي أقوى مراتب المصالح، وعليها يقوم أمر الدين والدنيا، وبالمحافظة عليها يستقيم أمر الجماعة والفرد.

" وقد حفظ الشرع هذه الضروريات من ناحيتين: ناحية إيجادها وتحقيقها، وناحية بقائها، الأولى: إيجابية تتعلق بمراعاتها من جانب الوجود، والثانية سلبية تتعلق بمراعاتها من جانب العدم ". (الشاطبي، 1417هـ، ص. 12)

ومعناه أن مقاصد الشريعة الخمسة جاءت لتحفظ من منطلقين: الأول إيجاد هذه المقاصد وتحقيقها، أي محاولة الحفاظ على أسس الدين وأركان الإسلام وإظهارها وتبيانها على أرض الواقع والمحافظة عليها، ومن الناحية الأخرى أو الوجه الآخر لحفظ المقاصد هو درء المفسدة وإقام حدود الله والحد من كل ما من شأنه المساس بالدين الإسلامي ومقاصده الخمسة، ومحاربة المفاسد وقطعها وإعدامها وإقامة حدود الله، وبهذا يكون حفظ المقاصد من جانبين، جانب إيجاده واستمراره، وجانب دفع الخطر عنه.

وقد ورد في القرآن الكريم آيات تضمنت حفظ الضروريات الخمس، منها قوله تعالى: ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ (151) وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا

نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ (152) وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ (153) ﴾. (سورة الأنعام، الآيات: 151 – 152– 153)، ومن خلال هذه الآيات تظهر لنا عناية الشريعة الإسلامية بحفظ هذه الضروريات الخمس، وهي كالآتي:

الدين ضروري وأساسي في حياة الإنسان، وليس هناك أمة بدون دين، سواء كان هذا الدين صحيحا أو باطلا، لكن الدين الذي أمرنا بالمحافظة عليه هو الدين الإسلامي، الذي أرسل الله به سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم إلى الناس كافة، فهو دين اليسر والسماحة والعدالة والألفة والمحبة، ودين الكمال والشمول، فكله محاسن ومصالح، والمحافظة عليه تكون من جانبين:

" الأول: من جانب الوجود، فأصول العبادات راجعة إلى حفظ الدين من جانب الوجود، كالإيمان، النطق بالشهادتين، الصلاة، الزكاة، الحج، الدعوة، إلى الله، فرض الجهاد.

الثاني: من جانب العدم، فيكون بإقامة الحدود والزواجر على كل من يخالف أمرا من أمور الدين، أو يمتنع عن أداء ركن من أركانه إنكارا وجحودا، ويكون كذلك بمحاربة البدع والخرافات، وبقتال المرتد عن دين الإسلام ". (الشاطبي، 1417هـ، ص ص. 18– 19)

وتكمن علاقة الأمن السياحي بمقصد حفظ الدين في الشريعة الإسلامية بجانبيه الذين ذكرناهما سالفا أين يحقق مبدأ الأمن والأمان والطمأنينة والسكينة في النفوس، ويدرء الجرائم ويمنعها قبل وقوعها، وذلك بما يغرسه في نفوس الأفراد من مراقبة الله وخشيته، لأن تربية الضمير وتهذيب النفس وتطهير المعتقد هو الأساس في منع الجريمة في الإسلام، فعندما تقوم الدولة بأجهزتها الأمنية ومؤسساتها بالوقوف على مبدإ حفظ الدين بكل معانيه التي ذكرناها، فهي بذلك تحقق هدفين في مجال الأمن السياحي، هدف تهذيب مواطنيها عند إحساسهم بالأمن والطمأنينة النفسية، فلا يمكن لهم أن يؤذوا السياح ولا يمكنهم القيام

بالجرائم، فأجهزة الأمن السياحي هنا تقف على ترسيخ الدين والمحافظة عليه، أي أنها تربي الأفراد وتأهلهم روحيا ونفسيا لكيفية الحفاظ على السياح وحسن معاملتهم، أما الهدف الثاني فهي بحفاظها على مقصد حفظ الدين والوقوف عليه، فإن السائح الوافد عندما يرى ذلك النظام الأمني والأخلاقي والديني من طرف البلد المضيف بجانبيه الدولة بمؤسساتها الأمنية، والأفراد من جهة أخرى، فإنه سوف يحترم هذا النظام ويرتاح نفسيا ويطمئن على نفسه وماله وممتلكاته، ومن يتعد بعد ذلك فله الردع والزجر، وبهذا فالأمن السياحي سوف ينجح بشقيه المادي والنفسي، من خلال مقصد حفظ الدين في الشريعة الإسلامية.

لقد عينت الشريعة الإسلامية بحفظ البشرية من كل سوء وضرر، كما أنها قد نالت منزلة عظيمة لم يحظ

بها غيرها من المخلوقات على وجه الأرض، ومن ذلك تكريم الله للإنسان وتفضيله له على غيره.

" إن المقصود بالنفس التي عنيت الشريعة بحفظها هي النفس المعصومة بالإسلام أو الجزية، أما نفس المحارب والمرتد فمهدورة ". (البهوتي، 1418هـ، ص. 132)

وهنا دليل واضح على أن الإسلام إلى جانب حفظ نفس الفرد المسلم، فهو كذلك يقر بضرورة حفظ نفس غير المسلم أي الذمي والذي دخل في عهد مع المسلمين، كالذي يحصل على تأشيرة للدخول كسائح في بلاد المسلمين، أما المحارب أو المرتد فدمه مهدور في الإسلام.

" وقد جاءت محافظة الشرع على النفس من جانبين أيضا:

الأول: من جانب الوجود، ولها ثلاث حالات، كأن يكون الإنسان في يسر وسعة من أمره، فهنا يقتصر على ما أبيح له من الطيبات، ويقوم بكل ما عليه من الواجبات، ولا يجوز له أن يتعدى ذلك إلى المحرمات لقوله تعالى: ﴿..... وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ.... ﴾ (سورة الطلاق، الآية: 1)، أما الحالة الثانية كأن يكون الإنسان في حال من الضيق والحرج، ولكنه لم يبلغ حد الضرورة، ففي هذه الحالة خفف الله عنه ببعض الرخص الشرعية دفعا للمشقة، كجواز الصلاة قاعدا أو مضجعا لمن لم

يستطع القيام او القعود .... الخ، أما الحالة الثالثة كأن يكون الإنسان قد وصل إلى أقصى حالات الضيق والمشقة، بحيث يخشى على نفسه من الهلاك، فهنا يباح له ما كان محرما دفعا للضرر ضمن قيود الشرع ومبادئه، لقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾."(سورة البقرة، الآية: 173)، (الفيومي، 1987، ص. 85)،وهنا نلاحظ كيف أن الشريعة الإسلامية في حفظ مقصد النفس من الجانب المادي، تولي اهتماما كبيرا في ذلك وهذا يتبين من خلال القرآن الكريم والسنة النبوية، وفي سبيل المحافظة على النفس يمكن حتى اللجوء إلى ما هو محرم شرعا، ولكن بضوابط شرعية في ظل المبادئ الإسلامية.

"الثاني: من جانب العدم، فيكون بحفظ الأرواح من الإزهاق، وذلك بما شرع من أحكام وقائية رادعة، أو عقابية زاجرة، كإقامة القصاص على من يعتدي على النفس أو الأطراف، لقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى ..... ﴾" (سورة البقرة، الآية: 178)، (الأمدي، 1402هـ، 276)

وتكمن العلاقة بين الأمن السياحي ومقصد حفظ النفس في الإسلام، في جانب العدم، وهو إقامة القصاص، فكل من تسول له نفسه الاعتداء على السياح بقتلهم فسوف يجد جزاءه من جنس عمله وهو القصاص بالقتل، وهذا الأمر له دور كبير في التقليل من العمليات الإرهابية وردع عصابات الإجرام التي تعمل على مستوى عالي في هذا المجال سواء من المضيفين أو السياح ومنه فسيكون بهذه الطريقة استتباب الأمن، وزرع الطمأنينة والسكينة لدى السياح من جهة والمحليين من جهة أخرى، وللإشارة فإن الدولة هي التي تقوم بإجراءات القصاص وليس المواطنين.

إن حفظ النسل من الضروريات التي حافظ عليها الشارع في أحكامه، لأنه يتوقف عليها بقاء جنس الإنسان، وقد عبر عنه البعض بالعرض، والبعض الآخر بالنسب.

" ويكون حفظه من جانبين:

الأول: من جانب الوجود، ويكون بالحث على الزواج الذي يحصل به الاستمرار والبقاء، لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَلَّا تَعُولُوا ﴾. (سورة النساء، الآية: 3)، ويكون كذلك بنشر الأخلاق الفاضلة، وبتربية الرجال والنساء على العفة والنزاهة.

الثاني: من جانب العدم، وذلك بتحريم الزنا وكل ما يؤدي إليه من النظر والخلوة بالمرأة وسفور النساء وتبرجهن وغير ذلك مما يكون سببا في الفتنة، لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾" (سورة الإسراء، الآية: 32)، (السياري، 2011، ص. 132)

ونلاحظ من هذا كيف أن الشريعة الإسلامية استطاعت أن تحافظ على النسل والعرض والنسب بطريقة شرعية مقبولة، لا تتنافى والفطرة الإنسانية، وذلك بالزواج الشرعي، ووضعت حدودا لمن يخالف هذا المقصد الشرعي مثلا الزاني بالجلد، إضافة إلى تحريم الفساد والسفور والتبرج، وحثت على ارتداء الحجاب بالنسبة للمرأة، غض البصر بالنسبة للرجل و المرأة، والصوم لكليهما، فلننظر كيف أن الخالق جل شأنه عالج هذه الأمور بطريقة رائعة، بحكمة تليق بجلاله وعظيم سلطانه.

والعلاقة بين الأمن السياحي ومقصد حفظ النسل يكمن أساسا في قضية الزنا والفواحش وكل الممارسات التي تنافي الفطرة الإنسانية وتضر بالنسل والنسب والعرض، وتفشي الانحلال والفوضى داخل المجتمع، فالسياح الوافدين من الداخل ومن الخارج تجد أن الفنادق توفر لهم كل أنواع المجون والسفور من سهرات وزنا ونساء وعاهرات وتسهل لهم في كل هذه العمليات، هذا في كل بلدان العالم تقريبا، وما الجزائر ببعيدة عن هذا المسرح، حتى أنه وعلى المستوى العالمي فإن شركة " الإيزو " تقدم هذه الشهادة (شهادة الإيزو) لكل من الفنادق والقرى السياحية التي تتوفر فيها شروط الخدمات ذات الجودة العالية وبما فيها وجوب وجود الخمور والعهر، وكذا عدد النجوم التي تحملها الفنادق مرهونة كذلك بجودة الخدمات وعلى رأسها

الخمور والسهرات الماجنة والنساء، وهذا بترخيص من الدولة، بحجة مواكبة الحضارة وضروريات العصر ومتطلباته، ويجعل السائح يحس بالراحة عند توفير ما يريده من مثل هذا القبيل من الخدمات.

أما الشريعة الإسلامية، وفي مقصد حفظ النسل وعلاقته بالأمن السياحي فمن الأصح أن توفر للسائح كل ما يريده لكن في حدود الشرع، وضرورة إقامة الحدود خاصة في الأمور اللاأخلاقية كالزنا والتبرج والسفور، وقد أصبحت هذه المصطلحات مربوطة ومتلازمة بالسياحة عالية الجودة خاصة في هذا العصر، وبإقامة حدود الله من طرف الساهرين على الأمن السياحي في جريمة الزنا وممارسات السفور والفجور في الفنادق والأماكن السياحية بصفة عامة، و بهذا يمكن حفظ الأنساب وصيانتها وصيانة الأعراض عن الانتهاك، وحفظ النسل، ومنع الأمراض المزمنة التي تتفشى في الأمة من جرائه، والحصانة من الوقوع في فخ الفقر لأن الزنا يورث هذا الأخير، ورحمة الولد والشفقة عليه، فابن الزنا إما أن يفقد الحنان والعطف فيموت صغيرا لامتهانه وقلة العناية به واحتقاره، وإما أن يعيش في حالة ممقوتة فاقدا للتربية، سفاكا للدماء، مخلا بالأمن العام، ونلاحظ كيف يجب أن يكون الأمن السياحي في الإسلام، وفي البلاد الإسلامية، وكيف أن محاربة الزنا لتحقيق مقصد حفظ النسل له الدور الكبير في حفظ المجتمع ومن ثمة حفظ السائح والوافدين.

المال هو عصب الحياة وقوامها، فبه يقضي الإنسان حاجاته، وبه تبنى الحضارات الإنسانية، فهو ضرورة من ضروريات الحياة التي لا غنى للإنسان عنها لذلك كانت حرمته مقترنة بحرمة النفوس، قال صلى الله عليه وسلم: " إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم ". (متفق عليه)

" والمحافظة على هذا المقصد تكون من جانبين:

الأول: من جانب الوجود، فيكون بالسعي والعمل والكسب الحلال، ويكون أيضا باستعمال المال واستثماره فيما يعود على الإنسان بالخير والصلاح.

الثاني: من جانب العدم، وذلك بتحريم كل وجوه الاعتداء على الأموال، سواء بالسرقة أو الغصب أو النهب أو الربا أو الغش أو الرشوة وغيرها، قال تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾، (البقرة، الآية: 188)، وكذلك تشريع العقوبة على الجناية على الأموال بالسرقة و الحرابة". (السياري، 2011، ص. 134)

وأما عن علاقة الأمن السياحي بمقصد حفظ المال، فإنها تكمن في العمليات الردعية الزاجرة التي أقرها الشرع، وتقوم بها أجهزة الأمن السياحي، والقبض على سارق الأموال وإقامة الحد عليه، فالسائح من الداخل وخاصة من الخارج يمكن أن يقع في أيدي شبكات الإجرام والسرقة بأنواعها، أي أن أساليب السرقة تتعدد، فهناك الربا وهناك الاحتيال والنصب، والنشل والتزوير، كل هذه الممارسات هي أساليب للسرقة، فالشريعة الإسلامية استطاعت أن تحمي كل أفراد المجتمع والزوار من كل هذه الممارسات، بعقاب السارق وإقامة الحد عليه بقطع يده، وهذا ما يجب أن تقوم به أجهزة الأمن السياحي، وبهذا تكون قد حافظت على النظام العام، وحفظ أموال وممتلكات السياح، وشعور هذا الأخير بالأمن والأمان والطمأنينة والسكينة.

إن العقل هو من أهم ما ميز به الله الإنسان عن غيره من المخلوقات، فهو نعمة عظيمة، إذ به يميز بين الهدى والضلال، وبين الفضائل والرذائل، وبين الخير والشر، وهو مناط التكليف، حيث يفهم به الإنسان خطاب الله عز وجل له، وبه يتمكن من الامتثال لأوامر خالقه.

" لذا وجبت المحافظة عليه وجودا وعدما:

الأول: من جانب الوجود، ويكون بتزكية العقل وتطويره بالتأمل والتفكر وتعلم العلم النافع، وتغذيته وتنميته بالغذاء المادي والمعنوي.

الثاني: من جانب العدم: فيكون بصيانة العقل من كل ما يفسده أو يعطله من المفسدات الحسية (كالخمر والمسكرات، وكل المطعومات والمشروبات التي تؤثر على العقل، قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ (سورة المائدة، الآية: 90)، أو المفسدات المعنوية كالأفكار والمعتقدات الهدامة والخرافات التي تؤثر على العقل والسحر والكهانة وغيرها ". (السياري، 2011، ص. 135)

وعلاقة الأمن السياحي بمقصد حفظ العقل، تكمن في تطبيق العقوبة واستعمال الزجر وإقامة الحد على كل من تسول له نفسه إذهاب عقله بكل أنواع الخمور، وذلك بالجلد، ومذهبات العقل كثيرة كأنواع الخمور والمخدرات والكوكايين والهيروين، وغيرها من مذهبات العقل، لكن المفارقة أنه في كل البلدان تقريبا وخاصة الدول العربية وكثير من الدول الإسلامية وعلى رأسها الجزائر، فإنه حتى ينال أي فندق سياحي نجمة إضافية، يجب أن يقدم أجود الخدمات وعلى رأسها أجود أنواع الخمور.

لكن الشريعة الإسلامية استطاعت أن تحفظ هذا العقل بتحريم كل أنواع مذهبات العقل من مسكرات وخمور، ووضعت حد الجلد لكل من يتعاطاها، ولا يكتمل الأمن السياحي في الإسلام إلا إذا بادرت أجهزته بأمر من الدولة، بحفظ هذا المقصد المهم في الشريعة الإسلامية ألا وهو العقل، إضافة إلى منع كل أنواع الشعوذة والسحر الذي هو شرك بالله، وكل ما يؤدي إلى إذهاب العقل بالتلاعبات والطلاسم، إضافة إلى الانتباه الى الوافدين إلى البلاد الإسلامية بدعوى السياحة ولكنهم في الواقع من دعاة التبشير الديني غير المسلمين، فيقع في فخهم كل ضعاف الإيمان، والذين يتطلعون إلى حياة أفضل، فيغرونهم بالمال والحياة المترفة والرفاه، ويلعبون بعقولهم، كل هذه الممارسات من شأن أجهزة الأمن السياحي في الإسلام أن تنتبه إليها، لأنها من ممارسات مذهبات العقل المعنوية.

بصفة عامة فإن الحديث عن الأمن السياحي الإسلامي أو من منظور إسلامي، فإنه يقودنا بالضرورة العلمية والشرعية إلى مقاصد الشريعة الخمس، حيث يجب إسقاطها على ممارسات الأمن السياحي

وربطها به لإعطاء أو لإضفاء العلمية من جهة والشرعية من جهة أخرى على هذا الأخير، خاصة وأن مجتمعنا (الجزائري) هو مجتمع إسلامي، فكان من الواجب احترام قوانينه وتشريعاته، وإخضاع كل العمليات السياحية بما فيها الأمن السياحي إلى ميزان الكتاب والسنة، هذا إذا أردنا أن نكون مجتمعا قويا متماسكا متطورا ومتحضرا، إن العمل بمقاصد الشريعة الخمس في مجال الأمن السياحي هو سابقة يمكن من خلالها تحقيق الكثير من المكاسب المادية والمعنوية، ومن جهة أخرى إنجاح منظومة الأمن السياحي بكل أوجهها وجوانبها ومقاصدها التنموية في مجال السياحة، لأن توظيف الأمن السياحي في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية، سوف يضفي على المجتمع المضيف وعلى السياح مقصد الأمن والأمان والطمأنينة والسكينة في الأنفس وفي الممتلكات، وستعم الفائدة على كلا الطرفين (البلد المضيف، السائح)، لأننا عندما نأخذ بعين الاعتبار في برامج الأمن السياحي حفظ الدين والنفس والعقل والمال والنسل، فإننا استطعنا أن نوفي ونحقق كل جوانب الأمن للسائح ومن السائح، وللبلد المضيف ومنه، إضافة إلى حفظ خصوصية البلد المسلم الثقافية والعقدية ومنه رضى المجتمع ومشاركة الفاعلين الاجتماعيين فيه في إنجاح برامج التنمية السياحية المستدامة.

بعد التطرق فيما سلف ذكره في هذا الفصل عن الأمن السياحي بكل جوانبه ومفاهيمه، سواء من منظور علم الاجتماع أو في ظل الشريعة الإسلامية، يجدر بنا التطرق أيضا إلى الأمن السياحي في الجزائر لننظر كيف تتعامل الدولة الجزائرية في استراتيجياتها الأمنية مع السياحة وذلك من خلال أمن السائح سواء الداخلي أو الخارجي (الأجنبي)، وبما أن دراستنا الميدانية تجرى في ولاية قسنطينة فهي إذن تكون خاضعة لكل القوانين والتشريعات والممارسات الأمنية في مجال السياحة المطبقة في الدولة الجزائرية ككل، وللإشارة فإننا من خلال إجراء المقابلات المتكررة والحديث والمناقشة مع مختلف الفاعلين الاجتماعيين داخل مؤسسات الدولة الساهرة على تنفيذ وتطبيق برامج أو استراتيجيات الأمن السياحي، من

إطارات وموظفين، فإننا لم نجد من المعطيات إلا القليل والتي لا ترقى إلى تبيان الوجه الحقيقي للممارسات الأمنية المتعلقة بالسياحة من طرف الدولة، من جهة لقلة اهتمامها بهذا المجال المهم والحساس، ومن جهة أخرى بسبب تجذر ذهنية البيروقراطية بمعناها العامي والسلبي في كل مؤسسات الدولة الجزائرية باختلاف مجالاتها ومهامها واختصاصاتها، إضافة إلى شح المادة العلمية إن لم نقل انعدامها في مجال السياحة من منظور علم الاجتماع، والأمن السياحي في جميع المجالات العلمية، وهذا لقلة الدراسات والاهتمام العلمي في الجزائر بمثل هذه المواضيع (الأمن السياحي)، فما بالك بالدراسات في مجال التنمية السياحية والأمن السياحي من منظور علم الإجماع.

يعد الأمن السياحي كمجال للأمن العام موضوعا جديدا على الهيئات المتخصصة في الدولة الجزائرية، حيث تعد الجزائر من بين الدول الأضعف دخلا واهتماما بمجال السياحة رغم المقومات الطبيعية المهمة التي تتمتع بها على المستوى العالمي، وقد بدأ اهتمام الدولة الجزائرية بمجال السياحة منذ السنوات القليلة الماضية، أين بدأت تضع مخططات إستراتيجية في مجال التنمية السياحية المستدامة، والمتمثل في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2008 – 2025، ولما كان الأمن ضرورة أساسية في النهوض بالقطاع السياحي، فقد بدأ اهتمام الدولة بالأمن السياحي، من خلال وضع استراتيجيات أمنية بتكوين إطارات في هذا المجال، حيث وضعت المديرية العامة للأمن الوطني بالتنسيق مع وزارة السياحة، مخططا أمنيا خاصا لتأمين السياح ومسالك مرورهم، فضلا عن ضمان سلامة وأمن المواقع السياحية، من خلال وضع منسق أمني على مستوى كل ولاية، وللعلم فإن هذه الخطوة كانت مقتصرة فقط على المدن الجزائرية الكبرى والساحلية فقط، لكثرة السياح والوافدين في موسم الاصطياف، ثم بدأت تعمم هذه العملية على مستوى كل مديريات الأمن في كل الولايات منذ سنة 2011، عندما أعلنت مديرية الأمن الوطني عن دورة تكوينية لفائدة 60 إطار من رجال الشرطة متخصصين في الأمن السياحي بالمعهد الوطني للشرطة

الجنائية بالسحاولة يتم تنصيبهم على مستوى أمن الولاية، ليقوم كل واحد منهم فيما بعد من مكان عمله بتوجيه تعليمات إلى الوحدات الإقليمية وكذا القوات الميدانية من أجل العمل والتكفل بالأفواج والمواكب السياحية، ليوعز فيما بعد لكل الدوريات سواء الراكبة أو الراجلة أو المتنقلة مكان تواجد السائح للتدخل في الوقت المناسب، وعن مدير الأمن العمومي، عميد أول للشرطة " **عيسى نايلي** " أن " الإعلان عن الدورة التكوينية لفائدة 60 إطار من رجال الشرطة في مجال الأمن السياحي، إنما يهدف إلى تحقيق المزيد من الإتقان وتنمية المعارف وتطوير المناهج لبلوغ درجة عالية من التكفل الأمني بالأفواج السياحية ".

(www.dgsn-dz)

إن أول هيئة أمنية مختصة في مجال السياحة (الأمن السياحي) قد أنشأت عام 2007 من طرف المديرية العامة للأمن الوطني وهي تهدف إلى:

" – تأمين مسالك الأفواج السياحية.

– تأمين أماكن الإقامة لهذه الأفواج.

– القيام بعمليات التحسيس لموظفي القطاع.

– الاستفادة من خبرة مصالح الشرطة في مجال الأمن السياحي.

– تجسيد مبدأ الشراكة مع قطاع السياحة بصفة خاصة والقطاعات الأخرى بصفة عامة.

– توفير الأمن والاستقرار لتحقيق التنمية السياحية المستدامة.

– دعم وتعزيز الأمن لحماية السياح.

– الحفاظ على المواقع التاريخية والثقافية والطبيعية التي تزخر بها البلاد.

– تجسيد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025.

– ترقية المقصد السياحي الوطني لخلق ثروة دائمة والمساهمة في توفير مناصب الشغل ".

(www.dgsn-dz)

إن الاهتمام بالأمن السياحي في الجزائر حديث العهد، حيث بدأت الاهتمامات بهذا المجال في الأمد القريب، لأن الجزائر لم تكن تهتم كثيرا بالسياحة ولأن اقتصادها ريعي بالدرجة الأولى أي لا يعتمد إلا على النفط أي الموارد الطبيعية فقط، على عكس الكثير من الدول في العالم التي اهتمت مبكرا بصناعة السياحة وعرفت كيف تبني جزءا كبيرا من اقتصادها على هذا المجال، ولقلة اهتمام الجزائر بهذا المجال من الاقتصاد والذي هو من أهم الصناعات الحديثة في القرن الواحد والعشرين، فإن الاهتمام كذلك بالأمن السياحي كان محتشما، وكل هذه اللامبالاة تعود إلى ظروف قاهرة مرت بها الجزائر شعبا وحكومة، وهي العشرية السوداء، أين كانت الجزائر من دون دول العالم تعاني مشاكل سياسية أودت بهذا البلد إلى الدخول في مستنقع اللاأمن وحرب شبه أهلية لأسباب كثيرة لا يسعنا ذكرها في هذه الدراسة وهي ليست من اهتمامنا، فما يهمنا هو أن هذه الدوامة من اللاأمن واللاسلم واللااستقرار أدت بالجزائر إلى عدم القدرة على التحكم في زمام الأمور وخلق حالة التوازن في المجتمع، فلم تكن الدولة قادرة على تنظيم الحياة لا اقتصاديا ولا سياسيا واجتماعيا، مما جعلها تتأخر كثيرا في الوقوف مرة أخرى، لتعيد النظر في كثير من الأمور خاصة منها الاقتصادية، حيث بدأت بالاهتمام بصناعة السياحة على غرار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، والذي يعد خطة كبيرة في ذات المجال، وكتحصيل حاصل بدأ الاهتمام بالأمن السياحي، وحماية السائح، وبدأت الدولة تضع الخطط الأولية للنهوض بهذا المجال الحساس والمهم إن لم نقل الأهم لإنجاح التنمية السياحية المستدامة، لأنه وبكل بساطة، لا سياحة بدون أمن.

ولأن أمن السائح يتعلق اساسا بشخصه وممتلكاته وتنقلاته واهتماماته، فإن الدولة الجزائرية خصصت هذا الجانب ليكون من صلاحيات الأمن الوطني، حيث حددت المديرية العامة للأمن الوطني، والتي تنقسم مصالحها ووحداتها إلى فرق كثيرة كل حسب اختصاصها، فالأمن السياحي في هذا الجانب تختص به:

مديرية الأمن العمومي مكلفة بالسهر على حفظ النظام العام لاسيما من خلال:

- الشرطة الإدارية.

- الوقاية، الأمن والمرور عبر الطرق.

- شرطة العمران وحماية البيئة.

- تأمين وحماية المنشأة العمومية والتمثيليات الدبلوماسية والقنصلية.

- الشرطة الحضرية الجوارية.

بالإضافة إلى ذلك، لديها مهمة الرقابة وتفتيش مصالح الأمن العمومي المتمركزة على كامل التراب الوطني، وتظم مديرية الأمن العمومي:

- نيابة مديرية الأمن العمومي.

- نيابة مديرية الطريق العمومي.

- نيابة مديرية حفظ النظام.

- نيابة مديرية الشرطة الحضرية الجوارية.

كما لديها فروع على المستوى المحلي ". (www.dgsn.dz)

إضافة إلى كل هذا توجد ما يسمى بالشرطة السياحية وهي جزء من الأمن العمومي لهم نفس الزي، أي أنها ليست شرطة مستقلة بزيها الخاص وبإداراتها الخاصة كما نجدها في بعض البلدان، ولكنها شرطة عادية من فرق الأمن العمومي توكل لها مهمة حماية الأفواج السياحية وتأمين تنقلاتها، وتجري العملية عند إخطار وكالات السفر عن طريق مراسلة ترسلها هذه الأخيرة إلى مندوبية الأمن الولائي، التي بدورها تعطي أمرا إلى مديرية الأمن الولائي، التي تكلف فوج من الشرطة التابعة إلى مصلحة تنسيقية الأمن السياحي، التي تخرج مكلفة بمهمة رسمية في حماية الأفواج السياحية أينما كانت منذ وصولها إلى التراب الوطني وفي أثناء خرجاتها السياحية وتنقلاتها إلى غاية مغادرتها أرض الوطن، وذلك بالملازمة الدائمة، وحسب المعلومات التي استقيناها من تنسيقية الأمن السياحي لمديرية الأمن بولاية قسنطينة، فإن السائح

الذي لم يأت إلى الجزائر عبر الوكالات السياحية، أي أنه حصل على تأشيرة دخول سياحية، ودخل أرض الوطن حرا بدون أي إشعار، فيعتبر كمواطن جزائري، بمعنى لا تكون له حماية خاصة به كسائح، إنما هو في حماية الأمن العمومي العادي مثله مثل المواطن الجزائري العادي.

وهذا النوع من الشرطة ملاحظ أن اهتمامه ينصب حول السائح، وكيفية تأمينه وحمايته وتحسيسه بالأمن والطمأنينة إضافة إلى حماية ممتلكاته وكل ما يخصه، سواء ماديا أو معنويا.

وهي مديرية تختص بالحدود ولها الاحتكاك الكلي من أصناف السياح، لكن مهمتها ليست حماية السائح بالدرجة الأولى، ولكن حماية الوطن من السائح وكل الممارسات التي تصدر منه من شأنها أن تمس أو تضر أمن الوطن والدولة ككل.

" وتتمثل مهام شرطة الحدود والهجرة في إطار تطبيق الاتفاقيات الدولية، والقوانين والنظم الوطنية فيما يلي:

– مراقبة حركة الأشخاص والممتلكات عبر الحدود.

– المساهمة في الوقاية وقمع مخالفات القوانين والتنظيمات على الحدود.

– ضمان أمن مواقع الموانئ والمطارات.

– المساهمة في البحث وجمع المعلومات في المناطق الحدودية.

– ضمان مراقبة حركة السيارات، الطائرات، السفن، المراكب السياحية، ومراكب الصيد حسب صلاحياتها.

– السهر على تطبيق التنظيم المنبثق عن الاتفاقية الدولية في مجال حركة البضائع الخاصة (أسلحة – مواد مشعة – مواد كيميائية – مواد خطيرة – مواد سامة – متفجرات .....الخ

– محاربة الهجرة السرية.

علاوة على ذلك من مهامها أيضا تفتيش مصالح شرطة الحدود المتواجدة على كافة التراب الوطني، وتضم مديرية شرطة الحدود والهجرة:

- نيابة المديرية لحركة الأشخاص.

- نيابة المديرية لأمن الموانئ والمطارات.

- نيابة المديرية للدراسات والإحصائيات.

- الديوان المركزي لمكافحة الهجرة السرية ". (www.dgsn.dz)

وهذه المديرية التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني، تعد لبنة أساسية في تجسيد الأمن السياحي ولكن من جانب آخر لا يتعلق بالسياح، ولكن يتعلق بالحفاظ والحماية الدائمة للموارد السياحية المتمثلة في الآثار والتحف الفنية، إضافة إلى مهام أخرى تتعلق بالأمن القومي.

" وتتمثل مهام مديرية الشرطة القضائية في ما يلي:

- فرقة خاصة لمكافحة الاتجار غير الشرعي للآثار وسرقة التحف الفنية.

وهذا السلك له علاقة مباشرة بمصالح الأمن السياحي.

- قمع الإجرام.

- مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

- مكافحة الاتجار بالبشر.

- مكافحة تهريب السيارات المسروقة.

- مكافحة جنوح الأحداث ". (www.dgsn.dz)

أما الجانب الثاني يخص الأمن السياحي فهو أمن المنشآت السياحية والفنادق والمطاعم، وكيفية تأمينها من خلال صيانتها وتحسين خدماتها، أين يشعر السائح بالأمن والأمان والراحة التامة، وهو جانب جد مهم في صناعة السياحة، وفي إنجاح عملية التنمية السياحية المستدامة.

وتختص بهذا الجانب من الأمن السياحي مديريات السياحة في الولايات، حيث يوجد في كل ولاية مديرية سياحية على غرار ولاية قسنطينة، حيث تتعدد المصالح داخل هذه المديرية كل حسب اختصاصها ونوعية الأعمال الموكلة إليها، وللإشارة فإن المصلحة المهتمة بالأمن السياحي، هي مصلحة السياحة والتي من مهامها مراقبة وتفتيش كل أنواع المنشآت السياحية من فنادق ومطاعم ومباني خاصة بالسياحة، إضافة إلى إشرافها على وكالات السياحة والسفر من تفتيش ومراقبة سير عملها وإعطاء الاعتماد لكل وكالة جديدة، وتقييمها وإعطائها الأوامر في إطار القانون والتشريع الجزائري.

يعد الأمن السياحي من أهم المؤشرات في صناعة السياحة وفي برامج التنمية السياحية المستدامة، لما للأمن من دور كبير في سيرورة حياة المجتمعات ومواكبة الحضارات خاصة في قضايا التنمية، هذا وإن الأمن السياحي له جوانب متعددة أهمها أمن السائح في نفسه وممتلكاته، إضافة إلى أمن المنشآت السياحية، وممارسات وكالات السياحة والأسفار، ودور أجهزة الأمن ومؤسسات الدولة المختصة في الأمن السياحي، في إضفاء الأمن والأمان والاستقرار والطمأنينة لدى السياح وعلى جميع الأصعدة، ومدى مطابقة إجراءات الأمن السياحي وتشريعاته وقوانينه مع متطلبات ومقتضيات الشريعة الإسلامية متمثلة في مقاصد الشريعة الخمسة أو ما يسمى بالكليات الخمس.

وتعد الجزائر حديثة العهد بقضايا السياحية لاسيما الأمن السياحي، والتي بدأت تضع الخطوط العريضة للإستراتيجية أمنية من شأنها تجسيد مبدأ الأمن والاستقرار لدى السياح الداخليين أو الأجانب، إضافة إلى إنجاح مخطط التهيئة السياحية 2025، الذي يعد أكبر مخطط يوضع في مجال التنمية السياحية

المستدامة في تاريخ الجزائر، وذلك من خلال التعاون والتنسيق بين مديرية الأمن الوطني ووزارة السياحة والصناعات التقليدية.

الفصل

الرابع

الفصل الرابع

التنمية السياحية المستدامة وآليات تفعيلها

تمهيد:

تعد التنمية السياحية المستدامة من أهم الأسس التي تقوم عليها صناعة السياحة في أي بلد، ولما كانت هذه الأخيرة مخرجا استراتيجيا للنهوض باقتصاديات البلدان وزيادة الدخل القومي ومنه رفع الميزان التجاري، أصبحت كل البلدان تقريبا تضع الخطط والبرامج والاستراتيجيات لتنمية سياحية مستدامة تتماشى ومقومات السياحة الطبيعية والثقافية والاجتماعية في كل بلد، ولعل الظاهرة السياحية هي ظاهرة اجتماعية إنسانية لكنها ذات طبيعية اقتصادية هذا لا ينفي أن لها تأثيرات اجتماعية ثقافية عميقة على البلد المضيف بصفة خاصة، ولهذا نجد جل الدراسات حول التنمية السياحية المستدامة هي دراسات اقتصادية في مجملها.

وتعد الجزائر من الدول الأضعف في مجال السياحة رغم المقومات الطبيعية والثقافية التي تميز هذا البلد، وهذا راجع إلى كثير من العوامل خاصة حالة اللاستقرار السياسي والذي تمخض عنه حالة اللاستقرار الأمني باعتبار هذا الأخير أهم مؤشر في عملية التنمية السياحية المستدامة، رغم ذلك لم يمنع هذا الظرف خاصة في ظل تحسن الظروف الأمنية للدولة الجزائرية في شروعها بوضع خطة إستراتيجية للتنمية السياحية المستدامة لأفاق مستقبلية تمثلت في المخطط التوجيهي للتنمية السياحية 2025.

وتعد قسنطينة من أهم الولايات والمناطق التي اهتمت بها الدولة في هذا المخطط، وهي محور دراستنا التي هي بين أيدينا، لما لها من مقومات سياحية طبيعية وثقافية هائلة، جعلتها تصنف من بين المدن السياحية ذات الاهتمام العالمي، وهذا راجع إلى خصوصيتها العمرانية والتاريخية (تواجدها على الصخر العتيق، جسورها المعلقة، تاريخها الذي يعود إلى ما قبل التاريخ وتواجد الإنسان البدائي).

حضي مفهوم التنمية بكثير من الاهتمام خاصة في العصر الحديث من قبل العلماء والمفكرين والباحثين، لما له من أثر كبير في تقدم وتطور المجتمعات على جميع الأصعدة، خاصة من طرف علماء الاجتماع الذين خاضوا في إعطاء المفهوم الحقيقي من منظور علم الاجتماع لهذا المصطلح.

فقد عرفت التنمية بأنها: " عملية تستند إلى الاستغلال الرشيد للموارد بهدف إقامة مجتمع حديث، وبهذا المعنى فالمجتمع يتميز بتطبيق التكنولوجيا والتساند الاجتماعي الواسع النطاق والتحضر والتعليم، والحراك الاجتماعي، وبالتالي فهي تفترض توافر بعض الخصائص مثل الديناميكية والتغير والتصنيع والاستغلال والتأثر والقوة والوحدة الداخلية ". (سعادة، 1984، ص ص 314- 315)

ومن خلال هذا التعريف نرى أن التنمية تتمثل في تلك البرامج والمخططات التي تتم بطريقة عقلانية ورشيدة وذلك باستغلال الموارد المتاحة على رأسها التكنولوجيا إلى جانب مقومات اجتماعية مهمة كالتعليم والتعاون بين أفراد المجتمع والتساند وتوافر ذهنية التكافل الاجتماعي، هذا كله يتم في مجتمع حر ومستقل له قابلية الاحتكاك والتغير والتمتع بالديناميكية والمرونة والقوة لتسهيل آليات واستراتيجيات التنمية، حيث لا يمكن أن تتحقق التنمية في مجتمع متفكك اجتماعيا، ومتحجر وغير قابل للاحتكاك والتغير ولا يتمتع بالمرونة والديناميكية.

ويرى عالم الاجتماع الفرنسي " **غابرييل ليبرا** ": " أن التنمية هي ليست ظاهرة اقتصادية صرفة، بل هي مجموعة من الظواهر من نوع مختلف، ذات طبيعة سوسيولوجية وبسيكولوجية ". (عبد المعطي والهواري، 1985، ص. 32)

ولأن التنمية في كثير من الدراسات والبحوث والاهتمامات العلمية توعز إلى الجانب الاقتصادي فحسب، **فغابرييل ليبرا** لا ينفي ذلك ولكنه يضيف إلى أن التنمية لها جوانب اجتماعية وسيكولوجية تتجلى في كثير من الممارسات والنتائج في مخططاتها وبرامجها، لأن سلوك الأفراد فرادى أو مجموعات له أثر كبير على التنمية سواء في تطبيقها أو عند رصد نتائجها، وهي حتميات لا يمكن الهروب منها.

كما عرفت هيئة الأمم المتحدة التنمية عام 1956 بأنها: " العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأفراد المجتمع، والمساعدة على اندماجهم في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع ". (بظاظور و آخرون، 2012، ص.218)

ومن خلال هذا التعريف نرى أن عملية التنمية هي عبارة عن تكاتف جهود كل الفاعلين الاجتماعيين داخل المجتمع من حكومة أو مواطنين، وهذا دليل صريح على أن مخططات وبرامج التنمية هي عبارة عن مشاريع ضخمة شاملة لجميع مجالات الحياة ويجب أن تتوافر كل الجهود لتحقيقها وإنجاحها، وضرورة التركيز على المواطنين كحلقة مهمة في عملية التنمية.

وكتعريف إجرائي واستنادا إلى كل التعاريف السالفة فإن التنمية هي تلك العمليات الإجرائية التي تقوم بها الدولة وذلك بالتخطيط لها بطريقة عقلانية ورشيدة، وإشراك المواطنين في ذلك، باعتبارها مجموعة من الظواهر ذات طبيعة مركبة اقتصادية، اجتماعية وسيكولوجية، وذلك لدفع عجلة التقدم في سلم الحضارات وعلى جميع الأصعدة وفي جميع المجالات.

عرفها عالم الأنثروبولوجيا المصري **يسري دعبس** بأنها: " عملية الاستخدام الأمثل أو تفعيل كافة موارد البيئة السياحية المتاحة لزيادة التدفق السياحي الرشيد وذلك من خلال الأخذ بمختلف البرامج والخطط التي تهدف إلى تحقيق التنمية السياحية المستدامة ". (دعبس، 2009، ص 731)

من خلال هذا التعريف نرى أن التنمية السياحية المستدامة ترتبط بالبيئة ارتباطا وثيقا، وذلك من خلال تفعيل عملية الاستغلال للموارد المتاحة استغلالا رشيدا وعقلانيا عن طريق تنفيذ الخطط والبرامج السياحية الموضوعة من طرف الهيئات المعنية، لأن لفظ الاستدامة جاء من خلال المحافظة على حق الأجيال القادمة في الاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة.

وعرفت أيضا على أنها: " كافة أشكال السياحة التي تحافظ على سلامة واستمرارية الموارد الطبيعية والمشيدة والثقافية من النواحي البيئية والاجتماعية والاقتصادية ". (www.world-tourism.org)

ومن خلال هذا التعريف نجد أن التنمية السياحية المستدامة هي كل الممارسات السياحية التي من شأنها المحافظة على جميع الموارد المتاحة سواء الطبيعية أو المشيدة أو الثقافية، ومحاولة تسخيرها من الناحية البيئية أو الاجتماعية أو الاقتصادية.

وتعرف أيضا بأنها: " نقطة تلاق بين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم، مما يؤدي إلى حماية ودعم فرص التطوير المستقبلي، بحيث تتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفر الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والروحية، ولكنها في نفس الوقت تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي للمقصد السياحي ". (البكري، 2004، ص 4)

ومن خلال هذا التعريف نجد أن التنمية السياحية المستدامة تتلخص في نقطة مشتركة بين السياح والبلد المضيف لهم، وهي نقطة مصلحية لكلا الطرفين تتمثل في حاجة كليهما للآخر، فحاجة السياح تتمثل في العرض السياحي الذي يوفره البلد المضيف، أما حاجة هذا الأخير فتتمثل في الأموال التي يصرفها السائح مقابل توفير حاجات السياحة، ويكون ذلك أي توفير الحاجات بأنواعها الاقتصادية والاجتماعية والروحية، مع الحفاظ على مقومات البلد المضيف الثقافية والحضارية والبيئية.

وكتعريف إجرائي فإن التنمية السياحية المستدامة هي عملية إشباع حاجات السائحين المادية والنفسية والحصول على متطلباتهم دون الإخلال بحقوق الأجيال القادمة من السائحين في احتياجاتهم من الاستمتاع بالبيئة.

ومن خلال كل هذه التعاريف نجد أن التنمية السياحية المستدامة ترتبط ارتباطا وثيقا بالبيئة، هذا وكما ذكرنا سالفا أن هذه العلاقة تكمن أساسا في لفظ الاستدامة، هذا الأخير الذي يعتمد على الموارد الطبيعية المتاحة في البيئة، وضرورة المحافظة عليها لضمان حق الأجيال القادمة في الاستفادة من هذا الريع،

إضافة إلى ضرورة الإشارة إلى مبدأ المصلحية الذي يربط بين بلد المقصد السياحي في الاستفادة من الأموال التي يدرها السائح، وبالمقابل مصلحة هذا الأخير في إشباع حاجاته البيولوجية والنفسية التي يستفيد منها في البلد المضيف وما يوفره للسياح من عروض سياحية سواء كانت طبيعية أو مشيدة، والجدير بالذكر هو أن مخططات التنمية السياحية المستدامة يجب أن توضع وفقا للطلب السياحي اي إشباع حاجات السياح البيولوجية والنفسية ومدى رضاهم عن هذا الإشباع ومن جهة أخرى الأخذ بعين الاعتبار احترام الخصوصية العقدية والثقافية للمجتمع المضيف، التي يمكن أن ترفض بعض الحاجات بيولوجية كانت أو نفسية التي يريد السائح إشباعها، ذلك على غرار البلدان الإسلامية ومنها الجزائر التي تختلف ثقافاتها اختلافا جذريا مع ثقافات المجتمعات غير المسلمة، أي أنها انطلاقا من ثقافتها (المجتمعات المسلمة) وعقيدتها لا يمكن لها أن تلبي كل حاجات السياح على غرار المحضورة منها شرعا وقانونا.

وعليه ففي البلدان الإسلامية يجب وضع المخططات والبرامج التنموية السياحية المستدامة وفقا لخصوصية مجتمعاتها العقدية والدينية، وذلك بدراسة المخططات دراسة علمية خاضعة لمبادئ الاختيار العلمي، لأنها ستعطي أو ستضفي مبدأ العلمية في إعداد البرامج، وإعطاء القدرة على قياس حاجات الأفراد وترتيبها وتصنيفها ومحاولة توفيرها، ولكن في إطار مبادئ الشريعة الإسلامية والمحافظة على مقاصدها وأهدافها.

" تبعا لتوسع تبني السياحة كمدخل للتنمية، وظهور تأثيراتها السلبية على الجوانب الاجتماعية والبيئية، برزت الحاجة لإيجاد مداخل جديدة يتم من خلالها التعامل مع التنمية السياحية، وتزامن هذا مع ازدياد

الاهتمام بالبيئة وظهور مفهوم التنمية المستدامة الذي تم تبنيه كمدخل للتحكم في التنمية وتحقيق استمراريتها ومنع تدهورها ". (بظاظو وآخرون، 2012، ص 189)

وجد العلماء والباحثون سبيلا للدخول والخوض في مجال التنمية وعملياتها وإمكانية دراستها دراسة علمية عند ربطها بصناعة السياحة وجعلها كمدخل في هذه الدراسات التنموية خاصة مع ظهور مفهوم الاستدامة، فظهر مفهوم حديث في مجال العلم خاصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية وهو " التنمية السياحية المستدامة "، ولقد ربط العلماء مبدأ الاستدامة خاصة في مجال السياحة بالبيئة وقضاياها، وذلك من خلال الفهم الصحيح لفكرة أن ديمومة السياحة وتطورها ونموها وحسن صناعتها راجع بالدرجة الأولى إلى مدى التحكم في ميكانيزمات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية المتاحة، ورشد التسيير وعقلانيته من جهة الهيئات المختصة، وحسن التعامل والاستغلال لموارد البيئة من طرف السياح والزوار من جهة أخرى، من هنا جاء مبدأ الاستدامة في المجال السياحي، والذي كان متزامنا مع بداية الاهتمام بالبيئة وقضاياها، وظهور فلسفة التعامل معها، ورغم توسع مفهوم الاستدامة في كثير من المجالات والدراسات التنموية، إلا أنه يبقى مقرونا دائما بما توفره الطبيعة من موارد خاصة في المجال السياحي، وهذا ما أصبح يطلق عليه اليوم " بالسياحة البيئية "، وهذا النوع من السياحة لن يدوم طويلا إن لم يراعى فيه مبدأ الاستدامة.

وتحكم العلاقة بين التنمية السياحية المستدامة والبيئة عدة مبادئ نذكر منها:

– " حماية المقومات الطبيعية في المواقع السياحية ". (بظاظو وآخرون، 2012، ص. 190)

إن حماية المقومات الطبيعية في المواقع السياحية، يكون بالعمل ضمن أقصى قدرة يتحملها النظام البيئي على استيعاب التدخلات البشرية، من خلال التأكيد على وجود التوافق بين تنمية السياحة البيئية مع حماية العمليات البيئية والإيكولوجية الأساسية، وضمان أن حجم الأنشطة التنموية هي ضمن قدرة تحمل النظام البيئي للموقع السياحي، حتى نضمن استمرارية وديمومة الموارد البيئية والحفاظ عليها.

– " دمج عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية مع تنمية السياحة البيئية ". (بظاظو وآخرون، 2012، ص. 190)

ويكون هذا الدمج من خلال إيجاد نوع من التوازن والتواؤم بين مختلف العمليات التنموية، مع الحفاظ على الشخصية والخصوصية الثقافية والعقدية للمجتمعات المحلية وتميزها مع تحقيق المنفعة للأجيال الحالية والقادمة.

– " التأكيد على مراعاة الجوانب الاقتصادية ". (بظاظو وآخرون، 2012، ص. 191)

ويكون هذا التأكيد بضمان الجدوى الاقتصادية لتنمية السياحة البيئية وإدارة الموارد الطبيعية والحضارية بشكل يستفيد منه الأجيال الحالية والمستقبلية، مع الأخذ بعين الاعتبار القيمة الاقتصادية للموارد البيئية وتدهورها خاصة غير المتجددة منها.

– " التركيز على عامل الزمن واستغلال الموارد ". (بظاظو وآخرون، 2012، ص. 191)

ويكون هذا التركيز المشار إليه بالتعامل مع الموارد السياحية والبيئية وفق قيمتها الحقيقية عبر الزمن وليست قيمتها المادية الحالية أو الآنية فقط.

– " إدراك أهمية التوازن بين تحقيق المنفعة الاقتصادية، والمحافظة على بيئة المواقع السياحية ".

(بظاظو وآخرون، 2012، ص. 191)

ويكون إدراك أهمية هذا التوازن، بمنع حدوث أي تدهور بين الأنشطة الاقتصادية والأنظمة البيئية، والتحكم في هذه العلاقة عند حدوث انحراف عن التوازن، فالنظام الاقتصادي يحكمه قانون السوق، بينما النظام البيئي تحكمه قوانين الطبيعة، ومن خلال الوصول إلى توازن بين النظامين يمكن منع حدوث خلل بين النظامين الاقتصادي والبيئي، مما يحقق تنمية سياحية بيئية مستدامة.

ويمكن الإشارة إلى أن مفهوم التنمية السياحية المستدامة يرتبط كذلك ارتباطا وثيقا بالمناطق الأثرية والتراثية، فمن خلال التوسع السريع الذي شهدته صناعة السياحة في القرن الحادي والعشرين، ودورها في

جذب النقد الأجنبي والعملة الصعبة، وتوسيع قاعدة العمالة، وتشجيع تنمية المناطق النائية، ونشوء صناعات جديدة تقوم على السياحة، تم التوسع في تنمية السياحة بشكل عام، وفي المناطق الأثرية والتراثية خاصة كوسيلة لتحقيق تنمية شاملة لهذه المناطق.

وقد أدت الحركة السياحية المتزايدة صوب العديد من المواقع الأثرية والتراثية في العالم إلى إحداث العديد من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في بنية هذه المواقع، وما رافقها من انحدار، وفقدان تدريجي في المقومات المميزة لها، نتيجة عدم التوازن بين حجم الحركة السياحية المتجهة نحوها وقدرتها الاستيعابية لاحتواء هذا الحجم من السياح، مما أدى إلى تراجع قاعدتها الاقتصادية وتدهورها، وهذا ما أدى بالحكومات إلى الاهتمام بالمواقع الأثرية والتراثية واتخاذها كمورد طبيعي، وإدخالها وأخذها بعين الاعتبار في عملية التنمية السياحية المستدامة.

لقد حظيت عمليات التنمية السياحية المستدامة باهتمامات كبيرة في الدراسات الاقتصادية لما لها من تأثير كبير على زيادة الدخل القومي للبلد المضيف، لكن هذا لم يمنع من اهتمام علماء الاجتماع بهذا المجال من التنمية، لان أساس قيام هذه الأخيرة يخضع بدرجة أولى إلى مقومات اجتماعية سواء في المخططات التنموية أو في نتائجها خاصة في مجال السياحة.

وتقول الباحثة في علم الاجتماع الدكتورة **وفاء زكي إبراهيم:** " تمتزج الجوانب الاقتصادية بالجوانب الاجتماعية، فمعظم مشروعات التنمية السياحية المستدامة ترتكز على الجانب الاقتصادي في حين أن غاية هذا المشروع هي إعلاء شأن الإنسان والارتقاء بمستواه اقتصاديا واجتماعيا ". (إبراهيم، 2006، ص. 329)

وتقترن عملية التنمية السياحية المستدامة وتتلازم مع التنمية الاجتماعية، هذه الأخيرة التي ترتكز أساسا على تنمية القطاعات البشرية بأقصى حد يمكنها استغلال الموارد غير البشرية بأفضل الطرق، أما التنمية

الاقتصادية فهي تعنى باستغلال الموارد الاقتصادية حتى توفر الاحتياجات لأفراد المجتمع وذلك عن طريق زيادة الدخل القومي خلال زمن محدد.

وقد أدى ازدياد الوعي بما ينجم عن الاستغلال اللاعقلاني للثروات الطبيعية وما ينجم عنه من كوارث وأخطار بيئية إلى ضرورة قيام تنمية مستدامة تحول دون استنزاف هذه الموارد المتاحة والإضرار بالبيئة، بالإضافة إلى تضييق الهوة بين مختلف الطبقات الاجتماعية، وذلك عن طريق إشراك كافة أفراد المجتمع في التنمية ليكون هناك ضمان لنجاح تلك المشروعات، وحتى يمكن تلبية حاجات المجتمع دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة، لأن التنمية التقليدية تؤدي إلى زيادة الإنتاج دون الأخذ بعين الاعتبار الآثار السلبية على الموارد الطبيعية وعلى البيئة والإنسان، ولهذا يجب التوفيق في عملية التخطيط بين الموارد الطبيعية من جهة، والبشرية من جهة اخرى، وذلك بضرورة تلازم عملية التنمية الاجتماعية والتنمية السياحية المستدامة.

" وتهدف عملية التنمية الاجتماعية إلى تنمية العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات في المجتمع على أساس أن هذا الأخير يتكون من مجموعة من الأفراد والجماعات تسود فيما بينهم علاقات اجتماعية، فوجود الإنسان في المجتمع يفرض عليه الدخول في علاقات اجتماعية مع غيره من الأفراد". (حسين، 1977، ص. 6)

لقد أشار كثير من علماء الاجتماع إلى إغفال علماء الاقتصاد أثر العوامل الاجتماعية والثقافية وأهميتها في عملية التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية السياحية بصفة خاصة، رغم معرفتهم بأن النسق الاقتصادي هو أحد أنساق البناء الاجتماعي وأن المعاملات الاقتصادية في أصلها هي ظاهرة اجتماعية، وأن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتم إلا في إطار البناء الاجتماعي للمجتمع، وتتأثر أيما تأثر بالعوامل البيئية والطبيعية والثقافية، وتخضع كذلك للقانون والأعراف السائدة والعوامل النفسية وحتى العقدية.

" يقوم مبدأ الديمقراطية على أساس الشعور بأفراد المجتمع والمحافظة على كيانهم وكرامتهم وحقوقهم في تقرير مصيرهم وتقديرا لذاتهم ". (sushill,1990,p.47)

ومعنى ذلك أنه لا يجب أن تفرض مشروعات التنمية السياحية المستدامة على أفراد المجتمع، وإنما يجب أن تنبع من داخله حتى يمكن أن يشارك أعضاء المجتمع بإرادتهم وباختيارهم، ولا بد أيضا أن يبدأ ذلك من خلال مرحلة التخطيط، ولا تقتصر المشاركة على مرحلة التنفيذ، وبذلك يكون للمشروعات قيمة ومعنى، ويدرك أفراد المجتمع أنها نابعة منهم، ومن ثمة ينبع بداخلهم الإحساس بالمسؤولية تجاه المشروعات ويعملون على إنجاحها، واعتماد مبدأ الديمقراطية في عمليات التنمية السياحية المستدامة يتطلب مشاركة أفراد المجتمع في المشروعات التي تقدم لهم، وذلك عن طريق معرفة إمكاناتهم وقدراتهم وآرائهم، ولقد بدأت في معظم الدول المتقدمة سياحيا عملية الاعتماد على الجهود الفردية والاستثمار الخاص، ثم بدأت حكومات هذه الدول في التدخل عن طريق التشريع ووضع القوانين حتى لا تحدث هناك فوضى وتجاوزات، لأنها وبكل بساطة تنبهت إلى ضرورة إشراك أفراد المجتمع في عمليات التنمية السياحية.

يهتم أي مشروع في التنمية السياحية المستدامة باستخدام الموارد المادية والبشرية المتاحة لتحقيق أهدافه، لذى يهتم الباحثون بتنظيم خطوات تنفيذ أي مشروع تنمية برسم خطة مناسبة، متكاملة ومنظمة، بحيث تستغل فيها كل من الموارد المادية والخبرات البشرية، بشرط أن يكون كل الأفراد على معرفة تامة باحتياجات المجتمع عامة، وأن يوضع في الاعتبار اختلاف المجتمعات المحلية واختلاف احتياجاتها، بالإضافة إلى المعرفة التامة بالاحتياجات الضرورية والأقل ضرورة ثم البعيدة المدى، وهذا كله لا يكون إن لم تكن هناك تنمية اجتماعية يراعى فيها مبدأ تحديد الحاجات، وتكون عملية تحديدها كالآتي:

– " يجب تحديد معالم المشكلة المراد حلها، مع الشعور بضرورة العمل الاجتماعي والمشترك لحل هذه المشكلة.

– دراسة وتحليل الأجهزة الاجتماعية للتعرف على القيم والعادات والتقاليد الموجودة مع حصر الموارد المتاحة بشرية كانت أو مادية.

– التعرف على المشروعات والبرامج السابقة للتنمية وأي نجاح حققته.

– تحديد الأجهزة والهيئات الاجتماعية المناسبة للتنمية وذلك في ضوء البيانات التي يتم الحصول عليها في الخطوات السابقة ". (فراج، 1987، ص ص. 13– 14)

ولم تعد عملية التنمية السياحية المستدامة مقتصرة فقط على تحديد حاجات المجتمع للقضاء على الفقر والجوع والجهل والمرض والتخلف، بل تحتوي على قيم وأهداف أخلاقية واجتماعية، من شأنها أن تبين أن التنمية السياحية ليست للأهداف المادية الاقتصادية فقط، بل تسعى أيضا إلى تنمية بشرية تعتمد على إمكانات الأفراد الاجتماعية والفكرية على حد سواء.

يعتمد مبدأ المساعدة الذاتية على إتاحة الفرصة لأفراد المجتمع لمساندة أنفسهم واستثارتهم لتنمية مجتمعهم. " واستثارة أفراد المجتمع تهدف إلى القضاء على الجمود التقليدي الذي يسود المجتمعات خاصة المحلية المنعزلة حتى يتضح لأفراد المجتمع ما يريدونه بالفعل، وتهيئتهم لتقبل الأفكار ومساعدة أنفسهم ". (حسين، 1977، ص. 22)

ويعتمد نجاح المساعدة الذاتية على الإسهامات التي تقدمها الحكومة أو الهيئات سواء من ناحية التخطيط أو التنفيذ لبرامج التنمية السياحية ماديا أو فنيا (تقنيا)، وتعتمد تلك المساعدة على نوع المشروع وموارد المجتمع وإمكانات المواطنين.

تعد المشاركة الشعبية من أساسيات الحياة الاجتماعية لأن الإنسان كما قال ابن خلدون بطبعه اجتماعي يعيش في مجتمع وينتمي إليه، لذى فهو يشارك جماعته ويتعاون معهم، وحتى الشريعة الإسلامية تقر هذا المبدأ، في التزام الجماعة والتعاون معهم ومساعدتهم.

" وتقلل المشاركة الشعبية من التكلفة وتعبئ كافة الموارد ذات القيمة الكبيرة، وغير المستغلة، وهي الطاقة البشرية التي توضح القدرة على الخلق والإبداع والمشاركة في السيطرة على وسائل الإنتاج ". (فراج، 1987، ص. 7)

وهذا يقودنا إلى مشاركة السكان في التنمية السياحية تكون عن طريق إدخالهم في صنع القرارات التي تؤثر في مجتمعهم مباشرة، وتعلم الاعتماد على النفس بالمساعدة المتبادلة واكتساب مهارات التنمية وتصبح بذلك المجتمعات متشابكة وتشعر بالمساواة، ولا يتم ذلك بالتقدم الذاتي الفردي، وإنما عن طريق التعاون بين الأفراد، وكل هذا لا يتم إلا بالاعتماد على مبادئ التعاون والمساهمة في صنع القرارات.

وتؤكد الدكتورة في علم الاجتماع وفاء زكي إبراهيم أنه من خلال الدراسات الاجتماعية فيما يخص التنمية السياحية المستدامة، أن مبادئ هذه الأخيرة لا تتحقق إلا بوجود تنمية اجتماعية، يمكن من خلالها الأخذ بعين الاعتبار العوامل الاجتماعية التي هي في أصلها حتميات لابد من أخذها والاهتمام بها عند الشروع في وضع المخططات والبرامج التنموية السياحية، فالتكافل الاجتماعي والمشاركات الشعبية والتعاون بين الأفراد فيما بينهم أو مع الحكومات والهيئات الرسمية هي من صميم الدراسات والبحوث في علم الاجتماع، فمخططات التنمية الاجتماعية يقوم بها مختصون في هذا المجال ، وهذا ما يبين علاقة التنمية السياحية المستدامة بمجال علم الاجتماع.

" تعد التنمية السياحية المستدامة من أهم العوامل المدعمة لتحقيق التنمية الشاملة وتحقيق نقلة نوعية في تدعيم خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلد المضيف من جهة، وتحقيق كل ما يريده السائح من عرض سياحي وراحة نفسية من جهة أخرى ". (دعبس، 2009، ص. 731)

ومن خلال ذلك تهدف التنمية السياحية المستدامة إلى تحقيق ما يلي:

– تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك من خلال العمالة الكثيفة التي يستوعبها قطاع السياحة من مختلف التخصصات سواء كانت عمالة متخصصة أو عادية، إضافة إلى تحقيق توازن في ميزان المدفوعات والتقليل من حجم التضخم في البلد، وتنشيط كافة الأنشطة الإنتاجية والصناعية المرتبطة بقطاع السياحة.

– العمل بفاعلية من أجل تعظيم قدرة البلدان المقصودة على اجتذاب أكبر قدر ممكن من حركة السياحة الدولية، وذلك من خلال تهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمار الأجنبي.

– تحقيق مستوى عال من الدخل الفردي والدخل القومي.

– تحقيق منظومة متكاملة من الاستغلال الأمثل بين كافة العناصر الطبيعية والعناصر التراثية والحضارية بهدف تنمية مكونات المنتج السياحي لكي يجذب مستويات مختلفة من السائحين.

– تحقيق عائد سريع من المشروعات السياحية واسترداد الأموال التي أنفقت ودفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية معا.

– إن التنمية السياحية المستدامة تستدعي أن نأخذ بالتخطيط السياحي الاستراتيجي باعتباره أسلوبا علميا يهدف إلى تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو السياحي بأقل تكلفة ممكنة وفي زمن قياسي مناسب، وهذا لكون النشاط السياحي يتميز بالتلقائية فهو إذن قادر على أن يساهم وبفاعلية وبسرعة في دفع عجلة التنمية في الدول النامية.

– أن التخطيط السياحي يعد ركيزة أساسية وضرورة من ضرورات التنمية السياحية المستدامة والرشيدة، حتى تستطيع الدول النامية دخول سوق المنافسة الدولية ، وتقديم مكونات منتجها السياحي المتنوع وبوسائل متجددة لجذب السياحة الدولية.

– تخفيف عبء البطالة وتوفير فرص عمل كثيرة لأن السياحة تمثل صناعة كثيفة العمالة.

– تحقيق تدفق للعملات الأجنبية.

– تحسين البنية التحتية وكذلك الخدمات السياحية بمختلف أنواعها من خلال المخططات والمشروعات التنموية.

– الارتقاء بأماكن الإيواء السياحي والفندقي من مختلف الدرجات من خلال التركيز على المقاصد السياحية ذات الخصوصيات الطبيعية والثقافية.

– المساعدة في جذب السائحين لأنواع متعددة من السياحة من خلال الإدارة الفعالة للموارد السياحية المتاحة، وخلق أنماط جديدة للسياحة.

– الاستخدام الأمثل للبيئة الطبيعية والاجتماعية من خلال إيجاد البدائل المناسبة للاستخدام البشري لموارد البيئة الطبيعية، كما هو الحال في مناطق المحميات الطبيعية كنمط من أنماط السياحة البديلة أو المتوافقة مع البيئة وبالتالي حمايتها وصيانتها واستخدامها استخداما أمثل.

– تنشيط الصناعات الشعبية والتقليدية باستخدام الموارد المحلية خصوصا وأن هذه المنتجات تعتبر منتجات فنية ثقافية يقبل عليها السائح.

– ترسيخ مبادئ العقيدة والثقافة الإسلامية، حتى لا ينصهر أفراد المجتمع في ثقافات أخرى خاصة وكما قال ابن خلدون " المغلوب مولع بإتباع الغالب "، وذلك عن طريق الاحتكاك مع السياح الأجانب هذا من جهة، ومن جهة أخرى تبيان الثقافة الإسلامية ومبادئها ومقوماتها للشعوب الأخرى عن طريق السياح الوافدين خاصة منهم غير المسلمين.

– ترسيخ الثقافة والوعي السياحي لدى أفراد المجتمع المضيف حتى يستطيعوا التعامل بكيفية لبقة وحسنة مع السياح، وهذا يساهم كثيرا في إنجاح البرامج والمخططات التنموية.

وعليه يجب على الدولة أن تضع سياسة سياحية عامة تستطيع من خلالها تحديد مصالح الأمة ككل، وصبها في قالب منظم تتفادى به ما ينتج من اختلاف في درجات التنمية تبعا لأهميتها السياحية، وما قد يترتب عن ذلك من تباين في المستوى الاجتماعي والاقتصادي لطبقات الشعب المختلفة.

دون إغفال ثقافة المجتمع وعقيدته، فأهداف التنمية السياحية المستدامة، لا تقتصر فقط على الجوانب الاقتصادية، ولكنها تخضع بالضرورة إلى عوامل اجتماعية ثقافية يجب المحافظة عليها وتنميتها، حتى نتمكن من بناء مجتمع قوي بعقيدته وثقافته الإسلامية، ولو ابتغينا تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في ظل مبادئ غير إسلامية من خلال مخططات وبرامج سياحية لا تحترم فيها الخصوصية العقدية والثقافية للمجتمع المسلم، بل تقوم على ثقافة غربية من خلال الخضوع للعولمة السياحية، فسوف تقع في مشكلات اجتماعية ثم اقتصادية عويصة، لما سوف نجنيه من انحلال في المجتمع وانهيار المنظومة الأخلاقية الإسلامية، لأن قوانين ونواميس الطبيعة خاصة الاجتماعية التي تنهض أو هي مبنية عليها المجتمعات الإسلامية ليست هي نفسها التي تبنى عليها المجتمعات غير المسلمة، فالمجتمعات غير المسلمة مثلا تتعامل في بنوكها بالربا، والله يتوعد كل من يتعامل بهذا القانون أو المبدأ التجاري المحرم بحرب منه ومن رسوله، والمجتمعات غير المسلمة جنتهم في دنياهم، فسوف يحاسبون على ذلك يوم القيامة، أما المجتمعات المسلمة إذا تعاملت بالربا فسوف تصيبها حرب الله ورسوله في الدنيا قبل الآخرة، وهذا ما نراه اليوم وهو سبب انهيار اقتصادها ولم ولن تقوم لها قائمة مادامت بنوكها تتعامل بالربا، فأنى لمشاريعها التنموية بصفة عامة والسياحية بصفة خاصة أن ترى النور، وكمثال آخر بالنسبة لجريمة الزنا فالمجتمعات غير المسلمة تبيح مثل هذه الجريمة وسياحتها أساسا ترتكز على هذا النوع من الممارسات اللاأخلاقية ناهيك عن الخمور والملاهي، لكن أمرها عند ربها يوم القيامة، أما المسلم إذا ارتكب هذه

الفاحشة فسيعاقبه الله في الدنيا قبل الآخرة وقد أعطانا رسول الله (ص) إشارات على ذلك، في أن الزنا يورث اسوداد الوجه والفقر والبؤس، ثم يرد إلى الله يوم القيامة ليعاقب عليها، إضافة إلى أن الله سبحانه وتعالى بين لنا حد الزنا وهذا ما رأيناه في مقاصد الشريعة الإسلامية الخمس ومبدأ حفظ النسل، فكيف إذن للمجتمعات الإسلامية أن تنجح مشاريعها السياحية وهي تبيح كل المحرمات في مركباتها السياحية وفنادقها، حتى أن الفندق لا ينال شارة جودة الخدمة المرمزة بالنجوم، ما لم يقدم خدمات محرمة لا أخلاقية كالنساء والخمور والملاهي، والأدهى والأمر أن مثل هذه الممارسات لا يمكن ممارستها في كل مكان ولها عقوبة على ذلك، لكن مباح ممارستها في أماكنها المرخصة من طرف الدولة، أليس من العيب والعار أن دولة إسلامية تقر إسلامها في دستورها تبيح ما حرم الله وتسعى من خلال ذلك إلى إنجاح برامجها التنموية.

وكما بينا نقطة الاختلاف بين المجتمعات الإسلامية وغير الإسلامية، وما ينجر عنها من مشكلات اجتماعية واقتصادية جراء الممارسات غير الشرعية وأننا لا نتشابه مع الأمم غير المسلمة حتى في أدنى الأمور، فهذا يفرض علينا كمسلمين الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية العقدية والثقافية للمجتمعات المسلمة، عند وضع البرامج والمخططات التنموية بصفة عامة والسياحية بصفة خاصة، فلا بركة فيما لم يبارك الله فيه .

" إنه من الواجب القيام بالتخطيط العلمي للتنمية السياحية المستدامة لكي يتم التنسيق وتحقيق التوافق بين مختلف القطاعات وإيجاد التوازن بين المطالب المتنافسة والمتعارضة للموارد المحدودة، ولتعظيم النتائج والآثار الإيجابية للتنمية السياحية المستدامة ". (إبراهيم، 1989، ص. 256)

فالتخطيط السياحي ضروري حيث الحياة المعقدة، والمصالح المتشابكة، وازدياد المنافسة، وحتى يمكن تحرير المواطن اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا ونفسيا، ولذا يجب أن يكون التخطيط السياحي معلوم التوجيهات، وخاضع لدراسات علمية ومنهجية مضبوطة ومحكمة.

" وتتطلب التنمية السياحية المستدامة تدخل التخطيط السياحي باعتباره أسلوبا علميا يستهدف تحقيق معدل ممكن من النمو السياحي بأقل تكلفة ممكنة، وفي أقرب وقت ممكن، فالنشاط السياحي لا يستطيع أن يدفع عملية النمو السياحي ما لم يلجأ إلى التخطيط، فالتخطيط السياحي يعد ضرورة من ضرورات التنمية السياحية الرشيدة حتى يمكن للدول النامية أن تواجه المنافسة في السوق السياحي ". (الروبي، 1983، ص. 10)

فالتنمية السياحية المستدامة إذن متغلغلة في كل عناصر التنمية المختلفة، فكل مقومات التنمية الشاملة هي كل مقومات التنمية السياحية، فالسائح يتعامل مع شركة السياحة المضيفة والرحلة، وعند النزول في المطار والإجراءات الروتينية، ثم بعد ذلك وصوله إلى الفندق، وبعدها الرحلات القصيرة لزيارة المزارات المختلفة من متاحف وحدائق وشواطئ، ثم الإقامة في الفندق، كل هذا يوضح ويبين المستوى الحضاري، فكل صغيرة وكبيرة لها دور في نجاح رحلة السائح، ومن جهة أخرى جانب العلاقات الإنسانية، فالمعاملة مع سائق الحافلة أو سيارة الأجرة، أو عامل المصعد أو مضيفة الطائرة، كل ذلك يكون في الحقيقة حصاد علاقات عضوية بين الأخلاق، العادات، التقاليد، التراث، العقيدة، وأيضا الانضباط والسلوك، ونظام الحكم، والتشريعات السائدة، كل هذا يلمسه السائح وتؤثر فيه خلال رحلته، ومن خلالها يصدر السائح حكمه.

والتخطيط السياحي مثله مثل التخطيط الاجتماعي والاقتصادي لابد وأن يكون في عدة خطوات هامة وهي:

– " تحديد معالم المشكلة أو الموضوع الذي يجري التخطيط له، ودراسته دراسة واعية تحيط بكل جوانبه عن طريق وسائل البحث العلمية.

– تجميع المعلومات والبيانات والإحصاءات التي تتعلق بالمشكلة من كافة جوانبها، ثم تحليل البيانات المجمعة وتصنيفها وتقييمها وإعدادها للاستخدام عن طريق إجراء البحوث العلمية المناسبة.

– رسم الأهداف العامة المنشودة، ومقارنتها بالوضع القائم لتحديد الفقرة الفاصلة بين الجانبين، وبيان ما إذا كانت الموارد المتاحة أو الممكنة تستطيع تغطية هذه الثغرة أم لا ". (عبد الوهاب، 1988، ص ص. 77- 78)

– " اتخاذ القرار بمعنى الوصول إلى تحديد الحل الذي يتبع بناء على عدة اعتبارات ترجيحية وهذه الخطوة تعد جوهرة الخطة.

– تحديد الأهداف التي تتضمن بذاتها معدلات الأداء، وقياس مدى التقدم في النشاط المخطط له .

– وضع الحلول البديلة حتى تتحقق الأهداف، لأن تحقيق الهدف الواحد يمكن أن يكون له أكثر من طريق في تحقيقه إذا أخذ في الاعتبار الموارد المتاحة أو الموارد غير الممكنة.

– متابعة تنفيذ الخطة، ويجب إجراء أي تصحيح تتطلبه الخطة عند التنفيذ سواء أكانت أسباب تعرقل الخطة داخلية أو خارجية ". (الروبي، 1983، ص. 85)

ولا يعني ذلك أن تظهر تلك الخطوات التخطيطية بوضوح في كل خطة سياحية أيا كان نوعها أو مستواها، سواء كانت خطة قومية شاملة أو خطة إستراتيجية إقليمية أو خطة محلية، ويكفي أن تكون الخطة موضوعية وواضحة ويفهم منها أن تلك الخطوات قد اتبعت، وغالبا ما تتكون خطة التنمية السياحية حسب مستواها من أكثر من جزء.

ومما سبق من عرض لخطوات خطة التنمية السياحية المستدامة، نجدها تتطلب تحديد الأهداف، ومتابعة مدى تقدم هذه الأخيرة، ووضع الحلول البديلة لأي عرقلة في الأداء، ويتطلب أيضا متابعة تنفيذ الخطة،

بالإضافة إلى تحديد معالم الموضوع الذي يجب التخطيط له، ودراسته من كل الجوانب، وتجميع المعلومات، والبيانات المتعلقة بالموضوع أو المشكلة من كافة جوانبها، ومن ثمة رسم الأهداف العامة ومقارنتها بالوضع القائم لتحديد الثغرات وتحديد الحلول البديلة حتى تحقق الأهداف المحددة.

وهنا يبرز دور علم الاجتماع في التنمية السياحية المستدامة، لأن خطة التنمية تمثل كلا متكاملا مترابط الأجزاء، وتتم عملية التنمية من خلال المجتمع ككل، حيث لا يمكن فهم أي جزء في المجتمع إلا في إطار علاقته بالكل، وإعطاء المزيد من الاهتمام لمدى الترابط بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ولهذا يجب أن تتم عملية التنمية على أساس البعد الاجتماعي والثقافي للمجتمع الذي تتم فيه التنمية، ونجد أن الباحث الاجتماعي ينظر إلى النتائج التي توصل إليها من خلال المشاهدة الواقعية، ويضع الحلول أو البدائل، ورغم أن عملية التنمية ليست نفسها في كل المجتمعات إلا أن هناك ترابطا دقيقا من مكونات النسق الاجتماعي، وحتى يتجنب الباحث الوقوع في أخطاء جسيمة عليه أن يتعرف على مكونات النسق الاجتماعي ككل، أين تتدخل فيه النظم وتتساند، بحيث أن أي تغيرات تطرأ على أي نظام من النظم تؤدي إلى تغير النظم الأخرى، فالنظرة الجزئية هنا تؤدي إلى فشل مشروعات التنمية، فالمجتمع هو وحدة عضوية متكاملة، ولذى تسهم الدراسات الاجتماعية في دراسة المجتمع ككل، وتوضح مدى التداخل بين النظم والأنساق الاجتماعية والإيكولوجية والاقتصادية، بل والمعتقدات والقيم السائدة، فالدراسة الكلية للمجتمع تساعد على تحقيق تنميته من خلال فهم ظروفه وإمكاناته.

ترتكز التنمية الاجتماعية أساسا على موارد المجتمع البشرية لتنمية قدراتها وإمكاناتها، ولا بد من تحقيق مستوى حياة كريمة، ومضمون التنمية البشرية هو أن يصبح الإنسان مركزا لعملية التنمية ومحورها، وذلك من خلال تكوين وبناء القدرات البشرية، واستخدام تلك القدرات في أنشطة إنتاجية بما يضمن استمرارية التنمية واستدامتها وتواصلها.

والتنمية البشرية ليست مجرد تنمية تدعو لاستثمار البشر من أجل توفير قوة العمل القادرة على مزيد من الإنتاج، والتي تقاس كفاءتها من منظور اقتصادي بحت، بل هي أشمل من ذلك، فهي عملية توسيع للخيارات وإقامة الفرصة لهم لتحقيق حياة أفضل، فالناس يتطلعون إلى تحصيل المعارف (التعليم – الصحة – فرص العمل المنتج والملائم لكل فرد بحسب اختياره)، وتلك الخيارات لا تقتصر على سد الحاجات الأساسية من طعام وشراب ومسكن، بل تمتد لتشمل الرغبة في الانخراط في كل أشكال الحياة في المجتمع، حيث إن الإنسان هو العنصر الحيوي الذي يحقق للمجتمع استمراره في الوجود.

ويرى " **شاكي جي** " أستاذ علم الاجتماع في جامعة نيويورك، أن هناك عدة مراحل لتنمية المناطق السياحية اجتماعيا وهي:

" – مرحلة الاكتشاف.

– مرحلة التنمية.

– مرحلة التوازن، أو المقارنة والتحدي.

– مرحلة الهدم، أو التدمير ". (chucky, 1989, p. 157)

وتعتمد مرحلة الاكتشاف بملاحظة نصيب المكان من السائحين، أي مدى ميول السياح إلى هذا المكان فيلاحظ أنه مكان يصلح لعملية التنمية السياحية، ويكون هناك قبول نفسي للسكان المحليين بهذه التنمية السياحية ومن هنا تبدأ خطوة التنمية، حيث تسهم السياحة في الاقتصاد المحلي، وتبدأ بوادر ظهور فوائد السياحة في نمو مستوى الدخل بطريقة مباشرة وغير مباشرة، إلا أن السياحة قد تشجع على ظهور الجريمة في ظل انعدام الثقافة والوعي السياحي من طرف السكان المحليين، وهنا تبدأ الخطوة الثالثة وهي مرحلة الصراع، وينشأ هذا الأخير عادة كنتيجة للتنافس على مصادر الماء، الطاقة، واستخدام الأرض والشواطئ .... الخ.

ثم تأتي مرحلة التوازن حيث تظهر المشكلات التي تنشأ نتيجة للتنمية الحديثة، والتي تقوم على أقصى استخدام للموارد المتاحة، فتحاول الدولة إحداث التوازن بإقرارها لقوانين إنشاء المشروعات التنموية.

أما المرحلة الأخيرة فهي مرحلة الهدم، حيث أشكال التخريب المختلفة مثل انتشار الجريمة، وانعدام الأمن الذي هو أهم مؤشر لنجاح عمليات التنمية السياحية، وهروب رؤوس الأموال، وللإشارة فإن المراحل الثلاثة الأخيرة هي ليست مراحل تنموية، ولكنها عوارض تظهر عند القيام بمخططات التنمية وتجسيدها على أرض الواقع، وبعمليات التنمية البشرية والتأهيل لكل شرائح المجتمع كل حسب مستواه يمكن تجنب والتقليل من حدة هذه المراحل التي يصعب التحكم فيها.

" والتخطيط الاجتماعي مهم لكل مستويات التنمية مثلما في حالة استحداث مناطق سياحية، حيث تكون تلك المناطق معرضة لمرحلة الصراع، ولا بد أن يتدخل التخطيط الاجتماعي ويكون أكثر فاعلية حتى يمنع وقوع الصراعات، حيث يظهر استياء المجتمع من خلال عدة أشكال منها انخفاض التوظيف عموما، ونقص الإنتاج، وافتقار للخدمات، وغياب المهارات ". (chucky, 1989, p. 159)

ولذا يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند وضع أي خطة تنموية سياحية أن تشتمل على خطة للتأثيرات الاجتماعية مثلها مثل التخطيط الاقتصادي، والتخطيط للبيئة، حيث تقوم دائما على عمليات التنمية هيئات متخصصة على مستوى الوطن ككل وتساعدها في ذلك الهيئات المحلية، أين يجب أن تأخذ بعين الاعتبار أن يكون هناك تخطيط يشمل كل الإمكانات البشرية والمادية المتاحة، ولا ينصب الاهتمام بالنواحي الاقتصادية، ولا يكون الاهتمام بالعائد المادي السريع فحسب، بل هناك اعتبارات اجتماعية وثقافية وبيئية، إذا تم وضعها ضمن خطة التنمية السياحية المستدامة، يؤدي ذلك إلى إنجاحها، ولذلك نجد أن هذه الخطط إذا اهتمت فقط بالناحية الاقتصادية حيث الربح السريع، سيكون نجاحها سريعا، كما سيكون انهيارها أسرع، لأن العنصر الاجتماعي سوف يكون أحد أهم أسباب الفشل، حيث يسود الاستياء والرفض لتلك المشروعات وعدم الرضا عنها من طرف المجتمع المحلي.

ومن المعروف أن السياحة تعد أداة من أدوات تنمية ورفع مستوى المناطق الطبيعية البعيدة عن العمران المحرومة من محاور التنمية الصناعية، فالعمل على إحياء العادات والتقاليد لدى سكان هذه المناطق يؤدي إلى رضاها ومن ثمة رفع مستواها الاقتصادي والاجتماعي والحضاري، بل وتؤدي السياحة إلى إعادة بعث الفنون المحلية التقليدية، والمصنوعات اليدوية في مختلف مناطق الدولة المضيفة، وكذلك إعادة بعث طريقة الحياة الاجتماعية للسكان المحليين.

يعد التعليم مجالا مهما من مجالات التنمية حيث يكون له دور فعال في العمل، والحياة في المجتمع بصفة عامة.

" ويرى علماء الاجتماع أنه من الضروري لتحقيق التنمية في مجال التعليم لا بد من توفير البيانات والمعلومات عن ظروف المجتمع واحتياجاته بوجه عام وفي مجال التعليم بوجه خاص في النواحي التالية:

- ظروف تربية الطفل، وتدريبه في المجتمع النامي.
- نمط الشخصية.
- عدد الأطفال الذين هم في سن التعليم.
- كيفية إعداد الأطفال للانتقال من حياة الأسرة إلى المدرسة.
- ظروف المجتمع والتخصصات التي هي في حاجة إليها.
- أساليب التعليم والتدريب المهني.
- التدريب المهني اللازم للعمال حسب تخصصاتهم.
- التعليم الخاص بالمرأة، ومجالاته نتيجة تغير دورها.
- مضمون التعليم النظري والعملي ". (حسين، 1977، ص. 106)

" وبالنسبة للسياحة نجد أن هناك طلبا على الكوادر السياحية المتعلمة ولا بد من التوسع في التعليم السياحي خاصة الجامعي، ويتطلب ذلك وضع سياسة تعليمية بالمعاهد بمستوياتها المختلفة تكون في

خدمة التنمية السياحية، بالإضافة إلى وجوب انتهاج سياسة من شأنها نشر المفاهيم السياحية في المستويات التعليمية المختلفة ". (الروبي، 1983، ص. 34)

ومن خلال ما سبق ذكره فإن انتشار السياحة يؤدي إلى ضرورة الإلمام بالكثير من المعارف واللغات المختلفة، وقد يتطلب ذلك أن توضع في مناهج التدريس بجميع مستوياتها مما يؤدي إلى نشر الوعي السياحي، ويكون مفيدا أن تدرس في المعاهد والكليات غير المتخصصة في السياحة والتي قد يتصل خريجوها من خلال أعمالهم بالسياحة اتصالا وثيقا، فسلوك الأفراد العاملين في الإدارات التي تتصل بالسياحة يترك انطباعا مهما لدى السائحين.

" ويعد التعاون من أهم أشكال التنمية الاجتماعية، وخاصة في المجتمعات النامية المنعزلة، فيهتم بالمحتوى الاجتماعي لهذه الأشكال وخلق أنشطة جديدة هدفها تدعيم العلاقات بين أفراد المجتمع، ويتمثل ذلك بوجه خاص في المجتمعات المستحدثة لأن أفرادها يعانون من عدم الشعور بالانتماء إلى الموطن الجديد، ولأن الجماعات التي يتألف كل مجتمع منها غير متجانسة إلى حد كبير ثقافيا واجتماعيا نتيجة لاختلاف المجتمعات المحلية الوافدة منها ". (حسين، 1977، ص. 112)

ويؤدي النشاط السياحي المخطط له تخطيطا علميا متوازنا إلى تعميق العلاقات بين السائحين والمواطنين في الدولة المستقبلة للسياحة، وتشجيع الاحتكاك الاجتماعي والتبادل الحضاري بينهم مما يؤدي إلى بناء جسور العلاقات الطيبة والتعاون بين الأمم وترسيم ما يسمى بحوار الحضارات لا صراعها، إضافة إلى أن التوسع السياحي المخطط له علميا يشجع على الحماية والمحافظة على الموارد السياحية الرئيسة في الدولة سواء أكانت موارد طبيعية أو تاريخية حضارية، إضافة إلى تنمية القيمة الحضارية لفن العمارة والبناء، وتنمية الروح الوطنية في تحسين الظروف الصحية في مختلف مناطق الدولة ومدنها وقراها، فضلا عن محاولة التعاون لتجميل الأحياء، ونظافتها لتبدو جذابة في أعين الزوار والسائحين، كل هذا الذي ذكرناه سالفا لا يمكن له أن يتحقق إلا بالتعليم والتعلم، والاعتماد على التحليل والتخطيط العلمي

سواء تجاه المواطنين أو الكوادر السياحية أو المخططات التنموية ، وهذا كله يدخل في إطار مخططات التنمية الاجتماعية.

يعد وقت الفراغ من الوسائل المهمة في التنمية الاجتماعية، فهو يمثل حقلا للتجارب، والإعداد لاستثماره في المجالات الثقافية والاجتماعية والمهنية، والبرامج الترفيهية يستفاد منها كمرحلة إعداد للتنمية الاجتماعية بمفهومها الواسع، ولذلك يحتاج الأمر إلى التعرف على الفنون السائدة، وكذلك ألعاب التسلية التقليدية، ولا يقف الأمر عند هذا الحد، وإنما يتعداه إلى معرفة الدور الذي يؤديه الفن في الحياة الاجتماعية، وللإشارة فإن الفن الذي نقصده ليس الغناء والرقص كما تحييه مختلف الدول بما فيها الجزائر كبلد إسلامي، وإنما نقصد به الأشغال اليدوية والصناعات التقليدية وأساليب الترفيه المشروعة التي تميز ثقافة البلد وعاداته وتقاليده.

" ويبرز دور السياحة في إعادة بعث الفنون المحلية، إضافة إلى إعادة بعث قيم المجتمع، بحيث يبدأ المواطن في الدولة بالاقتناع بأهمية استغلال أوقات الفراغ استغلالا إنتاجيا وقضاء الإجازات بصورة من شأنها رفع مستوى الصحة النفسية لدى المواطنين ". (عبد الوهاب، 1988، ص. 615)

ومن خلال ذلك نجد أن التغير يؤدي إلى اكتساب أفراد المجتمع عادات وأفكار جديدة، والتخلي على تلك التي لا تتلاءم وحياة أفراد المجتمع، ويمكن أيضا القضاء على المعتقدات الضارة بالمجتمع، وهذا يتطلب معرفة اتجاهات الأفراد نحو التغيير حتى لا تكون هذه الاتجاهات معوقة للتنمية.

وعلى ضوء كل ما سبق ذكره نرى أن السياحة أصبح لها دور فعال في العديد من المجالات مثل إحياء الفنون اليدوية، أو الفنون الشعبية وضرورة الاهتمام بوقت الفراغ فيما هو مفيد حتى يعود ذلك على المجتمع بالنفع، ولذى يجب عند وضع مشروعات التنمية السياحية المستدامة يجب الاهتمام بدرجة أولى بالتنمية الاجتماعية، وضرورة التعرف على النظم والأنساق الاجتماعية، ونسق القيم والمعتقدات والعادات

والتقاليد السائدة حتى لا تتعارض المشروعات مع تلك النظم والأنساق الاجتماعية وتحقق الأهداف المرجوة.

ان الحديث في هذه الدراسة عن معوق الأمن السياحي الذي يعد أهم معوق للتنمية السياحية يقودنا بالضرورة إلى الحديث عن الكثير من المعوقات الأخرى للسياحة في الجزائر، ومن خلال بحثنا المتواصل في هذا المجال توصلنا إلى رصد العديد من المعوقات التي ساهمت بطريقة أو بأخرى في تعطيل عجلة التنمية السياحية في الجزائر وهي كالآتي:

- انعدام الصيانة للمواقع السياحية ومن ثمة غياب التثمين بشكل كاف.
- عدم القدرة على خلق مواقع سياحية جذابة ومتميزة.
- غياب التنسيق والتعاون بين الفاعلين في القطاع السياحي.
- غياب النظافة والصيانة في مواقع الجذب السياحي.
- أسعار مرتفعة مقابل خدمات متدنية.
- إهمال تام للمنتجات السياحية المحلية.
- تدني في طاقات الاستقبال للسياح.
- هياكل إيواء مهترئة وبأسعار مرتفعة.
- اقل من 10% فقط من الفنادق مطابقة للمعايير الدولية.
- عدم القدرة على توفير خدمات نقل كمية ونوعية مع أسعار مبالغ فيها مقارنة بدول الجوار.
- نقص في النقل الجوي باتجاه مواقع الجذب السياحي في الجنوب الجزائري.
- بنية تحتية مهترئة ". (وزارة تهيئة الإقليم، 2008، ص 53)
- عدم القدرة على التحكم في التقنيات الجديدة للسوق السياحية الدولية.

- عدم مواكبة الطرق العصرية للتسيير الالكتروني من حجز وخدمات.

- غياب مخطط للتكوين المستمر.

- غياب التنظيم لوكالات السفر وعدم وجود مواثيق تحكم المهنة.

- ضعف التأهيل للعاملين في المؤسسات الخدماتية للسياحة.

- نوعية تكوين غير ملائمة لمتطلبات العرض السياحي.

- ضعف تغطية المواقع السياحية بشبكة الانترنيت خاصة منطقة الصحراء.

- صعوبة التكيف مع التغير المتزايد والسريع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في قطاع السياحة ".(عامر عيساني: 2009، ص 124)

- عدم ملاءمة وضعف وسائل الدفع على مستوى البنوك والمؤسسات المستقبلة للسياح.

- قوانين لا تسمح بتوطين العمليات سواء بالنسبة للاستقبال أو إيفاد السياح إلى الخارج.

- تعارض في كيفية تمويل الاستثمار السياحي مع طبيعة النشاط.

- المبالغة في إجراءات استخراج التأشيرات.

- غياب أدوات التقييم ومتابعة تطور السياحة على الصعيد الوطني والدولي.

- البيروقراطية التي أنهكت كاهل الاستثمار الداخلي وخاصة الأجنبي.

- ضعف تسويق الوجهة الجزائرية.

- ضعف في التعاون والتنسيق بين مختلف القطاعات والشركاء في قطاع السياحة.

- وسائل ترقية متآكلة وغير مؤهلة لا تتماشى مع تقنيات الاتصال الحديثة.

– غياب أنشطة إعلامية، كالمشاركة في الصالونات والمعارض خاصة في الخارج ". (عامر عيساني، 2009، ص 126)

– بعد الجزائر عن عدة أسواق مهمة ومصدرة للسائحين بدرجة أولى على المستوى العالمي كالولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، أمريكا الجنوبية مما يتطلب فترات وإجازات أطول، ومقدرة انفاقية أعلى تتلاءم مع الأسعار المرتفعة للنقل الجوي إلى المنطقة ككل.

– اللااستقرار السياسي بالمنطقة (التوتر الموجود في الدول العربية خاصة ليبيا وتونس، الاضطرابات والتهديدات الإرهابية في دول الساحل)، باعتبار هذه الدول تقع في الحدود مع الجزائر، مما يؤثر على عملية التدفق السياحي من الأسواق الرئيسة المصدرة للسياح وتفضيلهم الذهاب إلى مناطق أخرى أكثر استقرارا.

– تقليدية البرامج السياحية بالمنطقة واعتماد معظمها على السياحة الأثرية مما يضعف من دائرة السياحة الدولية التي يمكن جذبها إلى المنطقة.

– تدني مستوى النظافة العامة وخاصة في مناطق الجذب السياحي نظرا لعدم كفاية المرافق وانخفاض مستوى الوعي.

– عدم تخصيص اعتمادات مالية كافية لإجراء الدراسات السياحية اللازمة لتطوير العمل السياحي وتحسين مستوى نظام الإحصاءات السياحية، حيث لا تتوفر البيانات الكافية لاعداد وتقييم الخطط والدراسات السياحية على أسس علمية مدروسة لتسويق الخدمة السياحية بأفضل الطرق.

– عدم وجود سياسة تسويقية للسياحة الدولية في الجزائر تقوم على أسس علمية وتتميز بالاستمرارية والتنوع تبعا لكل سوق سياحية، مع تقليدية البرامج التي تقدم للسائح الغربي وعدم وجود سياسة ثابتة لزيادة أعداد السياح المحليين والأجانب.

– قصور كبير في المرافق الأساسية كالطرق والكهرباء ووسائل الاتصال، فهناك كثير من المواقع الأثرية والسياحية الهامة في الجزائر التي لا يستطيع السائح زيارتها لعدم توفر الطرق والمسالك السليمة المؤدية إليها، كما أن الازدحام الشديد والفوضى في الشوارع والطرقات للسيارات يفقد السائحين الراحة.

– تضارب جهات الاختصاص الرسمية وغير الرسمية في مجال السياحة، حيث لا يوجد تنسيق فيما بينها بسبب اختلاف تبعيتها، فمنها ما هو تابع لوزارة السياحة ومنها ما هو تابع لوزارة الثقافة، منها ما هو تابع لوصاية الجماعات المحلية.

– عدم وجود سياسة محددة وثابتة في التعامل مع ما يسمى بمشكل العقار في الجزائر لإقامة المشروعات السياحية.

– تعقد إجراءات الموافقة على إنشاء المشروعات السياحية الاستثمارية.

– عدم توفر خريطة سياحية كاملة وشاملة توضح مناطق الجذب السياحي بدقة في الجزائر.

– عدم إقبال رؤوس الأموال المحلية على الاستثمار في قطاع السياحة.

– انخفاض الوعي والثقافة السياحية لدى السكان المحليين في الجزائر.

– عدم وجود تسويق سياحي داخلي مدروس ومنظم من طرف الدولة.

– التضخم ويرتكز في الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات الناتج عن الانخفاض المستمر للدينار الجزائري في السوق العالمية.

– عدم تشديد الرقابة على المتعاملين مع السياح مما أدى إلى تدني مستوى الخدمات المقدمة للنزلاء في الفنادق، إضافة إلى الغش في الأسعار والمعاملة السيئة للسياح.

ولا شك أن كل هذه المعوقات للتنمية السياحية في الجزائر والتي مست جميع المجالات والمستويات للعملية السياحية، لها تأثيراتها السلبية والواضحة والمباشرة على الحركة السياحية، والتي من شأنها أن تؤثر تأثيرا بالغا على التنمية الاقتصادية بصفة عامة.

" تعتبر السياحة في العالم اليوم أكثر فأكثر كمحرك للتنمية المستدامة من خلال آثارها على بقية القطاعات (الفلاحة، الصناعة التقليدية، الثقافة، النقل، الخدمات الصناعة.....)، وتشكل دعما للنمو ومصدرا لخلق الثروة، والمداخيل المستدامة، واهتماما بتجارب البلدان المجاورة وتلك التي سجلت نجاحات في ميدان الأنشطة السياحية، واستلهاما من نجاحاتها، قررت الجزائر إعطاء السياحة بعدا في مستوى قدراتها ومؤهلاتها ". (وزارة تهيئة الإقليم، 2008، ص.6)

ويتعلق الأمر في هذا الصدد بمرافقة و تأطير الصعود القوي للسياحة الوطنية، وإدماجها في الشبكات التجارية للسياحة العالمية، من خلال بعث وجهة الجزائر السياحية على الصعيد الدولي، ويستدعي ذلك تحديد مسعى منظم يسمح بمد النشاط السياحي بالرؤية الضرورية لتكريس اقتصاد سياحي بديل للموارد القابلة للنضوب وغير المتجددة والتي تتمثل في المحروقات، وزيادة على المطامح الاقتصادية، يؤكد التشريع الجزائري إرادة الدولة في حماية البيئة وتحسين إطار الحياة، وخاصة تثمين وديمومة رأسمالنا الطبيعي والثقافي.

" وتندرج السياسة السياحية الجديدة ضمن هذا الخط السياسي المستقيم وتستند قبل كل شيء على تثمين المناطق والأقاليم بالاعتماد على مؤهلاتها، وعلى أنشطتها مع تجنيد الفاعلين الذين يعيشون عليها وتستهدف السياسة السياحية الجديدة تحقيق ثلاثة أهداف كبرى:

– تحسين التوازنات الاقتصادية الكلية: التشغيل، النمو، الميزان التجاري والمالي والاستثمار.

– توسيع الآثار المترتبة عن هذه السياسة إلى القطاعات الأخرى: الفلاحة – الصناعة– التشغيل .....الخ

– المساعدة على المبادلات والانفتاح: سواء على الصعيد الوطني أو الدولي ". (وزارة تهيئة الإقليم، 2008، ص. 7)

وانطلاقا من هذا فإن التنمية السياحية المستدامة في الجزائر أصبحت ضرورة لا خيارا، إذ تشكل بديلا للمحروقات بصفتها مصدرا ناضبا خلال هذا القرن، ويفرض الوعي الوطني برهان التنمية السياحية المستدامة كموجه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب القطاعات الأخرى (الصناعة والفلاحة)، وضرورة مد الدولة بإطار استراتيجي مرجعي، وبنظرة واضحة نحو آفاق 2025 بالاعتماد على أهداف رقمية وواضحة، فجاء ما يسمى " بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (2025) " بصفته عنصرا أو جزءا من " المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية "، الذي تقرر إعداده وتحديد معالمه

" بالقانون 01- 02 بتاريخ 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة ". (عامر عيساني، 2009، ص.147)

إن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية يعد كمخطط استراتيجي أعدته الدولة الجزائرية كمشروع للتنمية السياحية المستدامة يبدأ هذا المخطط من سنة 2008 – 2010 على المدى القصير، ومن سنة 2010 – 2015 على المدى المتوسط، ومن سنة 2015 – 2025 على المدى البعيد، ويعد هذا المخطط مشروعا وطنيا قوميا شاملا من شأنه أن يضع الجزائر على السكة العالمية في مجال السياحة من جهة، ومن جهة أخرى يعد كبديل اقتصادي للموارد الناضبة المتمثلة في المحروقات، " وكان هذا المخطط موضوع نقاش وطني واسع، جهوي ومحلي، جمع مختلف الفاعلين والمتعاملين في السياحة الوطنية، من مستثمرين، مرقين، أصحاب وكالات أسفار، مرشدين، ناقلين، مقدمي خدمات، فندقيين، أصحاب المطاعم، دواوين السياحة، الحركات الجمعوية ،الجماعات المحلية ". (وزارة تهيئة الإقليم، 2008، ص.7)

- ترقية اقتصاد بديل يحل محل المحروقات.

- تنظيم العرض السياحي باتجاه السوق الوطنية.

– إعطاء الجزائر انتشارا سياحيا دوليا وجعلها وجهة امتياز ومنارة في حوض المتوسط قصد المساهمة في خلق وظائف جديدة وبصورة أساسية في الاقتصاد العام للبلاد.

– المساهمة في تحسين التوازنات الكبرى (الميزات التجارية للمدفوعات، توازنات الميزانية).

– النظر إلى السياحة في إطار مقاربة عرضية تشمل مختلف العوامل (النقل – التعمير – البيئة – التنظيم المحلي – التكوين)، وتأخذ بعين الاعتبار منطق جميع المتعاملين الخواص (الجزائريين وأيضا الأجانب) والعموميين.

– الانسجام مع إستراتيجية القطاعات الأخرى وإحداث حركية شاملة على مستوى الإقليم الوطني في إطار المخطط التوجيهي الوطني للتهيئة الإقليمية .

يتعلق الأمر بإدماج مفهوم الاستدامة في مجمل حلقات التنمية السياحية (اقتران الاجتماعي بالاقتصادي والبيئة).

يقيم الاقتصاد السياحي علاقة متينة مع الإقليم،المكان المعبر عن التاريخ والتنوع الثقافي، إنها العناصر التأسيسية للتراث الإقليمي (الإنساني – الطبيعي – المناخي – التاريخي .....الخ)، الذي يشكل صورتها، جاذبيتها، موقعها وإنتاجها، حيث إنه على أرض الإقليم يتحرك السائح، ينتج ويستهلك.

إنهم الفاعلون في الإقليم على تعددهم وتنوعهم (عموميون – خواص – جمعيات .....الخ) يساهمون في الإنتاج السياحي.

وأمام الأولوية المنوطة بالسياحة وخاصة في المناطق الاقتصادية الهشة، التي تكمن في إنشاء وظائف وفي مضاعفة التدفقات المالية، وفي الإبقاء وخلق خدمات أمام إستراتيجية تنمية سياحية مستدامة تدمج الاهتمام بالحفاظ على التراث التاريخي والثقافي وإنعاشه، وبصفة عامة، فإن استراتيجيات التنمية السياحية المستدامة هي تلك التي تحترم التنوع الثقافي وتحمي التراث وتساهم في التنمية المحلية.

" يرمي برنامج بناء صورة الجزائر إلى إحداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون في السوق الجزائرية ضمن آفاق الجعل منها سوقا هامة رئيسة وليست ثانوية بما في ذلك مجموعة المواد والطاقات المتاحة والتي تستجيب لحاجات المستهلكين الدوليين ". (بن المجات، 2004، ص.112)

ومن خلال ما سبق ذكره نلاحظ أن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية يساهم في مسعى شامل ومنسجم في تنمية الإقليم الجزائري، ويستهدف هذا الميثاق تسهيل بروز سياسة حقيقية للتنمية السياحية المستدامة، وترقية اقتصاد بديل يحل محل المحروقات، إضافة إلى أنه يساهم في التوازنات الاقتصادية والمالية الكبرى (الميزان التجاري والمدفوعات)، بتفعيل الآثار المحفزة على التوازنات الكبرى والآثار المترتبة عنها على القطاعات الأخرى الفلاحة – الصناعة .....الخ)، إضافة إلى محاولة تثمين صورة الجزائر من خلال تراثها التاريخي والثقافي، والتوفيق بين التنمية السياحية والبيئة، والملاحظ كذلك أن هذا الميثاق أو المخطط الشامل يعتمد على إرادة سياسية قوية تتجلى في الأعمال الملموسة التي من شأنها إنارة الطريق في آفاق 2025، واستحداث إدارة عصرية للتسيير والضبط، هذا ويؤكد المخطط أن إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة المعتمدة من طرف الدولة الجزائرية مدعمة من طرف الفاعلين في السياحة.

من خلال البحث والدراسة والتمحيص، وزيارة المواقع السياحية ومعاينة الموارد السياحية للدولة، تم التوصل إلى عدة مشكلات من شأنها أن تعرقل عملية التنمية السياحية المستدامة وهي كالآتي:

" – غياب نظرة لمنتجات السياحة الجزائرية.

– إيواء وفندقة جد ضعيفة وذات نوعية رديئة.

– نقص التحكم في التقنيات الجديدة لاستشراف السوق من طرف القائمين على وكالات الأسفار.

– نقص في التأهيل وأداء المستخدمين.

– ضعف نوعية المنتجات وخدمات السياحة الجزائرية.

– ضعف تغلغل تكنولوجيا الإعلام والاتصال في السياحة.

– وسائل نقل وتواصلية ضعيفة النوعية.

– بنوك وخدمات مالية غير ملائمة.

– أمن صحي وغذائي غير كاف.

– تسيير وتنظيم غير ملائمين للسياحة العصرية.

– عجز كبير في تسويق وجهة الجزائر ". (وزارة تهيئة الإقليم 2008، ص. 53)

ومن خلال إحصاء وتحديد ورصد هذه المعوقات التي وضعت في الكتاب الأول من المخطط الوطني للتهيئة السياحية، يمكننا تحليل وشرح هذه المعوقات كل على حدى:

– فنجد هناك مواقع بلا صيانة وغير مثمنة بصورة كافية.

– غياب مواد مثيرة للجاذبية وقادرة على التميز.

– غياب التشاور حول الأمور الأساسية، وتمفصل ضعيف مع حقائق الميدان.

– عجز في طاقات الاستقبال والهياكل الفندقية والإطعام ذات النوعية والأصالة.

– هياكل إيواء متآكلة وغالية نسبيا بالنسبة للسكان المحليين.

- نسبة ضئيلة جدا من عدد الفنادق التي تستجيب للمعايير الدولية.

- غياب التحكم في التقنيات الجديدة لسوق السياحة الدولية الذي هو في تحول مستمر.
- عدم التكيف مع الطريقة العصرية للتسيير الالكتروني للنقل قصد تنظيم عمليات الحجز والخدمات.
- خضوع استقبال السياح في الجنوب لوكالات الأسفار الأجنبية التي تحدد وجهتهم.
- غياب مخطط للتكوين المستمر.
- عدم وجود تنظيم لوكالات الأسفار ومخطط يحكم المهنة.

- نقص في تأهيل ومهنية المستخدمين في المؤسسات والخدمات السياحية والفنادق خاصة.
- نوعية تكوين غير ملائمة مع متطلبات عرض سياحي بامتياز.

- ضعف الصيانة والنظافة للفضاءات العمومية والخاصة.
- خدمات مرتفعة السعر بالنسبة للسكان المحليين وذات نوعية أقل للمنافسة الدولية.
- غياب خدمات جذابة.
- غياب أعمال لإبراز المنتجات المحلية.

- عدم كفاية مواقع الانترنت مع التركيز على ترقية الصحراء والاكتشاف الثقافي.
- صعوبة التكيف مع الوزن المتزايد لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في قطاع السياحة.
- عدم وجود سند تفاعلي واتصالي.

– عدم القدرة على خدمات نقل كمية ونوعية متكيفة مع الطلب، زادت حدة من خلال تسعير مبالغ فيه مقارنة مع الممارسات الدولية.

– سوء الربط الجوي باتجاه الجنوب يضاف إليه التنسيق في رحلات الربط عند المغادرة باتجاه الخارج.

– عدم ملاءمة وضعف وسائل الدفع العصرية على مستوى البنوك والمؤسسات المستقبلة للسياح.

– قوانين لا تسمح بتوطين العمليات سواء بالنسبة للاستقبال أو إيفاء السياح إلى الخارج.

– تعارض طريقة تمويل الاستثمار والنشاط السياحي مع طبيعة الاستثمار السياحي.

– إن الاضطرابات الأمنية في الجزائر تعد أهم معوق للتنمية السياحية المستدامة، والعشرية السوداء كان لها الأثر الكبير على الحركة السياحية في الجزائر، ناهيك عن الاضطرابات التي تحدث في كل مرة في مناطق متفرقة من الوطن، وأحداث تيقنتورين أكبر دليل على تأثير هذه الاضطرابات على السياحة، إضافة إلى عمليات خطف السياح الأجانب التي تحدث كل مرة، وحالة اللااستقرار الأمني على طول الحدود الجنوبية والموالية لمالي، إضافة إلى غياب الأمن الصحي والغذائي.

– طريقة تسيير غير متكيفة مع السياحة العصرية.

– غياب أدوات التقييم ومتابعة تطور السياحة على الصعيد الوطني والدولي.

– المبالغة في إجراءات استخراج التأشيرات والدخول.

– ضعف الاتصال الداخلي والخارجي، وضعف في التعاون بين مختلف القطاعات والشركاء في قطاع السياحة.

– عجز في الإعلام والاتصال الإيجابي مما أدى إلى ظهور مشكل حقيقي خاص بالصورة والتسويق.

– عدم وجود أدوات للإعلام والسهر الاستراتيجي على النشاط السياحي.

– وسائل ترقية متآكلة وغير مؤهلة لا تتماشى مع تقنيات الاتصال الحديث.

– غياب أنشطة إعلامية، إضافة إلى أن المشاركة في الصالونات والمعارض في الخارج غير منتجة وغير فعالة.

– إشارات غير كافية جد عادية وغير متكيفة مع التسويق الجواري.

والملاحظ من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أن هناك نقصا كبيرا في بعض الجوانب المهمة، والتي من شأنها إعاقة عملية التنمية السياحية المستدامة، وهي أنه لم يتعرض المخطط بصفة معمقة إلى الجانب الأمني، حيث لا يوجد هناك برنامج محدد للخطة الأمنية لوزارة السياحة بالتنسيق مع المديرية العامة للأمن الوطني، إلا بعض الإشارات أو الالتفاتات البسيطة من طرف مديرية الأمن الوطني في مجال الأمن السياحي، كإجراء دورة تكوينية لضباط في الأمن السياحي، لكن ليست هناك خطة معمقة في هذا الجانب من طرف الدولة، مع أن الأمن السياحي يعد أهم مقوم للتنمية السياحية المستدامة خاصة أمن السياح من كل أنواع الاعتداءات المادية أو المعنوية على شخصه أو على ممتلكاته، فكيف لسائح التنقل إلى بلد لا يامن فيه لا على نفسه ولا على عرضه ولا على ماله، وذلك جراء تفشي الجريمة، داخل المجتمع الجزائري نتيجة الانحطاط الأخلاقي والانحلال وغياب الضبط الاجتماعي بأنواعه، أو حالة اللااستقرار السياسي والاجتماعي الذي تعيشه الجزائر إلى يومنا هذا وهو امتداد لمخلفات العشرية السوداء ودخول الدولة آنذاك حكومة وشعبا في دوامة " من يقتل من "، أو ما يسميها البعض بفترة تفشي ظاهرة "

الإرهاب "، الذي لا تزال فلوله تهدد الكيان القومي بصفة عامة والسياحي بصفة خاصة للدولة الجزائرية، على غرار ما يحدث في كل مرة من اختطاف للسياح أو قتلهم أو ابتزازهم وتهديدهم، وما حادثة " رهبان تيبحيرين " وقتلهم، وأحداث "تيقنتورين"، وخطف السياح الإيطاليين في جنوب الجزائر، والرهينة النمساوية، لدليل على عدم الاستقرار الأمني وتأثير ذلك على السياحة في الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة، هذه الأحداث التي تتوالى في كل مرة خاصة في الجنوب الجزائري وظهور ما يسمى بـ " القاعدة في بلاد المغرب العربي "، ولا يهم كائنة من كانت هذه الجماعات لكنها ستؤثر سلبا على عملية التنمية السياحية المستدامة، وسوف تحول دون تحقيق المخطط التوجيهي وتعرقله، ورغم ما تصرح به مصالح الأمن في كل مرة عن إعداد كوادر في الأمن السياحي، وتأطير العملية، وتهيئة خلايا أمنية في هذا الاختصاص (الأمن السياحي)، إلا أن الوضع على ما هو عليه في كل مرة فالجرائم سواء الأخلاقية أو غيرها تحدث كل يوم في كل نقاط الوطن خاصة في المناطق السياحية وخاصة في موسم الاصطياف، والتعدي على السياح سواء الداخليين أو الأجانب يحدث في كل مرة، ولم نرى أي إستراتيجية أمنية معمقة من طرف الدولة أو إرادة سياسية نحو ذلك، رغم وضع المخطط الوطني للتهيئة السياحية لآفاق 2025، وهو مخطط ضخم ذو أهمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وسياحية، صرفت ولا تزال تصرف عليه المليارات من أجل إنجاحه، فكيف لا تكون خطة أمنية في مجال الأمن السياحي معمقة ومدروسة باعتبار هذا المجال أهم مؤشر لنجاح أي خطة تنموية سياحية، وربما يقول البعض أن الدولة قد قامت بوضع خطة أمنية سياحية تليق بإنجاح مشروع تنموي ضخم كهذا، لكن الأهم هو أن المجتمع الجزائري لم يلاحظ أية قفزة نوعية في هذا المجال إلى يومنا هذا مع أن مشروع التهيئة بدأ سنة 2008 كجزء من مخطط أضخم (المخطط الوطني لتهيئة الإقليم) بدأ سنة 2001.

وللإشارة فقط أن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، لم يركز على عملية مهمة جدا نضيفها لقضية الأمن السياحي، وهي عملية التنمية الاجتماعية حتى وإن كانت هناك بعض الإشارات لتنمية اجتماعية

لكنها لا ترقى إلى كونها مجرد إشارات والتفاتات، لا يمكنها بطريقة أو بأخرى المشاركة في إنجاح تنمية سياحية مستدامة كما سطرها المخطط المذكور، مع أننا أشرنا سابقا في عدة عناصر، أن التنمية الاجتماعية من أساسيات نجاح عملية التنمية السياحية المستدامة، لكننا في هذا المخطط نلاحظ التركيز الكبير على الجانب الاقتصادي دون الاجتماعي منه، أي أن بوادر فشل المشروع يحملها في طياته لإهماله عدة جوانب مهمة.

أما أهم شيء أهمله المخطط التوجيهي هو الجانب العقدي للعملية التنموية، واستنادا إلى الحديث عن الأمن السياحي ومقاصد الشريعة الإسلامية، وضرورة الاعتماد عليها في إنجاح عمليات الأمن السياحي ومن ثمة إنجاح أي مشروع للتنمية السياحية المستدامة، فإننا لا نلاحظ أية إشارة في المخطط إلى الخصوصية العقدية والثقافية للمجتمع الجزائري والحديث عن خطة تنموية سياحية يحترم فيها الدين كمقوم أساسي لكيان هذا المجتمع العظيم (الجزائري)، فكان من الحكمة بما كان أن عملية التسيير والتنظيم والإدارة والتعامل وفي جميع المجالات في هذا المخطط التنموي السياحي تكون على أسس عقدية إسلامية تحترم فيها الخصوصية الدينية لهذا المجتمع، لأننا لم نسمع أي تعليق عن الفنادق وأماكن الإيواء وما يحدث فيها من تجاوزات أخلاقية محرمة، تأخذ على أساس العرض السياحي الذي يتناسب والعولمة السياحية، إلا ما قيل بشأن تحديث كل ما يتعلق بالعملية السياحية، وإدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وقيام عملية التخطيط والتسويق والترويج السياحي بأحدث الطرق العلمية والتكنولوجية، ولا يهم ما يسوق ويروج أهو يتعارض أو يتماشى والخصوصية العقدية للمجتمع الجزائري، أو ربما حتى مثل هذا التفكير هو تفكير رجعي لا يرقى والحداثة والعولمة السياحية، وسوف يدخل البلد في صراعات من نوع آخر لا تخدم مخططات التنمية السياحية المسطرة وسوف لن يجعلها قطبا سياحيا بامتياز.

تعد مدينة قسنطينة من بين أقدم المدن في العالم وأغربها على الإطلاق لكونها بنيت فوق الصخر العتيق، إضافة إلى تميزها بجسورها المعلقة، مما أعطاها ميزة لتكون وجهة سياحية ناجحة في الجزائر، ولقد تنبهت السلطات أو الحكومة إلى هذا الأمر فبدأت تعمل جاهدة للاستثمار في هذا الكنز السياحي النادر (مدينة قسنطينة)، أدرجتها ضمن مشاريع التنمية السياحية المستدامة في الجزائر المتمثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (2025)، وكانت ضمن قطب الامتياز شمال شرق، والذي ضم عدة مناطق وولايات من بينها ولاية قسنطينة ككل، وقد بدأت مديرية السياحة لولاية قسنطينة في تنفيذ مخططها التنموي السياحي لولاية قسنطينة والمتعدد الأوجه والنشاطات، محاولة إعادة الاعتبار للقيمة السياحية لهذه المدينة أو الولاية ككل، لأنها تحتوي على كثير من المعالم التاريخية في عدة بلديات وقرى ومناطق تابعة للولاية، ناهيك عن المشاريع التنموية في داخل المدينة، والتي تتعلق بالفنادق، والحدائق، والأماكن الأثرية وعلى رأسها درب السياح، الذي شرع في ترميمه وهو درب يبلغ طوله 1800 متر يتبع مسار وادي الرمال على جانبي الصخرة ابتداء من جسر الشيطان حتى يصل إلى النفق تحت جسر سيدي مسيد، حيث تتخلله مناظر مثيرة للدهشة من روعتها وطبيعتها.

نظرا للسرعة الكبيرة التي يتطور بها القطاع السياحي، فتأثيراته قد تتجه نحو الخطر وتنعكس سلبيا على المجتمع إذا ما تم ذلك بطريقة عشوائية، لكن بالنظر إلى الأهمية الكبيرة التي يمثلها هذا القطاع لا يمكن تجاهله بل يجب وضع إستراتيجية تنمية محكمة ومبنية على قواعد علمية، ولأن أعمال اليوم تصنع المستقبل، والقرارات المتخذة حاليا تؤثر حتما على المستقبل.

أما عن ولاية قسنطينة فمن الصعب التنبؤ بعدد السياح الوافدين إليها خلال فترة معينة لأن عددهم يختلف من سنة إلى أخرى، وهو عدد غير متزايد بل متذبذب وبالتالي لا يحتوي على معدل نمو السياح وصعوبة تحديد هذا الأخير لا يسمح بتقدير إيرادات القطاع السياحي خلال هذه الفترة الزمنية، إضافة إلى ذلك

نقص المعطيات الإحصائية يقف عائقا أمام هذه الإسقاطات الرقمية وبالتالي فتحديد الوضع المستهدف اقتصر في هذه الدراسة على تحديد الأهداف المرجوة من التنمية السياحية بالولاية حتى تجعل لها مركزا مهما بين المدن السياحية في العالم و في الجزائر.

والتنمية السياحية المستدامة في ولاية قسنطينة تهدف بالدرجة الأولى إلى المساهمة في دفع الاقتصاد المحلي والوطني، وإلى تحسين الأوضاع الاجتماعية للولاية، وذلك يتحقق بتوفير العناصر التالية:

- " زيادة قدرات الإيواء ". (بن المجات، 2004، ص. 148)

حيث أن هياكل الاستقبال الحالية لا تكفي لتلبية متطلبات السوق السياحي، وأن زيادتها تعرف بطءا كبيرا إذا ما قورنت بالدول المنافسة فهي لا تزيد عن 100 سرير في العشر سنوات، وهي قيمة ضعيفة جدا وتدل على جمود القطاع السياحي بالولاية، وأنه لابد من إيجاد حل لزيادة قدرات الإيواء من خلق لهياكل استقبال جديدة وراقية وتقدم خدمات منافسة لما يقدم في هياكل الاستقبال في الولايات والدول السياحية الأخرى، إضافة إلى تحسين مستوى وتجهيزات الفنادق المتواجدة حاليا بالولاية.

- " التحفيز وزيادة حجم الاستثمار السياحي ". (بن المجات، 2004، ص. 148)

إن الرفع من عدد ومستوى الهياكل السياحية يتطلب حجما كبيرا من الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وذلك في جميع مجالات السياحة مهما كانت (هياكل الإيواء، النقل السياحي، ومرافق التنشيط والترفيه، المخيمات المطاعم وغيرها)، وحتى يتحقق ذلك لا بد من خلق تحفيزات للمستثمرين، كمساهمة الدولة في دفع تكاليف دراسات أشغال التهيئة السياحية، وأشغال التوصيل بالشبكات الضرورية إلى المناطق السياحية وهي أعمال لن يستفيد منها المشروع السياحي فقط، وإنما تنقص من تهميش بعض مناطق الولاية وتحسن من مستوى معيشة السكان المجاورين، كما أنها تدفع إلى خلق نشاطات سياحية أخرى محيطة بالمنطقة.

- " وزيادة عدد التدفقات السياحية ". (وزارة تهيئة الإقليم، 2008، ص.15)

عرفت التدفقات السياحية بعض التذبذبات خاصة خلال العشرية السوداء مما أعطى بعض التذبذبات في حساب إسقاطات السياح ظلت تداعياتها مستمرة إلى يومنا هذا، وهذا أكبر دليل على أهمية الأمن السياحي في عمليات التنمية السياحية المستدامة، واسترجاع الجزائر لمكانتها السياحية في السوق الإقليمية والعالمية فترة زمنية طويلة وجهودا متواصلة حتى نحسن من الصورة السياحية الجزائرية، لذلك يجب العمل على الإشهار بعودة الأمن والاستقرار والسكينة إلى البلاد وخاصة إلى قسنطينة، وتبيان مزايا هذه الأخيرة وكموناتها السياحية حتى نخلق فضولا لدى السياح من أجل استرجاعهم، فبزيادة عدد السياح خاصة الأجانب منهم نزيد من تحريك العملة الصعبة والتي لها تأثير مباشر على اقتصاديات البلاد.

- " خلق مناصب شغل جديدة ". (بن المجات، 2004، ص. 149)

حسب قاعدة خلق مناصب الشغل التي حددتها المنظمة العالمية للسياحة، فإنشاء سريرين يؤدي إلى خلق منصب شغل واحد مباشر في النشاطات المكملة للقطاع السياحي، ثم أن المؤسسات السياحية والفندقية الحالية تتميز بتأطير ضعيف راجع خاصة إلى سوء تسييرها وإهمالها لبعض النشاطات، لذلك فإعادة الاعتبار إلى هذه الوحدات عن طريق خوصصتها واستعمال الشراكة، يدفع بالمسيرين إلى استغلال كل النشاطات لتحسين نوعية خدماتها وبالتالي إيراداتها وذلك يتم بخلق مناصب شغل جديدة في ميادين التنشيط، النقل السياحي، الخدمات المرتبطة بالفندقة (كمكاتب العملات – وكالات السياحة – محلات لبيع المصنوعات التقليدية – الترجمة .....الخ)

إن العمل على تحقيق الأهداف السالفة الذكر يساهم في تنمية القطاع السياحي بولاية قسنطينة عن طريق زيادة مناصب الشغل، واستغلال الكمونات السياحية وتنمية هذا المجال قد يأتي بإرادات كبيرة تساهم في الدفعة الاقتصادية للبلاد ككل.

تشكل الاستثمارات السياحية النسبة الأكبر من الدور الذي يلعبه القطاع السياحي في التأثير على القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث يعمل على خلق توازن جهوي بين المناطق، تساهم في استيعاب المزيد من السياح وبالتالي تشجيع الحركة السياحية.

جدول رقم(1) – يبين مشاريع للتنمية السياحية بولاية قسنطينة قيد الإنجاز–

(مديرية السياحة لولاية قسنطينة، 2012، ص. 23)

البرنامج	عنوان العملية	رخصة البرنامج النهائية (دج)	تاريخ الانطلاق نظري	تاريخ الانتهاء نظري	الملاحظات
برنـــامج 2005 – 2009	دار الصناعات التقليدية	162500000	الثلاثي الأول 2010	الثلاثي 2011	في الانتظار اختيار الأرضية
//	متحف الصناعات التقليدية	70000000	//	//	//
برنـــامج 2010 – 2014	دراسة مخطط التهيئة السياحية للولاية	15000000.00	مارس 2012	سبتمبر 2015	دراسة مدتها التقديرية 30 شهرا
//	دراسة لإنجاز درب السياح على مسار	2500000.00	فيفري 2012	فيفري 2015	دراسة وإنجاز مدتها التقديرية 36 شهرا

	وادي الرمال				
//	دراسة لإنجاز وتجهيز مركز الإعلام والتوجيه السياحي	2000000.00	جوان 2012	ماي 2013	دراسة وإنجاز مدتها التقديرية 18 شهرا
//	دراسة تهيئة 3 مناطق للتوسع السياحي	15000000.00	جانفي 2014	جانفي 2016	دراسة مدتها التقديرية 24 شهرا

تتوفر ولاية قسنطينة على الشروط الاساسية لإقامة صناعة سياحية رائدة، فهي وجهة للمستثمرين الداخليين و الاجانب كونها بوابة و عاصمة للشرق الجزائري، و من خلال الجدول رقم(1) فان الدولة قامت بدراسة عدة مشاريع في اطار التنمية السياحية المستدامة ضمن المخطط التوجيهي للتنمية السياحية 2008-2015 ، و تشمل هذه المشاريع اهتمامات في عدة مجالات منها الصناعات التقليدية، ترميم بعض المعالم السياحية الهامة منها درب السياح، دراسة لإنجاز و تجهيز مركز للإعلام و التوجيه السياحي، اضافة الى دراسات لتهيئة عدة مناطق للتوع السياحي.

" وهما مشروعان مهمان في الولاية ونقصد نزلي " إيبس " و " ونوفوتال " اللذان بدءا النشاط في أفريل 2012، بطاقة إيواء إجمالية بحوالي 347 سريرا، أي بزيادة تقدر بنسبة 30% من طاقة الإيواء بالولاية" . (مديرية السياحة، 2012، ص. 24)

من شأنها إضافة 646 سرير ترفع بذلك طاقة الإيواء إلى 2012 أي بزيادة 70% من طاقة الإيواء الحالية بالولاية.

جدول رقم(2) – يوضح المشاريع المقرر استلامها نهاية 2012-

(مديرية السياحة، 2012، ص 25)

اسم الفندق	العنوان	طاقة الإيواء المقدرة	عدد المستخدمين المحتمل	الصنف المرجو	تاريخ انطلاق المشروع	تاريخ الاستلام المفترض
فندق حسين	المدينة الجديدة علي منجلي	200 سرير	100 منصب	4 نجوم	10/ 04/ 2007	السداسي الثاني 2012
فندق الخيام	//	350 سرير	120 منصب	//	10/ 04/ 2006	//
فندق سمرون	عين الباي	96 سرير	10 مناصب	2 نجوم	01/ 04/ 2009	//

يبين الجدول رقم(2) اسهامات الدولة في اعطاء دفعة لعجلة التنمية السياحي المستدامة في ولاية قسنطينة، من خلال انشاء عدة فنادق من طراز جيد لانعاش السياحة، على غرار فندق الخيام من صنف اربعة نجوم، و فندق الحسين من صنف اربعة نجوم كذلك، و فندق سمرون من صنف نجمتين، و هي تدخل كذلك في اطار المخطط التوجيهي للتنمية السياحية على المدى المتوسط 2008-2015 ، و هذه المشاريع مقرر تسليمها خلال 2012 ، و من شانها زيادة طاقة الايواء ب70% من طاقة الايواء الحالية بالولاية.

تعتبر الصناعة التقليدية قطاعا ذو قدرات كامنة للتشغيل ومكمل للسياحة وأحد أهم القطاعات التي تشجع وتنمي السياحة، وتتنوع الصناعة التقليدية بين صناعة تقليدية فنية، صناعة تقليدية لإنتاج المواد، وصناعة تقليدية للخدمات، ويقدر عدد الحرفيين إلى غاية مارس 2012 بحوالي8632 حرفي.

جدول رقم(3)- يبين المراكز الحرفية بولاية قسنطينة وعدد المحلات فيها -

(مديرية السياحة بقسنطينة، 2012، ص. 28)

اسم المركز الحرفية	عدد المحلات
المركز الحرفي لحي مسكين	156
المركز الحرفي بحي البوليقون	239
المركز الحرفي بحي باردو	172
مركـز المؤسسـات المصـغرة شيهاني بشير بالخروب	68

يبين الجدول رقم(3) المراكز الحرفية و عدد المحلات الموجودة على مستوى ولاية قسنطينة و هي اربعة مراكز فقط، و يعد هذا الرقم ضئيلا مقارنة مع القدرات السياحية و التراث الثقافي التي تمتلكها الولاية، و هذا اذا ما اخذنا بعين الاعتبار مجال الصناعات التقليدية لما له من اهمية بالغة في تحريك عجلة التنمية السياحية.

جدول رقم(4)- يبين نوع الصناعة التقليدية في الولاية وعدد الحرفيين فيها -

(مديرية السياحة بقسنطينة، 2012، ص. 28)

نوع الصناعة التقليدية	عدد الحرفيين	النسبة %
الفنية	**1916**	**%22.12**
إنتاج المواد	**2926**	**%33.78**
خدمات	**3790**	**%43.75**

يبين الجدول رقم(4) نوع الصناعات التقليدية و عدد الحرفيين بها الموجودة على مستوى ولاية قسنطينة، و التي اقتصرت فقط على الجانب الفني و انتاج المواد اضافة الى الخدمات و قد حاز هذا الاخير على اكبر نسبة قدرت ب43% في سيطرته على مجال الصناعات التقليدية في الولاية، ثم يأتي نوع انتاج المواد ثم نوع الصناعة التقليدية الفنية بنسبتي33.78% و 22.12% على التوالي، و تعد هذه الاعداد الممثلة لعدد الحرفيين في كل نوع من الصناعات التقليدية ضئيلة مقارنة بطموحات الدولة في انعاش مجال الصناعات التقليدية في الولاية.

" تم الاتفاق مع لجنة التحكيم لوزارة المالية المجتمعة في 24 ماي 2012، بخصوص المشاريع المقترحة على ما يلي:

- إنجاز مشروع مركز حرفي ببلدية الخروب.
- إنجاز مشروع مركز حرفي ببلدية ديدوش مراد.

إضافة إلى أن قطاع الصناعة التقليدية والحرف لولاية قسنطينة يوفر مجالات متعددة في مجال الاستثمار بتطوير وترقية الحرف التقليدية:

- إنشاء مؤسسات صغيرة لإنتاج التحف النحاسية.
- إنشاء مؤسسات في مجال صناعة اللباس التقليدي.
- إنشاء مؤسسات مختصة في الخياطة الرفيعة.
- إنشاء مؤسسات لإنتاج المادة الأولية لاسيما الخيوط الفضية والذهبية المستعملة في الطرز التقليدي.
- إنشاء وحدات إنتاجية لصناعة الفخار.
- إحداث مدارس خاصة بالتكوين في مجال الصناعة التقليدية، وإعادة رسكلة المعلمين الحرفيين ".

(مديرية السياحة بقسنطينة، 2012، ص 29)

إن الملاحظ من مشاريع التنمية السياحية المستدامة السالفة الذكر، لا يوجد تركيز كبير على الجانب البيئي فيها، وينحصر تركيزها على بناء وتشييد الهياكل السياحية خاصة الفنادق ومراكز الإيواء، إضافة إلى الإهمال الكبير لجوانب التنمية الاجتماعية ، لأنه وكما قلنا سابقا في هذا الفصل، أن التنمية السياحية المستدامة، تتلازم فيها التنمية الاقتصادية مع التنمية الاجتماعية، والاهتمام بظروف المجتمع من تعليم وتنمية الموارد البشرية في قطاع السياحة، إضافة إلى تكوين الأفراد وتعليمهم كيفية الاستفادة من أوقات فراغهم وذلك في خدمة السياحة وخدمة ذاته ماديا ومعنويا، ونلاحظ كذلك عدم الاهتمام بالجانب الأمني للسياحة، أي لا توجد هناك بوادر لبرامج معمقة في مجال الأمن السياحي الذي يعد ركيزة أساسية في نجاح مشاريع التنمية السياحية المستدامة، لاسيما وأن نسبة الجريمة ارتفعت بشكل رهيب في السنوات الأخيرة في الجزائر بصفة عامة و قسنطينة بصفة خاصة، فمن يتجرأ على الذهاب إلى الأماكن السياحية المنعزلة في قسنطينة " كغابة جبل وحش " أو " حدائق الريميس " أو تمثال نصب الأموات، فهو لا محالة سوف يلقى حتفه بسبب الجماعات المجرمة المتواجدة هناك تنتظر أي فريسة من السياح في أي لحظة، دون أي تدخل من طرف الدولة اللهم إن كانت هناك دورية للأمن كل ثلاث أو أربع ساعات، وهذا غير كاف، ناهيك عن المناطق السياحية الرائعة الأخرى المعزولة التي لا تتوفر على أدنى شروط الأمن.

لا يمكن وضع خطة سياحية سليمة يطمح أن تكون ناجحة دون تخطيط مسبق ومحكم مبني على أسس سليمة.

وقاعدة أية خطة سياحية كانت أو غيرها هي البيانات والمعطيات الإحصائية، وفي هذا الصدد يعاني قطاع السياحة في الجزائر عامة وقسنطينة خاصة من نقص كبير وعدم الشمول، إذ أنه يقتصر على

بعض الأرقام الخاصة بتصنيف السائحين حسب الجنسية، عدد الوافدين، توزيع السياح على أشهر السنة،عدد الليالي .

والضعف الحالي في النظام الإحصائي السياحي يكمن في غياب الكثير من المعلومات الهامة واللازمة للباحثين والمعنيين بالتخطيط في مجال السياحة ومن بينها نجد:

1- " توزيع السياح حسب وسيلة نقلهم إلى البلد المستضيف وطريقة تنقلهم داخله وهو يسمح بتقييم مدى ملائمة وسائل النقل والطلب السياحي.

- الغرض من قدوم السياح ويسمح بتقييم نوع السياحة الذي يجلب أكبر عدد من السياح.

- الأماكن التي يزورها السياح لتحديد عناصر جذبهم وبالتالي محاولة الحفاظ عليها وتطويرها وخلق مناطق أخرى مماثلة لها وبصفة معصرنة.

- تصنيف السياح حسب السن والجنس والمستوى العلمي وبلد القدوم لمعرفة شرائح السياح الوافدين وهذا يسمح كذلك بتحديد نوع السياحة التي تقدمها الولاية.

- استطلاع رأي السياح في الأماكن السياحية وهذا لمعرفة ما الذي يعجبهم في الولاية ويجذبهم إليها، والتعرف إلى آرائهم وانتقاداتهم فيما يخص القطاع السياحي.

- عدم وجود بنك للمعلومات حول الكمونات السياحية بالولاية ". (بن المجات، 2004، ص. 150)

فتوفر هذه البيانات يمكن القائمين على التخطيط السياحي من توجيه الجهود في تحسين الصورة السياحية بالولاية، وتسمح باختيار أفضل الاقتراحات المتاحة للتوسع في بناء الفنادق، أو تحسين الخدمة الفندقية، أو تطوير الخدمات المرفقة والملحقة بها، وكذلك تنمية وتطوير الموارد والمقومات السياحية الموجودة حاليا، إضافة إلى هذا نسجل غياب خرائط سياحية شاملة تضم مناطق الجذب السياحي التي تزخر بها الولاية، وهذا يعود إلى القصور في تعداد وجرد هذه المناطق.

2- " سوء توجيه الاستثمارات في قطاع السياحة ". (بن المجات، 2005، ص. 150)

من الملاحظ في القطاع السياحي أن شركات الاستثمار الوطنية والأجنبية ترفض الدخول بأموالها في مشاريع تنموية واستغلال أماكن سياحية وتطوير الخدمات بها، وإنما تركز إلا على المشاريع البسيطة،كبناء فنادق ضعيفة التصنيف أو غير المصنفة، والمطاعم وخاصة تلك التي تقدم المأكولات العصرية الخفيفة وغيرها من المشاريع السياحية الأخرى التي لا يحتاج إليها السائح ولا يرغب فيها، وهذا الضعف في الاستثمار وسوء توجيهه عبر ولايات الجزائر يرجع إلى ضعف رؤوس أموال المستثمرين الجزائريين، أما عن الأجانب فيتجنبون ذلك بسبب عرقلة مشاريعهم من طرف بعض الإدارات والبنوك وغيرها.

3- " عدم فعالية التسويق السياحي ". (وزارة تهيئة الإقليم، 2008، ص.22)

تمتلك ولاية قسنطينة العديد من الموارد السياحية الهامة لكنها تعاني من العجز في تسويقها، وهذا راجع إلى أن المنتوج التسويقي اللازم لتنشيط الحركة السياحية لم يتوفر بعد سواء من حيث النوعية أو الكمية، وغياب المنافسة في ميدان السياحة والنقص الكبير في العمليات الإعلامية والإشهارية بالجانب السياحي للولاية، إضافة إلى هذا ارتفاع أسعار السلع والخدمات وهو يمثل أحد العوامل الاقتصادية المؤثرة على الطلب، وهو أمر يدل على عدم القدرة على تحقيق التوازن النسبي بين العرض والطلب السياحي.

4- " انخفاض مستوى الخدمات المساعدة للقطاع السياحي ". (بن المجات، 2004، ص. 151)

بالإضافة إلى ضعف مستوى الخدمات السياحية المقدمة للسياح وبساطتها سواء داخل الفنادق أو المطاعم ونقص العديد من الخدمات الثانوية التي أصبحت ضرورية في يومنا هذا من أجل منافسة أكبر الدول السياحية كتجهيز الفنادق بشبكة الأنترنيت، والفاكس، ومحلات بيع المنتوج التقليدي والمرشدين السياحيين وغير ذلك، إضافة إلى عدم تلاؤم المظهر العام والزي الخاص للعاملين بالقطاع السياحي من: مستضيفين، عمال المطبخ، عمال التنظيف، موظفي المطعم وآخرين مع متطلبات العمل، واختيارهم لا يأخذ بعين الاعتبار ثقافتهم العامة، ولا مظهرهم الخارجي، ولا نوع اللغات التي يحسنون التحدث بها، ولا

شهاداتهم ولا خبراتهم في هذا الميدان، كما نسجل غياب كل مبادرة إرسال هؤلاء الموظفين في تربصات للتحسين من مستواهم، وهذا على مستوى كل الهياكل المتواجدة بالولاية، إضافة إلى سوء معاملة السياح في هذه الهياكل وعلى مستوى شركات النقل البري والجوي، وأكثر من هذا تخلف خدمات السياحة المصرفية في البنوك، ثم إنه رغم التحسن النسبي لشبكات النقل ووسائل الاتصال السلكية واللاسلكية، إلا أن بعض المناطق السياحية خاصة منها الأثرية لا تزال تعاني من نقص الشبكات الضرورية من صرف صحي، مياه صالحة للشرب، كهرباء، إنارة خارجية وغيرها.

5- " الدور الضعيف لوكالات السياحة والأسفار ". (عامر عيساني، 2009، ص.151)

عوض أن تعمل وكالات السياحة والأسفار لولاية قسنطينة على جلب السياح إلى الولاية وإغرائهم بجمالها وخباياها، فدورها لا يقتصر إلا على تصدير السياح، إضافة إلى بعض النشاطات المكملة كبيع تذاكر السفر، والحصول على التأشيرات وغياب كل مبادرة للتعريف بالمميزات السياحية والثقافية للولاية حتى أنها تفتقر إلى بعض الضروريات كالسيارات السياحية، والمرشدين السياحيين، وغيرهم مع غياب التربصات والرسكلة لعمالهم وموظفيهم.

6- " التسيير والتكفل بالنشاطات السياحية ". (بن المجات، 2004، ص. 153)

فيما يخص الإطار القانوني الذي يتعلق بالنشاطات السياحية فالجهود المبذولة خلال العشريتين الأخيرتين من أجل إثراء القطاع السياحي بإطار قانوني سمحت بالمصادقة على ثلاثة قوانين، " اثنين في سنة 1999 المتعلقين على التوالي بالفندقية (القانون رقم 99/ 1)، ووكالات السياحة والأسفار (القانون رقم 99/ 2)، والثالث سنة 2003 وهو المتعلق بالتنمية السياحية المستدامة (القانون رقم 03/ 3)، لكن مدة إنشاء هذه النصوص التنفيذية استغرقت فترة طويلة جدا ولم تسمح بإنهاء النصوص الحكومية المقررة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فبعض النصوص التنفيذية المنهاة والمصادق عليها تحوي بعض النقائص، إضافة إلى ذلك فإن النص التشريعي الأساسي المتعلق بالتهيئة السياحية المعلن رسميا سنة 1966

والمتمثل في الأمر رقم 66 – 62 المؤرخ في 4 ذي الحجة عام 1386 الموافق لـ 26 مارس 1966 الذي يخص المناطق والأماكن السياحية يحتاج إلى المراجعة والتعديل حتى يتلاءم مع أهداف وتوجيهات الاستثمارات السياحية الحالية، كما نلاحظ غياب بعض النشاطات السياحية في هذه النصوص التنفيذية، وخاصة منها التي تتعلق بولاية قسنطينة كالصيد السياحي.

أما عن العقار السياحي الذي كان محل اهتمام السلطات العمومية خلال السنوات الأولى من الاستقلال والذي تجسد في كل من الأمر رقم 66– 62 المذكور أعلاه والمتعلق بالمناطق والأماكن السياحية، والمرسوم التنفيذي رقم 66– 75 في 04 أفريل 1966 والمتعلق بمناطق التوسع السياحي والأماكن السياحية، قد تميز خلال العشريتين الأخيرتين باللامبالاة وعدم التنفيذ الناتج عن تهميش القطاع السياحي والذي تسبب في:

– عدم إنهاء النصوص الحكومية والقوانين المقررة.

– غياب سياسة لتنمية السياحة على المدى الطويل.

– غياب آليات وأدوات للحفاظ وتسيير المدى الطويل.

– عدم التمكين من خلق امتيازات للإدارة السياحية تخص تهيئة، الحفاظ وترقية العقار السياحي ". (وزارة تهيئة الإقليم، 2008، ص.27)

فالملاحظ اليوم هو رغم تواجد هذا النص القانوني إلا أن مراقبة تسيير هذا الكمون السياحي تفلت كليا من تحكم الإدارة السياحية.

وأكثر من هذا فتسييره يتم بطريقة عشوائية، يقوم به العديد من المتدخلين منهم اللجنة الولائية لتحديد الأماكن وترقية الاستثمار، الوكالات العقارية، مديرية أملاك الدولة والجماعات المحلية مع غياب مبادرة لتنمية متكاملة لهذا القطاع، وهي وضعية تخلق صعوبات أمام الإدارة السياحية لأخذ قرار تخصيص قطع أرضية للتموضع السياحي ولاتباع سياسة محكمة للتنمية السياحية، هذه الوضعية تسببت في خسارة العديد

من المستثمرين خاصة منهم الأجانب والذين انسحبوا لبطء عمليات اتخاذ قرار تخصيص قطع أرضية، كما أنه يجب على السلطات العمومية اتخاذ الإجراءات المناسبة للحد من هذا الاستغلال العشوائي لهذا المصدر غير المتجدد.

7- " محيط لا يتلاءم مع التنمية السياحية ". (بن المجات، 2004، ص. 154)

تعدد وتعقد المعوقات المذكورة سابقا من عقبات تقنية، إدارية ومالية يزداد حدة بسبب المحيط المنفر لكل مبادرة استثمار سياحي وهذا نلاحظه خاصة من خلال:

- تقهقر المحيط الطبيعي وتشوهه بسبب كل أشكال التلوث التي يعاني منها وعدم الالتزام بقوانين حماية البيئة.

- تلف التراث والمعالم الثقافية، الأثرية والتاريخية.

- ضعف المستوى المعيشي ونقص وسائل التنظيف العمومي.

- ذهنيات بعض الأفراد الذين مازالوا يرون في السياحة مصدر اعتداء على التراث الثقافي والعادات المحلية.

- عدم وجود شرطة للسياحة تعمل على حماية السياح ومراقبة والحفاظ على المواقع السياحية وخاصة منها الأثرية.

- استغلال بعض الأفراد للسياح الأجانب مثل سائقي الأجرة والبائعين.

8- " ضعف الإشهار والإعلام السياحي ". (عامر عيساني، 2009، ص. 153)

عادة ما تهتم وسائل الإعلام بالتعريف بالسياحة في المناطق الساحلية فقط ونلاحظ غياب الإشهار بولاية قسنطينة وما تزخر به من مقومات سياحية وثقافية وهو أمر أصبح لا مناص منه في يومنا هذا من أجل استرجاع قسنطينة لصورتها ومكانتها السياحية بين أكبر الولايات والمدن السياحية عبر التراب الوطني.

9- " الاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي ". (بن المجات، 2004، ص. 155)

ويعد أهم معوق من بين كل المعوقات وحوله تدور دراستنا حيث أن الأمن هو أساس كل شيء في حياة الإنسان، ومن خلاله يمكن بناء مجتمع قوي متماسك لأن كل المشاريع التنموية في جميع المجالات تنجح في ظروف أمنية جيدة أين ينعم الناس بالطمأنينة والسكينة فما بالك بالمجال السياحي.

إن العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر والتي تميزت باختلال الاستقرار السياسي والأمني للبلاد خلق لدى السياح الأجانب والجالية الجزائرية في الخارج تخوفات للمجيء إلى الجزائر، وأثر ذلك حتى على السكان المحليين أين امتنعوا عن التنقل والسفر والسياحة، وبالتالي عرفت الجزائر عامة وقسنطينة خاصة تراجعا كبيرا في عدد السياح الوافدين خلال فترة التسعينيات وحتى بدايات الألفية الثالثة، حيث بقي ذلك التخوف من زيارة الولاية، لذلك يجب العمل جاهدين على الإشهار بعودة الاستقرار والأمن للبلاد، ومن جهة أخرى تنامي مستوى الجريمة في قسنطينة بشكل رهيب وملفت للانتباه أدى إلى عزوف كثير من الناس على زيارة المناطق السياحية الرائعة لولاية قسنطينة في ظل غياب شبه كلي للأمن خاصة في المناطق السياحية المنعزلة، يذكر فقط أن خلية الأمن السياحي في المديرية العامة للأمن في ولاية قسنطينة كل ما يكون هناك وفد أجنبي قادم للسياحة، تقوم بتأمين كل شيء له وحراسته بكل معاني الحراسة في النفس والمال والممتلكات والطريق، لكن الملفت للانتباه هو أن السائح يريد أن يعيش على سجيته أين لا يحس أنه مراقب من طرف الأمن وهذا يجعله يمتنع عن القيام بأشياء كثيرة تروق له إضافة إلى إحساسه بالتذمر لأنه مقيد نوعا ما، ناهيك عن إحساسه أنه مستهدف من طرف المجرمين مما يشعره بالاستياء وعدم الراحة النفسية.

بصفة عامة تحليل الوضع الحالي للقطاع السياحي بولاية قسنطينة من أجل السمو به إلى المستوى السياحي الذي تتمتع به المدن السياحية المجاورة، والأخرى المتواجدة في الدول السياحية القريبة خاصة منها الدول العربية التي تعرف نفس الظروف التي تتميز بها ولاية قسنطينة من الجانب الطبيعي، عادات وتقاليد متقاربة، مستوى ثقافي وعلمي متماثل، فولاية قسنطينة تعاني من عدة معوقات أهمها:

- نقص كبير في قدرات الإيواء، مرافق الترفيه والتنشيط في وسائل النقل السياحي.
- الفنادق الموجودة حاليا قديمة وتقدم خدمات بسيطة تحتاج إلى ترميم وإعادة النظر وعصرنة الخدمات التي تعرضها.
- صورة مشوهة لمدينة قسنطينة ولإنتاجها السياحي.
- تأطير ضعيف على مستوى المؤسسات العمومية (الجماعات المحلية، البلدية والولائية)
- إجراءات لا تشجع على الاستثمار في المجال السياحي.
- إطار قانوني غير كاف ويحتاج لأن يتكيف مع اقتصاد السوق ومع السياحة العصرية.
- بيئة غير ملائمة ومنفرة لكل مبادرة لتنمية السياحة بالولاية.

هذه بعض من العقبات التي تواجه تنمية القطاع السياحي بولاية قسنطينة والتي يجب تجاوزها والعمل على تحسينها وتصحيحها لاسترجاع قسنطينة لصورتها السياحية السابقة التي لطالما حافظت عليها، إضافة على ضرورة توفير الأمن لإنجاح عملية التنمية السياحية وتحسين صورة الولاية في مجال السياحة.

الفصل الخامس

الفصل الخامس

عرض البيانات الميدانية وتحليلها و تفسيرها.

تمهيد:

إن الجانب الميداني في الدراسة يعد الجانب الأهم والمجَسِّد لما جاء في الجانب النظري، خاصة منه مرحلة تفريغ البيانات وتكميمها وتحليلها و تفسيرها، والوصول إلى نتائج موضوعية ودقيقة في ضوء المتغيرات والأبعادالأساسية للبحث، وتأتي هذه المرحلة بعد النزول إلى الميدان وإتمام الدراسة الميدانية، التي تمت مع السياح حيث وزعنا عليهم الاستمارات و تحدثنا معهم بعض الوقت على هامش العمل الاساسي معهم اين وجدنا تجاوبا كبيرا و مرونة في التعامل معهم الى جانب ذلك وزعنا استمارات على عينة من المواطنين لنقف على واقعية المشكلات الحقيقية التي تؤرقهم باعتبارهم ابناء المدينة و يعلمون كل صغيرة و كبيرة عنها، ثم بتطبيق دليل المقابلة التي اجريناها مع مصالح الامن و مصالح البلدية و المستشفى و الحماية المدنية حيث لم نزود بالمعلومات الكافية و كان المسؤولون على هذه القطاعات يتكتمون على كثير من القضايا و ذلك لتغطية عجزهم و تفريطهم، ثم الملاحظة اين كنا نزور دائما مواقع الجذب السياحي و نتجول بين السياح ونلاحظ كل ما يحدث هناك، ثم يتم كخطوة أولى تفريغ البيانات المتحصل عليها في الميدان وذلك من خلال الاستمارة، ثم تأتي الخطوة الموالية والمتمثلة في التعليق على الجداول وتحليل البيانات.

ثم في الأخير الوصول إلى نتائج يتم مناقشتها من خلال متغيرات ومؤشرات البحث وأبعاده الأساسية، وكل هذه الخطوات بطبيعة الحال تتم بغية تحقيق أهداف البحث.

ولتحقيق هذه المساعي اعتمدت هذه الدراسة من خلال كل هذه الخطوات المذكورة في الجانب الميداني على محورين أساسيين هما: عرض البيانات الميدانية و تحليلها و تفسيرها، ثم مناقشة النتائج في ظل الفرضيات .

الجدول رقم (5): يبين الهواية في السياحة لدى السياح والسكان المحليين.

الفئات	الاحتمالات	التكرارات	النسبة
فئة السياح	نعم	150	100
	لا	00	00
	المجموع الأول	150	100
فئة المواطنين	نعم	50	100
	لا	00	00
	المجموع الثاني	50	100
المجموع الكلي		200	100

من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ أن كل السياح وبنسبة 100 % هم من هواة السياحة، وهذه النسبة لها دلالات صريحة على أن كل السياح الذين يتواجدون بمناطق الجذب السياحي في ولاية قسنطينة هم من هواة السياحة ويرغبون فيها ويعرفون جيدا القيمة الحقيقية في ممارستها، فهم إذن يتفسحون بقناعة أن للسياحة دور كبير في تجديد الطاقة للإنسان والترويح عن النفس، أما بالنسبة لفئة المواطنين فكلهم وبنسبة 100%هم من هواة وعشاق السياحة حسب قولهم، ومن خلال كل هذه النسب نلاحظ في المجموع الكلي في الجدول رقم (1) أن كلا الفئتين من السياح والمواطنين أي بنسبة 100% يفضلون السياحة ويحبونها لأنها حسب قولهم السبيل الوحيد للترويح عن النفس في ظل ضغوطات الحياة اليومية. و هذا يطابق ما قلناه في الجانب النظري في الفصل الثاني، حيث ان الانسان مجبول على الضجر و الملل و الروتين اليومي، فلا بد له من تغيير الجو و الترويح عن نفسه بالخروج من دائرة التكرار و التعب في الحياة و ضرورة الدخول في دائرة التجديد و الراحة، فنجد ان سيدنا آدم عليه السلام فيما روى لنا ربنا عز و جل في القرآن الكريم قد استوحش في الجنة و احس بالضجر و التعب و اشمأز من وحدته و اراد التغيير رغم ان هذا الاحساس لسيدنا آدم لم يرد صريحا في القرآن لكن علماءنا الاجلاء اشاروا

الى ذلك في اكثر من موضع حتى اتاه الله بالأنيس الذي يؤنس وحشته و هي امنا حواء، و ما يهمنا في هذا الموضع من هذا الكلام هو ان الانسان لا بد عليه ان يعطي لنفسه شيئا من الراحة النفسية كما البدنية و ذلك بممارسة السياحة، فكل الناس تحب هذا النوع من النشاط الانساني لما فيه من راحة نفسية و بدنية، وهو منطقي ان تكون كلتا الفئتين من هواة السياحة.

و للإشارة فان هذه النسب 100% و 0% ليست لها اية دلالة احصائية و لا تؤخذ بعين الاعتبار في البحث العلمي وقد وضعتها كتقرير وتأكيد على ان كل انسان طبيعي هو محب وهاو للسياحة والدليل أن كل من استجوبناهم اقروا بذلك.

الفئات	الاحتمالات	التكرارات	النسبة
فئة السياح	سياحة داخلية	11	7.33
	سياحة خارجية	139	92.66
	المجموع الأول	150	100
فئة المواطنين	سياحة داخلية	04	8
	سياحة خارجية	46	92
	المجموع الثاني	50	100
المجموع الكلي		200	100

من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أن تفضيل السياحة الخارجية من طرف السياح والمواطنين كان بنسبتي 92.66% و92% لكلا الفئتين على التوالي، أما السياحة الداخلية فكانت غير محبذة لكليهما أي بنسبتي7.33% و8% على التوالي. وعندما سألنا كلا من السياح والمواطنين عن سبب تفضيلهم للسياحة الخارجية، أجابوا بأن السياحة الداخلية في الجزائر لا تعجبهم تماما ومن جميع الجوانب سواء من الجانب الأمني أو الخدمات أو الأسعار أو حتى معاملة السكان

المحليين من مواطنين وتجار والتي يصفونها بالسيئة تجاه السياح، ثم سألنا فئة السياح عن السبب الذي جعلهم يمارسون السياحة الداخلية مع أنهم يفضلون الخارجية، أجابوا أن السبب هو مادي بحت، أي أنهم لا يستطيعون تغطية تكاليف رحلاتهم السياحية إلى الخارج، اما عن الاقلية من كلتا الفئتين الذين اختاروا السياحة الداخلية على الخارجية لم يكن بسبب النجاح او الافضلية الخدماتية، بل القضية وطنية بحتة، فهم يفضلون منتوج وطنهم حتى و ان كان رديئا، وهذه الآراء التي تفضل السياحة الخارجية لها دلالات صريحة على تدني وانحطاط السياحة ومقوماتها في الجزائر، رغم ما قلناه في الجانب النظري من هذه الدراسة عن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (م–ت–ت–س) 2008–2025، أين مرت 8 سنوات عن الشروع في تطبيق هذا البرنامج التنموي الضخم، لكن السياح اليوم يقولون بتدني السياحة في الجزائر إلى درجة أن نسبة 92.66 %منهم يفضلون السياحة الخارجية، ونحن نتساءل دائما كما السياح عن بصمات ولو قليلة تدل على الاهتمام الفعلي بالسياحة من طرف الجهات المعنية في الجزائر، و بناء على ما جاء في الجانب النظري فيما يخص استراتيجية الدولة الجزائرية في العملية السياحية و كيفية النهوض بها من خلال المخطط التوجيهي للتنمية السياحية لمسنا ان هذه السياسة غير خاضعة في مجملها الى تأصيل علمي نظري ينطلق من المعطيات الميدانية لمواقع الجذب السياحي من جهة و الى الخصوصية الثقافية و العقدية الحقيقية للمجتمع الجزائري، ولم تجرى بحوث علمية ميدانية سوسيولوجية، و الدليل على ذلك هو ان المتصفح للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية يلاحظ الشح الكبير للجانب الاجتماعي في طرحه و التركيز اكثر على الجانب الاقتصادي و الفني و العمراني، فالسياحة ليست مبان و ملاه فقط بقدر ما هي اظهار لقوة ثقافية و عقدية ميزت امة جذورها ضاربة في عمق التاريخ، وعرض لهوية شعب رضخ له جبابرة الارض و صاحب اقدس و اعظم ثورة في العصر الحديث، فنجد هنا تناقضا صارخا بين ما هو على الورق في المخطط و ما هو موجود على ارض الواقع.

الفئات	الاحتمالات	التكرارات	النسبة
فئة السياح	نعم	148	98.66
	لا	02	1.33
	المجموع الأول	150	100
فئة المواطنين	نعم	49	98
	لا	01	2
	المجموع الثاني	50	100
المجموع الكلي		200	100

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن معظم أفراد العينتين من سياح ومواطنين لهم إطلاع على مواقع الجذب السياحي في ولاية قسنطينة أي بنسبتي98.66 % و98% على التوالي، و نسبتي 1.33% و2% من السياح و المواطنين على التوالي ليس لديهم اطلاع جيد على هذه المناطق، و لنسبتي 98.66% و98% دلالة على أن السياح والمواطنين يعرفون مناطق الجذب السياحي في ولاية قسنطينة ولديهم إطلاع جيد بها، وهذا يدل على أنهم يعرفون كل الظروف المحيطة بهذه المناطق وهذا يعطي الكثير من المصداقية للمعلومات التي يدلون بها في الاستمارة، فهي تعطينا ثقة أكبر في المعلومات وتعبيرا صريحا ودقيقا عن الواقع في هذه المناطق السياحية، و من خلال ما ذكرنا في الجانب النظري فان معرفة السائح بمنطقة الجذب السياحي يعطيه ثقة اكثر في التجول و التمتع به و يخلق لديه نوعا من الالفة و الراحة و الشوق مما يحفزه على التردد عليه دائما، و هذا مكسب مهم بالنسبة لمنطقة الجذب السياحي و للقائمين عليه، وهنا يظهر دور وسائل الاعلام في تبني انجع الاستراتيجيات الاعلامية من خلال عمليات الاشهار للتعريف اكثر بمناطق الجذب السياحي المراد تنشيطها، اما في ولاية قسنطينة رغم ما تتمتع به

من مناظر طبيعية خلابة و عمران متميز وجسور معلقة و ارث ثقافي ضارب في جذور التاريخ مما يجعلها ولاية سياحية بامتياز، الا اننا لا نرى اليوم اي اعلان اشهاري لا مقروء و لا مسموع و لا مرئي خاص بمناطق الجذب السياحي فيها، و هذا ينافي ما قلناه في الفصل الثالث من الجانب النظري عما يسمى بالإعلام السياحي بأنواعه و اهميته في الترويج للمناطق السياحية لما له من تأثير كبير في توجيه الراي العام اضافة الى دوره الكبير في ارساء الوعي السياحي لدى المواطنين و تأهيلهم بطريقة مباشرة و غير مباشرة ليكونوا فاعلين ناجحين في العملية السياحية ككل.

و للإشارة فان الاطلاع و المعرفة الجيدة للسياح بمناطق الجذب السياحي له دور كبير في التخفيف من الجرائم السياحية، حيث ان هذه المعرفة تجعل السياح يتحركون بحذر و لا يتواجدون في الاماكن الخطيرة حتى لا يكونوا عرضة للمجرمين بأنواعهم و اعتداءاتهم بأنواعها من سرقة و اعتداء لفظي او بدني و استغلال، و نريد ان نقول في هذا المقام ان اطلاع السياح الجيد على مناطق الجذب السياحي في ولاية قسنطينة لم يتأتى عن طريق الاعلام السياحي الولائي او الوطني بل كان عن طريق التواتر بين الناس فقط، حتى ان جل السياح الذين استجوبناهم هم من سكان ولاية قسنطينة و من المنطقي ان يعرفوا ولايتهم.

الفئات	الاحتمالات	التكرارات	النسبة
فئة السياح	نعم	137	91.33
	لا	0	00
	أحيانا	13	8.66
	المجموع الأول	150	100
فئة المواطنين	نعم	09	18
	لا	00	00
	أحيانا	41	82
	المجموع الثاني	00	100
المجموع الكلي		200	100

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ أن فئة السياح وبنسبة 91.33% يرتادون مناطق الجذب السياحي لولاية قسنطينة، ونسبة 8.66% يرتادونها أحيانا، ولا يمتنع أحد عن الارتياد أي بنسبة 0%، وهذا دليل على أن كل السياح يرتادون مناطق الجذب السياحي لولاية قسنطينة و أنهم على مستوى عالي من الدراية بقيمة السياحة وأهميتها، أما فئة المواطنين فبنسبة 82% أحيانا فقط ما يرتادون مناطق الجذب السياحي بالولاية، وبنسبة 18% يرتادونها دائما، وهذا دليل على اهتمام السكان المحليين بالسياحة رغم أن أغلبهم يرتادون أحيانا، أي ليس هناك انقطاع كلي عن الارتياد أي بنسبة 0%.و نريد ان نشير هنا في هذا المقام الى شيء مهم جدا وهو عند مقارنتنا لهذه النسب فنلاحظ ان اغلب افراد عينة السياح و بنسبة91.33% يرتادون دائما و ليس احيانا مناطق الجذب السياحي لولاية قسنطينة و بالمقابل فان مانسبته18% فقط يرتادون هذه المناطق دائما اما الاغلبية منهم فأحيانا فقط ما يرتادونها، و هذا التباين راجع الى ان فئة السياح رغم انهم على اطلاع بمناطق الجذب السياحي الا انهم لا يعرفون خباياها و الاخطار التي يمكن ان تواجههم هناك بحجم معرفة فئة المواطنين الذين هم ابناء المدينة و يعلمون كل شيء عنها وعن مناطقها السياحية فهم لا يذهبون الى هناك الا احيانا اين يحسون انهم فعلا بحاجة الى تغيير

الجو و هذا باعترافهم هم انفسهم، و هذا كله له دلالات على عدم استتباب الامن في هذه المناطق بسبب انعدام الوعي السياحي لدى السكان المحليين في معاملتهم السيئة مع السياح اضافة الى الجماعات الاجرامية الذين هم من السكان المحليين.

الجدول رقم (9): يبين السبب الذي يجعل المواطنين والسياح يرتادون مناطق الجذب السياحي بولاية قسنطينة.

الفئات	الاحتمالات	التكرارات	النسبة
فئة السياح	لأنها جذابة	110	73.33
	لأنها آمنة	00	00
	للهروب من ضغوط العمل والحياة	40	26.66
	المجموع الأول	150	100
فئة المواطنين	لأنها جذابة	35	70
	لأنها آمنة	00	00
	للهروب من ضغوط العمل والحياة	15	30
	المجموع الثاني	50	100
المجموع الكلي		200	100

من خلال الجدول رقم (9) نلاحظ أن أغلبية السياح يرتادون مناطق الجذب السياحي لأنها جميلة وجذابة أي بنسبة 73.33%، والفئة الباقية أي بنسبة 26.66% يرتادونها للهروب من ضغوط العمل والحياة، أما فئة المواطنين فالأغلبية كذلك وبنسبة 70% يرتادون مناطق الجذب السياحي لولاية قسنطينة لأنها جميلة و جذابة، ونسبة 30% منهم يرتادونها للهروب من ضغوط العمل والحياة، والملاحظ أنه وبالنسبة لكلتا الفئتين وبنسبة 0% لا يوجد فرد من أفراد العينتين

يرتاد هذه المناطق لأنها آمنة، وهذا كله له دلالات صريحة على الوعي السياحي الذي تمتاز به كلتا الفئتين، والملفت للانتباه هو ان كلتا الفئتين لم تختارا سبب ارتيادها الى وجود الامن في هذه المناطق و هذا دليل على انعدامه، فنستنتج ان الوعي السياحي لدى السكان المحليين منخفض جدا ان لم نقل منعدم، لان اي ممارسات مسيئة للسائح هي ناجمة عن تدني الوعي السياحي لدى المسيء و نحن هنا لا نقصد كل السكان المحليين بل المسيئين منهم من مجرمين و تجار و حتى السكان، لان فردا واحدا يمكن ان يفسد سمعة منطقة سياحية بأكملها.

الجدول رقم (10): يبين سبب اشمئزاز السياح والمواطنين عند ارتيادهم مناطق الجذب السياحي لولاية قسنطينة.

الفئات	الاحتمالات	التكرارات	النسبة
فئة السياح	اللاأمن	106	70.66
	تدني الخدمات	25	16.66
	كثرة الأوساخ والقمامة	19	12.66
	المجموع الأول	150	100
فئة المواطنين	اللاأمن	30	60
	تدني الخدمات	11	22
	كثرة الأوساخ والقمامة	09	18
	المجموع الثاني	50	100
المجموع الكلي		200	100

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن نسبة 70.66%من عينة السياح يرجعون اشمئزازهم عند زيارة مواقع الجذب السياحي في ولاية قسنطينة إلى اللاأمن، أما 16.66% منهم فيرجعون ذلك إلى تدني الخدمات، و12.66 من فئة السياح يرجعون اشمئزازهم من كثرة الأوساخ والقمامة، أما بالنسبة لفئة المواطنين فالنسبة الأكبر من فئة السياح يرجعون اشمئزازهم عند زيارة مواقع الجذب

السياحي في ولاية قسنطينة إلى اللاأمن وذلك بنسبة 60%، أما 22% منهم فيرجعون ذلك إلى تدني الخدمات، و18% يرجعون اشمئزازهم من كثرة الأوساخ والقمامة.

ومن خلال كل هذه النسب نستنتج أنه لا يوجد هناك أمن سياحي بجميع مستوياته، فلا يوجد أمن ولا خدمات جيدة و لا نظافة، وهذا دليل صريح على تدني الجانب السياحي في ولاية قسنطينة، حيث إن كل مقومات هذا الأخير متدنية وهذا بشهادة السياح والمواطنين أنفسهم والنسب المئوية المذكورة رغم تفاوتها أكبر دليل على ذلك، فقد كانت نسبة السياح والمواطنين الذين ارجعوا اشمئزازهم من عدم توفر الأمن بنسبة 70.66% و 60% على التوالي وهي أكبر من نصف العينة في كلتا الفئتين فهو دليل على عدم توفر الأمن واستفحال الجريمة والاعتداء على السياح في مواقع الجذب السياحي، وبشهادة السياح فهناك كذلك عنف لفظي وجسدي يمارس عليهم من طرف عصابات الإجرام الذين هم من السكان المحليين، وهذا دليل على عدم وجود الوعي السياحي لديهم، وهذا ما أفضى إلى عنف صريح بكل أنواعه يمارس على السياح وهو ما يجعل الحالة الامنية متدهورة، و هذا ما يبرز العلاقة بين الوعي السياحي لدى السكان المحليين وأثره على تدهور الوضع الأمني في مواقع الجذب السياحي لولاية قسنطينة، أما النسبة 16.66% و22% لفئتي السياح والمواطنين على التوالي والذين أرجعوا اشمئزازهم إلى تدني الخدمات السياحية كنوعية الأكل ومدى صلاحيته، وعدم وجود حضائر لركن السيارات مما يجبر السياح على ركنها في الطريق أين يتعرضون ويعرضون للخطر، عدم وجود أماكن قضاء الحاجة مما يجعل السياح يقومون بذلك في أي منطقة يرونها مناسبة، وهي دلائل على غياب الأمن السياحي بجميع مقوماته الأمنية والصحية والخدماتية، أما نسبة 12.66% و18% لفئتي السياح والمواطنين على التوالي والذين ارجعوا اشمئزازهم من كثرة القمامة والأوساخ في مناطق الجذب السياحي، والتي يخلفها السياح الذين يجدون أنفسهم مجبرين على رمي القمامة والأوساخ في كل

مكان لعدم وجود أماكن مخصصة لذلك، وهو ما يدل على عدم قيام مصالح البلدية أو الهيئات المعنية بدورهم في توفير مثل هذه الخدمات وغيرها، وقد تأكد لنا عندما أجرينا المقابلة مع مختلف الهيئات الحكومية التي لها صلة مباشرة بإرساء ما يسمى بالأمن السياحي فوجدنا أنها لا تملك أدنى معلومة ولا توفر أدنى خدمة في مواقع الجذب السياحي كالبلدية بجميع مصالحها أي الخدماتية أو مصلحة الصحة التابعة للبلدية المتخصصة في مراقبة الأطعمة وأماكن الخدمات الاستهلاكية الغذائية، إضافة إلى المستشفى الذي تأكد لنا على لسان مسؤولها أنها تعمل مع جميع المرضى بطريقة عادية دون التمييز بين سائح ومواطن عادي، وعن مصالح الحماية المدنية فقد أكدوا لنا أنه لم يتدخلوا و لو مرة لإنقاذ أو إسعاف سائح، وقد أكد لنا ذلك السياح انفسهم، فمن يحدث له حادث يتكفلون هم (السياح) أنفسهم بنقله إلى المستشفى، وكذلك بالنسبة لمصالح الأمن فقد أخبرونا أنهم يقومون فقط بدوريات استطلاعية روتينية نادرة إلى مواقع الجذب السياحي، وهو برنامج العمل المسطر من طرف الدولة، ولا توجد مفرزات دائمة في هذه المواقع، إلا إذا كان هناك مجموعة سياح أجانب فهم يقومون بحراستهم وحمايتهم، حيث يعد هذا الإجراء تقييدا لحرية السائح الأجنبي والتضييق عليه، وبالتالي حتى طريقة حمايتهم للسياح والأجانب إجراء ليس في محله.

الفئات	الاحتمالات	التكرارات	النسبة
فئة السياح	مرتفع	00	00
	متوسط	02	1.33
	متدني	148	98.66
	المجموع الأول	150	100
فئة المواطنين	مرتفع	00	00
	متوسط	05	10
	متدني	45	90
	المجموع الثاني	50	100
المجموع الكلي		200	100

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن أغلب أفراد العينة من فئة السياح أي بنسبة 98.66% أقروا بتدني الوعي السياحي لدى سكان ولاية قسنطينة، وما نسبته 1.33% أقروا بأن الوعي السياحي متوسط، أما بالنسبة لفئة المواطنين فالأغلبية الساحقة أي بنسبة95% أقروا كذلك بتدني الوعي السياحي لدى سكان ولاية قسنطينة مع أنهم هم أنفسهم (فئة المواطنين) معنيون بهذا، و10% فقط قالوا بأن الوعي لدى السكان المحليين متوسط .

ومن خلال كل هذه النسب نلاحظ إجماعا شبه كلي على تدني الوعي السياحي لدى سكان ولاية قسنطينة، وهي دليل على عدم وجود أمن سياحي بكل معانيه، مما يفضي إلى تدهور الوضع الأمني الذي تمثل في الاعتداءات والتجاوزات من طرف السكان المحليين تجاه السياح وحتى المواطنين من السكان المحليين عند ذهابهم إلى مناطق الجذب السياحي فحكمهم حكم السياح، حيث انهم لم يسلموا من هذه الاعتداءات والمضايقات، وهذا ما جعل عصابات الإجرام تستفحل في مواقع الجذب السياحي في غياب الأمن أو الهيئات المتخصصة كالشرطة السياحية، وهذه

العصابات هي من شباب السكان المحليين، فلو كانوا واعين سياحيا لما قاموا بالاعتداء والتربص بالسياح وإيذائهم بطرق مباشرة بالسب والشتم والسرقة والضرب أو بطرق غير مباشرة في القيام بممارسات لا أخلاقية كممارسة الرذيلة وشرب الخمور أمام أعين السياح وإحراجهم، فالمواطن القسنطيني لتدني وعيه السياحي فهو بهذه المعاملات تجاه السياح سوف ينفرهم ومن ثمة يعطل عجلة التنمية السياحية وهذا يعود بالسلب على ولايته و من ثمة على وطنه، و كما قلنا في الفصل الثاني من الجانب النظري ان مستوى الوعي بالنسبة للسكان المحللين اي المستقبلين للسياح يعد عاملا دافعا و محددا لطريقة تعاملهم مع السياح وهناك علاقة طردية بين مستوى الوعي السياحي للفرد و مستوى معاملته مع السائح فالاطلاع والمعرفة الشخصية المكتسبة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية بمختلف انواعها تكون بمثابة محفز على محاولة اظهار القدر الكبير من الاحترام و التقدير تجاه الآخرين سواء كان هذا الفرد في موقع السائح او في موقع المضيف، و العكس صحيح و هذا ما رأيناه من خلال تصريحات السياح و المواطنين على حد سواء الذين اجمعوا على تدني الوعي السياحي لدى سكان ولاية قسنطينة و هو بالفعل السبب الرئيس لتدني الوضع الامني في ولاية قسنطينة، و يوحي كذلك تدني الوعي السياحي لدى السكان المحليين الى التخلف الكبير الذي تعاني منه هذه الفئات لان هذا الاخير(التخلف) ليس على مستوى المباني و العمران و غير ذلك من امور مادية بل هو على مستوى الذهنيات و العقليات اين يجعل صاحبه يتعامل مع الناس بطريقة حيوانية و هذا النوع من الناس لا يردعهم الا العنف الجسدي، و هذا كله يقودنا الى نتيجة مفادها أن الوعي السياحي المتدني للسكان المحليين زاد كثيرا في تدهور الوضع الأمني في ولاية قسنطينة.

الجدول رقم (12): يبين طبيعة معاملة السياح من طرف السكان المحليين لولاية قسنطينة.

الفئات	الاحتمالات	التكرارات	النسبة
فئة السياح	نعم	23	15.33
	لا	127	84.66
	المجموع الأول	150	100
فئة المواطنين	نعم	12	24
	لا	38	76
	المجموع الثاني	50	100
المجموع الكلي		200	100

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أن أغلب فئتي السياح والمواطنين وبنسبتي 84.66% و76% يقرون على أنهم يعاملون معاملة سيئة من طرف السكان المحليين لولاية قسنطينة، وما نسبته 15.33% و24% من السياح والمواطنين على التوالي يقرون بانهم يعاملون معاملة عادية من طرف السكان المحليين، و بالرجوع الى نسبتي الاغلبية فان هذه المعاملة السيئة حسب قولهم تكون من طرف التجار مثلا وأصحاب المطاعم الذين لا يتحلون بروح المعاملة الحسنة عند التفاوض على سلعة أو أكلة معينة فتجد التاجر أو صاحب المطعم يغضب بسرعة من السائح ويرد عليه بحدة وغلظة، ناهيك عند ركن السائح مثلا لسيارته في ملكية خاصة لمواطن أو أمام محله فنجد هذا الأخير لا يتوانى ولو للحظة على طرد السائح بطريقة فيها حدة وشدة، إضافة إلى زيادة سعر السلع عند البيع لأي سائح لا لشيء إلا لأنه غريب فيغتنم التجار هذه الفرصة لزيادة الأسعار وهذا طبعا للسياح فقط، اضافة الى ممارسات أخرى كثيرة تنم عن انعدام الوعي السياحي لدى السكان المحليين لولاية قسنطينة، و هذا كما ذكرنا في تحليلنا لمعطيات الجدول الماضي لا ينم الا عن حيوانية سببها التخلف لان مثل هذه الممارسات لا نجدها الا في المجتمعات المتخلفة اين ينظر للسائح على انه فريسة او صيد يتنافس كل طرف الى الايقاع به

و بطرق استغلالية حيوانية حقيرة، اضافة الى سوء التربية الذي سببه ضعف اداء مؤسسات التنشئة الاجتماعية و على راسها الاسرة و هذا دليل كذلك على هشاشة المجتمع بكل منظوماته، وأما أننا تحدثنا في السابق على وجود وعي سياحي لدى فئة المواطنين فنقصد منهم الذين استجوبناهم، أما انعدامه لدى السكان المحليين فنقصد به على مستوى المعاملات مع السياح والغرباء وهذا ينحصر كذلك على التجار والمواطنين الذين يكون لهم اتصال مباشر مع السياح.

و نستنتج في الأخير ومن خلال النسب المذكورة في الجدول رقم (12) أنه هناك تدني في الوعي السياحي لدى السكان المحليين لولاية قسنطينة، وهذا يفضي كما ذكرنا سابقا الى تدهور الوضع الأمني الذي يؤدي بدوره الى تعطل عجلة التنمية السياحية، باعتبار أن الأمن هو من المقومات الأساسية لهذه الأخيرة.

الجدول رقم (13): يبين الوسائل المهمة في إنجاح السياحة في ولاية قسنطينة.

الفئات	الاحتمالات	التكرارات	النسبة
فئة السياح	توفير الأمن	22	14.60
	توفير الخدمات	11	7.33
	رفع مستوى الوعي لدى المواطنين	117	78
	المجموع الأول	150	100
فئة المواطنين	توفير الأمن	10	20
	توفير الخدمات	03	06
	رفع مستوى الوعي لدى المواطنين	37	74
	المجموع الثاني	50	100
المجموع الكلي		200	100

من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ أن أغلبية فئة السياح وبنسبة 78% يختارون الرفع من مستوى الوعي لدى المواطنين كأول مسألة أو مقوم من مقومات السياحية فيما اختار منهم وبنسبة 14.60% توفير الأمن كأول مقوم للسياحة، و اختار 7.33% منهم مقوم توفير الخدمات لإنجاح السياحة في ولاية قسنطينة، أما بالنسبة لفئة المواطنين فاختار من أفراد العينة ما نسبته 74% مقوم رفع الوعي لدى السكان المحليين في إنجاح العملية السياحية، فيما اختار 20%منهم مقوم توفير الأمن كأول مقوم للسياحة، واختار 6%منهم مقوم توفير الخدمات.

ومن خلال كل هذه النسب نجد أن فئتي السياح والمواطنين وباختلاف آرائهم حول المقومات الأساسية للسياحة بينوا معاناتهم في مواقع الجذب السياحي خاصة من تدني الوعي لدى المواطنين المحليين الذي يفضي بدوره إلى مشكلات كبيرة على رأسها تدهور الوضع الأمني، ونحن نرى أن النسبة الكبيرة من كلتا الفئتين اللتين قالتا برفع الوعي السياحي لدى المواطنين المحليين كأساس للنهوض بالسياحة هما الأكثر توفيقا في الرأي، لأن الرفع من الوعي ينجر عنه كثير من الفوائد، وتنتهي من خلاله الكثير من المشكلات وعلى رأسها موضوع الأمن، فكلما كان الوعي السياحي راقيا ومرتفعا كان التعامل مع السياح بأكثر مفهومية وعقلانية، ويتحول العنف ضد السياح بمختلف أنواعه إلى استغلال لعملية السياحة ككل من طرف السكان المحليين حتى يستفيدوا ماديا من جهة، وتستفيد ولايتهم (قسنطينة) من جهة أخرى من حركية عجلة التنمية السياحية ومن ثمة زيادة الدخل القومي للوطن ككل.

الجدول رقم (14): يبين دور الدين الإسلامي في إرساء الوعي السياحي.

الفئات	الاحتمالات	التكرارات	النسبة
فئة السياح	نعم	147	98
	لا	03	2
	المجموع الأول	150	100
فئة المواطنين	نعم	49	98
	لا	01	2
	المجموع الثاني	50	100
المجموع الكلي		200	100

من خلال الجدول رقم (14) نلاحظ أن نسبتي 98% من أفراد عينتي السياح والمواطنين أجمعوا على أن الوازع الديني له دور في إرساء الوعي السياحي، وما نسبته 2% لكلا العينتين أقروا بأن الوازع الديني ليس له دور في ارساء الوعي السياحي وهو دليل على الفقر الديني الذي يعاني منه هؤلاء الأشخاص. و حسب قول السياح والمواطنين الذين أقروا بدور الوازع الديني فإن العلاقة بين هذا الاخير والوعي السياحي تكمن في أن الدين الإسلامي يحرم كل أنواع الاعتداءات والمضايقات والتجاوزات بين الناس بعضهم ببعض كالعنف اللفظي أو الجسدي أو السرقة أو الاستغلال اللامشروع أو التدليس أو الزنا أو تعاطي المخدرات والخمور، وقد اسقط السياح والمواطنون هذا المنظور الإسلامي في المعاملة بين الناس على السياح، فالاعتداء عليهم يدخل في دائرة الظلم والتعدي على الغير، فالسكان المحليون عندما يبتعدون عن مثل هذه المعاملات سواء بين بعضهم بعض أو تجاه السياح فهذا من شأنه أن يرفع لديهم مستوى الوعي السياحي ومن ثمة استتباب الأمن في مناطق الجذب السياحي وهنا تتضح العلاقة بين الوعي السياحي

والوضع الأمني، حيث انه للوازع الديني دور كبير في تثبيت هذين المقومين الأساسيين في العملية السياحية.

و حري بنا في هذا المقام ان نتحدث عن مقاصد الشريعة الاسلامية التي تحدثنا عنها في الجانب النظري اين اسقطنا هذه الاخيرة على الامن السياحي، فحفظ النفس و المال و النسل والعرض و العقل يمكن ان توظف توظيفا ايجابيا و مثاليا فيما يسمى بالأمن السياحي الذي له علاقة وطيدة بالوعي السياحي، فبينهما علاقة طردية حيث كلما زاد الوعي زاد الامن، و لفظ الحفظ هنا يمكن ان يشير الى عدم التعدي اذا ما اقترن بالوعي، فالذي له وعي ديني و يفرق بين الحلال و الحرام و الجائز و غير الجائز و يعمل بهم لا يقع في محارم الله، و الظلم والتعدي من محارمه و العكس صحيح، و كذلك بالنسبة للذي له وعي سياحي فهو يعرف قيمة السياحة و ما لها من تأثير نفسي على الفرد الممارس لها، و تأثير مادي على الافراد و المجتمع ككل فيما يتعلق بالدخل، فهو يحاول تنشيط العملية السياحية في بلده قدر المستطاع و يكون احسن ممثل له امام السياح، فيحاول دائما ارضاءهم و الوقوف الى جانبهم و مساعدتهم عند الحاجة، فالوعي السياحي مقترن تأصيلا بالوعي الديني الاسلامي فكل ما يحث عليه الاسلام من مبادئ و اخلاق و قيم و معاملات من شانه ان يعزز و يقوي الوعي السياحي.

الجدول رقم (15): يبين مدى معرفة السياح والمواطنين بالعلاقة الموجودة بين الدين الإسلامي و السياحة.

الفئات	الاحتمالات	التكرارات	النسبة
فئة السياح	نعم	09	6
	لا	03	2
	لا أدري	138	92
	المجموع الأول	150	100
فئة المواطنين	نعم	06	12
	لا	01	2
	لا أدري	43	86
	المجموع الثاني	50	100
المجموع الكلي		200	100

من خلال الجدول رقم (15) نلاحظ أن ما نسبته 92% و86% من عينتي السياح والمواطنين على التوالي لا يدرون إن كان الدين الإسلامي يحث على السياحة أم لا، وما نسبته 6% و12% من عينتي السياح والمواطنين يعلمون أن الدين الاسلامي يحث على السياحة، وما نسبته 2% لكلا العينتين ينفون حث الدين الاسلامي على السياحة. وهذه النسب لها دلالات صريحة على التدني الرهيب للثقافة الدينية لدى المواطن الجزائري بصفة عامة، والنسب المئوية المذكورة أكبر دليل على ذلك، حيث ان أغلب أفراد العينتين لا يدرون إن كان الدين الإسلامي قد تحدث أو تناول موضوع السياحة سواء في القرآن أو في السنة النبوية الشريفة، والنسبتين الاخريين ينفون تماما ذلك رغم انهما نسبتان ضئيلتان، وهذا ما من شأنه ان يقلل من الوعي السياحي ومنه التأثير على الوضع الأمني في مناطق الجذب السياحي، لان الوعي السياحي اذا ما اقترن بالأمن فان مشربه العلمي و الاصلي هو الدين الاسلامي الذي نبذ كل انواع العنف و الظلم و التعدي على الغير، و حث بالمقابل عل اكرام الضيف وحسن الاستقبال والمعاملة، وهذا كله يعد

من مقومات الوعي السياحي، وللإشارة فان عدم علم السياح بالعلاقة الموجودة بين الدين الاسلامي و السياحة هو ما يجعلهم يمارسون ممارسات مشينة و مسيئة للعملية السياحية ككل، اما عدم علم السكان المحليين بالعلاقة المذكورة سالفا هو كذلك ما يجعلهم يسيئون المعاملة مع السياح، وهذا كله يعد تدنيا في الوعي السياحي.

الجدول رقم (16): يبين معرفة السياح والمواطنين بأحكام السياحة في الشريعة الإسلامية.

الفئات	الاحتمالات	التكرارات	النسبة
فئة السياح	نعم	01	0.66
	لا	147	98
	نوعا ما	02	1.33
	المجموع الأول	150	100
فئة المواطنين	نعم	01	2
	لا	49	98
	نوعا ما	00	00
	المجموع الثاني	50	100
المجموع الكلي		200	100

من خلال الجدول رقم (16) نلاحظ أن ما نسبته 0.66 % و2% من عينتي السياح والمواطنين على التوالي لديهم اطلاع على أحكام السياحة في الشريعة الاسلامية، وما نسبته 1.33% من عينة السياح لديهم اطلاع بسيط جدا عن هذه الاحكام، وما نسبته 98% لكلا العينتين ليست لديهم أدنى فكرة عن أحكام السياحة في الشريعة الإسلامية وهذا له دلالات صريحة على انعدام الثقافة الدينية الإسلامية في المجال السياحي لدى هذين الفئتين مما يفضي إلى تدني الوعي السياحي في المجال الديني الذي يؤدي في بعض الأحيان الى ممارسات غير شرعية من طرفهم

في مواقع الجذب السياحي، وهذا السؤال هو تأكيد على ما ورد في السؤال السالف مباشرة والذي أكد صدق السياح والمواطنين في إجاباتهم.

الجدول رقم (17): يبين حماية الشريعة الإسلامية للسائح ولو كان غير مسلم حسب رأي السياح والمواطنين.

الفئات	الاحتمالات	التكرارات	النسبة
فئة السياح	نعم	131	87.33
	لا	00	00
	لا أدري	19	12.66
	المجموع الأول	150	100
فئة المواطنين	نعم	37	74
	لا	00	00
	لا أدري	13	26
	المجموع الثاني	50	100
المجموع الكلي		200	100

من خلال الجدول رقم (17) نلاحظ أن أغلب أفراد العينتين سياحا ومواطنين على التوالي وبنسبتي 87.33% و74% يؤكدون على أن الشريعة الإسلامية تحمي السائح ولو كان غير مسلم، وما نسبته 12.66% و26% من سياح ومواطنين على التوالي لا يدرون ان كانت الشريعة الاسلامية تحمي السائح ولو كان غير مسلم، وحسب قول أغلب السياح والمواطنين فإنهم استنتجوا حماية الشريعة الإسلامية للسائح ولو كان غير مسلم قياسا على أن الجميع يعلم حسب قولهم أن الاعتداء على أي إنسان سواء كان مسلما أو غير مسلم وبشتى أنواع الاعتداء هو ظلم، والظلم محرم في الإسلام حتى على غير المسلم، والسائح الأجنبي في نظرهم يدخل تحت هذه الدائرة، و منه فالإسلام يحميه حماية كلية ناهيك عن القانون.

ومن خلال هذه النسب فإن فئة المواطنين هم من السكان المحليين ويعلمون أن الاعتداء على الغير بطريقة أو بأخرى لا يجوز شرعا حتى وإن كان السائح أجنبيا، فتفسير الاعتداءات الحاصلة تجاه السياح بكل أنواعها في مناطق الجذب السياحي لولاية قسنطينة يدل على ان هؤلاء المعتدين لا علاقة لهم بالدين الإسلامي إلا شكلا فقط أين ينعدم لديهم الوازع الديني، وهذا له دلالات قوية على تدني الوعي السياحي لديهم مما يؤثر سلبا على الوضع الأمني في مناطق الجذب السياحي لولاية قسنطينة وهذا يبين كذلك العلاقة الارتباطية التأثيرية بين الوعي السياحي والوضع الأمني في هذه المناطق.

الجدول رقم (18): يبين وضع السياحة في الجزائر حسب رأي السياح والمواطنين.

الفئات	الاحتمالات	التكرارات	النسبة
فئة السياح	جيد	00	00
	مقبول	03	2
	متدني	147	98
	المجموع الأول	150	100
فئة المواطنين	جيد	00	00
	مقبول	01	2
	متدني	49	98
	المجموع الثاني	50	100
المجموع الكلي		200	100

من خلال الجدول رقم (18) نلاحظ أن أغلب أفراد عينتي السياح والمواطنين وبنسبتي 98% لكلا العينتين على التوالي قيموا وضع السياحة بالجزائر على أنه متدني، وما نسبته2% لكلا العينتين قيموه على أنه مقبول. و حسب هذه النسب فإن رأي السياح والمواطنين في وضع

السياحة بالجزائر يعكس وضعها الحقيقي على أرض الواقع أين أقرت الاغلبية الساحقة من كلا العينتين على تردي الوضع وسوءه، وهذا له دلالات صريحة على عدم وجود إرادة سياسية في التعامل مع هذا المجال، إضافة إلى بطء عجلة التنمية السياحية المستدامة رغم بداية انطلاق المخطط التوجيهي 2008– 2025، الذي الى غاية الآن 2016 قضى تقريبا نصف المدة المسطرة له فلم نرى الا بعض الفنادق الكبيرة التي بنيت في بعض المناطق المذكورة في المخطط التوجيهي على غرار فندق الماريوت ذو الخمس نجوم في مدينة قسنطينة و دهن بعض العمارات و ترميم اخرى هذا لان قسنطينة فازت في العام 2015 بتظاهرة عاصمة الثقافة العربية و تدشين قاعة الزينيت الفخمة التي صرف لتشييدها اموال طائلة فأصبحت تستقبل الوفود على مدار سنة 2015 لإقامة الحفلات و صرف الاموال بحجة قسنطينة عاصمة للثقافة العربية، مع ان الثقافة لا تنحصر فقط في الرقص و الغناء بل لها مقومات اخرى من شانها ان تبرهن فعلا على ان هذه المدينة هي عاصمة للثقافة العربية، ثم لم نلاحظ اي اهتمام بمناطق الجذب السياحي لهذه الولاية، حتى درب السياح الذي خصصت له ميزانيته منذ سنوات حسب قول مدير السياحة لولاية قسنطينة وكما ذكرنا في الجانب النظري الا ان هذا المشروع لم يرى النور إلى اليوم مع، انه انجح مشروع سياحي يمكن ان تقوم به السلطات المعنية لأنه يظهر فعلا بعدا طبيعيا و حضاريا رهيبا لولاية قسنطينة لان هذا الدرب يصل الى وادي الرمال من الاسفل اين توجد مناظر طبيعية مذهلة فعلا، و انا متأكد كباحث ان هذا المشروع لو يتم سوف يقفز بهذه المدينة الى المراتب الاولى عالميا في مجال السياحة، فلم نفهم الجدوى من وضع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية و ما مصير الاموال التي رصدت له، مع ان هذا كله حدث ايام البحبوحة المالية التي مرت بها الجزائر و لا علاقة له بالتقشف و حتى لو كان ذلك فعلى الاقل نرى نصف المشاريع قد انجزت و لا باس ان تتوقف بسبب الضائقة المالية التي تمر بها البلاد كما يدعون، لكننا لم نرى اي دلالات او بوادر توحي بالانطلاق في انجاز هذا المشروع الضخم منذ 2008 و لم

يلاحظ أي تغيير على وضع السياحة في الجزائر، و عليه و انطلاقا من كل هذه المعطيات نقول ان الحكومة الجزائرية ليست لها ادنى نية في النهوض بالسياحة، على الاقل من قبيل زيادة الدخل القومي و ايجاد موارد اخرى عدا النفط الذي هو مورد ناضب ان عاجلا ام آجلا و لا توجد هناك ادنى ارادة سياسية لذلك هذا التفسير الاول و هو الوارد على الارجح، اما التفسير الثاني فمفاده ان الجهات المسؤولة عن هذا القطاع الحساس(السياحي) لا تفقه شيئا في مجال السياحة ولا علاقة لها بهذا المجال بتاتا و ما نسمعه او نقرؤه ما هو الا نفخ في ابواق صامتة و حبر على ورق، و كل هذا يدل فعلا على تدني السياحة في الجزائر وانعدام التنمية السياحية فيها كما قال السياح و اكدته ملاحظاتنا كباحثين في الميدان.

الجدول رقم (19): يبين العامل الحاسم الذي يتحكم في النشاط السياحي حسب رأي السياح والمواطنين.

الفئات	الاحتمالات	التكرارات	النسبة
فئة السياح	الأمن	83	55.33
	الخدمات	26	17.33
	أهمية القطب السياحي	41	27.33
	المجموع الأول	150	100
فئة المواطنين	الأمن	27	54
	الخدمات	09	18
	أهمية القطب السياحي	14	28
	المجموع الثاني	50	100
المجموع الكلي		200	100

من خلال الجدول رقم (19) نلاحظ أن 55.33% من أفراد عينة السياح أكدوا أن العامل الحاسم الذي يتحكم في النشاط السياحي هو العامل الأمني، أما نسبة 27.33% منهم فاختاروا عامل

القطب السياحي وأهميته، أما نسبة 17.33% منهم فاختاروا عامل الخدمات، أما فئة المواطنين فنسبة 54% اختاروا عامل الأمن، و28% منهم اختاروا عامل أهمية القطب السياحي، و18%منهم اختاروا عامل الخدمات.

و الملاحظ من خلال النسب فإن اختيار عامل الأمن في تنشط الحركة السياحية من طرف كلتا الفئتين كان بنسبة أكبر من الاحتمالات الأخرى وهو55.33%و 54% على التوالي، وهذا دليل على أهمية الجانب الأمني في إنجاح الحركة السياحية وتنشيطها، وهذا صحيح فلا يمكن لأي كان أن يذهب إلى أي مكان لا يأمن فيه لا على ماله ولا على عرضه ولا على نفسه، وكان الاختيار الثاني لكلتا الفئتين هو أهمية القطب السياحي فلهذا الأخير فعلا دور فعال في تنشيط الحركة السياحية وكان ذلك بنسبة 27.33% و28% على التوالي، ثم تأتي نسبتي 17.33% و18% على التوالي لكلتا الفئتين، وهذا الاختلاف في النسب رغم تفاوتها له دلالة على أهمية كل هذه العوامل في تنشيط الحركة السياحية خاصة عامل الأمن الذي له علاقة مباشرة مع حركة التنمية السياحية المستدامة، وما اختيار اغلبية الفئتين العامل الامني في تنشيط الحركة السياحية الا دليل على انهم كسياح يطالبون بالأمن لانهم يعانون من نقص هذا العامل في مواقع الجذب السياحي.

الجدول رقم (20): يبين دور العامل الأمني في تنشيط الحركة السياحية.

الفئات	الاحتمالات	التكرارات	النسبة
فئة السياح	دور إيجابي	149	99.33
	دور سلبي	00	00
	ليس له دور	01	0.66
	المجموع الأول	150	100
فئة المواطنين	دور إيجابي	49	98
	دور سلبي	00	00
	ليس له دور	01	2
	المجموع الثاني	50	100
المجموع الكلي		200	100

من خلال الجدول رقم (20) نلاحظ أن أغلب أفراد عينتي كلتا الفئتين من سياح ومواطنين بينوا لنا أن العامل الأمني له دور ايجابي في تنشيط الحركة السياحية أي بنسبتي 99.33% و98% على التوالي، وما نسبته 0.66% و2% من السياح والمواطنين على التوالي فقالوا بأن العامل الأمني ليس له دور في تنشيط الحركة السياحية. ومن خلال هذه النسب يتضح لنا أهمية العامل الأمني في الحركة السياحية وهذا ما يبين العلاقة الوطيدة بين الأمن والتنمية السياحية المستدامة في علاقة ارتباطيه تأثيرية، و مصداقا لما قلناه في الجانب النظري فان هذه العلاقة تخلق حالة التلازم بينهما، فالتنمية السياحية المستدامة بكل مقوماتها و جوانبها مربوطة بمدى استتباب الامن داخل المجتمع، و مدى قدرة الدولة بمؤسساتها الحفاظ على الأمن و الطمأنينة و السكينة، فالأمن اذن هو عملية اجتماعية مهمة في الحياة البشرية، و هو المؤشر الاساسي و المقوم الرئيس في عملية التنمية بصفة عامة و التنمية السياحية المستدامة بصفة خاصة، اذن فالعامل الأمني هو عامل مهم في تنشيط الحركة السياحية و من ثمة التنمية السياحية المستدامة.

الجدول رقم (21): يبين سبب ضعف الإقبال على مناطق الجذب السياحي في ولاية قسنطينة.

الفئات	الاحتمالات	التكرارات	النسبة
فئة السياح	انعدام الأمن	143	95.33
	انعدام المرافق	07	4.66
	المجموع الأول	150	100
فئة المواطنين	انعدام الأمن	48	96
	انعدام المرافق	02	4
	المجموع الثاني	50	100
المجموع الكلي		200	100

من خلال الجدول رقم (21) نلاحظ أن ما نسبته95.33% من أفراد عينة فئة السياح اختاروا انعدام الأمن كسبب رئيسي في ضعف الإقبال على مناطق الجذب السياحي، أما عن احتمال انعدام المرافق فكان الاختيار من طرف أفراد العينة من نفس الفئة يقدر بنسبة 4.66%، أما عن فئة المواطنين فما نسبته 96% من أفراد العينة اختاروا احتمال انعدام الأمن كسبب رئيسي في ضعف الإقبال على مناطق الجذب السياحي بولاية قسنطينة، وعن احتمال انعدام المرافق فكان اختيار أفراد العينة من المواطنين ما نسبته 4%.

ومن خلال هذه النسب نجد أن الأغلبية الساحقة من أفراد عينة السياح والمواطنين وبنسبة 95.33% و96% على التوالي رجحوا انعدام الأمن كسبب رئيس في ضعف إقبال السياح على مناطق الجذب السياحي بولاية قسنطينة رغم أنها مناطق سياحية بامتياز خاصة المدينة (قسنطينة) في حد ذاتها فهي تحفة معمارية خارقة وهي من أجمل المدن في العالم بشهادة المتخصصين في هذا المجال أو السياح الأجانب، لبنائها فوق الصخر العتيق ناهيك عن جسورها المعلقة، أما النسب المئوية الأخرى فلا تؤخذ بعين الاعتبار لضآلتها، فالإجماع تقريبا

جاء على الجانب الأمني، وهذا دائما يؤكد أهمية الجانب الأمني في العملية السياحية، والوضع الأمني القائم في ولاية قسنطينة لهو أكبر دليل على الاختيار الصائب لأفراد العينة لكلتا الفئتين والذي يؤثر تأثيرا مباشرا على عملية التنمية السياحية المستدامة، فوضع البرامج والخطط التنموية دون الأخذ بعين الاعتبار الجانب الأمني كأهم عامل لإنجاح هذه العملية سوف لن يجدي نفعا، ولا يمكن أن تكون هناك تنمية سياحية دون استتباب الأمن، وقد تأكد لنا هذا عند زيارتنا مناطق الجذب السياحي خاصة المناطق الخارجة عن المدينة أي في أماكن الغابات السياحية والمساحات الخضراء كغابة المريج مثلا، أو المناطق الأثرية كمدينة بتديس مثلا، رغم جاذبيتها واعتبارها مناطق جذب سياحي بامتياز، إلا أن الإقبال عليها كان جد محتشم وذلك لانعدام الأمن الدائم وفي ظل وجود عصابات الإجرام وجماعات الخمور، ناهيك عن السيارات المركونة هنا وهناك لممارسة كل أنواع الرذيلة وكأنها موقع مخصص لذلك، وقد تمكنا في مرة من المرات وبمحض الصدفة الالتقاء بدورية الدرك الوطني أين أخبرونا أنهم يزورون هذه المناطق فقط نادرا، ولما سألناهم عن هذه العصابات التي تمارس كل شيء في مناطق الجذب السياحي، وحتى المواطنين الذين يأتون بسياراتهم لممارسة الرذيلة ومواعيد الغرام، فقد أخبرونا أنهم لا يتلقون أوامر بالقبض عليهم وممنوع حتى إزعاجهم، لأنهم لم يخلو بالأمن العام ماداموا بعيدين عن المدينة أو المناطق الحضرية، وهذا ما جعل الإقبال ضعيفا جدا من طرف السياح خاصة من أبناء مدينة قسنطينة الذين أخبرونا أنهم يعلمون جيدا ما يحدث في هذه المناطق، وانطلاقا من كل هذه المعطيات يبقى السؤال مطروحا، كيف يمكن تحقيق التنمية السياحية المستدامة في ظل هذا الوضع الأمني الراهن الذي لا يوحي بأي نجاح في هذا المجال، والدولة منهمكة في بناء الفنادق الفخمة والفارهة وتصرف ملايين الدولارات على الهياكل السياحية كفندق الماريوت ذو خمسة نجوم، وإهمال المقومات الأساسية لنجاح عملية التنمية السياحية المستدامة كالأمن

السياحي وتثبيته وإرسائه في كل مناطق الجذب السياحي على مدار 24 ساعة وعلى مدار السنة.

الجدول رقم (22): يبين مستوى الخدمات في مناطق الجذب السياحي في ولاية قسنطينة.

الفئات	الاحتمالات	التكرارات	النسبة
فئة السياح	جيد	00	00
	مقبول	01	0.66
	متدني	149	99.33
	المجموع الأول	150	100
فئة المواطنين	جيد	00	00
	مقبول	01	2
	متدني	49	98
	المجموع الثاني	50	100
المجموع الكلي		200	100

من خلال الجدول رقم (22) نلاحظ أن أغلب أفراد عينتي السياح والمواطنين أي بنسبتي 99.33% و98% على التوالي، يقرون بأن مستوى الخدمات في مناطق الجذب السياحي بولاية قسنطينة متدني، وما نسبته 0.66% و2% من السياح والمواطنين على التوالي فقالوا بأن مستوى الخدمات مقبول . وهذه النسب لها دلالات صريحة على انعدام الأمن السياحي في جزئه المتمثل في الأمن الخدماتي، حيث أقر أغلب أفراد العينتين بتدني الخدمات وفي بعض الأحيان انعدامها فلا أماكن أخذ قسط من الراحة، ولا أماكن قضاء الحاجة ولا أماكن عبادة، وإن وجدت لا تكون في المستوى المطلوب، حيث يكون هدفهم فقط الربح ولا يهمهم راحة السائح أو نوعية الأطعمة أو الخدمات، فانعدام هذه الاخيرة كذلك أو تدينها لها دلالة واضحة على عدم اهتمام الجهات المعنية بما يسمى بالتنمية السياحية المستدامة، وأن كل ما يقال هو حبر على ورق، أو أنهم

يهتمون فقط ببناء وتشييد الفنادق ودور الملاهي والحفلات كقاعة " زينيت "، ويظنون أن هذه هي التنمية السياحية.

الجدول رقم (23): يبين مدى رضى السياح والمواطنين على الأسعار مقابل الخدمات.

الفئات	الاحتمالات	التكرارات	النسبة
فئة السياح	نعم	01	0.66
	لا	149	99.33
	المجموع الأول	150	100
فئة المواطنين	نعم	02	4
	لا	48	96
	المجموع الثاني	50	100
المجموع الكلي		200	100

من خلال الجدول رقم (23) نلاحظ أن أغلب أفراد عينتي السياح والمواطنين وبنسبتي 99.33% و96% على التوالي أقروا بأن الأسعار مقابل الخدمات غير مقبولة ومرتفعة، وما نسبته 0.66% و4% للسياح والمواطنين على التوالي قالوا بأن الأسعار مقبولة وهذا يدل على أن هؤلاء الأشخاص حالتهم المادية ممتازة.

ومنه يمكن القول أن الأغلبية الساحقة من السياح والمواطنين على حد سواء غير راضين على الأسعار، وهذا ما يدل على غلاء الخدمات حيث اقروا أنها ليست في متناولهم، وهذا دليل على عدم وجود أمن سياحي في جانب الخدمات والأسعار ما من شأنه ان يقلل من الإقبال على مناطق الجذب السياحي ومنه تعثر التنمية السياحية المستدامة، و للإشارة فقط فان هذا الغلاء في الاسعار يدل على تدني الوعي السياحي لدى التجار و البائعين اين يستغلون ظرف السياحة و يضاعفون اسعار منتجاتهم للربح السريع، و هذا ينفر السائح و يجعله يستاء من ذلك و لان

هذا الاخير يعرف جيدا الاسعار و يتنبه الى تلك التي هي غير عادية، و الغريب في الامر ان السائح اذا ما علق على الاسعار فان البائع يغضب و ربما يطرد السائح.

الجدول رقم (24): يبين الوجود من عدمه لفضاءات أداء الطقوس الدينية في مواقع الجذب السياحي.

الفئات	الاحتمالات	التكرارات	النسبة
فئة السياح	نعم	00	00
	لا	150	100
	المجموع الأول	150	100
فئة المواطنين	نعم	00	00
	لا	50	100
	المجموع الثاني	50	100
المجموع الكلي		200	100

من خلال الجدول رقم (24) نلاحظ أن كل أفراد عينتي الفئتين أقروا بعدم وجود فضاءات لأداء الطقوس الدينية كالصلاة مثلا أو أماكن للوضوء وغيرها وذلك بنسبة 100%، ولم يذكر أحد من أفراد العينيتين أنه وجد مصلى أو غير ذلك في أماكن الجذب السياحي التي زارها في ولاية قسنطينة أي بنسبة 0%.

وهذا دليل على عدم الأخذ بعين الاعتبار الجانب الديني أو الأمور العقدية عند وضع البرامج التنموية من طرف الهيئات، فنجد السياح وعند دخول وقت الصلاة يتوضئون بإمكانياتهم الخاصة ويقيمون الصلاة في الفلاة، فلا أماكن وضوء ولا مصليات لصلاة الجماعة ولا أدنى مقوم يدل على أدنى اهتمام بهذا الموضوع، وانا كباحث و سائح في نفس الوقت رأيت في بعض البلدان الاسلامية انه في كل مناطق الجذب السياحي يوجد مصلى و مائضة و اماكن قضاء الحاجة اكرمكم الله و فيها القائمون عليها بامتياز، بل و حتى في اماكن استراحة المسافرين توجد هذه

الاشياء و ان كانت في الفلاة، اما نحن هنا في الجزائر فاين تولي وجهك تجد ملهى او مرقص او حديقة للمواعيد الغرامية و تجد لها حارسها الذي يسهر على راحة النزلاء او المرتادين، وتجد المسؤولين لا يكلفون انفسهم حتى لتشييد مصلى صغير ربما لا يكلف بضع دنانير، رغم ان التكاليف من اموال الدولة و ليست من جيوبهم، و يتغنون بان الاسلام دين الدولة.

وللإشارة فان نسب هذا الجدول ليست لها دلالات احصائية ولا تؤخذ بعين الاعتبار في البحث العلمي، ولكننا وضعناها فقط لتأكيد عدم اهتمام الدولة بالجانب العقدي عند وضع برامج التنمية السياحية .

الجدول رقم (25): يبين اهتمام الدولة من عدمه بالجانب الديني للسياح عند وضعها لبرامج التنمية السياحية.

الفئات	الاحتمالات	التكرارات	النسبة
فئة السياح	نعم	01	0.66
	لا	149	99.33
	المجموع الأول	150	100
فئة المواطنين	نعم	01	2
	لا	49	98
	المجموع الثاني	50	100
المجموع الكلي		200	100

من خلال الجدول رقم (25) نلاحظ أن أغلب عينتي السياح و المواطنين وبنسبتي 99.33% و98% أجابوا بأنهم لا يرون أن الدولة تأخذ بعين الاعتبار الاهتمامات الدينية عند وضعها لبرامج التنمية السياحية، وما نسبته 0.66% و2% من السياح و المواطنين على التوالي يقولون بأن الدولة تأخذ بعين الاعتبار الاهتمامات الدينية للسياح والمواطنين .

وقد استندت الأغلبية الساحقة من كلا الفئتين في هذا الجواب إلى أنهم لم يروا أي مؤشر يبين اهتمام الدولة بهذا المجال على أرض الواقع، وهذا له دلالات صريحة على أن الدولة لا تهتم إطلاقا بالجانب الديني عند وضعها لمثل هذه البرامج، رغم أن الدولة الجزائرية مسلمة شعبا وحكومة، وهذا الجدول جاء تأكيدا للجدول الذي سبقه.

الجدول رقم (26): يبين مدى تعامل أجهزة الأمن مع التجاوزات اللاأخلاقية في مناطق الجذب السياحي.

الفئات	الاحتمالات	التكرارات	النسبة
فئة السياح	نعم	03	2
	لا	134	89.33
	أحيانا	13	8.66
	المجموع الأول	150	100
فئة المواطنين	نعم	02	4
	لا	47	94
	أحيانا	01	02
	المجموع الثاني	50	100
المجموع الكلي		200	100

من خلال الجدول رقم (26) نلاحظ أن أغلب أفراد عينتي السياح و المواطنين وبنسبتي 89.33% و94% على التوالي أجابوا بعدم تدخل أجهزة الأمن للتعامل مع أي تجاوز لا أخلاقي في مناطق الجذب السياحي، وما نسبته 8.66% و2% من السياح والمواطنين على التوالي قالوا بتدخل الدولة أحيانا، أما ما نسبته 2% و4% من السياح والمواطنين على التوالي فقالوا بتدخل الدولة دائما تجاه الممارسات اللاأخلاقية في مواقع الجذب السياحي.

ومن خلال هذه النسب فإنه حسب قول أغلبية السياح والمواطنين فانهم لم يروا ولو مرة تدخل أجهزة الأمن لإيقاف المهازل اللاأخلاقية التي تحدث في مناطق الجذب السياحي، وهذا ما أكده لنا مسؤولو الأمن عند إجراء المقابلة، وأنهم لا يتعرضون لمثل هذه الممارسات لأنهم لم يتلقوا أي أوامر من المسؤولين بذلك، أما عن جدوى دورياتهم الاستطلاعية فهي من أجل رصد أي ممارسات عنف جسدي بالسلاح الأبيض أو سرقة أو ما شابه ذلك، حتى أنهم أخبرونا أنه ليس لهم الحق في التدخل لفض اشتباكات بالأيدي والشجارات من دون أسلحة بيضاء، وهذه كلها دلائل صريحة على السياسة المتبعة من طرف الدولة، والتي يستحيل إرساء ما يسمى بالأمن السياحي مادامت التدخلات الأمنية لا تكون إلا في حالة القتل أو ما شابه ذلك من جرائم ضد السياح، وكل ذلك يبين الواقع الأمني المتردي في مناطق الجذب السياحي لولاية قسنطينة مما ينبئ باستحالة نجاح برامج التنمية السياحية المستدامة المسطرة من طرف الهيئات المعنية.

الفئات	الاحتمالات	التكرارات	النسبة
فئة السياح	نعم	03	2
	لا	147	98
	المجموع الأول	150	100
فئة المواطنين	نعم	02	4
	لا	48	96
	المجموع الثاني	50	100
المجموع الكلي		200	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (27) أن أغلب أفراد عينتي السياح والمواطنين أي بنسبتي 98% و96% على التوالي أقروا بأنهم لا يشعرون بالأمان وهم يتجولون في مواقع الجذب السياحي لولاية قسنطينة، وما نسبته 2% و4% من السياح والمواطنين على التوالي قالوا بأنهم يشعرون بالأمان عند التجوال هناك. ومن خلال هذه الشواهد نجد أن عدم شعور السياح بالأمان في مناطق الجذب السياحي له دلالة صريحة على عدم توفر الأمن داخل هذه المناطق مما يؤثر سلبا على التدفق السياحي إليها، وهذا ما يبين كذلك عدم قيام مصالح الامن بدورهم المنوط بهم وهو إرساء الأمن، و السبب الذي جعل السياح لا يشعرون بالأمن في مناطق الجذب السياحي لانهم على دراية بما يحدث من تعديات على السياح من طرف السكان المحليين، و هذه المعلومات اما سمعوا عنها من طرف سياح يعرفونهم كانت قد حدثت لهم مشكلات من قبل واما راوها بأعينهم في مرة من المرات، ومنه نلاحظ العلاقة الارتباطية الاستلزامية بين دور مصالح الأمن في حماية السياح و التدفق السياحي، وهذا ما أثبتته النسب المذكورة حيث أن الأغلبية الساحقة من السياح والمواطنين أقروا بعدم الإحساس بالأمن عند التجوال في هذه المناطق.

الفئات	الاحتمالات	التكرارات	النسبة
فئة السياح	محقون	147	98
	غير محقين	03	2
	المجموع الأول	150	100
فئة المواطنين	محقون	48	96
	غير محقين	02	4
	المجموع الثاني	50	100
المجموع الكلي		200	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (28) أن أغلب أفراد عينتي السياح والمواطنين وبنسبتي 98% و96% على التوالي أقروا بأن السياح الذين قالوا بعدم توفر الأمن في مناطق الجذب السياحي هم محقون في قولهم، أما نسبتي 2% و4% من السياح والمواطنين على التوالي فقد أقروا بأن السياح غير محقين. ومن خلال هذه الشواهد نجد أن الأمن غير متوفر في مناطق الجذب السياحي وهذا بإقرار السياح والذين أيدوهم في ذلك من عينة السياح الذين استجوبناهم وفئة المواطنين كذلك وبالأغلبية الساحقة، وهذا له تأثير مباشر على عملية التدفق السياحي في مناطق الجذب السياحي لولاية قسنطينة، و كذلك يدل صراحة على عدم قيام رجال الامن بدورهم في فرض الامن و حماية السياح، و هذا راجع الى ان الدولة الجزائرية ليست لها شرطة سياحية متخصصة صريحة تخصصها حماية السياح و فرض الامن في مناطق الجذب السياحي و لا يخرج عملها من هذا الاطار، و هذا كذلك يدل على ضعف المنظومة الأمنية الجزائرية في مجال السياحة.

الفئات	الاحتمالات	التكرارات	النسبة
فئة السياح	مرتفعة	00	00
	متوسطة	03	2
	متدنية	147	98
	المجموع الأول	150	100
فئة المواطنين	مرتفعة	00	00
	متوسطة	02	4
	متدنية	48	96
	المجموع الثاني	50	100
المجموع الكلي		200	100

من خلال الجدول رقم (29) نلاحظ أن أغلب أفراد عينتي السياح و المواطنين وبنسبتي 98% و96% قالوا بتدني التغطية الأمنية لمناطق الجذب السياحي لولاية قسنطينة، وما نسبته 2 % و4% من السياح والمواطنين على التوالي فقد قالوا بأن التغطية الأمنية متوسطة.

ومن خلال هذه الشواهد نجد أن التغطية الأمنية لمناطق الجذب السياحي في ولاية قسنطينة متدنية، أي عدم وجود حماية للسياح من طرف رجال الأمن وهذا بإقرار الأغلبية الساحقة من السياح والمواطنين على حد سواء، وهذا ما من شأنه كذلك أن يؤثر على التدفق السياحي لمناطق الجذب السياحي بالولاية، و هذا الجدول جاء تأكيدا لما جاء في الجدول الماضي.

الفئات	الاحتمالات	التكرارات	النسبة
فئة السياح	نعم	83	55.33
	لا	67	44.66
	المجموع الأول	150	100
فئة المواطنين	نعم	27	54
	لا	23	46
	المجموع الثاني	50	100
المجموع الكلي		200	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (30) أن ما نسبته 55.33% من أفراد عينة السياح شاهدوا ممارسات عنف تجاه السياح في مناطق الجذب السياحي لولاية قسنطينة، وما نسبته 44.66% منهم لم يشاهدوا مثل هذه المشاهد، أما فئة المواطنين فما نسبته 54% من أفراد العينة شاهدوا ممارسات عنف ضد السياح اين يتعرضون إلى شتى أنواع العنف حيث أن أكثر من نصف

العينة لكلتا الفئتين شاهدوا ذلك بأعينهم، وهذا له دلالات صريحة على عدم قيام رجال الأمن بدورهم في حماية السياح مما يؤثر سلبا على عملية التدفق السياحي في هذه المناطق، وهذه الشواهد تبين العلاقة التي تربط دور رجال الأمن في إرساء الأمن في مواقع الجذب السياحي وعملية التدفق السياحي، و للإشارة فان مثل هذه الممارسات التي شاهدها السياح بأعينهم سوف تجعلهم يبلغونها لكل من يعرفونه من الذين يودون زيارة هذه المناطق، فيمتنع هذا الاخير عن ذلك، و هذا ضرب للسياحة في ولاية قسنطينة في الصميم و من شانه ان يؤثر على التدفق السياحي اليها بطريقة مباشرة، و ما يثبت على ارض الواقع هو ان مثل هذه الاعتداءات المذكورة آنفا هي دلالة على هشاشة المجتمع الجزائري من خلال انهيار المنظومة الاخلاقية و التربوية من جهة، و هشاشة المنظومة الامنية في مجال السياحة.

الفئات	الاحتمالات	التكرارات	النسبة
فئة السياح	نعم	03	2
	لا	147	98
	المجموع الأول	150	100
فئة المواطنين	نعم	2	4
	لا	48	96
	المجموع الثاني	50	100
المجموع الكلي		200	100

من خلال الجدول رقم (31) نلاحظ أن أغلب أفراد عينتي السياح والمواطنين وبنسبتي 98% و96% أقروا بعدم إمكانية السائح التجول في مناطق الجذب السياحي في أي وقت دون الشعور بالخطر، وما نسبته 2% و4% من السياح والمواطنين على التوالي أقروا بإمكانية تجول السائح

دون الشعور بالخطر. ومن خلال هذه الشواهد نجد أن السياح لا يمكنهم التجول في مناطق الجذب السياحي في أي وقت دون الشعور بالخطر، وقد أكد ذلك أغلب أفراد العينتين، وهذا له دلالات صريحة على عدم قيام رجال الأمن بدورهم في حماية السياح، وهذا بدوره له تأثير مباشر على عملية التدفق السياحي، و هذا الجدول جاء لتأكيد المعلومات الموجودة في الجدول الماضي.

الفئات	الاحتمالات	التكرارات	النسبة
فئة السياح	نعم	150	100
	لا	00	00
	المجموع الأول	150	100
فئة المواطنين	نعم	00	100
	لا	00	00
	المجموع الثاني	50	100
المجموع الكلي		200	100

من خلال الجدول رقم (32) نلاحظ أن كل أفراد عينتي الفئتين أي بنسبة 100% أقروا بأنهم شاهدوا ممارسات مخلة بالأخلاق داخل مناطق الجذب السياحي التي زاروها، أما عن الاحتمال الآخر فلا يوجد أي فرد العينتين أقر به أي بنسبة 0%.

ومن خلال هذه الشواهد أقر كل أفراد عينتي الفئتين بوجود ممارسات مخلة بالأخلاق في مناطق الجذب السياحي، وقالوا بأن هذه الممارسات تكون من طرف السياح أو السكان المحليين على حد سواء، وقالوا كذلك بأنهم زاروا كثيرا من مناطق الجذب السياحي في ولاية قسنطينة التي لم تخلو كلها من هذه الممارسات، وقد صرح المواطنون الذين استجوبناهم أنهم قاطعوا تماما هذه

المناطق بسبب هذه الممارسات، وهذا له دلالات صريحة كذلك على عدم قيام رجال الأمن بدورهم في إرساء الانضباط والقضاء على مثل هذه الممارسات وهذا له تأثير كبير على عملية التدفق السياحي ومنه تعطيل عجلة التنمية السياحية المستدامة.

وللإشارة فإننا لاحظنا فعلا مثل هذه الممارسات خلال زياراتنا المتكررة إلى مواقع الجذب السياحي لولاية قسنطينة، وهذه المناطق بعيدة عن المناطق الحضرية، أما عن التي تقع داخل هذه الأخيرة كقصر أحمد باي أو الجسور المعلقة فلا يحدث فيها مثل هذه الممارسات التي تقتصر فقط على المناطق الطبيعية البعيدة كغابة لمريج مثلا.

ان النسب المذكورة في هذا الجدول ليست لها أية دلالات احصائية وقد وضعتها للتأكيد فقط على وجود ممارسات مخلة بالأخلاق في كل مناطق الجذب السياحي وبإقرار الجميع دون استثناء .

الفئات	الاحتمالات	التكرارات	النسبة
فئة السياح	نعم	149	99.33
	لا	01	0.66
	المجموع الأول	150	100
فئة المواطنين	نعم	49	98
	لا	01	2
	المجموع الثاني	50	100
المجموع الكلي		200	100

من خلال الجدول رقم (33) نلاحظ أن أغلب أفراد عينتي السياح و المواطنين وبنسبتي 99.33 % و98% على التوالي قد أقروا بوجود ممارسات مضرة بالبيئة كرمي القمامة والتعدي على المساحات الخضراء من طرف السياح أنفسهم، وما نسبته 0.66% و2% من السياح والمواطنين على التوالي أقروا بعدم وجود ممارسات مضرة بالبيئة، ولما سألناهم عن الأوساخ والقمامة المترامية هنا وهناك، قالوا أنها مجرد أوساخ بسيطة لا تفسد البيئة، فاكتشفنا من خلال الحوار معهم أنهم لا يكادون يفقهون حديثا.

ومن خلال هذه الشواهد وحسب ما لاحظناه نحن أنفسنا عند زيارتنا إلى مواقع الجذب السياحي فإنه توجد هناك انتهاكات صارخة على البيئة في هذه المواقع، ولما سألنا السياح عن سبب هذا الانتهاك قالوا بأنهم لا يجدون أدنى المرافق لرمي القمامة، أو أماكن قضاء الحاجة، وهذا ما أقره لنا مسؤولو الجماعات المحلية عندما أجرينا معهم المقابلة فقالوا بأن هذه المناطق بعيدة عن المناطق الحضرية والإمكانيات لا تسمح بتنظيفها كل يوم لكننا نقوم بذلك مرة في الأسبوع، وهذا تقصير واضح من طرف السلطات المعنية، وللإشارة فإن هذه المناطق التي نتحدث عنها هي تلك التي تقع بعيدة عن المناطق الحضرية كغابة المريج أو مدينة تيديس، لكن المناطق السياحية داخل المدينة (قسنطينة) كقصر أحمد باي أو الجسور فلا يحدث فيها مثل هذه الممارسات لأنها أصلا ليست مناطق بيئية طبيعية.

الفئات	الاحتمالات	التكرارات	النسبة
فئة السياح	نعم	00	00
	لا	150	100

	أحيانا	00	00
	المجموع الأول	150	100
فئة المواطنين	نعم	150	00
	لا	50	100
	أحيانا	00	00
	المجموع الثاني	50	100
المجموع الكلي		200	100

من خلال الجدول رقم (34) نلاحظ أن كل أفراد عينتي الفئتين أي بنسبة 100% أقروا أنه لا تأتي هيئات متخصصة لمراقبة الأغذية والأطعمة التي يتناولها السياح في مناطق الجذب السياحي، أما عن الاحتمالين الباقيين فلا يوجد أي فرد من أفراد العينتين أختارهما أي بنسبة 0%.

ومن خلال الشواهد فقد أكدوا لنا كل أفراد العينتين أنه لم يحدث أن تواجدوا في مناطق الجذب السياحي ورأوا هيئات متخصصة في مراقبة الأطعمة جاؤوا من اجل ذلك، وهذا ما أكده لنا مسؤولو الجماعات المحلية الذين لديهم مصلحة متخصصة في مراقبة الأطعمة في كل بلدية، حيث أن عمل هذه الهيئة يقتصر فقط على مراقبة الأغذية والأطعمة داخل المناطق الحضرية، ولم يحدث ولو مرة أن بعثوا هيئة لمراقبة الأطعمة في مواقع الجذب السياحي الواقعة تحت مسؤولية بلديتهم، وهذا دليل على عدم قيام هؤلاء المصالح بدورهم في حماية السياح من أخطار التسمم مما يجعلهم عرضة لذلك.

وللإشارة فقط فان نسب هذا الجدول ليست لها أية دلالة احصائية وقد ضعتها فقط للتأكيد على عدم زيارة الهيئات المتخصصة لمراقبة الأطعمة الى مناطق الجذب السياحي بتاتا وهذا باقرار الجميع .

الفئات	الاحتمالات	التكرارات	النسبة
فئة السياح	صحيح	148	98.66
	خطأ	02	1.33
	المجموع الأول	150	100
فئة المواطنين	صحيح	49	98
	خطأ	01	2
	المجموع الثاني	50	100
المجموع الكلي		200	100

من خلال الجدول رقم (35) نلاحظ أن أغلب عينتي السياح والمواطنين وبنسبتي 98.66% و98% على التوالي أقروا بصدق الفرضية التي تقول بأن مواقع الجذب السياحي أصبحت مرتعا

للرذيلة، وما نسبته 1.33% و2% من السياح والمواطنين على التوالي أجابوا ب"لا" رغم أن الواقع يقول عكس ذلك.

ومن خلال هذه الشواهد نلاحظ أن مناطق الجذب السياحي بولاية قسنطينة أصبحت مرتعا للرذيلة والممارسات اللاأخلاقية من طرف السياح والسكان المحليين على حد سواء وهذا ما يؤكده أغلب المستجوبين، إضافة إلى ما لاحظناه نحن عند زيارتنا إلى هذه المناطق و الذي يؤكد صدق أفراد العينتين، وهذا له دلالات صريحة على عدم قيام رجال الأمن بدورهم للقضاء على مثل هذه الظواهر وهذا له تأثير مباشر على التدفق السياحي في هذه المناطق، و قد جاءت معلومات هذا الجدول لتأكيد المعلومات التي جاءت في الجدول رقم(32).

الفئات	الاحتمالات	التكرارات	النسبة
فئة السياح	نعم	07	4.66
	لا	143	95.33
	المجموع الأول	150	100
فئة المواطنين	نعم	01	2
	لا	49	98
	المجموع الثاني	50	100
المجموع الكلي		200	100

من خلال الجدول رقم (36) نلاحظ أن أغلب أفراد عينتي السياح و المواطنين وبنسبتي 95.33% و98% على التوالي يقرون بعدم تعرض رجال الأمن لمن يقوم بممارسة الرذيلة في مناطق الجذب السياحي، وما نسبته 4.66% و2% من السياح والمواطنين على التوالي أجابوا ب"نعم".

ومنه نلاحظ أن رجال الأمن لا يتعرضون للأشخاص الذين يمارسون الرذيلة والأمور اللاأخلاقية وعصابات الإجرام وهذا ما أكده لنا أغلب أفراد العينتين، وهذا ما أكده لنا رجال الأمن الذين أجرينا معهم المقابلة وقد سبق ذكر ذلك حيث أنهم يقومون بدوريات نادرة جدا ومداهمات لمثل هذه الممارسات ربما مرة أو مرتين فقط في السنة، وهذا له دلالات صريحة على عدم قيام رجال الأمن بدورهم في القضاء على مثل هذه الممارسات وهذا يفضي إلى انخفاض عملية التدفق السياحي.

الفئات	الاحتمالات	التكرارات	النسبة
فئة السياح	نعم	00	00
	لا	37	24.66
	نادرا	113	75.33
	المجموع الأول	150	100
فئة المواطنين	نعم	00	00
	لا	21	42
	نادرا	29	58
	المجموع الثاني	50	100
المجموع الكلي		200	100

من خلال الجدول رقم (37) نلاحظ أن ما نسبته 75.33 من أفراد عينة السياح يقولون بأنه نادرا ما شاهدوا رجال أمن في مواقع الجذب السياحي في ولاية قسنطينة، أما ما نسبته 24.66%منهم

فقد قالوا بعدم رؤيتهم بتاتا لرجال الأمن في مواقع الجذب السياحي بولاية قسنطينة، اما فئة المواطنين فما نسبته 58% قالوا بانهم نادرا ما شاهدوا رجال امن في مواقع الجذب السياحي، وما نسبته 42%منهم قالوا بعدم رؤيتهم بتاتا لرجال الأمن في هذه المواقع، أما الاحتمال الأخير فلا يوجد أي فرد من أفراد عينتي الفئتين قالوا به أي بنسبة 0%.

ومن خلال هذه الشواهد فإن أغلب عينة السياح قالوا بندرة وجود رجال الأمن في مواقع الجذب السياحي أي بنسبة 75.33% و النسبة الموالية مباشرة 24.66 نفوا تماما وجودهم، ولا يوجد ولا فرد من أفراد العينة قال بدوام وجود رجال الأمن في هذه المناطق، ونفس الملاحظة بالنسبة لعينة المواطنين الذين اغلبهم قالوا بندرة وجود رجال الأمن أي بنسبة 58%، ثم تليها نسبة 42% الذين قالوا بعدم وجود رجال الأمن في هذه المناطق، ولا يوجد أي فرد من أفراد عينة هذه الفئة قال بدوام وجود رجال الأمن في مناطق الجذب السياحي بولاية قسنطينة أي بنسبة 0%، وهذا كله له دلالات صريحة على نقص الأمن أو انعدامه في أغلب الأحيان حسب قول أفراد العينتين، وهو ما تؤكده كذلك ملاحظاتنا عند زيارتنا لهذه المناطق، وهذا بطبيعة الحال له تأثير مباشر على عملية التدفق السياحي لهذه المناطق.

الفئات	الاحتمالات	التكرارات	النسبة
فئة السياح	نعم	00	00
	لا	150	100
	نادرا	00	00
	المجموع الأول	150	100
	نعم	00	00

فئة المواطنين	لا	50	100
	نادرا	00	00
	المجموع الثاني	50	100
المجموع الكلي		200	100

من خلال الجدول رقم (38) نلاحظ أن كل أفراد عينتي الفئتين أي بنسبة 100% لم يشاهدوا أي تدخل لرجال الأمن لحماية أحد السياح، أما الاحتمالين الباقيين فلم يرد اختيارهما من أي فرد من أفراد العينتين أي بنسبة 0%.

ومن خلال هذه الشواهد نجد أن كل أفراد العينتين لم يشاهدوا أي تدخل لحماية أحد السياح، وهذا له دلالات صريحة على عدم توفر الأمن، رغم وجود كثير من عصابات الإجرام في مناطق الجذب السياحي بولاية قسنطينة ورغم وجود الاعتداءات، وهذا له كذلك تأثير مباشر على عملية التدفق السياحي في هذه المناطق.

للإشارة فان نسب هذا الجدول ليست لها دلالات احصائية وقد وضعتها فقط للتأكيد على أنه و بإجماع المستجوبين لم ير تدخل رجال الأمن و لو مرة تدخلوا لحماية أحد السياح .

الفئات	الاحتمالات	التكرارات	النسبة
فئة السياح	لم يحدث	11	7.33
	نادرا	29	19.33
	متكررة	110	73.33
	المجموع الأول	150	100
فئة المواطنين	لم يحدث	03	6
	نادرا	17	34
	متكررة	30	60
	المجموع الثاني	50	100
المجموع الكلي		200	100

من خلال الجدول رقم (39) نلاحظ أن ما نسبته 73.33% أقروا بأنهم شاهدوا أحداثا متكررة متمثلة في اعتداءات على السياح من طرف السكان المحليين، وما نسبته 19.33% نادرا ما شاهدوا هذه الاعتداءات، وما نسبته 7.33% لم يشاهدوها قط، أما بالنسبة لعينة فئة المواطنين فما نسبته 60% شاهدوا أحداثا متكررة تمثلت في اعتداءات على السياح، وما نسبته 34% منهم نادرا ما شاهدوا ذلك، وما نسبته 6% لم يشاهدوها قط.

ومن خلال هذه الشواهد نلاحظ أن النسبة الأكبر كانت للذين شاهدوا اعتداءات متكررة على السياح بما نسبته 73.33% و60% لعينتي السياح والمواطنين على التوالي، وهذه الاعتداءات كانت من طرف بعض شباب السكان المحليين الذين يمثلون بؤر الإجرام، حيث كانت هذه الاعتداءات حسب قول السياح والمواطنين على حد سواء متنوعة كالتحرش الجنسي أو سرقة أغراض السياح أو اعتداء لفظي أو اعتداء جسدي، وكانت النسبتان الكبيرتان على التوالي تلك التي قال فيها السياح بالاعتداءات المتكررة، ثم قول بعضهم نادرا ما شاهدوا ذلك، وهذا دليل

على فعلية وجود مثل هذه الاعتداءات، وهذا ما بررته معطيات السؤال السابق أين وجدنا غياب رجال الأمن عن مناطق الجذب السياحي أو نادرا ما يتواجدون بها كما رأينا في الجدول السابق، وهو ما شجع على الاعتداءات المتكررة على السياح، وهذا له تأثير مباشر في التقليل من عملية التدفق السياحي في هذه المناطق.

جاءت الفرضية الأولى على النحو التالي: " إن تدني الوعي السياحي لدى المواطنين المحليين يؤثر سلبا على الوضع في ولاية قسنطينة ".

من خلال مؤشرات هذه الفرضية أثبتت النتائج الجداول من (6) إلى (9) على أن رواد مناطق الجذب السياحي من كلتا الفئتين سياحا كانوا أو مواطنين يتمتعون بمستوى لا بأس به من الوعي السياحي، ونقصد بهذا الأخير في جانب قيمة السياحة وأهميتها في حياة الإنسان، فمن خلال الجدول رقم (6) ومن خلال البيانات الإحصائية تبين لنا ما نسبته 92.66% و92% من كلتا عينتي الفئتين من سياح ومواطنين على التوالي أنهم يفضلون السياحة الخارجية أي خارج الوطن عن السياحة الداخلية ويرجعون ذلك إلى تدني الأمن السياحي بمختلف مستوياته الأمنية والصحية والخدماتية، ويتأسفون لعدم استطاعتهم لممارسة السياحة الخارجية لأسباب مادية بحتة ، وهذا دليل على تدني مستويات السياحة في الجزائر رغم ما قلناه عن المخطط التوجيهي الذي شرع في تطبيقه منذ 8 سنوات ولكننا لا نلاحظ شيئا على أرض الواقع وشهادات السياح أكبر دليل على ذلك، وللإشارة فإن هذه المعطيات لها دلالات صريحة على الوعي السياحي الذي يتمتع به السياح والمواطنون في تقييمهم لمستوى السياحة في الجزائر.

أما عن الجدول رقم (7) فما نسبته 98.66% و98% من كلتا عينتي الفئتين من سياح ومواطنين على التوالي يعرفون مناطق الجذب السياحي بولاية قسنطينة ولديهم إطلاع جيد عليها، و هذا دليل على أنهم يعرفون الظروف المحيطة بهذه المناطق، وهذا ما يؤكده كذلك الجدول رقم (8) أين نلاحظ أن عينة فئة السياح وبنسبة 91.33% يرتادون مناطق الجذب السياحي بولاية قسنطينة، ونسبة 8.66% يرتادونها أحيانا، أما فئة المواطنين وفي نفس الجدول فنسبة 82% أحيانا فقد ما يرتادون مناطق الجذب السياحي بولاية قسنطينة ونسبة 18% يرتادونها دائما، وهذا ما يدل على وعي السكان بالسياحة رغم أن أغلبيتهم يرتادون أحيانا، ونستنتج من خلال نسب هذا الجدول أن كلا الفئتين لهما وعي سياحي لا باس به.

الجدول رقم (9) بدوره يؤكد ما جاء في الجدولين السابقين، حيث نرى أن أغلبية السياح يرتادون مناطق الجذب السياحي بولاية قسنطينة أي بنسبة 73.33%، والبقية منهم أي بنسبة 26.66% يرتادونها للهروب من ضغوط العمل والحياة، أما فئة المواطنين وفي نفس الجدول فالأغلبية وبنسبة 70% يرتادون مناطق الجذب السياحي لولاية قسنطينة، ونسبة 30% منهم يرتادونها للهروب من ضغوط العمل والحياة، والملاحظ أنه وبالنسبة لكلتا الفئتين وبنسبة 0% لا يوجد ولا فرد من أفراد العينتين يرتاد هذه المناطق لأنها آمنة، وكل هذه النسب لها دلالات صريحة على الوعي السياحي الذي تمتاز به كلتا الفئتين.

ونستنتج من معطيات الجداول (7) و (8) و(9) مدى الوعي السياحي الذي تتميز به كلتا الفئتين من السياح والمواطنين في فهمهم لأهمية السياحة في حياة الإنسان و ما تعود به من فائدة من الجانب النفسي عليه، وهذا هو السبب الذي جعلهم يمارسون مثل هذا النشاط الإنساني، ناهيك عن الجانب المادي بالنسبة للمواطنين المحليين أو في الجانب الاقتصادي بالنسبة للدولة في إطار ما يسمى بالتنمية السياحية المستدامة، وللإشارة فقد عززنا استمارتنا بفئة المواطنين من

سكان ولاية قسنطينة للوقوف على الأسباب الحقيقية لعزوف هؤلاء على ممارسة السياحة في ولاية قسنطينة مع أنهم الأعرف بجاذبية مناطقها السياحية لأنهم من السكان المحليين.

من خلال معطيات الجداول رقم (10) و(11) و(12) يتبين لنا مدى تدهور الوضع الأمني بسبب تدني مستوى الوعي السياحي لدى السكان المحليين (عصابات الإجرام) في مناطق الجذب السياحي في ولاية قسنطينة، حيث تبين معطيات الجدول رقم (10) أن ما نسبته 70.66% من عينة السياح يرجعون اشمئزازهم عند زيارة مواقع الجذب السياحي المذكورة سابقا إلى اللاأمن، أما 16.66% منهم فيرجعون ذلك إلى تدني الخدمات، و12.66% منهم يرجعون اشمئزازهم إلى كثرة الأوساخ والقمامة، أما بالنسبة لفئة المواطنين فالنسبة الأكبر من أفراد العينة يرجعون اشمئزازهم إلى وضعية اللاأمن في مناطق الجذب السياحي لولاية قسنطينة وذلك بنسبة 60%، أما 22% منهم فيرجعون ذلك إلى تدني الخدمات، و18% إلى كثرة الأوساخ والقمامة، وهذه النسب لها دلالات صريحة على تدني الأمن السياحي في هذه المناطق وبجميع مستوياته الأمنية منا والصحية والخدماتية، فنسبتي 70.66% و60% على التوالي وهي أكبر من نصف العينة في كلتا الفئتين لهو دليل على عدم توفر الأمن واستفعال الجريمة والاعتداء على السياح في مواقع الجذب السياحي وبشهادة السياح فهناك كذلك عنف لفظي وجسدي يمارس عليهم من طرف عصابات الإجرام الذين هم من شباب السكان المحليين، وهذا ما ادى بالمواطنين الذين استجوبناهم من الامتناع عن ممارسة السياحة في هذه المناطق السياحية، وهذا دليل على تدني الوعي السياحي لدى هذه الفئة من المواطنين المحليين وهم شباب العنف والإجرام الذين جعلوا من هذه المواقع أوكارا لممارساتهم الإجرامية، وهذا ما يفضي إلى عنف صريح بكل أنواعه يمارس على السياح وهو ما يجعل الحالة الأمنية متدهورة، وهذا ما يبرر العلاقة التلازمية بين الوعي السياحي لدى السكان المحليين وأثره على تدهور الوضع الأمني في مواقع الجذب

السياحي بولاية قسنطينة، أما النسبة 16.66% و 22% لعينتي فئتي السياح والمواطنين على التوالي فقد أرجعوا اشمئزازهم إلى تدني الخدمات السياحية كنوعية الأكل، عدم وجود حضائر لركن السيارات مما يجبر السياح على ركنها في الطريق أين يتعرضون ويعرضون للخطر، إضافة إلى عدم وجود أماكن لقضاء الحاجة مما يجبر السياح على القيام بذلك في أي مكان يرونه مناسبا، أما النسبة 12.66% و 18% لعينتي فئتي السياح والمواطنين على التوالي فقد ارجعوا اشمئزازهم في مناطق الجذب السياحي بولاية قسنطينة غلى كثرة القمامة والأوساخ بها، والتي يخلفها السياح الذين يجدون أنفسهم مجبرين على فعل ذلك في كل مكان لعدم وجود أماكن مخصصة لذلك، وهو ما يدل على عدم قيام مصالح البلدية أو الهيئات المعنية بدورهم في توفير مثل هذه الخدمات وغيرها، وقد تأكد لنا هذا عندما أجرينا المقابلة مع مختلف الهيئات الحكومية التي لها صلة مباشرة بإرساء ما يسمى بالأمن السياحي فوجدنا أنها لا تملك أدنى معلومة ولا توفر أدنى خدمة في مواقع الجذب السياحي كمصالح البلدية بجميع مصالحها الخدماتية أو مصلحة الصحة التابعة للبلدية المتخصصة في مراقبة الأطعمة ومراقبة أماكن الخدمات الاستهلاكية الغذائية، إضافة الى المستشفى الذي تأكد لنا على لسان مسؤولها أنها تعمل مع جميع المرضى بطريقة عادية دون التمييز بين سائح ومواطن عادي، وعن مصالح الحماية المدنية فقد أكدوا لنا أنه لم يحدث ولو مرة تدخلوا لإنقاذ أو إسعاف سائح، وقد أكد لنا ذلك السياح أنفسهم، فمن يحدث لها حادث يتكفلون هم أنفسهم (السياح) بنقله إلى المستشفى، وكذلك بالنسبة لمصالح الأمن فقد أخبرونا أنهم يقومون فقط بدوريات استطلاعية روتينية نادرة إلى مواقع الجذب السياحي، وهو برنامج العمل المسطر من طرف الدولة وليس لهم الحق في مخالفته،إضافة الى عدم وجود مفرزات أمنية دائمة في هذه المواقع، إلا إذا كان هناك مجموعة سياح أجانب فهم يقومون بحراستهم وحمايتهم حيث يعد هذا الإجراء في حد ذاته تقييدا لحرية

السائح الأجنبي والتضييق عليه، و بالتالي حتى طريقة حمايتهم للسياح الأجانب إجراء ليس في محله.

أما الجدول رقم (11) فتبين معطياته أن ما نسبته 98.66% من عينة السياح أي الاغلبية الساحقة أقروا بتدني الوعي السياحي لدى السكان المحليين لولاية قسنطينة، أما بالنسبة لعينة المواطنين فالأغلبية الساحقة أي بنسبة 95% اقروا كذلك بتدني الوعي السياحي لدى السكان المحليين و10% منهم قالوا بأن الوعي السياحي ذو مستوى متوسط.

ومن خلال هذه النسب نلاحظ إجماعا شبه كلي على تدني الوعي السياحي لدى السكان المحليين لولاية قسنطينة، وللإشارة فإن المقصود بالسكان المحليين هنا وتدني الوعي السياحي لديهم هم عصابات الإجرام المتواجدة في مواقع الجذب السياحي وهم من بعض فئات الشباب من السكان المحليين، وليس المقصود المواطنين والسكان العاديين الذين قلنا عنهم في المعطيات السابقة (في الجداول من 6 إلى 10) بأنهم يمتازون بقدر لا باس به من الوعي السياحي ونقصد به فهمهم الجيد لأهمية السياحة وقيمتها في حياة الإنسان، فهذه الجماعات المجرمة المتسكعة في مواقع الجذب السياحي هي المسؤولة عن تدهور الوضع الأمني فيها وهذا راجع إلى تدني أو انعدام الوعي السياحي لديهم.

أما الجدول رقم (12) فتبين معطياته أن ما نسبته 84.66% و76% من كلتا عينتي فئتي السياح والمواطنين على التوالي يقرون بأنهم يعاملون معاملة سيئة من طرف السكان المحليين في مناطق الجذب السياحي لولاية قسنطينة، وهذه المعاملة السيئة حسب قولهم تكون من طرف التجار وأصحاب المطاعم أين تجدهم يتعاملون بشدة وحدة مع السياح وبطريقة تخلو منها اللباقة والاحترام، إضافة إلى الزيادة في سعر السلعة أو الأكل إذا كان المتعامل سائحا، و هذا له

دلالات صريحة على تدني الوعي السياحي لدى السكان المحليين ونقصد هنا التجار على مستوى المعاملات.

ومن خلال معطيات الجداول (10) و (11) و (12) نستنتج أنه هناك تدني في الوعي السياحي لدى السكان المحليين لولاية قسنطينة وعلى سبيل الحصر فإن هذا التدني في الوعي يكمن عند فئتين من السكان المحليين هما. فئة بعض الشباب الذين يشكلون عصابات الإجرام في مواقع الجذب السياحي، و فئة التجار الذين لديهم احتكاك مباشر مع السياح، هذا التدني في الوعي السياحي يفضي الى تدهور الوضع الأمني في هذه المناطق و الذي بدوره يعد معوقا أساسيا

(الوضع الأمني) لعملية السياحة ومقوماتها، ومنه نستنتج أن هناك علاقة تلازمية بين الوعي السياحي والوضع الأمني في مناطق الجذب السياحي بولاية قسنطينة.

وكدليل على هذه العلاقة التلازمية بين الوعي السياحي والوضع الأمني في مواقع الجذب السياحي، نلاحظ معطيات الجدول رقم (13) حيث ان أغلبية أفراد عينتي فئتي السياح والمواطنين بنسبة 78% و 74% على التوالي اختاروا الرفع من مستوى الوعي السياحي لدى السكان المحليين كأول مقوم في إنجاح عملية السياحة، ثم تأتي نسبتي 14.60% و 20%على التوالي تنادي بتوفير الأمن، ثم تأتي في المرتبة الثالثة في اختيارات أفراد العينتين نسبتي 7.33% و6% على التوالي لفئتي السياح والمواطنين الذين اختاروا احتمال توفير الخدمات، وقد وفق كل من أفراد العينتين الذين اختاروا الرفع من مستوى الوعي السياحي، لأن الاهتمام بهذا الأخير (الوعي السياحي) سوف يفضي إلى فهم صحيح للعملية السياحية من طرف السكان المحليين ، مما يسفر عن استتباب الأمن وتحسن مستوى الخدمات بطريقة أوتوماتيكية في مواقع الجذب السياحي.

من خلال الجداول رقم (14) و (15)و(17) يتبين لنا مدى انحطاط مستوى الوعي الديني ومنه الوعي السياحي لدى السكان المحليين لولاية قسنطينة ونقصد بذلك التجار الذين لهم احتكاك مباشر مع السياح إضافة إلى عصابات الإجرام، فمن خلال الجدول رقم (14) نجد أن ما نسبته 98% من أفراد عينتي السياح والمواطنين أجمعوا أن الوازع الديني له دور في إرساء الوعي السياحي، حيث تكمن العلاقة بينهما في أن الدين الإسلامي يحرم كل أنواع الاعتداءات والمضايقات والتجاوزات بين الناس بعضهم ببعض، كالعنف اللفظي أو الجسدي أو السرقة أو الاعتداء اللامشروع أو التدليس أو الزنا أو تعاطي الخمور والمخدرات، حيث أن كل الناس يدخلون في هذه الدائرة حتى السياح والاعتداء عليم بأي شكل من الأشكال يعتبر ظلما والظلم محرم في الدين الإسلامي، إذن فللوازع الديني دور كبير في الرفع من مستوى الوعي السياحي.

أما الجدول رقم (15) فتبين معطياته أن ما نسبته 92% و86% من عينتي السياح والمواطنين على التوالي لا يدرون إن كان الدين الإسلامي يحث على السياحة أم لا، وهذا له دلالات صريحة على تدني الوعي الديني لدى المواطن الجزائري بصفة عامة والسياح بصفة خاصة، أما الجدل رقم (17) فتبين معطياته أن ما نسبته 87.33% و74% من عينتي السياح والمواطنين على التوالي يؤكدون أن الإسلام يحمي السائح و لو كان غير مسلم، وقد استنتجوا ذلك من معرفتهم أن الاعتداء على الغير مسلما كان أو غير مسلم هو ظلم والظلم محرم في الإسلام، وعلى هذا الأساس أطلقوا حكمهم بحماية الإسلام للسائح و لو كان أجنبيا.

ومن خلال معطيات الجداول (14) و(15) و (17) يتبين لنا مدى انحطاط مستوى الوعي الديني ليس لدى السكان المحليين فقط ولكن لدى المواطن الجزائري بصفة عامة وهذا ما يفضي إلى انحطاط في مستوى الوعي السياحي مع أن الشريعة الإسلامية أجازت السياحة بما يرضي الله إضافة إلى النهي عن الاعتداء على السياح، لكن للأسف رغم كل ما أقره الإسلام عن

موضوع السياحة، نجد أن الكل مواطنين وسياحا يجهلون أدنى المعطيات والقيم والأحكام عن السياحة في الإسلام رغم أن المجتمع الجزائري مجتمع مسلم، ونستنتج أخيرا أن التدني في الوعي السياحي وحالة اللاأمن في مواقع الجذب السياحي وتدني الأمن السياحي بصفة عامة سببه بدرجة أولى الافتقار إلى الوازع الديني الذي هو منار كل طريق، وغيابه يؤدي إلى القيام بأي شيء.

ومن خلال كل هذه المعطيات والمؤشرات نستنتج أن العلاقة بين الوعي السياحي والوضع الأمني في مناطق الجذب السياحي في ولاية قسنطينة هي علاقة ارتباطيه تأثيرية تلازمية طردية فكلما زاد الوعي السياحي استتب الأمن وتحسن الوضع الأمني في هذه المناطق، ونجد أن الفرضية الأولى والتي مفادها " إن تدني الوعي السياحي لدى المواطنين المحليين يؤثر سلبا على الأمن السياحي في ولاية قسنطينة " قد تحققت بشكل إيجابي وصحيح.

جاءت الفرضية الثانية على النحو التالي: " أن الوضع الأمني القائم في ولاية قسنطينة يؤثر سلبا على التنمية السياحية المستدامة بها ".

من خلال مؤشرات هذه الفرضية أثبتت النتائج أن الوضع الأمني القائم بولاية قسنطينة له تأثير على عملية التنمية السياحية المستدامة، فمن خلال الجدول رقم (18) نلاحظ أن ما نسبته 98% من كلتا عينتي فئتي السياح والمواطنين قيموا وضع السياحة بالجزائر أنه متدني، وهذا يعكس الوضع الحقيقي على أرض الواقع أين أقر الجميع على تردي الوضع، وهذا له دلالات صريحة على عدم وجود إرادة سياسية في التعامل مع هذا المجال الحيوي، إضافة إلى بطء عجلة التنمية

السياحية المستدامة رغم انطلاق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2008– 2025 وإلى اليوم لم نلاحظ أي تطور أو تغيير على وضع السياحة في الجزائر.

و من خلال الجدول رقم (19) نلاحظ أن أكثر من نصف العينة في كلتا الفئتين أكدوا أن العامل الحاسم الذي يتحكم في النشاط السياحي هو العامل الأمني أي بنسبة 55.33% و54% للسياح والمواطنين على التوالي، و هذا دليل على أهمية هذا العامل في العملية السياحية، و هذا صحيح فلا يمكن لأي كان أن يذهب إلى مكان لا يأمن فيها لا على ماله ولا على عرضه ولا على نفسه، وهذا يفضي بطريقة مباشرة إلى تعطل عجلة التنمية السياحية المستدامة، وهذا ما تؤكده كذلك معطيات الجدول رقم (20) حيث ما نسبته 99.33% و98% من عينتي السياح والمواطنين على التوالي بينوا أن العامل الأمني له دور كبير في تنشيط الحركة السياحية، وهذا ما يبين العلاقة الوطيدة بين عامل الأمن من جهة والتنمية السياحية المستدامة من جهة أخرى.

أما من خلال معطيات الجدول ر قم (21) والذي يبين سبب ضعف الإقبال على مناطق الجذب السياحي في ولاية قسنطينة، حيث ما نسبته 95.33% و96% من كلتا عينتي فئتي السياح والمواطنين اختاروا انعدام الأمن كسبب رئيس لضعف الإقبال على مناطق الجذب السياحي في ولاية قسنطينة، وهذا بطبيعة الحال ما يؤكد أهمية الجانب الأمني في العملية السياحية وله كذلك تأثير مباشر على عملية التنمية السياحية المستدامة، فوضع الخطط والبرامج التنموية السياحية دون الأخذ بعين الاعتبار الجانب الأمني كأهم عامل لإنجاح هذه العملية سوف لن يجدي نفعا، ولا يمكن أن تكون هناك تنمية سياحية دون استتباب الأمن، وقد تأكد لنا هذا عند زيارتنا لمناطق الجذب السياحي خاصة في المناطق البعيدة عن المدينة رغم جاذبيتها إلا أن الإقبال عليها جد محتشم، وذلك لانعدام الأمن الدائم، وفي ظل وجود عصابات الإجرام وجماعات الخمور والمخدرات، ناهيك عن السيارات المركونة هنا وهناك لممارسة كل أنواع الرذيلة، وقد تمكنا في

مرة من المرات وبمحض الصدفة الالتقاء بدورية الدرك الوطني أين أخبرونا أنهم نادرا ما يزورون هذه المناطق، ولما سألناهم عن هذه المجموعات والعصابات، وحتى المواطنين المحليين والسياح الذين يأتون بسياراتهم لممارسة الرذيلة ومواعيد الغرام، فقد أخبرونا أنهم لا يتلقون أوامر بالقبض عليهم وممنوع حتى إزعاجهم، لأنهم لم يخلوا بالنظام العام ماداموا بعيدين عن المدينة وعن المناطق الحضرية، و هذا ما جعل الإقبال ضعيف جدا من طرف السياح خاصة من السكان المحليين العاديين، والذين أخبرونا أنهم يعلمون جيدا ما يحدث في هذه المناطق، وانطلاقا من كل هذه المعطيات يبقى السؤال مطروحا، كيف يمكن تحقيق تنمية سياحية مستدامة في ظل الوضع الأمني القائم في مناطق الجذب السياحي بولاية قسنطينة الذي لا يوحي بأي نجاح في هذا المجال، وأين المجتمع المسلم والدولة المسلمة من كل هذا، والدولة منهمكة في بناء الفنادق الفخمة و الفارهة، وتنفق ملايين الدولارات على الهياكل السياحية كفندق ماريوت ذو خمسة نجوم، وإهمال المقومات الأساسية لإنجاح عملية التنمية السياحية المستدامة وعلى رأسها الأمن السياحي بكل مستوياته خاصة الجانب الأمني والذي يعد أهم معوق لعملية التنمية السياحية.

ومن خلال الجدول رقم (22) و(23) نلاحظ تدني الأمن السياحي من ناحية الخدمات وانعدام المرافق وغلاء الأسعار، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (22) أن الأغلبية الساحقة من أفراد عينتي فئتي السياح و المواطنين يقرون بتدني مستوى الخدمات في مناطق الجذب السياحي، فلا أماكن للراحة ولا أماكن قضاء الحاجة ولا أماكن عبادة ولا أماكن للأكل وإن وجدت لا تكون في المستوى المطلوب، حيث يكون هدفهم فقط الربح ولا يهمهم راحة السائح، وهذا له دلالات صريحة على عدم اهتمام الجهات المعنية بما يسمى بالتنمية السياحية المستدامة، وأن كل ما يقال هو حبر على ورق، ولا يهتمون إلا ببناء وتشييد الفنادق ودور الملاهي والحفلات كقاعة "زينيت الكبرى " ظنا منهم أن هذه هي التنمية السياحية المستدامة، وهذا ما يؤكده كذلك الجدول

رقم (23) أين كانت نسبة 99.33% و96% من كلتا أفراد عينتي فئتي السياح والمواطنين على التوالي تقر بارتفاع الأسعار مقابل الخدمات المقدمة والتي ليست في المستوى ولا تستحق حتى نصف الأسعار المعروضة حسب قولهم، مما يثبت عدم وجود مراقبة للأسعار من طرف الهيئات المتخصصة، وهو دليل آخر على قلة أو عدم اهتمام الدولة بما يسمى بالتنمية السياحية المستدامة التي يتغنون بها.

أما الجدول رقم (25) فنجد ما نسبته 99.33% و98% من كلتا عينتي فئتي السياح والمواطنين على التوالي أجابوا بأنهم لا يرون أن الدولة تأخذ بعين الاعتبار الاهتمامات الدينية عند وضعها لبرامج التنمية السياحية المستدامة، لأنهم حسب قولهم لا يرون أي مؤشر يبين هذا الاهتمام من طرف الدولة على أرض الواقع، فمعطيات الجدول (25) يؤكد أن عدم اهتمام الدولة بالقضايا الدينية في عمليات التنمية السياحية رغم أن الجزائر بلد إسلامي شعبا وحكومة، وهذا ما من شأنه تعطيل عجلة التنمية السياحية المستدامة.

وتبين معطيات الجدول رقم (26) أن ما نسبته 89.33% و94% من أفراد عينتي فئتي السياح والمواطنين على التوالي أجابوا بعدم تدخل مصالح الأمن في أي تجاوز لا أخلاقي في مناطق الجذب السياحي بولاية قسنطينة، حيث أنهم لم يروا ولو مرة تدخل رجال الأمن لإيقاف المهازل اللاأخلاقية التي تحدث في مناطق الجذب السياحي، وهذا ما أكده لنا مسؤولو الأمن عند إجرائنا معهم المقابلة، حيث أخبرونا بأنهم نادرا ما يقومون بدوريات استطلاعية لمناطق الجذب السياحي، وأنهم لا يتعرضون للأشخاص الذين يمارسون هذه الممارسات إلا نادرا أين يتلقون أوامر من الجهات الوصية، و هذه دلائل صريحة على السياسة المتبعة من طرف الدولة، ودليل كذلك على عدم التنسيق بين الجهات المسؤولة عن السياحة والأخرى المسؤولة عن الأمن إلا إذا كان السائح أجنبيا كما قلنا سابقا، وكل ذلك يبين الوضع الأمني المتردي في مناطق الجذب

السياحي بولاية قسنطينة مما ينبئ باستحالة نجاح برامج التنمية السياحية المستدامة المسطرة من الدولة.

ومن خلال معطيات ومؤشرات كل هذه الجداول نستنتج أن الوضع الأمني المتدهور في مناطق الجذب السياحي في ولاية قسنطينة والذي يسببه السكان المحليون محصورين في عصابات الإجرام في هذه المناطق وعلى مستوى الخدمات والأسعار أي انعدام الأمن السياحي على مستوى المعاملات والخدمات والذي سببه التجار، له تأثير سلبي ومباشر على برامج التنمية السياحية المستدامة والعلاقة هنا طردية حيث أن الدولة لا توفر الأمن الكافي للسياح، إضافة إلى تدني الخدمات وارتفاع الأسعار، وعدم اهتمام الدولة كذلك بتأمين أماكن لأداء الصلاة والوضوء، فيبقى الإنسان يتساءل دائما عن فحوى برنامج المخطط التوجيهي للتنمية السياحية، حيث انه إذا لم يهتم (المخطط) بالجانب الأمني ومراعاة الخصوصية الثقافية والعقدية للشعب الجزائري كمجتمع مسلم، فما الجدوى من خسارة ملايين الدولارات هباء منثورا، وواقع السياحة في الجزائر و ما لاحظناه لأكبر دليل على هذا الفشل الذريع، رغم بداية تطبيق هذا البرنامج منذ 2008، وفي الأخير نجد أن الفرضية الثانية والتي مفادها: " ان الوضع الامني القائم في ولاية قسنطينة يؤثر سلبا على التنمية السياحية المستدامة بها " قد تحققت و بشكل ايجابي و صحيح.

جاءت الفرضية الثالثة على النحو التالي: " ان عدم قيام مصالح الامن بدورهم في حماية السياح يحد من ارتيادهم لمناطق الجذب السياحي في ولاية قسنطينة ".

من خلال مؤشرات هذه الفرضية أثبتت النتائج أن قيام مصالح الأمن بدورهم في حماية السياح له علاقة وطيدة مع عملية التدفق السياحي، وهذا ما أثبتته معطيات الجداول من (27) إلى

(33)، فمن خلال الجدول رقم (27) نجد أن ما نسبته 98% و96% من أفراد عينتي فئتي السياح والمواطنين على التوالي اقروا أنهم لا يشعرون بالأمان وهم يتجولون في مناطق الجذب السياحي بولاية قسنطينة، وهذا الشعور له دلالة صريحة على عدم توفر الأمن في هذه المناطق، مما يؤثر على التدفق السياحي إليها، وهو يدل كذلك على عدم قيام مصالح الأمن بدورهم في إرساء الأمن في هذه المناطق، وهذا ما تؤكده شواهد الجدول رقم (28) حيث نسبتي 98% و96% من أفراد عينتي السياح والمواطنين على التوالي ساندوا في رأيهم السياح الآخرين الذين قالوا بعدم توفر الأمن في مناطق الجذب السياحي بولاية قسنطينة، وتأتي شواهد الجدول رقم (29) لتؤكد ما جاء في الجدولين السابقين حيث أن نسبتي 98% و96% كذلك من أفراد عينتي السياح والمواطنين قالوا بتدني التغطية الأمنية في مناطق الجذب السياحي، أي عدم قيام رجال الأمن بدورهم في حماية السياح.

و نلاحظ من خلال الجدول رقم (30) أن أكثر من النصف في كلتا العينتين أي بنسبة 55.33% و54% من السياح والمواطنين شاهدوا ممارسات عنف تجاه السياح في مناطق الجذب السياحي بولاية قسنطينة بشتى أنواعه، وهذا له دلالات صريحة على عدم قيام رجال الأمن بدورهم في حماية السياح، وهذا كذلك ما يفسر العدد المحتشم من السياح في مناطق الجذب السياحي المذكورة، حيث نرى التأثير المباشر لانعدام الأمن على انخفاض مستوى التدفق السياحي.

أما الجدول رقم (31) فتؤكد شواهده أن ما نسبته 98% و96% من عينتي السياح والمواطنين على التوالي اقروا بعدم إمكانية السائح التجول في مناطق الجذب السياحي بولاية قسنطينة في أي وقت يشاء دون أن يشعر بالخطر، وهذا راجع حسب قولهم لانعدام الأمن والأمان في هذه المناطق.

و من خلال الجدول رقم (37) فإننا نجد أن ما نسبته 75.33% و58% أي أكثر من نصف عينتي السياح والمواطنين على التوالي يقولون أنهم نادرا ما شاهدوا رجال أمن في مواقع الجذب السياحي بولاية قسنطينة، هذه المعطيات تؤكد ما قاله لنا مسؤولو الأمن عند إجرائنا للمقابلة معهم بأنهم يقومون بدوريات استطلاعية نادرة إلى هذه المواقع، وهذا فعلا ما لاحظناه عند زياراتنا المتكررة الى هذه المواقع، مما يؤكد أن رجال الأمن يقومون بدورهم في حماية السياح.

من خلال معطيات ومؤشرات كل هذه الجداول نستنتج أن عدم قيام رجال الأمن بدورهم في حماية السياح له تأثير سلبي على التدفق السياحي في مناطق الجذب السياحي بولاية قسنطينة فهناك علاقة طردية بينها أي كلما لعب رجال الأمن دورهم المنوط بهم في حماية السياح زاد التدفق السياحي، وللإشارة فإن عدم قيام رجال الأمن بدورهم في حماية السياح ليس تقصيرا منهم، بل في قوانين الدولة التي تضعها الجهات الأمنية المسؤولة، فهي التي تعطي الأوامر بالتدخل وعدد زيارات الأمن لهذه المواقع ووضع المفرزات الأمنية فيها، فرجال الأمن هنا في هذه الحالة هم مأمورون وما عليهم إلا تطبيق القانون والأوامر التي تأتي من السلطات العليا، ومن جهة أخرى فإن أكبر دليل على عدم وجود أمن بمناطق الجذب السياحي بولاية قسنطينة والجزائر بصفة عامة هو أنك وأنت تتجول في هذه المناطق لا يمكنك أن تجد نساء وحدهن إلا ووجدت معهن رجلا أو أكثر لحمايتهن هذا دليل على انعدام الأمن، وفي الاخير نجد ان الفرضية الثالثة و التي مفادها:" ان عدم قيام مصالح الامن بدورهم في حماية السياح يحد من ارتيادهم لمناطق الجذب السياحي في ولاية قسنطينة " قد تحققت بشكل ايجابي و صحيح.

وفي الاخير و بعدما قمنا بعرض البيانات و تحليلها و تفسيرها استطعنا ان نتوصل الى نتائج جد مهمة قمنا بتحليلها و مناقشتها في ضوء الفرضيات، هذه الاخيرة التي اعتمدناها كإجابات مبدئية تصورية لتساؤلي الاشكالية، حيث اننا استطعنا اثبات صحة هذه الفرضيات انطلاقا من البيانات الميدانية التي قمنا بجمعها و معالجتها و وصولا الى النتائج بطريقة علمية و منهجية مضبوطة و دقيقة الى حد مقبول.

خاتمة

وفي الأخير يمكننا القول أن الأمن السياحي ضروري لنجاح التنمية السياحية المستدامة والتدفق السياحي، لأن الأمن ضروري في الحياة ويعد من أهم مقوماتها، فالسائح لا يمكن له أن يذهب إلى مكان لا يأمن فيه لا على ماله ولا على عرضه ولا على نفسه، إضافة إلى الخصوصية الثقافية والعقدية للمجتمع الجزائري المسلم التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع البرامج التنموية في مجال السياحة، وهذا ما لم نلمسه بتاتا في المخطط التوجيهي للتنمية السياحية 2008– 2025، حيث ان الدولة تريد الدخول في معترك المنافسة السياحية دون الأخذ في عين الاعتبار الخصوصية العقدية و الثقافية للمجتمع الجزائري.

و انطلاقا من النتائج التي توصلنا اليها و مقارنتها بالخلفية النظرية التي انطلقنا منها في دراستنا فان هناك اختلافا كبيرا وتناقضا صارخا بين ما يكتب على الورق و بين ما يمارس على ارض الواقع، فالعلاقة بين الامن و السياحة هي علاقة طردية تلازمية فأينما كان الامن مستتبا كانت السياحة مزدهرة والعكس صحيح، و من خصائص السياحة انها مربوطة ارتباطا وثيقا و مباشرا بالظروف الاقليمية والدولية السياسية منها او الاجتماعية او الاقتصادية، حيث ان اي اضطرابات تحدث داخل المجتمع المضيف وعلى جميع الاصعدة و المستويات و المجالات ستولد حالة اللااستقرار و اللاامن داخل المجتمع، هذا ما يؤدي الى زعزعة الثقة بالنسبة للسائح سواء على مستوى السياحة الداخلية او الخارجية .

و هذا ما اثبتته الدراسة الميدانية من خلال اهم النتائج المتوصل اليها، حيث ان مناطق الجذب السياحي بولاية قسنطينة تفتقر الى ادنى مقومات الامن و الامان، حيث تستفحل فيها الجريمة بأنواعها اين تكثر الاعتداءات على السياح من طرف عصابات الاجرام المنتشرة هنا و هناك من بعض شباب السكان المحليين، وهذا دليل صريح على عدم قيام رجال الامن بدورهم في حماية السياح المحليين هذا من جهة، ومن جهة اخرى فهو كذلك دليل صريح على تدني الوعي السياحي لدى السكان المحليين، و هذا ما يبرر

العلاقة التلازمية بين الوعي السياحي لديهم و اثره على تدهور الوضع الامني في مواقع الجذب السياحي بولاية قسنطينة، ناهيك عن تدني الخدمات السياحية في بعض المناطق و انعدامها في البعض الآخر.

و توصلت الدراسة ايضا الى اهمية الجانب الامني في عملية التنمية السياحية المستدامة، فوضع الخطط و البرامج التنموية السياحية دون الاخذ بعين الاعتبار الجانب الامني كاهم عامل لإنجاح هذه العملية سوف لن يجدي نفعا، و لا يمكن ان تكون هناك تنمية سياحية دون استتباب الامن، وقد تأكد لنا هذا عند زيارتنا لمناطق الجذب السياحي خاصة في المناطق البعيدة عن المدينة رغم جاذبيتها الا ان الاقبال عليها محتشم، و ذلك لانعدام الامن و وجود عصابات الاجرام، و كما جاء في الجانب النظري من الدراسة اين وضعنا البرامج التنموية السياحية التي خطط لها من طرف الدولة من خلال مديرية السياحة لولاية قسنطينة هذا بصفة خاصة، و مشروع (SDAT) الذي يعد برنامجا تنمويا سياحيا ضخما يخص القطر الجزائري ككل بصفة عامة، فنقول اين هذه البرامج المكتوبة على الورق مما يجري على ارض الواقع، حيث احتوت هذه الاخيرة على كل شيء الا على الجانب الامني هذا من جهة، و كذا عدم مراعاتها للجانب العقدي والثقافي للمجتمع الجزائري، فكل شيء هو محاكاة للمشاريع الخاصة بالمجتمعات الاخرى خاصة منها غير المسلمة.

هذا وقد التمسنا انعدام الأمن بصفة ملفتة للانتباه في مناطق الجذب السياحي لولاية قسنطينة، وهذا بشهادة السياح والمواطنين وحتى ما لاحظناه نحن كباحثين عند زيارتنا لهذه المناطق، فالدولة الجزائرية منهمكة في بناء الفنادق وتشييد المركبات والملاهي ظنا منها أنها سوف تستطيع اللحاق بركب التنافس السياحي، فالقضية بدرجة أولى هي قضية على مستوى الذهنيات والعقليات ثم السلوكات والممارسات من طرف السكان المحليين، أو بتعبير آخر فهي مسألة وعي سياحي، فانعدامه لدى المواطنين في المجتمع الجزائري هو الذي أدى الى حالة اللاامن في مناطق الجذب السياحي وتفشي الممارسات اللاأخلاقية في

هذه المناطق من طرف السياح أو السكان المحليين، وهذا ما نرفضه نحن كمجتمع جزائري عربي مسلم له قيمه وأخلاقه وهويته وثوابته العربية الإسلامية، وتبقى الأموال بالعملة الصعبة تبذر هنا وهناك على مشاريع لا جدوى منها، وتبقى الجزائر تتخبط في مثل هذه المشكلات رغم أنها تزخر بمقومات سياحية هامة.

قائمة

المراجع

1- إبراهيم بظاظو وآخرون: السياحة البيئية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2012.

2- ابن جرير الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج14، دار الفكر، بيروت، 1405هـ.

3- ابن قيم الجوزية: حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، مكتبة المتنبي، القاهرة، د ت.

4- ابن منظور- تحقيق عبد الله علي الكبير- محمد أحمد حسب الله- هاشم محمد الشاذلي: لسان العرب، المجلد الثالث، الجزء 4 234، دار المعارف القاهرة، دت.

5- أبو إسحاق إبراهيم اللخمي الشاطبي: الموافقات، دار بن عفان، ط1، القاهرة، 1417هـ.

6- أبو عبد الله محمد ابن إسماعيل البخاري: تحقيق محب الدين الخطيب الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ص وسننه وأيامه، م4، المطبعة السلفية، ط1، القاهرة، 1400هـ.

7- أبو القاسم سليمان ابن أحمد الطبراني: تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، المعجم الكبير، مكتبة ابن تيمية، ط2، القاهرة، دت.

8- أحمد بن عبد الكريم غنوم: المسؤولية الأمنية للمؤسسات التعليمية، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية، الرياض، 1425هـ.

9- أحمد بن عثمان المزيد: تلبيس إبليس لابن الجوزي، دار الوطن للنشر، ط1، الرياض، 2002.

10- أحمد بن محمد بن علي الفيومي: المصباح المنير، مكتبة لبنان، بيروت، 1987.

11- أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1993.

12- أحمد فوزي ملوخية: مدخل إلى علم السياحة، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2008.

13- أسماء علي إبراهيم شجاع: التنمية السياحية الريفية في منطقة الفيوم في ضوء إدارة المقاصد السياحية، رسالة ماجيستير، (كلية السياحة والفنادق،القاهرة)، 2010.

14- إلهام عمران العريبي العزابي: علم الاجتماع السياحي، دار الحكمة، ط1، القاهرة، 2012.

15- أماني عبد المقصود: الشعور بالأمن النفسي وعلاقته بأساليب، المعاملة الوالدية لدى تلاميذ المدرسة الابتدائية، المؤتمر الدولي لمركز الإرشاد النفسي، جامعة عين شمس، القاهرة، 1999.

16- أمينة بن المجات: التنمية السياحية في ولاية قسنطينة بين المؤهلات والعوائق، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التهيئة الإقليمية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2004.

17- بركات كامل المهيرات: الأمن السياحي والتشريعات السياحية، دار الفكر، ط1، عمان، 2009.

18- جودت أحمد سعادة: مناهج الدراسات الاجتماعية، دار العلم للملايين، ط1، بيروت، 1984.

19- حمدان بن علي الشمراني:الدور التنموي للمؤسسات الأمنية في المجتمع، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية، الرياض، 1425هـ.

20- حنان كريد ورجاء حرارة: العلاقة بين المدينة والإقليم حالة قسنطينة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة مهندس دولة في التهيئة الإقليمية، جامعة منتوري قسنطينة، 2003.

21- رابعة بنت ناصر السياري: الأمن الداخلي في ضوء مقاصد الشريعة والقضايا المعاصرة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، الرياض، 2011.

22- روبرت ماكنتوش وآخرون: ترجمة عطية محمد شحاتة: بانوراما الحياة السياحية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002.

23- سعد خليفة مبروك: السياحة والثقافة المادية في مدينة غدامس بالجماهيرية الليبية، دراسة ميدانية في الأنثروبولوجيا، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الإفريقية (قسم الأنثروبولوجيا)، طرابلس، 2011.

24- سلطان أحمد الثقفي: معوقات الأمن السياحي وأساليب التغلب عليها، الندوة العلمية للأمن السياحي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1424هـ.

25- سليمان بن سالم الخراشي: أحكام السياحة ونصائح وتوجيهات للسائحين والسائحات لفضيلة الشيخ عبد الله الجبرين، الرياض، دت.

26- سمير عثمان فهمي: الأمن السياحي وأثره على الدخل الوطني، الحلقة العلمية لمكافحة جرائم السياحة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1412هـ.

27- سيد لطيف هدى: الأجهزة والمنظمات السياحية، الشركة العربية للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 1994.

28- صالح بن فوزان الفوزان: الولاء والبراء في الإسلام، دار الوطن للنشر، د ت.

29- صبري عبد السميع: نظرية السياحة، كلية السياحة والفنادق، ط4، القاهرة، 1993.

30- صلاح الدين عبد الوهاب: تخطيط الموارد السياحية، مؤسسة دار الشعب،القاهرة، 1988.

31- صلاح الدين هلال رضوان: تنمية السياحة العسكرية في مصر، رسالة ماجيستير، كلية السياحة والفنادق، 2005.

32- عامر عيساني: الأهمية الإقتصادية لتنمية السياحة المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009.

33- عامر الجزار وأنور الباز: مجموعة الفنادق لشيخ الإسلام ابن تيمية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.

34- عبد الباسط عبد المعطي وعادل مختار الهواري: علم الاجتماع والتنمية، دار المعرفة جامعية، القاهرة، 1985.

35- عبد الحميد إبراهيم المجالي: مفهوم الأمن السياحي في الإسلام، كلية التدريب، قسم البرامج التدريبية، أبها، 2011.

36- عبد الستار الشيخ: سلسلة أعلام المسلمين، دار القلم، دمشق، دت.

37- فتاوي الشيخ عبد العزيز بن باز: دار القاسم، الرياض، 1423هـ.

38- عبد الغني مصطفى: صناعة السياحة في ضوء المتغيرات الدولية المتسارعة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

39- عبد الكريم زيدان: أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام، دار القدس (مؤسسة الرسالة)، ط2، 1982.

40- عبد الكريم عبد الله المجيدلي الحربي: الدور الاجتماعي للمؤسسات الأمنية، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية، الرياض، 1425 هـ.

41- فتاوي الشيخ عبد الله بن جبرين: دار الوطن، الرياض، 1422هـ.

42- عز الدين فراج: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي وتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1987.

43- علي بن فايز الجحني وآخرون: الأمن السياحي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، الرياض، 2004.

44- علي بن فايز الجحني: الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1421.

45- علي بن فايز الجحني: العلاقة بين الأمن والسياحة، الندوة العلمية للأمن السياحي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1424هـ.

46- علي بن محمد الأمدي: الإحكام في أصول الأحكام، المكتب الإسلامي، ط2، 1402هـ.

47- علية حسين: التنمية نظريا وتطبيقيا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1977.

48- فؤاد عبد المنعم البكري: التنمية السياحية في مصر والوطن العربي، عامل الكتب، القاهرة، 2004.

49- فؤاد علام: أخطار السياح، مكافحة جرائم السياحة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1412هـ.

50- فطيس عامر العبدي: العلاقة بين برامج التنمية السياحية وغايات أمن السياحة بإمارة منطقة عسير، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 1414هـ.

51- القرآن الكريم.

52- ماهر عبد الخالق السيسي: صناعة السياحة الأساسيات والمبادئ، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2010.

53- محمد بن إبراهيم الجمعان الغامدي: اتجاهات السياح نحو إجراءات الأمن السياحي، دراسة ميدانية على منطقة الباحة، مذكرة ماجيستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، قسم العلوم الشرطية، الرياض، 2005.

54- محمد بن صالح الربدي: الأمن السياحي الصحي، كلية التدريب، المملكة العربية السعودية، 2011.

55- الشيخ محمد صالح العثيمين: شرح الأصول الثلاثة، دار الإمام للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 1420 هـ.

56- محمد خميس الزوكة: صناعة السياحة من المنظور الجغرافي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998.

57- محمد الصيرفي: مهارات التخطيط السياحي، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2009.

58- محمد عباس إبراهيم: الأبعاد الإجتماعية و الثقافية للتنمية الحضرية في مجتمعات الخليج العربي، جامعة الإمارات، 1989.

59- محمد الغريب عبد الكريم: البحث العلمي التصميم والمنهج والإجراءات، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1996.

60- محمد مسعود قيراط: الإرهاب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، الرياض، 2011.

61- محمد منير حجاب: الإعلام السياحي، دار الفحو للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.

62- محمد الهادي لعروق: مدينة قسنطينة، دراسة في جغرافية العمران، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1984.

63- مدحت الشنواني: أمن المنشآت الفندقية، مكافحة جرائم السياحة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1412هـ.

64- مديرية التعمير والبناء، قسنطينة، 2004.

65- مديرية السياحة والصناعات التقليدية، قسنطينة، 2003.

66- مديرية السياحة والصناعة التقليدية، الواقع السياحي في ولاية قسنطينة وآليات تفعيله، مداخلة السيد مدير السياحة والصناعة التقليدية لولاية قسنطينة أمام أعضاء المجلس الشعبي الولائي،2012.

67- المنجد محمد صالح: حقيقة السياحة في الإسلام وأحكامها وأنواعها " الإسلام سؤال وجواب "، المكتب التعاوني للدعوة ونوعية الجاليات بالربوة، الرياض، د ت

68- منصور بن يونس البهوتي: تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي: دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ.

69- مولاي علي العلوي و آخرون: مكافحة جرائم السياحة، المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، الرياض، 1986.

70- مولاي علي العلوي: مفهوم الأمن السياحي و أثره على الدخل الوطني، الحلقة العلمية لمكافحة جرائم السياحة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1412هـ.

71- نبيل الروبي: نظرية السياحة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1985.

72- نبيل الروبي: التخطيط السياحي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1983.

73- نور الدين العلوي: الروابط الاجتماعية على محك السياحة الصحراوية في تونس، برنامج بحوث الشرق الأوسط تونس، 2011.

74- هاشم بن محمد بن حسين نافور: أحكام السياحة وآثارها، دراسة شرعية مقارنة، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الرياض، 1424هـ.

75- وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب 1، 2008.

76- وفاء زكي إبراهيم: دور السياحة في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.

77- يسري دعبس: السياحة والمجتمع، دراسات وبحوث في أنثروبولوجيا السياحة، البيطاش سنتر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.

2- قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1– Allan Beaver : A dictionary of travel and tourism terminology, Cabby publishing, London, 2005.

2- André Bertier : Tidis, agence national d'archéologie et de protection des sites et monuments historiques, Alger ,1991.

3- Beeton.S :Community development through tourism, Annals of tourism reseach, Vol.34,No 4.4k,2007.

4- Bruun.t and funk.D : The role of socio-psychological and culture-education motives in marketing international sport tourism,2007.

5- Chuck Gee : The travel industry, New york,1989.

6- Clark.M : An exploratory examination of urban tourism impact, university of suury, guildford gu2. 5× h,Uk,1997.

7- Deery and others : Réthinking social impacts of tourism research, A new research agenda, tourism mangement 2012.

8- Dyer.P and Aberdeen.L and Schuler.S : Tourism impacts on an Australian indigenous community, University, of the sunshine coast, Mariachi doer DC, 2003.

9- Getz.D : Event tourism, Definition, Evolution and research, Haskin school of business, University of Calgary, Canada, 2008.

10- Graham Dann : The sociology Of tourism, Emerald group publishing, London,2009.

11- Gruneewal.R.A : Tourism, and cultural revival, Annals of research, vol.29, No.04, 2002.

12- haley. M : Tourism – Globalization – and cultural change, An island, community perspective university of waterloo, Canada, 2005.

13- Ishii. K : The impact of ethnic tourism on hill tribasic Thailand, Annals of tourism research, 2011.

14- Listes des monuments, Sites historiques ou naturels, et des objets classés en Algérie.

15- Mair. H : Tourism, Annals of tourism research, Vol. 32, No.02, 2005.

16- Marks. R : conservation and community, Habitat Intel, Vol. 20, N6.02, 1996.

17- Minnaert.L : Tourism and social policy, The value of social tourism, Annals of tourism research, Vol. 36, Vol.02, 2009.

18- Musa. G : Residents, attitudes and perception towards tourism development, A case study of masooleh, tourism management 29, Iran, 2008.

19- Mysyk.A : Cultural tourism, State and day to the dead, Annals of tourism research, Vol. 31, No.04, 2004.

20- Obrador. P The place of the familyin tourism research, Domesticity and thick sociality by the pool, university of sunderland, UK, 2011.

21- Peter. M and Burns : An introduction to tourism and anthropology. Routledge Taylor and Francis group, London, 1998.

22- Ringer . G : Wilderness images of tourism and community, University of Oregon USA, 1996.

23- Sushill.K.D : The outlook for community development, London, 1990.

24- The world tourism organization: Collection of tourism expenditure statistics, Technical manual No.01, Madrid, 1995.

25- Wall. G : Tourism as a sustainable live LaHood strategy, department of geography, University of Hong Kong, Tourism management, Hong, 2009.

26- Walton. J : Prospect in tourism history, evolution, State of play and future developments, tourism Management 30, 2009.

27- Williams. J and lawson. R : Community support model for tourism, Annals of tourism research, Vol, 03,2011.

28- Walpole. J.M: Local economic impacts of dragon tourism in indonesa, anals of tourism research, Vol 27, No 3, UK, 2000.

29- Yorghos. A and others : The sociology of tourism, Rutledge, 2002.

3- المواقع الالكترونية:

1- Www.DGSN.dz.

2- Www.world- tourism.org.

الملاحق

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	يبين مشاريع السياحية بولاية قسنطينة قيد الإنجاز	187
02	يبين المشاريع المقرر استلامها نهاية 2012	188
03	يبين المراكز الحرفية بولاية قسنطينة وعدد المحلات فيها	189
04	يبين نوع الصناعة التقليدية في الولاية وعدد الحرفيين فيها	190
05	يبين الهواية في السياحة لدى السياح والسكان المحليين	203
06	يبين ميول السياح والمواطنين نحو السياحة الداخلية أو الخارجية	204
07	يبين مدى إطلاع السياح والمواطنين على مناطق الجذب السياحي في ولاية قسنطينة	206
08	يبين نسبة ارتياح السياح والمواطنين مناطق الجذب السياحي بولاية قسنطينة	208
09	يبين السبب الذي يجعل السياح والمواطنين يرتادون مناطق الجذب السياحي بولاية قسنطينة	209
10	يبين سبب اشمئزاز المواطنين عند ارتيادهم مناطق الجذب السياحي لولاية قسنطينة	210
11	يبين مدى تمتع مواطني ولاية قسنطينة بالوعي السياحي	213
12	يبين طبيعة معاملة السياح من طرف السكان المحليين لولاية قسنطينة	215
13	يبين الوسائل المهمة في إنجاح السياحة في ولاية قسنطينة	216
14	يبين دور الدين الإسلامي في إرساء الوعي السياحي	218
15	يبين مدى معرفة السياح والمواطنين بالعلاقة الموجودة بين الدين الإسلامي والسياحة	220
16	يبين معرفة السياح والمواطنين بأحكام السياحة في الشريعة الإسلامية	221
17	يبين حماية الشريعة الإسلامية للسائح ولو كان غير مسلم حسب رأي السياح والمواطنين	222
18	يبين وضع السياحة في الجزائر حسب رأي السياح والمواطنين	223
19	يبين العامل الحاسم الذي يتحكم في النشاط السياحي حسب رأي السياح والمواطنين	225
20	يبين دور العامل الأمني في تنشيط الحركة السياحية	227

21	يبين ضعف الإقبال على مناطق الجذب السياحي في ولاية قسنطينة	228
22	يبين مستوى الخدمات في مناطق الجذب السياحي في ولاية قسنطينة	230
23	يبين مدى رضى السياح والمواطنين على الأسعار مقابل الخدمات	231
24	يبين الوجود من عدمه لفضاءات أداء الطقوس الدينية في مواقع الجذب السياحي لولاية قسنطينة	232
25	يبين اهتمام الدولة من عدمه بالجناب الديني للسياح عند وضعها لبرامج التنمية السياحية	233
26	يبين تعامل أجهزة الأمن مع التجاوزات الأخلاقية في مناطق الجذب السياحي	234
27	يبين مدى الشعور بالأمان لدى السائح وهو يتجول في مواقع الجذب السياحي لولاية قسنطينة	235
28	يبين تعليقات السياح على آخرين أقروا بعدم توفر الأمن في المناطق السياحية لولاية قسنطينة	236
29	يبين تقييم السياح والمواطنين للتغطية الأمنية في مواقع الجذب السياحي لولاية قسنطينة	237
30	يبين إن كانت هناك ممارسات عنف تجاه السياح في مواقع الجذب السياحي بولاية قسنطينة	238
31	يبين مدى إمكانية السائح ممارسة السياحة في أي وقت دون الشعور بالخطر	239
32	يبين غن كانت هناك ممارسات مخلة بالأخلاق في مناطق الجذب السياحي لولاية قسنطينة	240
33	يبين إن كانت هناك ممارسات مضرة بالبيئة في مواقع الجذب السياحي لولاية قسنطينة	241
34	يبين إن كانت هناك زيارات للهيئات المتخصصة في مراقبة الأطعمة في مواقع الجذب السياحي لولاية قسنطينة	242
35	يبين مدى صدق فرضية أن مواقع الجذب السياحي لولاية قسنطينة أصبحت مرتعا للرذيلة	243
36	يبين إن كانت مصالح الأمن تتعرض لمن يقوم بممارسة الرذيلة في مناطق الجذب السياحي لولاية قسنطينة	244
37	يبين إن كان هناك رجال أمن في مواقع الجذب السياحي بولاية قسنطينة	245
38	يبين إمكانية تدخل رجال الأمن في حماية أحد السياح	246
39	يبين إمكانية وجود حالات تم فيها الاعتداء على السياح	247

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باجي مختار- عنابة-

كلية الآداب و العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

استمارة بحث حول

المعوق الامني للتنمية السياحية في الجزائر

- دراسة ميدانية بولاية قسنطينة-

بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم إجتماع البيئة

من إعداد الطالب: فيصل ذيب

تحت إشراف: أ.د. مراد زعيمي

2016/2015

*** المحور الأول: يبين العلاقة بين الوعي السياحي لدى السكان المحليين والوضع الأمني بولاية قسنطينة.**

1- هل أنت من هواة السياحة ؟

نعم ☐ لا ☐

2- هل تفضل الساحة الداخلية أم الخارجية ؟

داخلية ☐ خارجية ☐

3- هل لديك اطلاع على المواقع السياحية في ولاية قسنطينة ؟

نعم ☐ لا ☐

4- هل ترتاد مواقع الجذب السياحي في ولاية قسنطينة ؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

5- ما الذي يجعلك ترتاد مواقع الجذب السياحي في ولاية قسنطينة ؟

لأنها جذابة ☐ لأنها آمنة ☐ للهروب من ضغوطات العمل والحياة ☐

6- ما الذي يجعلك تشمئز عندما تزور مواقع الجذب السياحي في ولاية قسنطينة ؟

اللاأمن ☐ تدني الخدمات ☐ كثرة الأوساخ والقمامة ☐

7- هل تعتقد أن المواطن في ولاية قسنطينة له وعي سياحي ؟

مرتفع ☐ متوسط ☐ متدني ☐

8- هل يجد السائح معاملة حسنة من طرف السكان المحليين في ولاية قسنطينة ؟

نعم ☐ لا ☐

9- ما هي المسائل التي تراها مهمة في إنجاح السياحة في ولاية قسنطينة ؟

الأمن ☐ الخدمات ☐ رفع مستوى الوعي لدى المواطنين ☐

10- هل تعتقد أن الوازع الديني له دور في إرساء الأمن السياحي ؟

نعم ☐ لا ☐

11- هل الدين الإسلامي حيث على السياحة ؟

نعم ☐ لا ☐ لا أدري ☐

12- هل لديك فكرة عن أحكام السياحة في الشريعة الإسلامية ؟

نعم ☐ لا ☐ نوعا ما ☐

13- هل تعتقد أن الإسلام يحمي السائح ولو كان غير مسلم ؟

نعم ☐ لا ☐ لا أدري ☐

* المحور الثاني: بين الوضع الأمني القائم بولاية قسنطينة وأثره على التنمية السياحية المستدامة بها.

14- ما هو تقييمك للسياحة في الجزائر ؟

جيد ☐ مقبول ☐ متدني ☐

15- ما هو العامل الحاسم الذي يتحكم في النشاط السياحي ؟

الأمن ☐ الخدمات ☐ القطب السياحي ☐

16- بين لنا دور العامل الأمني في تنشيط الحركة السياحية ؟

دور إيجابي ☐ دور سلبي ☐ ليس له دور ☐

17- كيف تفسر ضعف الإقبال على مناطق الجذب السياحي في ولاية قسنطينة ؟

انعدام الأمن ☐ انعدام المرافق ☐

18- كيف تفسر ضعف الإقبال على مناطق الجذب السياحي في ولاية قسنطينة ؟

جيد ☐ مقبول ☐ متدني ☐

19- هل تقدم الخدمات بأسعار مقبولة ؟

نعم ☐ لا ☐

20- هل هناك فضاءات لأداء الطقوس الدينية في مواقع الجذب السياحي؟

نعم ☐ لا ☐

21- هل ترى أن الدولة تأخذ بعين الاعتبار الاهتمامات الدينية للسياح عند وضعها لبرامج التنمية السياحية ؟

نعم ☐ لا ☐

22- هل تتعامل أجهزة الأمن مع التجاوزات اللاأخلاقية في مناطق الجذب السياحي ؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

* المحور الثالث: يبين العلاقة بين مدى قيام رجال الأمن بدورهم في حماية اسياح والتدفق السياحي.

23- هل تشعر بالأمان وأنت تتفسح في مواقع الجذب السياحي في ولاية قسنطينة ؟

نعم ☐ لا ☐

24- ما هو تعليقكم على تصريحات السياح بعدم توفر الأمن في الأماكن السياحية بولاية قسنطينة ؟

محقون ☐ غير محقين ☐

25- كيف تقيم نسبة التغطية الأمنية لمناطق الجذب السياحي ؟

مرتفعة ☐ متوسطة ☐ متدنية ☐

26- هل لاحظت ممارسات عنف تجاه السياح عندما زرت المناطق السياحية ؟

نعم ☐ لا ☐

27- هل تعتقد ممارسات مخلة بالأخلاق في مواقع الجذب السياحي بولاية قسنطينة ؟

نعم ☐ لا ☐

28- هل ترى ممارسات مخلة بالأخلاق في مواقع الجذب السياحي بولاية قسنطينة؟

نعم ☐ لا ☐

29- هل ترى ممارسات مضرة بالبيئة لرمي القمامة والتعدي على المساحات الخضراء من طرف السياح؟

نعم ☐ لا ☐

30- هل تأتيكم هيئات متخصصة لمراقبة الأطعمة والأغذية التي يتناولها السياح في المواقع السياحية؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

31- ما تعليقكم على التصريحات التي تقول بأن مناطق الجذب السياحي أصبحت مرتعا للرذيلة والممارسات اللاأخلاقية ؟

صحيح ☐ خطأ ☐

32- هل تتعرض مصالح الأمن لمن يقوم بممارسات مخلة بالأخلاق ؟

نعم ☐ لا ☐

33- هل هناك رجال أمن في مواقع الجذب السياحي التي زرتها في ولاية قسنطينة ؟

نعم ☐ لا ☐ نادرا ☐

34- هل رأيت تدخل رجال الأمن في مرة من المرات لحماية احد السياح ؟

نعم ☐ لا ☐

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باجي مختار- عنابة-

كلية الآداب و العلوم الإنسانية و الإجتماعية

قسم علم الإجتماع

دليل مقابلة بحث حول

المعوق الامني للتنمية السياحية في الجزائر

- دراسة ميدانية بمواقع الجذب السياحي بولاية قسنطينة-

بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم إجتماع البيئة

من إعداد الطالب: فيصل ذيب

تحت إشراف: أ.د. مراد زعيمي

2016/2015

1- هل لك أن تفسر لنـــا ضعف الإقبال على مناطق الجذب السياحي في ولاية قسنطينة؟

.....

.....

.....

.....

2- ما تعليقكم على تصريحات السياح الذين يقولون بتدني الأمن السياحي في مواقع الجذب السياحي لولاية قسنطينة ؟

.....

.....

.....

.....

3- ما هي مجالات تدخلكم في توفير الأمن السياحي ؟

.....

.....

.....

.....

4- هل يحترم السياح عادة قواعد الأمن السياحي الموضوعة من طرف الجهات المختصة؟

.....

.....

.....

.....

5- هل يشتكي السياح من اعتداءات عليهم ؟

.....

.....

.....

.....

6- كيف هو تعامل اجهزة الأمن مع التجاوزات اللاأخلاقية في مناطق الجذب السياحي لولاية قسنطينة؟

.....

.....

.....

.....

7- ما تعليقكم على التصريحات التي تقول بأن مناطق الجذب السياحي بولاية قسنطينة أصبحت مرتعا للرذيلة و الممارسات اللاأخلاقية؟

.....

.....

.....

.....

8- كيف تتدخلون في مناطق الجذب السياحي؟

.....

.....

.....

.....

9- من أي نوع تكون أغلب الحوادث في مناطق الجذب السياحي بولاية قسنطينة؟

.....

.....

.....

.....

10- هل عاينتم حالات إصابة السياح اثر اعتداءات عليهم؟

.....

.....

.....

.....

11- هل لديكم توجيهات بمعاملة السياح و رعايتهم رعاية خاصة؟

.....

.....

.....

.....

1- عرض شبكة الملاحظة الخاصة بموقع غابة لمريج السياحية.

المكان	التاريخ	التوقيت	موضوع الملاحظة	محتوى الملاحظة
غابة لمريج السياحية	2015/09/01	- يوم كامل	- ملاحظة الوضع الأمني.	-لاحظنا عدم وجود رجال الأمن في مكان تواجد السياح. تواجد عصابات الاجرام تتجول في ذات المكان.
			- ملاحظة الممارسات اللاأخلاقية.	-لاحظنا من عصابات الاجرام من كان يتلفظ بألفاظ بذيئة أمام السياح ،وآخرون يتحرشون بالعائلات (البنات) ،اضافة الى وجود جماعات الخمر ولكنها بعيدة نوعا ما عن مكان تواجد السياح، ووجود الكثير من السيارات المترامية هنا وهناك تمارس فيها كل أنواع الرذيلة.
			- ملاحظة الوضع البيئي.	-لاحظنا ان السياح عند تناولهم لأي وجبة طعام يرمون بقاياها مع ا|الأكياس وقوارير المشروبات في كل مكان، ولاحظنا كذلك عدم وجود أماكن مخصصة لرمي القمامة ،اضافة الى اعتداء السياح على المساحات الخضراء والأشجار بطريقة جد همجية.
			- ملاحظة كيفية اقامة الصلاة عند دخول وقتها	-لاحظنا عدم وجود أماكن للعبادة أو الوضوء ،فالسياح يمارسونها في الفلاة.
			- ملاحظة أماكن قضاء الحاجة.	-لاحظنا عدم وجود أماكن قضاء الحاجة ،فالسياح يقومون بذلك في أي مكان يرونه مناسبا لذلك.
			- ملاحظة أماكن ركن السيارات.	-لاحظنا انه لا توجد اماكن مخصصة لركن السيارات ،فالسياح يقومون بذلك عشوائيا وفي أي مكان.
	2015/09/03	- يوم كامل.	- ملاحظة الوضع الأمني.	-لاحظنا دورية الدرك الوطني تمر مرور الكرام من مكان تواجد السياح.
			- كل مواضيع الملاحظة المتبقية.	-نفس الملاحظات بالنسبة لكل مواضيع الملاحظة التي لاحظنا ها في يوم 2015/09/01
	2015/09/05	- يوم كامل.	- كل مواضيع الملاحظة.	-نفس الملاحظات بالنسبة لكل مواضيع الملاحظة التي لاحظنا ها في يوم 2015/09/01

2- عرض شبكة الملاحظة الخاصة بالموقع السياحي ضريح ماسينيسا بالخروب.

المكان	التاريخ	التوقيت	موضوع الملاحظة	محتوى الملاحظة
ضريح ماسينيسا	2015/09/08	- يوم كامل	- ملاحظة الوضع الأمني	-لاحظنا عدم وجود رجال الأمن . -لاحظنا وجود جماعات الاجرام.
			- ملاحظة الممارسات اللاأخلاقية	-لاحظنا وجود جماعات الخمر في المكان. -لاحظنا تحرشات بالسائحات. -لاحظنا وجود الكثير من المواعيد الغرامية خاصة المراهقين.
			- ملاحظة الوضع البيئي	-لاحظنا عدم وجود سلات القمامة، حيث السياح يرمون فضلاتهم في كل مكان.
			- ملاحظة كيفية اقامة الصلاة عند دخول وقتها	-لاحظنا وجود أماكن للعبادة ،مع أننا لم نر أي أحد يصلي عند دخول وقت الصلاة.
			- ملاحظة أماكن قضاء الحاجة	-لاحظنا انه لا توجد أماكن قضاء الحاجة، والسياح يفعلون ذلك في أي مكان يرونه مناسب.
			- ملاحظة أماكن ركن السيارات	-لاحظنا انه لا توجد هناك حظيرة لركن السيارات.
	2015/09/10	- يوم كامل	- كل مواضيع الملاحظة	- نفس الملاحظات التي لاحظنا ها في يوم 2015/09/08
	2015/09/12	- يوم كامل	- كل مواضيع الملاحظة	- نفس الملاحظات التي لاحظنا ها في يوم 2015/09/08

3- عرض شبه الملاحظة الخاصة بمعلم نصب الأموات.

المكان	التاريخ	التوقيت	موضوع الملاحظة	محتوى الملاحظة
نصب الأموات	2015-09-15	- يوم كامل	- ملاحظة الوضع الأمني	-لاحظنا عدم وجود رجال الامن. -انتشار مربع للصعاليك وعصابات الاجرام. -لاحظنا بعض التعديات اللفظية و حتى الجسدية على بعض السياح.
			- ملاحظة الممارسات اللاأخلاقية	-لاحظنا تحرشات بالسائحات. -أفعال مخلة بالحياء مربعة على مرمى أعين السياح والمواطنين.
			- ملاحظة الوضع البيئي.	-لاحظنا الأوساخ والقمامة مرمية في كل مكان.
			- ملاحظة كيفية اقامة الصلاة عند دخول وقتها.	-لاحظنا عدم وجود أماكن مخصصة للعبادة ،ولم نلاحظ اي أحد يصلي.
			- ملاحظة أماكن قضاء الحاجة.	-لاحظنا عدم وجود أماكن قضاء الحاجة ،ولم نلاحظ اي أحد يقوم بذلك.
			- ملاحظة أماكن ركن السيارات.	-لاحظنا ان السيارات لا تستطيع اصلا الوصول الى هذا المكان، ويتم التنقل اليه مشيا وركن السيارات يكون في الاسفل.
	2015-09-17	- يوم كامل	- كل مواضيع الملاحظة.	- نفس الملاحظات التي لاحظناها في يوم 15-09-2015.
	2015-09-19	- يوم كامل	- كل مواضيع الملاحظة.	- نفس الملاحظات التي لاحظناها في يوم 15-09-2015.

4-عرض شبكة الملاحظة الخاصة بالمدينة السياحية الرومانية تيديس.

المكان	التاريخ	التوقيت	موضوع الملاحظة	محتوى الملاحظة
مدينة تيديس الرومانية	2015-09-22	- يوم كامل.	- ملاحظة الوضع الأمني	-لاحظنا عدم وجود رجال الأمن.
			- ملاحظة الممارسات اللاأخلاقية.	-لاحظنا الكثير من السيارات المترامية هنا وهناك لممارسة الرذيلة والأفعال المخلة بالحياء.
			- ملاحظة الوضع البيئي.	-لاحظنا القمامة و الاوساخ في كل مكان ،ناهيك عن عدم وجود أماكن مخصصة لذلك.
			- ملاحظة كيفية اقامة الصلاة عند دخول وقتها.	-لاحظنا عدم وجود أماكن مخصصة للعبادة ،والسياح يقومون في الفلاة.
			- ملاحظة أماكن قضاء الحاجة.	-لاحظنا عدم وجود أماكن مخصصة لقضاء الحاجة ،والسياح يقومون بذلك في أي مكان يرونه مناسبا لذلك.
			- ملاحظة أماكن ركن السيارات.	-لاحظنا عدم وجود أماكن مخصصة لركن السيارات ،والسياح يقومون بذلك عشوائيا، ولاحظنا بعض الشباب يحملون العصي ويطلبون من السياح دفع ثمن ركن السيارة.
	2015-09-24	- يوم كامل.	- كل مواضيع الملاحظة.	- نفس الملاحظات التي لاحظناها في يوم 2015-09-22.
	2015-09-26	- يوم كامل.	- كل مواضيع الملاحظة.	- نفس الملاحظات التي لاحظناها في يوم 2015-09-22.

5-عرض شبكة الملاحظة الخاصة بقصر أحمد باي بوسط المدينة.

المكان	التاريخ	التوقيت	موضوع الملاحظة	محتوى الملاحظة
قصر أحمد باي	2015-10-03	- يوم كامل	- ملاحظة الوضع الأمني	-لاحظنا وجود الأمن.
			- ملاحظة الممارسات اللاأخلاقية.	-لاحظنا عدم وجود ممارسات لاأخلاقية.
			- ملاحظة كيفية اقامة الصلاة عند دخول وقتها.	-لاحظنا أن من يريد الصلاة عند دخول وقتها يذهب الى المسجد المجاور للقصر.
			- ملاحظة أماكن قضاء الحاجة.	-لا توجد أماكن قضاء الحاجة مخصصة للسياح ،ومن يريد فعل ذلك من السياح يذهب خارج القصر ويبحث عما يريده.
			- ملاحظة أماكن ركن السيارات.	-لا توجد حظيرة خاصة بالسياح الذين يزورون القصر ،لكنهم يفعلون ذلك في الحظائر العامة في المدينة.
	2015-10-05	- يوم كامل	- كل مواضيع الملاحظة.	- نفس الملاحظات التي لاحظناها في يوم 03-10-2015.
	2015-10-07	- يوم كامل	- كل مواضيع الملاحظة.	- نفس الملاحظات التي لاحظناها في يوم 03-10-2015.

المؤهلات السياحية لولاية قسنطينة

المؤهلات الأثرية و التاريخية:

مدينة تبديس:

الموقع:الطريق الوطني رقم 27

تاريخ:العصر الفينيقي.

المميزات: مجموعة من القبور Dolmens

المناضد الصخرية.

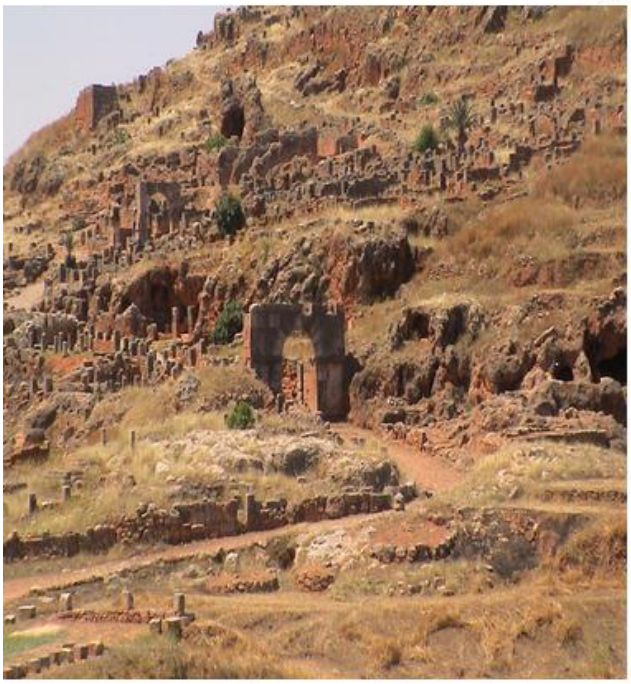

المدينة القديمة:

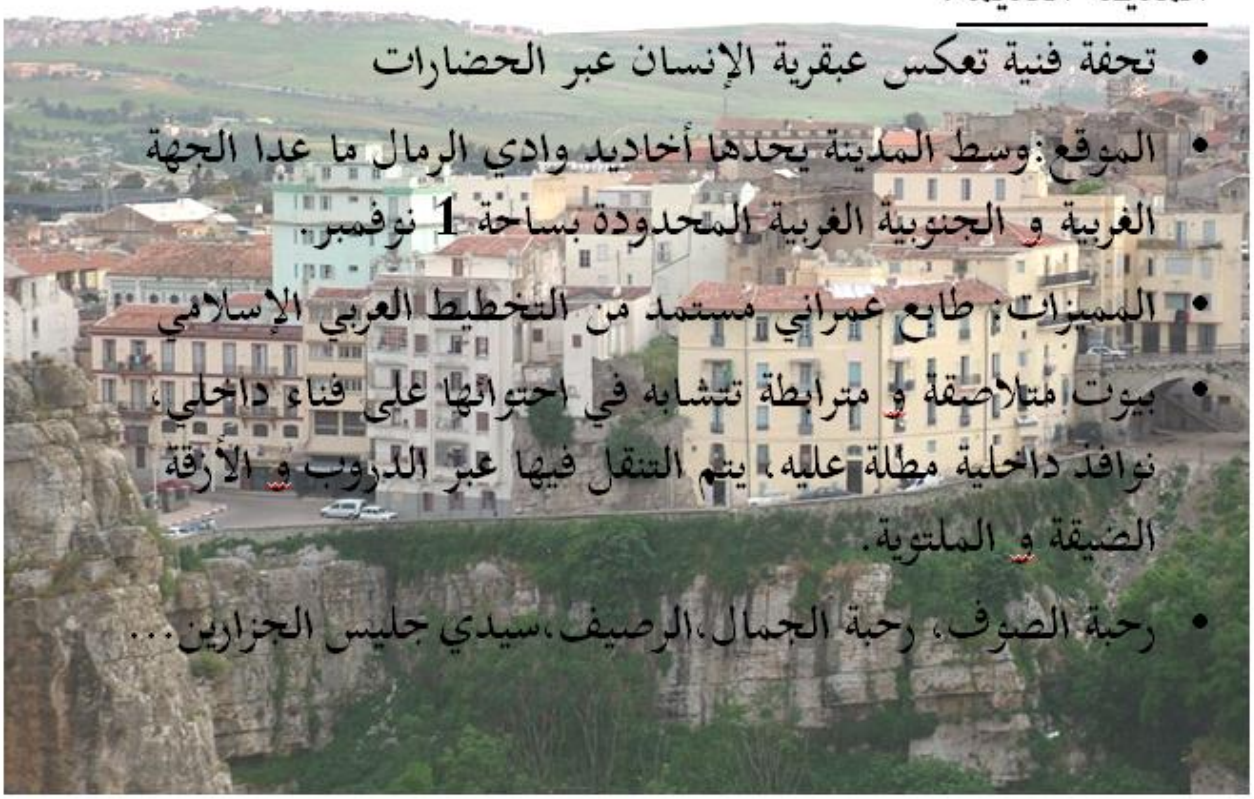

- تحفة فنية تعكس عبقرية الإنسان عبر الحضارات
- الموقع: وسط المدينة يحدها أخاديد وادي الرمال ما عدا الجهة الغربية و الجنوبية الغربية المحدودة بساحة 1 نوفمبر.
- المميزات: طابع عمراني مستمد من التخطيط العربي الإسلامي
- بيوت متلاصقة و مترابطة تتشابه في احتوائها على فناء داخلي، نوافذ داخلية مطلة عليه، يتم التنقل فيها عبر الدروب و الأزقة الضيقة و الملتوية.
- رحبة الصوف، رحبة الجمال، الرصيف، سيدي جليس الجزارين...

الجسور: تعرف مدينة قسنطينة بمدينة الجسور المعلقة، نعد منها 7 جسور

- **جسر القنطرة:** أقدم جسر، بناه صاح باي سنة 1792.

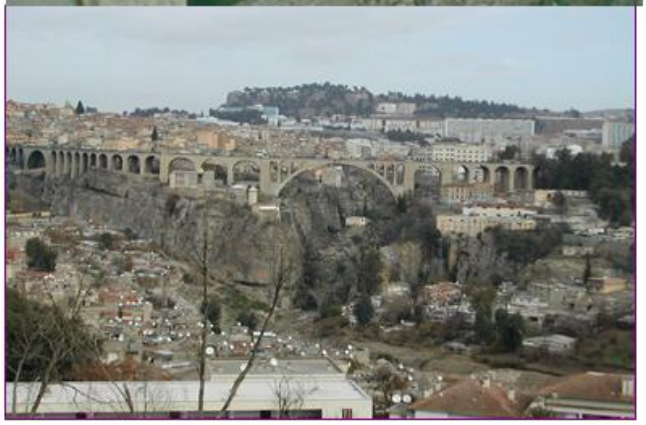

- **جسر سيدي راشد:** أعلى جسر حجري في العالم،
- دشن 1912، يحمل 27 قوس،
- يقع على ارتفاع 105م عن وادي الرمال ،
- طوله 447م، عرضه 10.5 م،
- يربط بين الأحياء الجديدة ووسط المدينة،
- هو المدخل الرئيسي للمدينة.

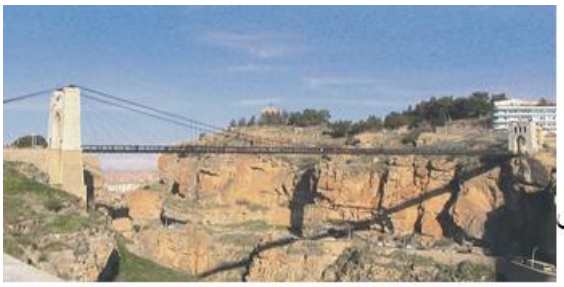

جسر سيدي مسيد: الجسر المعلق أو الهواء
دشن 1912،طوله 170م
ارتفاع 175م عن وادي الرمال
يربط بين المدينة القديمة، القصبة و المستشفى

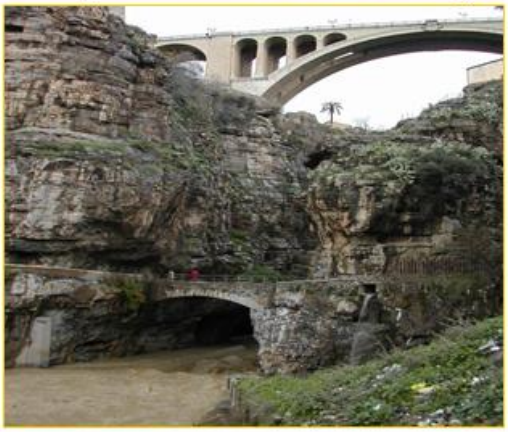

جسر الشيطان: صغير يقع جنوب الصخرة أسفل الأخدود يربط بين ضفتي وادي الرمال

جسر ملاح سليمان: هو جسر حديدي أنشيء بين 1917و 1925 ، طوله125م
و عرضه2.4م

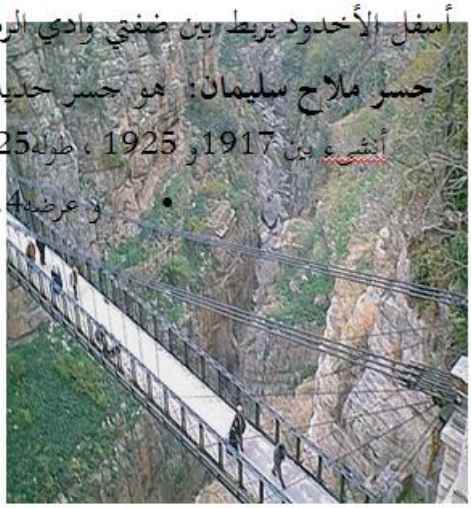

جسر الشلالات: فائق الجمال
يقع أسفل جسر سيدي مسيد، أنتهت أعمال بناءه سنة 1928.

معالم تاريخية أخرى:

الأقواس الرومانية: شاهد على الحضارة الرومانية

الموقع:طريق عين الباي، عند التقاء واد الرمال وواد بومرزوق.

عددها:10 مبنية على الحجارة لم يبقى منها سوى 5.

مميزاتها: صنفت كثرات وطني سنة 1900.

طولها60مترو ارتفاعها 20 مترا.

ضريح ماسينيسا: يقع الضريح ببلدية الخروب بني في مكان عالي لاعتقاد النوميديين أنه أقرب الإله. يتميز بشكله الشبيه بالمربع ،طراز معماري إفريقو –نوميدي.

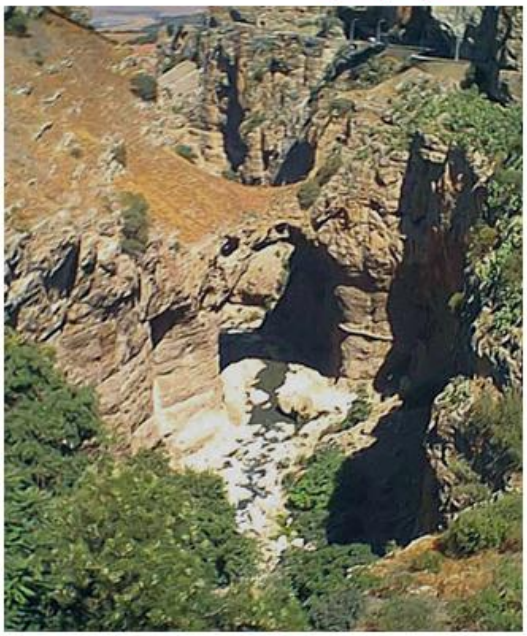

- **درب السياح**: أنجز عام 1895 طوله 1800 متر يتبع مسار وادي الرمال على جانبي الصخرة ابتداء من جسر الشيطان حتى يصل إلى النفق تحت جسر سيدي مسيد.
- أنجز بصفائح إسمنتية بواسطة أعمدة حديدية
- تتخلله مناظر مثيرة للدهشة.

آثار أخرى:
تمثال الامبراطور الروماني قسطنين
الموقع: أمام محطة القطار

نصب الأموات:
بني سنة 1934 ،أقيم عليه تمثال النصر الذي يبدو كطائر خرافي يتأهب للتحليق.

تمثال سيدة السلام:الواقع أعلى سيزار

قمة سيدي مسيد

حمامات القيصر: أو حمامات

توجد في منحدر وادي الرمال

قصر أحمد باي: بناية أنيقة وسط حدائق غناء، يجسد عبقرية عمرانية فريدة من نوعها

ضريح لوليوس:يقع في منطقة الهرية على بعد 25 كلم، له شكل أسطواني بني من حجارة منحوته شيد من طرف"لوليوس إيريكيس"

- مقابر Dolmens:

كانت مقابر أهالي المدينة على قدر كبير من الفخامة تقع بقمة سيدي مسيد في المكان المسمى نصب الأموات، كما كشفت قبور أخرى تقع تحت كهف الدية و أخرى ناحية بكيرة شمال شرق المدينة كما توجد مقابر أخرى بمنطقة الخروب بالمواقع المسماة خلوة بوحجر قشقاش و كاف تاسفة بيونوارة حيث تسجل المقبرة الميغاليتية لهذه الأخيرة ما بين 3000 و4000 دولمان غير أن عددا كبيرا منها تعرض للتلف و الإندثار.

المؤهلات الطبيعية: هي واحدة من االعناصر المهمة لتنمية السياحة و إثرائها بأنواع مختلفة من المناظر و المواضع الطبيعية الخلابة .

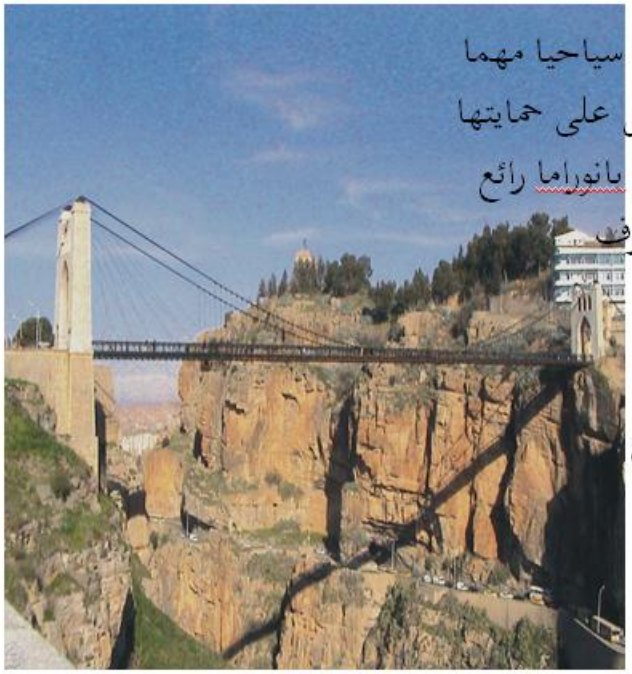

- **الصخر العتيق**: يمثل موضعا سياحيا مهما يحكي قصة مدينة عريقة عمل على حمايتها وتحصينها طبيعيا و اليوم يمثل بانوراما رائع الجمال ، له شكل شبه منحرف مساحته470000م مربع.
- مليء بالشقوق و الفوالق و الحفر و كذا المغارات و المخابئ تخفي أسرار حضارات مضت وآثار لمختلف العصور

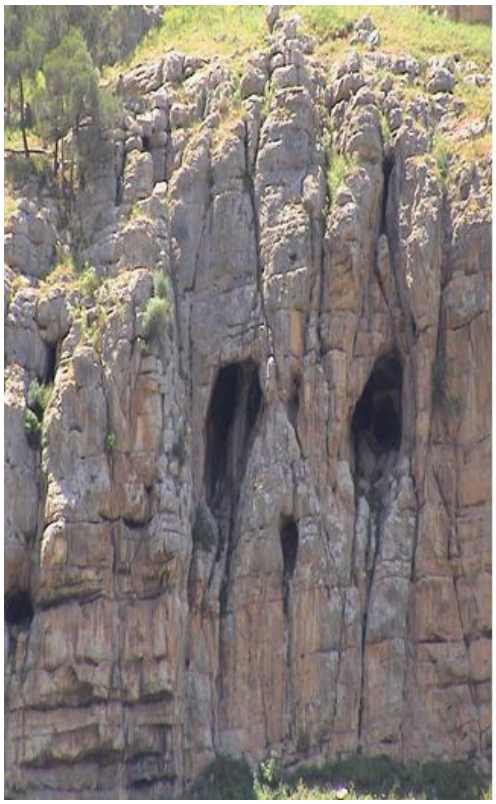

الكهوف و المغارات:

- كهف الدببة: (Grotte des Ours) يبلغ طوله 60 متر و يوجد بالصخرة الشمالية لقسنطينة.
- **كهف الأروي**: (Grotte des Mouflons)يوجد قرب كهف الدببة و يبلغ طوله 6 متر، و يعتبر كلا الكهفين محطتين لصناعات أثرية تعود إلى فترة ما قبل التاريخ.
- **مغارة الحمام**: ﴿Grotte des Pigeons﴾ توجد هذه المغارة أسفل القصبة قبالة المغارتين السالفتي الذكر، حيث اكتشفت بها العديد من بقايا الحيوانات
- **المغارة المنسية**:مغارة رائعة تضاهي المغارة العجيبة بجيجل تتواجد تحت ساحة الشهداء .

المؤهلات الدينية والثقافية:

- **المساجد:**
- الجامع الكبير في البطحاء ، بني في القرن 13.
- مسجد و مدرسة الكتاني يتواجدان قرب سوق العصر، تأسس المسجد في عهد صالح باي،و المدرسة فبنيت عام 1776م ، صنف كثرات وطني عام 1913.
- مسجد سيدي راشد: يقع على جانب الصخرة قرب جسر سيدي راشد
- مسجد سوق الغزال: أو مسجد حسن باي، صنف كثرات وطني عام 1903.
- مسجد سيدي لخضر :يحوي ضريح الباي حسن وأحفاده، صنف كثرات وطني في 1905.
- مسجد الأمير عبد القادر ،واحد من روائع العالم الإسلامي الحديث يضم مسجدا و جامعة عصرية خاصة بالعلوم الاسلامية.
- جامع سيدي عفان،جامع سيدي محمد بن ميمون،جامع بوعنابة، السيدة حفصة،سيدي عبد المومن ،جامع ربعين شريف.....و غيرهم

الزوايا: لها دور كبير في تعليم القران و الدروس الدينية

- الزاوية التيجانية تقع بالشط
- زاوية بن عبد الرحمان تقع بنهج النسر سابقا.
- زاوية الحنصالة بحي النجارين.
- زاوية الرحمانية : تقع بدرب باشتارزي
- زاوية القادرية

المؤهلات الثقافية: تحتوي ولاية قسنطينة على عدة هياكل ثقافية:

دار الثقافة محمد آل خليفة من أهم الفضاءات الثقافية الموجودة بقلب المدينة.

قصر الثقافة مالك حداد وهو من أهم المنجزات الحديثة التي تدعمت بها الثقافة بالولاية